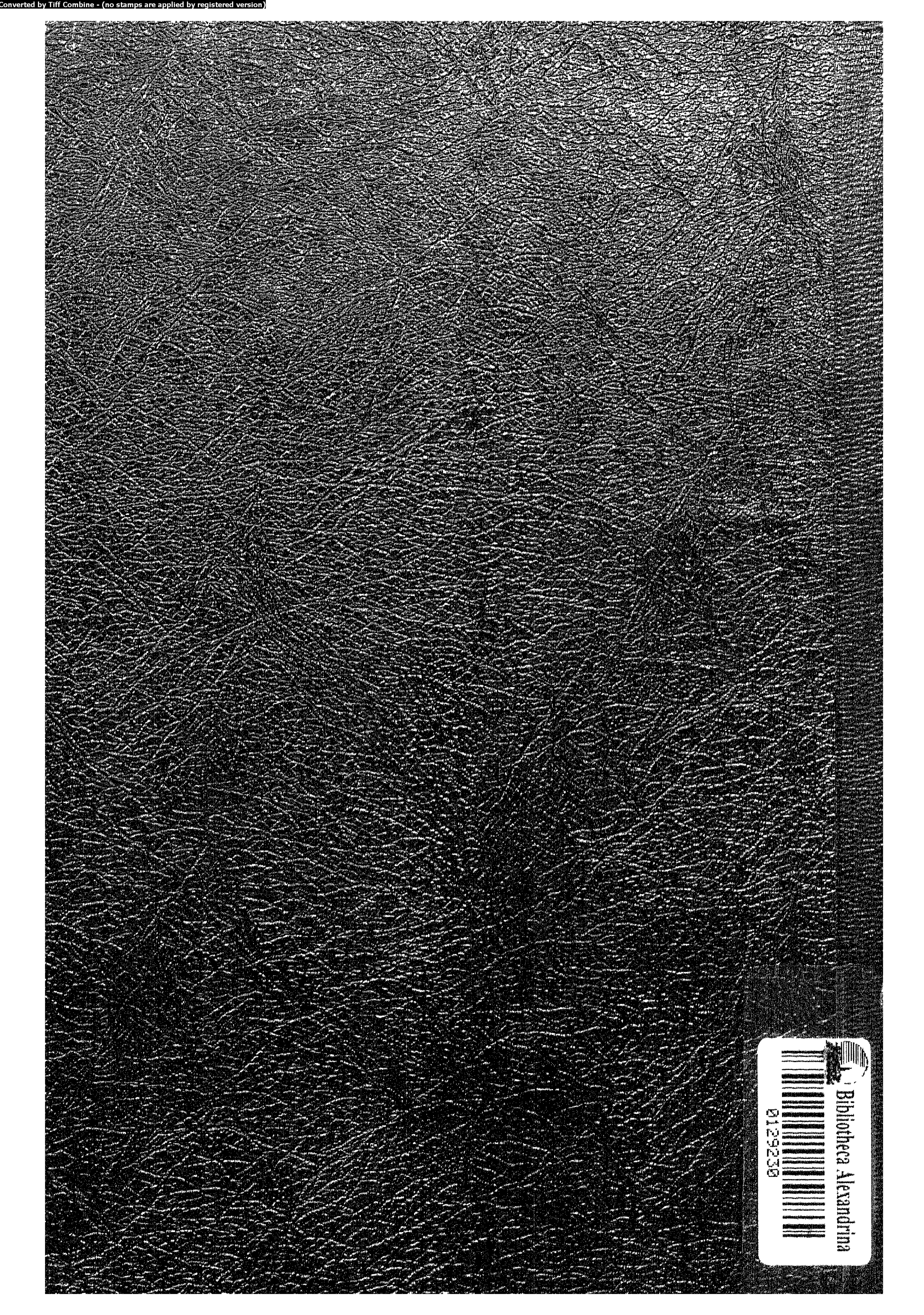

Bibliotheca Alexandrina
0129230









الجزء السابع من

كتاب

المواقف تأليف الامام الاجل القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الايجي بشرحه للمحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفي سنة ٨١٦ مع حاشيتين جليلتين عليه احداهما لعبد الحكيم السيالكوتي والثانية للمولى حسن چلبي بن محمد شاه الفناري رحم الله الجميع وأنزلهم من منازل كرمه المكان الرفيع

(تنبيه) قد جعلنا في أعلى الصحيفة المواقف وشرحها ودونها حاشية عبد الحكيم السيالكوتي ودونهما حاشية حسن چلبي الا بين كل واحد منها بجدول فاذا انفردت احدى الحاشيتين في صحيفة نبهنا على ذلك

عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي

(الطبعة الأولى على ذمة)

الحاج محمد افندي ساسي المغربي التونسي

سنة ١٣٢٥ هـ و ١٩٠٧ م

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

(لصاحبها محمد اسماعيل)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ المقصد الثانى ﴾ ليس الجسم مجموع اعراض مجتمعة خلافا للنظام والنجار من المعتزلة) فانهما ذهبا الى ان الجواهر مطلقا اعراض مجتمعة وهذا باطل (لما علمت ان العرض لا يقوم بذاته) سواء كان واحداً أو متعدداً (بالغا ما بلغ فلا بد من انتهائه الى جوهر يقوم به) فلا يكون الجوهر القائم بذاته مجموع اعراض وحدها (وبالجملة فبطلانه ضرورى) اذ كل عاقل يعلم ان الامر المجتمع من أمور يمتنع قيامها بنفسها لا يكون قائما بذاته بل محتاجا الى أمر آخر يقوم به) وما ذكرناه تنبيه على الحكم البديهي فلا يتجه عليه ان الكل من حيث هو كل قد يخالف حكمه حكم كل واحد منه وقد يستدل على امتناع تركب الجوهر من العرض بأن الجوهر الفرد متحيز بالاتفاق فلو كان مركبا من الاعراض فكل واحد من تلك الاعراض اما ان يكون متحيزا بالذات فهو جوهر ويلزم منه ان يكون الجوهر الفرد مركبا

(قوله خلافا للنظام) هذا موافق لما هو المذكور فى كتب المعتزلة من ان الجسم عند النظام مركب من اللون والطعم والرائحة ونحو ذلك من الاعراض فقيل فى الجمع بين هذا القول منه والقول منه بتركبه من الاجزاء الغير المتناهية ان الجوهر الفرد عنده مركب من الاعراض أو ان له قولين لكن المذكور فى شرح المقاصد ان الظاهر من كتبهم ان مثل الاكوان والاعتقادات والآلام واللذات وما أشبه ذلك اعراض لا دخل لها فى حقيقة الجسم وقالوا أما الالوان والاضواء والطعوم والروائح والاصوات والكيفيات الملموسة من الحرارة والبرودة وغيرهما فعند النظام جواهر بل أجسام حتى صرح بان كلا من ذلك جسم لطيف واذا اجتمعت وتداخلت حصل الجسم الكثيف وعند الجمهور كذلك اعراض لان الجسم عند ضرار بن عمرو والحسين النجار مجموع من تلك الاعراض وعند الاخيرين جواهر مجتمعة تحلها تلك الاعراض فما وقع فى المواقف خلافا للنظام ليس على ما ينبغى والصواب مكان النظام ضرار فعلى هذا لا يتم الحجة عليه بان الامر المجموع من أمور غير قائمة بذاتها يمتنع ان يكون قائماً بالذات كما لا يخفى (قوله مطلقا) جسما كان أو جزأ لا يتجزى

[قوله اما أن يكون متحيزا بالذات فهو جوهر] اذ لا معنى للجوهر عند المتكلمين الا المتحيز بالذات فلا يرد ان الاتفاق على كل جوهر متحيز لا يستلزم القول بان كل متحيز جوهر مع ان صحة الاستدلال موقوف عليه

من جواهر فلا يكون جوهراً فرداً ولا يكون متحيزاً بالذات ومن المعلوم ان ضم مالا يتحيز الى مالا يتحيز لا يوجب التحيز وزيفه الآمدى بجواز كون الانضمام شرطا للتحيز (احتجا بوجهين الاول ان الجواهر من حيث هي جواهر متجانسة) لاشتراكها فى صفات نفس الجوهر وهى التحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض (والاجسام) كالنار والهواء والماء (مختلفة) بالضرورة (فليست) الاجسام (عبارة عن جواهر) مؤتلفة والا كانت متماثلة فتكون اعراضاً مجتمعة (قلنا) لانسلم ان الجواهر متجانسة (بل الجواهر) عندنا (مختلفة بذواتها)

(قوله فلا يكون جوهرا فردا) لكونه مركبا من أمور كل واحد منها متحيز بالذات فتنقسم فى الحجم

(قوله ان الجواهر من حيث هي جواهر) أي مع قطع النظر عن عوارضها

(قوله والا كانت الخ) اشارة الى أن الدليل قياس استثنائى وليس قياسا اقترانيا على هيئة الشكل الثانى كما يتبادر من ظاهر العبارة لان النتيجة حينئذ لا يحصل شيء من الاجسام من الجواهر الفردة لانه ليس مركبا وتقريره انه لو كان الاجسام عبارة عن الجواهر المؤتلفة لكانت متماثلة والتالى باطل اما الملازمة فلان الجواهر متماثلة وأما بطلان التالى فلأن الاجسام مختلفة فالمقدمة الاولى لاثبات الملازمة والثانية لابطال التالى

(قوله فتكون اعراضاً) أى اذا لم يكن الاجسام جواهر مؤتلفة تكون اعراضاً مجتمعة اذ الممكن للوجود منحصر فى الجوهر والعرض ويرد عليه انه يجوز ان يكون مركبا من الجواهر والاعراض

(قوله لانسلم ان الجوهر الخ) فى شرح المقاصد هذا الجواب لا يتم على مذهب المانعين ويتم الزاما لان النظام قائل بتماثل الجواهر الفردة الاقرب منع اختلاف الاجسام بحسب الذات بل بحسب العوارض المستندة الى ارادة المختار والاختلاف انما هو مذهب النظام وفيه ان بعض المعتزلة لا يقولون بتماثل الجواهر ويتم الجواب على مذهبهم وان القول بتماثل الاجسام كلها بان تكون صفات النفس بين التحيز

(قوله فلا يكون جوهرا فردا) فيه بحث لان معنى الجوهر الفرد مالاينقسم بحسب المقدار أصلا وهو لاينافى أن يكون له أجزاء كالهيولى والصورة للجسم

[قوله ومن المعلوم أن ضم مالا يتحيز الخ) فيه بحث لان قوله أولايكون متحيزا رفع الايجاب الكلى فيجوز أن يكون بعضها متحيزا بالذات فلا يلزم ماذكره من المحذور ويمكن أن يدفع بان المقصود ابطال مذهب النظام القائل بتركب الجوهر من محض الاعراض وانما لم يقتصر على الشق الثانى مع انه كاف في المقصود توسيعاً للدائرة فلا يضر عدم تصريحه بابطال ماذكر من الاحتمال الاخص

[قوله الاول ان الجوهر الخ] هذا الوجه على تقدير تمامه لايثبت مذهبهما أعنى كون الجسم محض الاعراض المجتمعة بل انما يثبت كون الاعراض داخلة فى حقيقة الجسم وفى قول الشارح فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر اشارة الى هذا

وماذكر من اشتراك الجواهر في الصفات المذكورة لا يدل على تماثلها في الحقيقة لجواز ان تكون تلك الصفات اعراضا عامة مشتركة بين حقائقها المتخالفة فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر (ولذلك) أي ولعدم دخولها فيها عندنا (قلنا) ان الاعراض لا تبقى) لما مر (والجواهر باقية لما سيأتي ولا يخفي انه يمكن ان تجعل معارضة بأن يقال الاعراض غير باقية فلا تكون داخلة في الجواهر الباقية لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل (واعلم أنه لا محيص لمن اعترف بتجانس الجواهر) الافراد وتماثلها في الحقيقة كالاشاعرة قاطبة وأكثر المعتزلة (عن جعل الاعراض داخلة في حقيقة الجسم فيكون الجسم حينئذ جوهراً مع جملة من الاعراض) منضمة الى ذلك الجوهر اذ لو كانت مؤتلفة من الجواهر المتجانسة وحدها لكانت الاجسام كلها متماثلة في الحقيقة وأنه باطل بالضرورة واما النظام والنجار فقالا ان الجواهر اذا تركبت من اعراض مختلفة فهي مختلفة واذا تركبت من اعراض متجانسة فهي متجانسة

والقيام بالذات وقبول الاعراض وغيرها مما يشترك فيه الاجسام وما عداها من الصفات المعللة مكابرة

(قوله الى دخول الاعراض) وتركبها منها

(قوله ان تجعل معارضة) أي دليلكما وان دل على ان الاجسام اعراض مجتمعة لكن عندنا ما ينفيه وهو انه لو كانت الاجسام اعراضاً مجتمعة لكانت الاجسام غير باقية لان الاعراض غير باقية وهي أجزاء الاجسام وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ثم هذه المعارضة لا تتم على النظام على مالخصه شارح المقاصد بقوله بتجدد الاجسام أيضاً فيكون الجسم عندهم الخ وما في الملخص من لزوم عدم بقاء الاجسام ضرورة ان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فانما يلزم لو قيل بدخوله جملة معينة لا بخصوصها بل أي جملة من الاعراض المتماثلة المتجددة كما قال الحكماء في بقاء الهيولي بالصورة الجسمية والا فلا

[قوله معارضة بان يقال الخ] فيه ان هذه المعارضة لا تصح على مذهب النظام لان الاجسام غير باقية عنده كالاعراض ويمكن أن يقال الكلام تحقيقي لا الزامي وبقاء الاجسام ضروري فلا يضر عدم قبول الخصم وفيه مافيه

[قوله عن جعل الاعراض داخلة في حقيقة الجسم] وعن عدم الفرق بين الجواهر والاعراض في التجدد والبقاء ضرورة ان تجدد الجزء يوجب تجدد الكل فيلزم المصير الى أن القائل بعدم بقاء الاعراض هو الشيخ الاشعري وهو لا يقول بتماثل الجواهر بل الموجودات عنده حقائق مختلفة وأما الاشاعرة فهم قائلون ببقائها وأنت خبير بان هذا مخالف لما سبق في مباحث الاعراض من أن الشيخ الأشعري ومتبعيه من محققي الاشاعرة قائلون بعدم البقاء والحق أن يختار القائل بتماثل الجواهر الافراد تماثل الاجسام وان الامتياز بينهما بامور خارجة عن حقيقتهما

قالا ولذلك اتصفت الاجسام المؤلفة منها تارة بالتخالف وأخرى بالتماثل الوجه (الثاني أنه اذا وجد الجسم) بل الجوهر (وجد الاعراض واذا انتفي) الجوهر (انتفت وبالعكس) أي اذا وجدت الاعراض وجد الجوهر واذا انتفت انتفي (قلنا التلازم) بينهما وجوداً وعدما (لا يفيد الوحدة ولا دخول أحدهما في الآخر) كالمتضايقين ﴿ المقصد الثالث الجسم ﴾ اما مركب من أجسام مختلفة الحقائق فلا شك ان أجزاءه المختلفة موجودة فيه بالفعل ومتناهية كالحيوان واما بسيط وهو مالا يكون كذلك كالماء مثلا والنزاع انما وقع فيه فنقول الجسم (البسيط) لاشك (أنه يقبل القسمة) والتجزئة بان يفرض فيه شئ غير شئ (فاما ان الاجزاء) التي يمكن فرضها (توجد) كلها (بالفعل أولا) توجد كذلك (وايا ما كان فاما متناهية أو غير متناهية فالاحتمالات) العقلية (أربعة الاول الاجزاء) التي يمكن فرضها كلها موجودة (بالفعل ومتناهية وهو مذهب) جمهور (المتكلمين وهو القول بتركبه من الاجزاء التي لا تتجزى) أصلا لا قطعا لصغرها ولا كسراً لصلابتها ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف آخر ولا فرضا عقليا أيضاً وانما قلنا انه القول بتركبه من تلك الاجزاء (اذ لو كانت الاجزاء متجزئة) أي قابلة للانقسام ولو فرضا (لم تكن الانقسامات الممكنة كلها حاصلة بالفعل) فلم تكن الاجزاء التي يمكن فرضها موجودة باسرها فيه بالفعل وهو خلاف المقدر (وحاصله ان قولنا كل ما يمكن من الانقسامات حاصل بالفعل) وهو معنى قولنا جميع الاجزاء الممكنة بحسب الفرض موجودة بالفعل (يلزمه) قولنا (كل ما ليس بحاصل بالفعل) من الانقسام (فليس بممكن) فتكون الاجزاء الموجودة بالفعل ممتنعة الانقسام من جميع الوجوه (الثاني الاجزاء) كلها (بالفعل وغير متناهية) مع امتناع الانقسام عليها لما عرفت (وهو قول النظام) من المعتزلة وانكسافراطيس من الاوائل (الثالث الاجزاء) كلها (بالقوة ومتناهية وينسب الي محمد الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل

(قوله لا يفيد الوحدة) بل يفيد الاثنينية لان التلازم لا يكون الا بين شيئين

[قوله واذا انتفت انتفي] تمامه في غير السكون محل بحث

[قوله ولا فرضاً عقلياً] أي فرضاً مطابقاً للواقع بان يوجد فيه شئ غير شئ في نفس الامر وان عجز الوهم عن تمييز الشيئين بناء على ان هذا التمييز معنى جزئي متفرع على الاحساس ولا احساس بهما لغاية الصغر فلا تمييز للوهم بينهما

الرابع) الاجزاء كلها (بالقوة وغير متناهية وهو مذهب الحكماء) واعلم ان المذهبين الاولين يقتضيان خروج جميع الانقسامات الممكنة الى الفعل اما متناهية أو غير متناهية والمذهبين الاخيرين يقتضيان ان لا يكون هناك انقسام بالفعل بل يكون الجسم البسيط متصلا فى نفسه لا مفصل فيه أصلا الا أنه يقبل انقساما اما متناهيا أي واصلا الى حد يقف عنده ولا يمكن تجاوزه اياه فيكون الانقسام منتهيا الى أجزاء لا تتجزى وقد تركب الجسم منها بالقوة كما ذهب اليه الشهرستانى ويقرب منه ما نقل عن أفلاطون من أن الجسم بالتجزئة ينتهي الى ان ينمحق فيعود هيولى واما غير متناه لا بمعني ان تلك الانقسامات يمكن أن تخرج من القوة الى الفعل بل بمعني ان الجسم من شأنه ان يقبل الانقسام دائما ولا ينتهي انقسامه الى جزء لا يمكن فرض انقسامه وهذا مثل ماذهب اليه المتكلمون من أنه تعالى قادر على مالا يتناهى مع انهم يحيلون اتصاف أمور غير متناهية بالوجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة فليس مرادهم الا ان قدرته تعالى لا تنتهي الى حد لا يمكن مجاوزتها اياه فقس حال القابلية على حال الفاعلية واذا تمهد هذا فنقول ههنا مذهب خامس وهو مذهب ديمقراطيس فانه ذهب الى أن الجسم البسيط مركب من أجسام صغار لا تنقسم بالفعل بل بالفرض فلا تكون الاحتمالات المذكورة منحصرة في المذاهب الاربعة وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة بالفعل جاز ان لا يكون شيء منها بالفعل وان يكون بعضها بالفعل دون بعض كما هو

(قوله الى أن ينمحق) أى ينمحي الاتصال والامتداد الذى هو حقيقة الجسم عنده فيعود أجزاء الامتداد لها قابلة للاتصال كالماء اذا جزء ثم يعاد فى اناء واحد

[قوله ينتهي الى أن ينمحق فيعود هيولى] واعلم انك قد نبهت فى أول الموقف على مذهبه وانه لا يقول بالهيولي المصطلحة وحينئذ فلا معنى لقوله بانمحاق الجسم وعوده هيولى الا أن يريد بالهيولي ماهو فى حكم الجوهر الفرد أو نفسه كذا قيل ولك أن تقول مراده انه يعود معدوما كما ان الهيولى عنده كذلك ويشعر به لفظ الانمحاق كما عرفت معناه

(قوله فيعود هيولي) المراد ماهي المصطلح عندهم

(قوله فقس حال القابلية على حال الفاعلية) أي فليعتبرها فى قابلية الجسم الى الاجزاء بحال فاعلية البارى للاشياء فان الجسم من شأنه وقوته أن ينقسم دائما ولا ينتهى انقسامه الي حد لا يمكن انقسامه كما ان مقدورات الله تعالى غير متناهية بمعنى ان قدرته لا تنتهى الى حد لا يكون قادرا على أزيد منه

(قوله وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة الخ) لزم هذا من ترك سور الكلى فيحتمل ماذكره بخلاف المذهبين الآخرين

مذهبه نعم اذا جعل المبحث هو الجسم المفرد وهو الذي لايتركب من أجزاء هي أجسام كان مذهبه خارجا عنه فان قلت اذا كان بعض الانقسامات حاصلا دون بعض احتمل ان تكون أجزاء الجسم الموجودة فيه بالفعل المتصلة فى أنفسها قابلة للانقسام فى الجهات كلها أو في جهتين أو فى جهة واحدة أو مختلطة منها فهذه احتمالات سبعة خارجة عن المذاهب الاربعة قلت هذا صحيح الا ان ستة منها لم يذهب اليها أحد فهى احتمالات عقلية لامذاهب

﴿ المقصد الرابع في حجة ﴾ جمهور (المتكلمين) على مذهبهم (وهى نوعان ه النوع الاول ان نبين أولا ان كل منقسم) أى قابل للانقسام (له أجزاء بالفعل) أى يكون جميع مايقبل الانقسام اليه من الاجزاء حاصلة بالفعل (ثم نبين انها) أى تلك الانقسامات والاجزاء الحاصلة بالفعل (متناهية) فيعلم من الاول ان أجزاء الجسم البسيط حاصلة بالفعل غير قابلة للانقسام ومن الثانى تناهيها (أما الاول) وهو ان كل ما يقبل القسمة فهو منقسم بالفعل (فلوجوه) ثلاثة (الاول القابل للقسمة لو كان واحدا) فى نفسه غير منقسم بالفعل (لزم انقسام الوحدة والتالى باطل فالشرطية) أي استلزام المقدم للتالى (لانه يلزم) على ذلك التقدير (قيام الوحدة) الحقيقية (بما يقبل القسمة وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه

(قوله فهى احتمالات عقلية الخ) والتقسيم الحاصر للاحتمالات العقلية أن يقال الجسم اما مركب من أجسام مختلفة أوليس بمركب منها فاما أن لايكون مركباً فاما من اعراض أو جواهر اما أجسام متفقة أو سطوح أو أجزاء لاتجزى فهذه هي الاحتمالات بعضها مذاهب وبعضها لا

(قوله وانقسام المحل الخ) الانقسام الى أجزاء غير متناهية فى الوضع لايوجب انقسام شئ منها انقسام الآخر سواء كانت الاجزاء خارجية كالهيولى والصورة أو عقلية كالجنس والفصل والى أجزاء متباينة في الوضع وتسمى مقدارية انقسام المحل بالاتفاق ضرورة ان الاجزاء المتباينة فى الوضع بان يشار الى كل واحد منها أين هو من صاحبه في الحال يستلزم تباينها في المحل وأما انقسام المحل الى الاجزاء المتباينة فهو موجب لانقسام الحال الى تلك الاجزاء اختلفوا فيه فمنهم من قال بالاستلزام وادعى الامام فى الملخص البداهة فيه واستدل عليه البعض بما في المتن وتفصيله ان الحال في المحل المنقسم اما أن يكون بتمامه حاصلا فى كل جزء منه وهو باطل أو فى بعض الاجزاء وهو خلاف المفروض أو بعضه وهو الانقسام أولا يكون شئ من أجزائه فلا حلول أصلا والشبهة انما هو فى بطلان هذا القسم فانه يجوز أن يكون حالا في شئ من أجزائه وقال بعضهم الحلول فى التقسيم ان كان من حيث ذاته يوجب انقسام الحال انقسام المحل وان كان لا من حيث ذاته بل من حيث انه غير منقسم فلا وصول للاطراف والاضافات من هذا القبيل وسموا حالا سريانياً

(قوله فهذه احتمالات سبعة) الثلاثة الاول منها ظاهرة والاربعة الأخيرة منها هي التى ذكرها بقوله أو مختلطة منها وهي الحاصلة من اختلاط الاثنين من الثلاثة أو من اختلاط مجموعها وقوله الا أن الستة منها لم يذهب اليها أحد فأما الاحتمال الاول منها فهو مذهب خامس ذهب اليه ديمقراطيس كما مر آنفاً

ضرورة ان الحال في أحد الجزئين غير الحال) في الجزء (الآخر والاستثنائية) أي بطلان التالي (بينة اذ لا معني للوحدة الا كونها لا تنقسم) يعني ان وحدة الشيء عبارة عن عدم انقسامه فلا بد ان يكون مفهوم عدم الانقسام الحال فيه غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن وحدة بل اثنينية حالة في ذلك الشيء وهذا الوجه مبني على ان الوحدة صفة وجودية سارية في محلها لكن الظاهر انها صفة اعتبارية متعلقة بمجموع الامر المنقسم من حيث هو مجموع فاذا ورد عليه القسمة زالت الوحدة * الوجه (الثاني لو كان القابل الانقسام واحدا) في نفسه متصلا في حد ذاته (كان التفريق) الوارد على ذلك القابل (اعداما له) وايجادا لغيره (والتالي باطل اما الملازمة فلان التفريق حينئذ اعدام لهوية) هي متصلة في حد ذاتها (واحداث لهويتين) منفصلتين لم تكونا موجودتين في تلك الهوية الاتصالية والا كانت منقسمة بالفعل والمفروض خلافه وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير اعداما واحداثا (فان من المحال ان الشيء المعين يكون تارة هوية) واحدة لا انفصال فيها أصلا (وتارة هويتين) متفاصلتين (وأما بطلان اللازم فلانه) أي اللازم (يوجب ان يكون شق البعوض بابرته للبحر المحيط اعداما لذلك البحر وايجادا لبحرين آخرين وبديهة العقل

(عبد الحكيم)

(قوله صفة وجودية سارية الخ) في شرح المقاصد وأجيب بالوحدة من الاعتبارات العقلية ولو سلم فليست من الاعراض التي تنقسم بانقسام المحل فعلى هذا ما في الشرح في الحقيقة جوابان منع الوجودية ومنع السراية لكن التحقيق بان كونها وجودية يستلزم كونها سارية فهي صفة معللة وذلك لانها اذا كانت موجودة في الخارج كان قيامها في الخارج بالمحل الموجود في الخارج فهو منقسم فيلزم انقسامها اما اذا كانت اعتبارية كان قيامها في الذهن بمجموع المحل من حيث انه مجموع اما اذا لم يعتبره العقل زالت عنه الوحدة ولم يلزم انقسامها وبهذا اندفع ما في الشرح الجديد بان البديهة لا تفرق بين الامور الموجودة في الخارج والاعتبارية الموجودة في نفس الامر فلما جاز في الاعتباري شغل كل المحل لا بطريق السريان جاز في الخارج أيضا ذلك وانما قلنا اندفع لان الامور الاعتبارية عارضة للمجموع من حيث المجموع فاذا زالت الحيثية زالت تلك الامور الاعتبارية بخلاف الامور الموجودة فانها عارضة من حيث ذاته المنقسمة لا باعتبار حيثية الاجتماع

(قوله وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير الخ) أي على تقدير كون التفريق اعداما لهوية اتصالية واحدا واحداثا لهويتين وكلما كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداثا لغيره فهو اشارة الى كبرى القياس المطوية المدلول بقوله فان من المحال الخ وتقريره ان التفريق على تقدير كون الجسم متصلا في نفسه اعداما لهوية اتصالية واحداث للهويتين وكلما كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداثا لغيره لان من المحال الخ ولا يخفى ما فيه عن البعد والتكلف والاظهر ان يقال واذا كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداثا لغيره

تنفيه) وقد اجيب عنه بانه استبعاد لا يفيد اليقين ودعوى الضرورة في محل الخلاف غير مسموعة * الوجه (الثالث ان مقاطع الاجزاء) في الامر القابل للانقسام اليها (متمايزة بالفعل فان مقطع النصف غير مقطع الثلث ضرورة وكذا الربع والخمس) وغيرهما من الاجزاء (بالغا ما بلغ) فان مقاطعها متمايزة باسرها (وذلك) أي تمايز مقاطع الاجزاء التي يمكن فرضها (يوجب التمايز) في تلك الاجزاء (بالفعل) اذ لو لم تكن الاجزاء متمايزة في الوجود لم تختلف بتلك الخواص المتمايزة واجيب عنه بان مفهومات المقاطع أوصاف اعتبارية يعتبرها العقل عند فرض التجزئة وذلك لا يوجب تمايز محالها الا بحسب الفرض ايضا (واما الثاني) وهو ان تلك الاجزاء الحاصلة بالفعل من الانقسامات الفعلية متناهية (فلوجوه) ثلاثة ايضا (الاول لو كانت المسافة) المتناهية المقدار (مركبة من اجزاء غير متناهية) موجودة فيها بالفعل كما ذهب اليه النظام (لامتنع قطعها في زمان متناه) اذ لا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهكذا الى ما لا نهاية له فامتنع قطعها الا في زمان غير متناه (ولم يلحق السريع البطيء) اذا توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك

(قوله وقد أجيب بانه استبعاد الخ) والتحقيق انه ان أريد الجزء المانع للاتصال فلا شك في انعدامه كما اذا كان التركيب من الاجزاء بالفعل وان أريد بالجزء المانع التركيب وان أريد نفس الماء فهو يجتمع مع الاتصال والتفريق فقوله وأجيب الخ أي لا نسلم ان المقاطع متمايزة فى الخارج بل تمايزها فى الذهن بعد فرض القسمة

(قوله وأجيب عنه بأن مفهومات المقاطع الخ) وقد يجاب أيضاً بأن الانقسامات عندهم متناهية وهو يستلزم تناهي الاقسام فما لانهاية له لايتصور له نصف أو ثلث أو ربع أو غيرها ورد بأنه انما يمتنع ذلك فيما هو غير متناه بحسب الكمية المتصلة أو المنفصلة واما فيما هو متناه المقدار لكنه قابل الانقسامات غير متناهية فلا وانما يمتنع ان لو كان هناك أقسام بالفعل غير متناهية بالعدد وليس كذلك اذ معنى قبول الجسم لانقسامات غير متناهية كما مر آنفاً انه يمكن خروجها من القوة الى الفعل بل انه من شأنه وقوته أن ينقسم دائماً ولا ينتهي انقسامه الى حد لايمكن انقسامه كما ان مقدورات الله تعالى غير متناهية بالمعنى المذكور آنفاً

(قوله الاول لو كانت المسافة) هذا الوجه على تقدير تمامه يدل على امتناع تركب الجسم من أجزاء غير متناهية ولو في جهة واحدة فقط من الجهات الثلاث فتدبر

(قوله ولم يلحق السريع البطيء) وانما لم يقل ولم يلحق المتحرك الساكن مع ان الواقع انه لم يلحق متحرك ساكناً أصلا فضلا عن أن يلحق ذلك المتحرك متحركا آخر وان كان بطيئاً وذلك لان المقصود

المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية لا يمكن للسريع قطعها في زمان متناه فلا يلحق البطيء قطعا (وبطلان اللازم) وهو امتناع قطع المسافة المتناهية في زمان متناه وعدم لحوق السريع للبطيء (دليل بطلان الملزوم) وهو كون تلك المسافة مركبة من اجزاء موجودة بالفعل غير متناهية ويحكى ان العلاف لما أورد هذا الالزام على النظام التجأ الى القول بالطفرة فقال ان المتحرك قد يقطع المسافة بان يحاذى بعض أجزائها دون بعض ولا حاجة له الى هذه المكابرة بل يكفيه ان يقول كما ان المسافة المتناهية مركبة من أجزاء موجودة غير متناهية كذلك الزمان المتناهي مشتمل على أجزاء غير متناهية فيتقابل أجزاء المسافة والزمان مما فيمكن قطعها فيه واعلم ان النظام لم يكن قائلا بالجزء الذى لا يتجزأ وتركب الجسم منه الا انه لزمه ذلك من حيث لا يدرى فانه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردها أذعن لها وحكم بان الجسم ينقسم انقسامات لا تتناهي لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل فظن ان جميع الانقسامات التي لا تتناهي حاصلة

(قوله وهو كون تلك المسافة الخ) فان قيل بطلان اللازم المذكور انما يستلزم بطلان تركب المسافة من أجزاء غير متناهية وكل مسافة متركبة من أجزاء غير متناهية قلت تناهي الاجزاء في الامتدادات الثلاثة يستلزم تناهي الشكل بناء على ان الاجزاء التي وسط المسافة المتناهية للاجزاء التي في الامتدادات الثلاثة المتصلة بعضها ببعض لا يزيد عليها في العدد انه لا يجوز ان يتصل بجزء واحد جزآن أو نقول المراد كون المسافة من حيث هي مسافة أي من حيث وقع فيها الحركة متناهية والنظام يقول بعدم التناهي بالفعل في كل امتدادات غير متناهية اذ لو تناهت في امتداد بناء على ان جميع الانقسامات الممكنة عنده حاصلة بالفعل والانقسامات في كل امتداد غير متناهية اذ لو تناهت في امتداد لزم الجزء وما في حكمه

(قوله ولا حاجة له) أى للنظام الى هذه المكابرة وهي القول بالطفرة ومما يدل على كونه مكابرة انا هذا القلم فيحصل خط السواد من غيران يبقى في خلاله أجزاء بيض وليس كذلك لفرط اختلاط الاجزاء البيض في السود بحيث لا امتياز في الحس لان الاجزاء مصلقون عنها كثيرا بل لا نسبة لها الاجزاء بالسواد لكونها غير متناهية

ههنا هو ايراد لازم آخر باطل فلو قال لم يلحق المتحرك الساكن لكان هذا اللازم مندرجا في اللازم الاول فلم يحصل المقصود هذا خلف

(قوله كذلك الزمان المتناهي مشتمل على أجزاء غير متناهية) هذا مع القول بتناهي الآنات المتجددة مكابرة أيضا فان بداهة العقل يقتضي عدم تناهي الزمان المركب من الآنات الغير المتناهية المتتالية في التحقيق كما لا يخفى

في الجسم بالفعل فصرح بان في الجسم أجزاء غير متناهية موجودة بالفعل ولزمه القول بالجزء فانه اذا كان كل انقسام ممكن فى الجسم حاصلا فيه بالفعل فلا يكون من الانقسامات حاصلا فى الجسم امتنع حصوله فيه فتكون أجزاؤه غير قابلة للانقسام فقد وقع فيما كان هاربا عنه نافيا له غير معترف به ومن ثمة نقل عنه انه لما عيره مثبتو الجزء على القول بالطفرة أجاب بأنها ليست أبدع مما لزمكم من القول بتفكك الرحى فالتزمتموه * الوجه (الثاني انه) أى الجسم الذي نحن بصدده متناه بالحجم والمقدار فهو (محصور بين الطرفين) المحيطين به وكذا أجزاؤه محصورة بينهما (وانحصار مالا يتناهي بين الحاصرين محال) فاستحال ان تكون أجزاؤه الموجودة فيه بالفعل غير متناهية الا ان يلتزم التداخل فيما بين تلك الاجزاء لكنه مما تشهد البديهة ببطلانه الوجه (الثالث ان التأليف) هو ضم بعض الاجزاء الموجودة في الجسم الى بعض (لا بد ان يفيد زيادة حجم والا لكان حجم الاثنين كحجم الواحد وكذا الثلاثة والاربعة الى غير النهاية فلا يحصل من تأليف الاجزاء) وان كانت غير متناهية (حجم) أصلا (والمفروض خلافه) لان الجسم له حجم ممتد في الجهات ولا شك ان هذا الحجم انما حصل له من تأليف أجزائه بعضها الي بعض (واذا كان التأليف يفيد زيادة حجم فليجعل التأليف من أجزاء متناهية فى جميع الجهات فيحصل حجم في

(عبد الحكيم)

(قوله ومن ثمة) أي ومن أجل انه غير مقترن بالجزء أجاب بمنع الجزء بهذا الجواب فان قوله لزمكم يدل على انه غير مقترن والا لزمه أيضاً

(قوله وكذا أجزاء الخ) ان أريد انحصارها مقدارا فسلم وان أراد انحصارها عددا ففيه النزاع

(قوله الا ان يلتزم التداخل) لا ينفعه لانه يلزم تناهى الاجزاء المتناهية فى الوضع لانه يقول ان جميع الانقسامات الممكنة الى الاجزاء المقدارية حاصلة بالفعل

(قوله مما يشهد الخ) أي مداخل له حجم أو مقدار فيما له حجم أو مقدار شبهة البديهة ببطلانه لانه يستلزم بطلان الحكم البديهى الاولى وهو كون الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى

(قوله وان كانت غير متناهية الخ) له ان يقول قياس غير المتناهي باطل فالاجزاء المتداخلة اذا كانت متناهية لا يفيد التأليف زيادة في الحجم واذا كانت غير متناهية يفيدها لعدم انقطاع التداخل فلا يمكن ان يقال جميع الاجزاء المتداخلة ليس حجما زائدا على حجم الواحد اذ لا جميع

الجهات) كلها (وهو الجسم) وتوضيحه ان كل عـدد سواء كان متناهيا أو غير متناه فانه
يشتمل على آحاد حقيقية أي غير منقسمة بالفعل لان حقيقة العدد مركبة من الآحاد قطعا
والمنقسم بالفعل عـدد لا واحد فلو لم يوجد في العدد الا ما هو منقسم بالفعل لم يوجد فيه
الواحد أصلا فلا يكون عددا قطعا فاذا فرض ان أجزاء الجسم عدد غير متناه فلا شك ان
فيها آحادا متناهية فاذا أخـذت تلك الآحاد وضم بعضها الى بعض حصل جسم مركب
من أجزاء متناهية (فليس كل جسم مركبا من أجزاء لا تتناهي) فبطل الكلية التى ادعاها
النظام فان قلت هذا جسم مصنوع وما ذهب اليه انما هو في الاجسام المخلوقـة قلت
ماذكرناه تصوير له مع كونه موجودا في ضمن تلك الاجسام اذلا بد ان ينضم فيها أجزاء
متناهية بعضها الى بعض (ثم) اذا شئنا ان نبطل قوله بالكلية (نقول وهذا الجسم له حجم
متناه وأجزاء متناهية والجسم الذى فيه البحث ماله حجم متناه) لتناهى الابعاد (وأجزاء غير
متناهية) على زعمه (ولا شك ان بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم) لان حجم المؤلف من
الاجزاء هو حجم الاجزاء المؤلفة المقتضية لازدياد حجمه (فتكون نسبة الحجم الى الحجم
نسبة الاجزاء الي الاجزاء لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه ونسبة الاجزاء الى

(عبد الحكيم)

(قوله وتوضيحه الخ) المقصود منه دفع ماقيل ان النظام لايقول بوجود الجزء على الانفراد وانما
يكون فى ضمن الجسم وحاصل الدفع انه لابد من وجود الواحد في تلك الكثرة التى ركب الجسم فاذا
أخذ الآحاد المتناهية واعتبر انضمام بعضها ببعض حصل الجسم المتناهي الاجزاء فى ضمن ذلك الجسم المتناهى
مع كونه موجودا في ضمن الاجسام المخلوقة لاصنع له فهو أيضاً جسم مخلوق الا انه مخلوق فى ضمنها

(قوله أى غير منقسمة الخ) لابمعنى لايمكن انقسامه فان وجوده غير لازم فى العدد اذ اللازم وجود
مايتقوم به العدد وهو الواحد بالفعل

(قوله لان حجم المؤلف الخ) اندفع بهذا ماقيل ان ازدياد الحجم بحسب الازدياد مع كون النسبتين
مختلفتين بل يجوز أن يكون نسبة الجسمين من النسب التى يوجد فى المقادير دون الاعداد فلا يوجد
مثلها فى الآحاد لان نسبتها عددية وخلاصة الدفع انه ليس حجم المؤلف على تقدير التركيب من الاجزاء
ليس الا مجموع احجام الاجزاء المؤلفة لاتغاير الا بالاعتبار فلابد أن تكون النسبة في المقدار أى فى
العظم والصغر كنسبة أجزائهما وما ذكرتم انما يتم اذا كان العظم والصغر غير تابع لكثرة الاجزاآت
وقلتها وذلك مبني على نفى الاجزاء واثبات الهيولى والصورة

الاجزاء نسبة متناه الى غير متناه فتكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي هذا خلف) فلا يكون شيء من الاجسام المتناهية المقدار مؤلفا من أجزاء غير متناهية ولا مهرب له عن ذلك أيضا سوى تجويز التداخل اذ لا يجب حينئذ أن تكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء لكنه باطل كما عرفت وهذه الوجوه الثلاثة لا تبطل القول بكون الجسم متصلا واحدا قابلا لانقسامات غير متناهية على معنى انها لا تقف على حد لا تتجاوزه لان الجسم ليس حينئذ مشتملا على أجزاء غير متناهية بالفعل بل بالقوة التي يستحيل خروجها بكليتها الى الفعل كما مر ﴿ النوع الثاني ﴾ من حجة جمهور المتكلمين على ماذهبوا اليه (أن نبين تركب الجسم منها) أي من الاجزاء التي لا تتجزأ (ابتداء) أي من غير استعانة بان كل قابل للانقسام فهو منقسم بالفعل كما في النوع الاول واما كون تلك الاجزاء متناهية فهو ظاهر أو معلوم مما مر آنفا (وهو وجوه) شبهة ﴿ الاول النقطة ﴾ وهي ذات وضع لا تنقسم (موجودة اذ بها تماس الخطوط والخطوط بها تماس السطوح والسطوح بها تماس الاجسام وتماس الموجودين بالمعدوم ضروري البطلان) يعني أنه لا شبهة في ان الاجسام موجودة وانها تماس بامور موجودة منقسمة في الطول والعرض دون العمق والا لزم التداخل بين المتقسمين في العمق أو كون التماس بجزئين منهما لا بهما فينتقل الكلام الى ذينك الجزئين وعدم انقسامهما ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا ينقسم في العمق وذلك هو السطح فثبت وجوده ثم ان السطحين الموجودين يتماسان على أمر منقسم في الطول دون العرض والا لزم أحد الامرين كما عرفت وذلك هو الخط فثبت وجوده أيضا ثم ان الخطين الموجودين يتماسان على امر ذي وضع

(قوله ولا مهرب له الخ) تجويز التداخل لا ينفعه لما عرفت من أن الكلام في الاجزاء المتباينة في الوضع وانها متباينة وغير متناهية

(قوله وتماس الموجودين بالمعدوم الخ) لان التماس على مافي الشفاء كون الشيئين بحيث يكون طرفاهما معا في الوضع أي في قبول الاشارة الحسية ولا شك أن المعدوم لا يقبل الاشارة الحسية

(قوله لكنه باطل كما عرفت) أي من قوله لكنه مما يشهد البديهة ببطلانه

(قوله بل بالقوة التي يستحيل خروجها بكليتها الى الفعل كما مر) أي في المقصد الثالث من قوله اما متناهيا أي واصلا الى حد يتقف عنده ولا يمكن مجاوزته اياه واما غير متناه لا بمعنى ان تلك الانقسامات الخ

(قوله وأما كون تلك الاقسام متناهية فهو ظاهر) يعني انه لا بد منه في هذا النوع الا انه تركه لظهوره أو لكونه معلوما

لا ينقسم أصلا وهو النقطة (وأيضاً فانها) أى النقطة (طرف الخط وهو للسطح وهو للجسم وطرف الموجود موجود) فتكون النقطة موجودة (ثم انها لا تنقسم) أصلا (قلنا فى الجسم موجود ذو وضع لا ينقسم فان كان جوهراً فهو المطلوب) لان ذلك الجوهر الذى لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه جزء للجسم (والا) أى وان لم يكن جوهراً بل عرضا (لكان له محل لا ينقسم والا انقسم الحال فيه لما مر مرارا) وذلك المحل ان كان جوهراً فذاك وان كان عرضا كان له محل آخر (ولا يتسلسل بل ينتهي الى جوهر كذلك) أى غير منقسم (وهو الجزء الذى لا يتجزأ) وقد وقع جزأ للجسم ثم اذا أخرجناه عن الجسم واعتبرنا التماس بالقياس الى ما كان مجاوراً له وهكذا ظهر ان أجزاءه كلها جواهر غير قابلة للانقسام كما هو مطلوبنا وقد أجابوا عن ذلك بان النقطة عرض غير سار في محله فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها بل الاطراف كلها اعراض لكن الخط سار فى محله فى جهة واحدة فينقسم فى هذه الجهة فقط والسطح سار فى جهتين فينقسم فيهما فقط والنقطة لا سريان لها فلا انقسام فيها * الوجه ﴿ الثاني الحركة موجودة ﴾ بالضرورة (وانها تنقسم الى حاضرة وماضية ومستقبلة فنقول ان الحاضرة منها موجودة والا لم يوجد الماضى) منها (ولا المستقبل لان الماضى ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر ﴾ ولا شك ان الماضي منها لا وجود له حال كونه ماضيا

[قوله وطرف الموجود موجود] لانه اما جوهرا وعرض قائم به

(قوله بل الاطراف الخ) كلمة بل لترقى بيان فائدة زائدة على المقصود لا للاضراب

(قوله ولا شك الخ) ههنا تقريران الاول ماذكره المصنف رحمه الله وهو انه لو لم يوجد الحاضرة لم توجد الحركة أصلا لان الماضي ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر فوجودهما ليس الا بالحضور فاذا لم تكن الحاضرة موجودة لم يكونا موجودتين وثانيهما انه لو لم تكن الحاضرة موجودة لم تكن الحركة موجودة أصلا لان الماضى والمستقبل معدومان لان الماضي صار معدوما والمستقبل لم يوجد أصلا وهذا التقرير لا يحتاج الي أخذ ماذكره المصنف من أن الماضي كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر كما ان تقرير المصنف لا يحتاج الى أخذان الماضى والمستقبل معدومان والشارح رحمه الله جمع بين المقدمتين لزيادة

(قوله وقد أجابوا عن ذلك) أى الحكماء فانهم يزعمون ان انقسام الحال بانقسام المحل مختص بما يكون حلوله سريانياً كالبياض فى الجسم

(قوله غير سار في محله) اذ النقطة مثلا عارضة للخط من حيث انتهائه فى جهة لا من حيث هو هو فلا يلزم من انقسامه انقسامها وقس عليها الخط بالنسبة الى السطح والسطح بالنسبة الى الجسم التعليمى

ولا المستقبل حال كونه مستقبلا فاذا لم يوجد الحاضر لم يوجد شئ منهما قطعا فلا وجود للحركة أصلا وهو باطل بالضرورة فوجب ان تكون الحاضرة منها موجودة (وانها لا تنقسم) بوجه ولو فرضا (والا لكان بعض أجزائها) المفروضة (قبل وبعضها بعد لانها) أي الحركة (غير قار الذات ضرورة) فاذا فرض فيها جزآن امتنع ان يكونا مجتمعين (فلا يكون كلها حاضراً) بل بعضها (هذا خلف) لان المقدر خلافه (وكذا جميع أجزائها) غير قابلة للانقسام (اذ ما من جزء) من أجزائها (الا وكان حاضراً حينا مافثبت ان الحركة مركبة من أجزاء لا تتجزأ فكذا المسافة) التي هي الجسم مركبة منها أيضاً (لانطباقها) أي انطباق الحركة (عليها) بحيث اذا فرض في احدهما جزء يفرض بازائه من الاخري جزء فاذا كانت أجزاء الحركة غير قابلة للانقسام كانت أجزاء المسافة كذلك (أو نقول) يجب ان تكون أجزاء المسافة غير منقسمة (لانه لو انقسمت المسافة) التي يقع عليها جزء من أجزاء الحركة (لانقسمت الحركة عليها) أعني ذلك الجزء من الحركة (فان الحركة الى نصفها) أي نصف المسافة (نصف الحركة اليها) قال الامام الرازي هذا أقوى ما احتج به مثبتو الجزء ويرد عليه ان الحركة بمعني القطع لا وجود لها أصلا كما مر والحركة بمعنى التوسط موجودة في الآن الحاضر لكنها ليست منطبقة علي المسافة اذ لا جزء لها في امتداد المسافة بل هي موجودة في كل حد من الحدود

الايضاح والجواب عن هذه الحجة ظاهر لان الحركة متصلة في نفسها اذا قسمها الوهم باعتبار الزمان حصل فيه جزآن كل منهما واقع في زمانه والآن الحاضر الحد المشترك بين ذينك الزمانين يمتنع وقوع الحركة فيه فالقول بكون الحركة منقسمة الي الحاضرة والمستقبلة وان عدم وجودها في الحاضر يستلزم عدمها مطلقاً وان الماضي كان حاضرا والمستقبل لم يوجد فانه لا يلزم من عدمها في الحال عدمها مطلقاً فانهما موجودان في زمانهما

(قوله أو نقول الخ) فالاول كان اثباتا لتركب المسافة من أجزاء لا تتجزى بطريق الاستقامة وهذا اثبات له بطريق الخلف

(قوله لا وجود له أصلا كما مر) أي في المقصد الثاني من مباحث الاين على رأى الحكماء وفي مباحث الزمان أيضاً على أن الشارح صرح هناك بأن الحكماء لا يثبتون الحاضر من الزمان بل الحاضر عندهم هو الزمان الموهوم الذى هو قدر مشترك بينهما بمنزلة النقطة المفروضة على المطلوب ليس جزءا من الزمان أصلا الخ فليرجع اليها ليطلع على فوائد جمة وعوائد كثيرة

المفروضة فيها فليس لنا حركة مركبة من أجزاء لا تتجزأ ثم يرتسم من هذه الحركة الموجودة في الخارج أمر ممتد في الخيال منطبق على المسافة منقسم مثلها الى أجزاء لا تقف على حد لا يقبل الانقسام *الوجه (الثالث برهن اقليدس) في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة من كتاب الاصول (على وجود زاوية هي أصغر الزوايا وهي ما تحصل من مماسة خط مستقيم) لمحيط دائرة فهي (لا تنقسم) اذ لو انقسمت لم تكن أصغر الزوايا (ولا تتصور) الزاوية التي لا تنقسم (الا باثبات الجزء) لان تلك الزاوية ان كانت جوهراً كانت جزأ وان كانت عرضا فلا بد لها من محل هو جوهر غير منقسم والجواب ان المبرهن في كتابه هو ان الزاوية الحادة الحادثة من حدبة الدائرة والخط المماس لها أصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين لا انها أصغر من جميع الحواد (الوجه الرابع نفرض كرة) حقيقية (تماس سطحا مستويا) حقيقيا (لامكان الكرة والسطح) المذكورين (وتماسها ضرورة على) تقدير انتفاء الجزء كما هو مذهب الخصم (فما به المماسة) بينهما (لا ينقسم والا فاما) ان ينقسم

(قوله لانها أصغر الخ) فهي قابلة للقسمة الى غير النهاية ويحصل بالقسمة زاوية بين محيط الدائرة والخط المستقيم أصغر منها

(قوله لامكان الخ) في الشفاء لايدرى هل يمكن انه يوجد كرة على السطح بهذه الصفة في الوجود أو هو في التوهم فقط على نحو ماعليه التعليمات فلا يدرى انه ان كان في الوجود هل يصح مدحرجة أو لا عليه انتهى ولا خفاء في ان منع امكان وجود الكرة والسطح مكابرة لان الشكل الطبيعي للبسيط الكرة بل واقعة لان الافلاك عندهم كرات حقيقية كذا وجود السطح المستوى لانه لاشك في وجود السطح فان كان مستويا فهو المطلوب وان كان ذوات زوايا فلا بد من الانتهاء اليه لامتناع اشتماله على السطوح وزوايا غير متناهية وقد مر ذلك في بحث الخلاء

(قوله هو انه الزاوية الحادة الحادثة من حدبة الدائرة) الحدبة بالنقاط الثلاث وذكر في الصحاح ان الحدب ماارتفع من الارض والحدبة التي في الظهر يعني انا نفرض دائرة يماس حدبتها خطاً مستقيما بنقطة في وسط هذا الخط فيحدث هناك زاويتان حادتان ولا شك أن كل واحدة منهما تكون أصغر من كل حادة مستقيمة الضلعين اذا فرض تساويهما في الضلعين والوتر جميعاً وقوله لانها أصغر من جميع الحواد اذ لاشك ان الحادة الحادثة من حدبة الدائرة الكبرى مع الخط المستقيم أصغر من الحادة الحادثة من حدبة الدائرة الصغرى مع ذلك الخط المستقيم أيضاً فان أحد ضلعي الحادة الاولى يكون بين ضلعي الحادة الثانية فيكون وتر الثانية أطول من وتر الاولى كما يشهد به التخيل الصحيح

(قوله لانها أصغر من جميع الحواد) كما يظهر من أطراف المتهمات وانها أيضاً متفاوتة

(في جهة) واحدة (فهو خط أو) في (أكثر) يعني في جهتين (فهو سطح ولا نطباقه) أي
ولا انطباق ما به المماسة من الكرة (على السطح المستوى فهو مستو) سواء كان خطا أو
سطحا (فلا تكون الكرة) المفروضة (كرة) حقيقية لاستحالة ان يوجد على محيطها خط
مستقيم أو سطح مستو بالضرورة (هذا خلف) فتعين ان يكون ما به المماسة فيهما أمرا
غير منقسم (ثم نفرض تدحرجها على السطح) المستوي (بحيث تماسه بجميع أجزائها فتكون
جميع الاجزاء) من ظاهر الكرة ومن ذلك السطح (غير منقسمة) وكذا الحال في الاجزاء
التي في أعماقها (وهو المطلوب) وأجاب ابن سينا عن ذلك بان الكرة اذا ماست السطح
على نقطة فانها لا تماسه على نقطة أخرى الا بحركة منقسمة في زمان منقسم ثم ان النقطة
الاخرى ليست مجاوزة الاولى متصلة بها والا كانت منطبقة عليها اذ لا يمكن ان يتصور
اتصال بين أمرين غير منقسمين الا بطريق الانطباق بينهما بكليتهما فلا بد ان يكون بين
النقطتين خط وكذا الحال في سائر النقط التي يقع بها التماس بينها فلا يكون محيط الكرة

(قوله وأجاب ابن سينا الخ) نسب اليه ماهو بريء منه فانه قال في الشفاء ليس يلزم أن تكون الكرة
مماسة للسطح في أي حال كان النقطة لاغير بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك فاذا تحركت باسط
بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقته بالفعل يماس فيه بالنقطة الا في الوهم وذلك لايتوهم الا مع
توهم الآن والآن لاوجود له بالفعل انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب تام لا ورود عليه للاعتراض الآتي

(قوله ثم ان النقطة الخ) لاحاجة الى هذه المقدمات لانه اذا ثبت أن المماسة بالنقطة الاخرى انما هي
بعد الحركة المنطبقة على الزمان والمسافة لم يلزم تتالي النقطتين اللهم الا أن يقال هذا اثبات لعدم التتالي
بطريق آخر فكأنه قال ثم نقول بعد الاغماض عن كون المماسة بالنقطة الاخرى بعد الحركة ان النقطة
الخ ومع ذلك يرد عليه ان اتصال النقطتين لايستلزم وجود الخط بينهما فانهما متتاليان لان المتتاليان على
مافي الشفاء هما اللذان ليس بينهما شيء من جنسهما وليستا بمتصلتين لان المتصل يقال للمقدار اذا اتحد طرفه
وطرف غيره ولاحد الجسمين المتلازمين في الحركة ولا يقبل القسمة في ذاته بحيث يحصل بين القسمين
حد مشترك وجميع هذه المعاني منتف ههنا وان أردت بالاتصال سوى المعاني الثلاثة المصطلحة فبينه حتى
ينظر في انتفائه في هاتين النقطتين وان انتفاءه يستلزم وجود الخط بينهما

(قوله والا كانت منطبقة عليها) أي والا كان وضعها واحداً بحيث لايتمايز ان في الاشارة الحسية أصلا
(قوله فلا بد أن يكون بين النقطتين خط) ويكون هذا الخط مستقيما ان كانت النقطتان على السطح
المستوي وخطاً مستديرا ان كانت النقطتان على الكرة

ولا السطح المستوي مركبا من نقط متتالية لا يقال فعلى ما ذكرت لا تحصل المماسة على النقطة الاخرى الا بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من المماسة فان كانت المماسة على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وان كانت على نقطة متوسطة بينهما لزم خلاف المقدر على انا ننقل الكلام الى تلك المتوسطة فوجب اذن ان لا يكون بين نقطتي التماس واسطة فيلزم تتالي النقط لانا نقول المماسة على النقطة الاولي وان كانت حاصلة في

(قوله فعلى ماذكرت لا تحصل الخ) الصواب من انه يحصل المماسة لانه المذكور سابقا وليس يترتب عليه

(قوله كانت الكرة ساكنة) لعدم التغير من الحالة الاولى حال كونها متحركة لان المفروض ان حال الحركة خلاف المقدر لان المقدر أن المماسة على النقطة الثانية

(قوله ننقل الكلام الخ) لانها أيضاً بعد الحركة ففي حال الحركة تكون المماسة على نقطة أخرى يتوسط بين الاولى والمتوسط الاولي وهلم جرا حتى يلزم وجود مماسات ونقاط غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين بل نقول جميع هذه المماسات الغير المتناهية حاصلة بعد الحركة ففي حال الحركة لابد من مماسة أخرى فلم يكن الجميع جميعاً

(قوله المماسة على النقطة الاولى الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله فان كانت المماسة على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة يعني لا نسلم لزوم كونها ساكنة حال كونها متحركة لان مماسة الكرة على النقطة المعينة من السطح الحادثة لكونها غير منقسم باقية في زمان حركة الدحرجة الى أن تحصل المماسة على النقطة المعينة الاخرى من السطح لان الكرة متحركة على نفسها فيتبدل نقاطها مع بقاء المماسة بالنقطة الاولى من السطح واذا وصل الى النقطة الثانية من السطح حصل مماسة أخرى باقية مع حركة الكرة على نفسها الى ان يحصل النقطة الثالثة من السطح وهكذا وفيه بحث اما أولا فلان

(قوله لانا نقول المماسة الخ) هذا اختيار للشق الاول ومنع الملازمة قوله كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وقوله لكنها باقية في زمان حركة الدحرجة ولعل السر في ذلك هو ان حركة الكرة المذكورة على السطح المذكور كانت مركبة من الحركة المستقيمة والحركة المستديرة معا فباعتبار الحركة المستديرة يتصور ان تبقى المسامتة على نقطة واحدة من السطح زمانا وباعتبار الحركة المستقيمة يتصور ان تزول تلك المسامتة بحيث لا تبقى هناك هذا ولكن بقي أن يقال انك قد أقررت انه لابد أن يكون بين النقطتين خط لحركة الكرة على هذا الخط اما أن يكون لا بالمماسة وهو باطل لانه خلاف المفروض واما ان يكون بالمماسة وهذه المماسة لا يتصور أن تكون على النقطة الاولى أو على النقطة الثانية اذ المفروض هو أن يكون الحركة على الخط فيما بين النقطتين فتعين أن المماسة كانت على نقطة متوسطة بينهما فحينئذ يلزم ماذكر من انه خلاف المفروض وانه ينتقل الكلام الي تلك المتوسطة فتأمل

آن لكنها باقية في زمان حركة الدحرجة المؤدية الى المماسة على النقطة الاخرى في آن حصول هذه المماسة الثانية تزول المماسة الاولى وهكذا كل مماسة على نقطة تحصل فى آن أو تبقى زمانا ولا ينافي ذلك استمرار حركة الكرة كما يظهر ذلك بالتخيل الصادق لحركة الدحرجة فلا يلزم تتالى النقط والآنات *الوجه (الخامس نفرض خطا قائما على خط ويمر) الخط الاول (عليه) أى على الخط الثانى (فانه يماس) الخط المار (فى مروره جميع أجزاء ذلك) الخط المرور عليه أو المماسة) بينهما (انما تكون بنقطة) لان المماس من الخط القائم المار هو طرفه الذي هو النقطة وممسوس النقطة لايكون الا نقطة (فالخط الممرور عليه مركب من نقط) متتالية (و) كذلك (السطح) مركب (من خطوط) متلاقية (والجسم) مركب (من سطوح) مجتمعة (وهو المطلوب) ويتجه عليه ان المتحرك هو المتحيز بالذات فلا بد ان يكون منقسما فى جميع الجهات كما سيأتى فالسطح والخط والنقطة لا تكون

الدحرجة حركة مركبة من مستقيمة ومن وضعية والمماسة على النقطة الاولى باقية بالقياس الى الحركة الوضعية واما بالقياس الى الحركة المستقيمة التى وقعت على السطح فكلا والسائل انما أورد السؤال باعتبار هذه الحركة وقال انه لو كانت المماسة على النقطة الاولى باقية بالقياس الى هذه الحركة كانت الكرة ساكنة بالقياس الى هذه الحركة والمفروض تحركها بهذه الحركة وأما ثانياً فلأنه لو قرر السؤال هكذا ان المماسة بالنقطة المعينة على الاخرى لاتحصل الا بعد الحركة ففى حال الحركة لابد أن تكون الكرة ساكنة وان كانت النقطة الاولى من الكرة على النقطة الاولى من السطح كانت الكرة ساكنة وان كانت بنقطة أخرى على نقطة أخرى متوسطين بين النقطتين الاوليين والاخريين لزم خلاف المفروض لم يتجه أن يقال المماسة الاولى باقية الى حصول المماسة الثانية فانها وقد تقررت يتبدل النقطة الاولى من الكرة فالحق مااستفيد من الشفاء أن المماسة حال على الحركة على الخط وليس فيها مماسة على النقطة الكرة فرض الآن وما قاله الامام من انه لو ماست الكرة السطح بالخط لوجب أن ينطبق من الكرة خط على ماخطه من ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيما لان المنطبق على المستقيم مستقيم فتكون الكرة متصلة فمدفوع بان استقامة الخط فى الكرة انما يلزم لو كان انطباقه على خط السطح دفعياً وأما اذا كان تدريجياً على ماهو اللازم ههنا فانما يلزم وجود الخط المستدير فى الكرة والآخر فيه (قوله ويتجه عليه الخ) وهكذا يتجه عليه ان الحركة متصلة منطبقة على المسافة المتصلة ليس فيها النقطة بالفعل الا بعد فرض الآن في الزمان فتبين ان كل نقطتين مفروضتين خط كما ان بين كل آنين زمان وبين كل جزئين حصول فى حد

(قوله فلا بد وأن يكون منقسما فى جميع الجهات كما سيأتى) أي فى أول مقصد يليه

الأعراضا فكيف يتصور حركة خط عرضي على آخر مثله * الوجه (السادس لولا انتهاء الاجسام الى أجزاء لاتتجزى لكان الانقسام في السماء والخردلة ذاهبا الى غير النهاية فتكون أجزاؤهما الممكنة سواء)لان أجزاء كل واحدة منهما غير متناهية حينئذ (وهو بديهي البطلان) ويرد عليه ان الاجزاء فيهما وان كانت غير متناهية بالمعني الذي عرفت الا أن مقادير أجزاء السماء ليست كمقادير اجزاء الخردلة فلا استحالة * الوجه (السابع لولا الجزء) وانتهاء تقسيم الجسم اليه (لكان يمكن ان تقسم الخردلة الى صفائح غير متناهية فتغمر) تلك الصفائح (وجه الارض) وتستر وجوه السموات (وتفضل عليها بمالا يتناهى وأنه ضروري البطلان) ويرد هذا بما عرفت من معنى لاتناهي الانقسام وامتناع خروج جميع الاقسام الى الفعل وجوداً بل فرضا أيضاً قال المصنف (وبعض ذلك) الذي ذكرناه من حجج المتكلمين علي اثبات الجزء وتركب الجسم منه (وان كان يمكن الجواب عنه جدلا ففيه للمنصف اقناع) وطمأنينة باطن فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي مر ذكرها ﴿ المقصد الخامس ﴾ حجة الحكماء علي ان الجسم) البسيط (واحد متصل)في نفسه (قابل للقسمة الى غير النهاية لا أنه مركب) أي وليس بمركب من أجزاء لاتتجزي (أنواع) أربعة *(النوع الاول

(قوله الوجه السادس الخ) يعني هذا الوجه السابع أخذ ماهو بالقوة بالفعل والجواب الفرق بينهما

(قوله فارجع الخ) في شرح المقاصد ان حديث الكرة والسطح قوي وتماسهما بجوهريهما ضروري انتهي وقد عرفت هذا الحديث بما لامزيد عليه والانصاف ان هذه الوجوه غير مفيدة للظن فضلا عن الطمأنينة

(قوله اي وليس بمركب) أشار الى أن قوله انه مركب ليس معطوفا على قوله انه واحد كما هو الظاهر فيختل المعنى بل هو معطوف على قوله واحد

(قوله بالمعني الذى عرفت) أي آخر المقصد الثالث بمعنى ان الجسم من شأنه أن يقبل الانقسام دائما الخ وقد ذكرناه مرارا الا أن مقادير أجزاء الخردلة فلا استحالة يعني أن اللازم الاستواء في عدد الاجزاء بأن يكون أجزاء كل منهما غير متناهية ولا استحالة فيه والمحال استواء مقداريهما وهو غير لازم ولا عبرة بما يقال من أن الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء في المقدار ضرورة أن تفاوت المقادير انما هو بتفاوت الاجزاء بمعنى أن ما يكون مقداره أعظم يكون أجزاؤه أكثر فالايكون أجزاؤه أكثر لايكون مقداره أعظم

(قوله فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي الخ) اشارة انه يمكن الجواب من جميعها لا عن بعضها

مايتعلق بالمحاذاة وذلك وجهان * الاول كل متحيز) بالذات (يمينه غير يساره ضرورة) وكذا سائر جهاته المتقابلة متغايرة فظهر ان المتحيز بالذات يجب أن يكون منقسما فى جميع الجهات فاستحال وجود الجزء الذى لايتجزى وكذا وجود الخط والسطح الجوهريين فضلاء عن تركب الجسم منها بخلاف النقطة والخط والسطح العرضيين فانها ليست بمتحيزة بذواتها حتى يتصور لها جهات مقتضية لانقسامها * الوجه (الثانى انا اذا ركبنا صفحة من أجزاء لاتتجزى ثم قابلنا بها الشمس فان الوجه المضئ) من تلك الصفحة (أى) الوجه (الذي الى الشمس غير) الوجه (المظلم أى الذى الينا وهذا أيضاً ضرورى) فوجب أن تكون تلك الاجزاء منقسمة وقد أجيب عن هذين الوجهين بان اللازم منهما تعدد الاطراف ويجوز أن يكون لشئ واحد غير منقسم فى ذاته أطراف هي اعراض حالة فيه ودفع هذا الجواب بان الطرفين المحاذيين لليمين واليسار مثلا ان كانا جوهرين فهما جزآن للذى فرض غير منقسم وان كانا عرضين فاما ان يكونا حالين في محل واحد بحيث تكون الاشارة الى أحدهما عين الاشارة الى الآخر فيلزم ان يكون ماحاذي منه يمينه عين ماحاذي منه يساره وهو بديهى البطلان واما ان يكونا حالين في محلين متمايزين في الاشارة فيلزم الانقسام ولو فرضا اذ

(قوله كل متحيز بالذات يمينه غير يساره) يعني ان ماحاذي منه لجهة اليمين غير ماحاذى منه لجهة اليسار والجواب ان هذا حكم وهمي من قياس غير المنقسم على المنقسم فانه لعدم انقسامه محاذ بنفسه لكل واحد من الجهات الست فله محاذيات متعددة باعتبار تعدد مايحاذى به من الجهات وهذه المحاذاة نقطة لمركز تقابله محيطة بالدائرة فانها محاذية بنفسها لكل واحد منها وتحقيقه ان المحاذاة من الامور الاعتبارية التي ينتزعها الوهم من الشئ بالقياس الي الامور الواقعة منها وضع مخصوص ويكفى لاعتباره تعدد أحد الطرفين ولا يحتاج الى تعدد كل واحد منهما كالابوة المتعددة باعتبار تعدد الابناء من غير تعدد في ذات الاب ام لو كانت المحاذاة عرضاً قائماً بالمحل فلا بد للمحاذتين من محلين فيلزم الانقسام وهذا الجواب مطرد فى الاستدلال بنوع المحاذاة

(قوله واما ان يكونا الخ) بقى ههنا احتمال وهو ان يكونا حالين فى محل واحد لكن لايتحدان فى الاشارة كالنقطتين الحالتين في الخط على زعمهم فالاوجه أن يقال ان كانا فى محل واحد بحيث يتحدان فى الاشارة كان ماحاذي يمينه عين ماحاذي يساره وان لم يتحدا في الاشارة الحسية يلزم انقسام المحل ولو وهما بتبع الاشارة الى الحالين

فقط بحيث يحتجب الاقناع بوجه الاقناع وبالجملة الادلة المذكورة في النوعين لاثبات الجزء مردود لا يفيد الظن والقدر المشترك انما يفيده اذا أفاد كل منهما الظن وقد عرفت الامر

يمكن حينئذ أن يفرض فيه شيء غير شيء كما تشهد به البديهة (النوع الثاني ما يتعلق بالمماسة وهو) أيضاً (وجهان الاول لو تركب الجسم من أجزاء لا تتجزى فليست) تلك الاجزاء أجزاء (لا تتجزى هذا خلف) لكونه اجتماعا للنقيضين (بيانه) أنه اذا تركب الجسم منها فلا بد لها من أن تكون مجتمعة مترتبة متلاصقة والا لم يكن هناك تركب حقيقة وحينئذ فلاشك (ان الواقع) من تلك الاجزاء (في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس فما به يماس) الوسط (أحد الطرفين غير ما به يماس) الطرف (الآخر) اذ لو كانا متحدين لم يكن الوسط حاجبا للطرفين بل كانا متماسين واذا كان الامر كذلك (فينقسم) الجزء الوسط مع كونه غير منقسم (لا يقال لا نسلم ذلك) أي حجب الوسط للطرفين حتى يلزم انقسامه (لجواز التداخل) بين تلك الاجزاء (لانا نقول بطلانه ضروري) فان بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع أن يداخل مثله بحيث يصير حجمهما معا كحجم واحد منهما (وان سلم) جواز التداخل (جدلا فيكون حيزهما) أي حيز المتداخلين (واحدا) ولا يزداد بانضمام أحدهما الى الآخر مقدار (وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) وغيرهما من الاجزاء (بالغا ما بلغ فلا يكون ثمة ترتيب) بين الاجزاء (ولا وسط ولا طرف ولا يحصل من تأليفها حجم) زائد على حجم كل واحد منها (وذلك) كله (خلاف المفروض) لانا فرضنا تركب الجسم الذي هو حجم ممتد في الجهات الثلاث من تلك الاجزاء فلابد أن يكون بينها ترتيب وان يكون هناك وسط وطرف (ومع هذا) الذي ذكرناه من لزوم خلاف المفروض على تقدير التداخل نقول (فالمداخلة) بين جزئين انما تكون (بعد المماسة)

(قوله تركب حقيقة) وان كان تركب في الحس بعدم الاحساس بالفرج

(قوله فما به يماس أحد الخ) ان أريد بالتماس ما هو المصطلح وهو كون الشيئين بحيث يتحد طرفاهما في الوضع فلا تماس بين الاجزاء اذ لا اطراف لها وان أريد به عدم الفرجة بينهما والتعريف في الوسط بنفسه متصل بأحد الطرفين بمعنى ليس له انفصل عن كل منهما وهذا الجواب في جميع وجوه المماسة

(قوله وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) فيه بحث ظاهر لم يجوز التداخل بين اثنين أو ثلاثة ولا يجوز بين أربعة أو خمسة ولعل المقصود من ايراد هذا الكلام هو التنبيه دون الاستدلال فالمنع ههنا لا يجدي كثير نفع

بينهما (فلا شك ان الملاقى) من أحد الجزئين (عند المماسة غير الملاقى) منه (عند المداخلة التامة فيلزم الانقسام) فى كل واحد من الجزئين ولا يذهب عليك ان لزوم الانقسام من التداخل انما يتم اذا كان التداخل حادثا بعد وجود الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض اما اذا كانت الاجزاء متداخلة فى ابتداء الخلقة بان خلقت كذلك فلا ه الوجه (الثاني لوجاز) ان يقع (جزء) لا يتجزى (على ملتقى اثنين) من الاجزاء (لم يكن) ذلك الجزء جزأ (لا يتجزى) بل كان منقسما (واللزوم حق فاللازم) أيضا (حق واللزوم بين فانه يكون) الجزء الواقع على ملتقاهما (مماسالهما لا بالكلية) أي لا يجوز أن يكون بكليته مماسا لشئ منهما والا لم يكن واقعا على الملتقى بل على أحدهما فوجب أن يكون ببعضه مماسا لاحدهما وببعضه مماسا للآخر (ولا معنى للانقسام الا ذلك واما حقية الملزوم) أعني وقوعه على ملتقى جزئين (فلوجوه) ثلاثة (الاول لاشك أنه) أى الجزء الذى لا يتجزي على تقدير وجوده (يتحرك من جزء) مثله (الى) جزء (آخر) كذلك (فاتصافه بالحركة اما عند كونه بتمامه في الجزء الاول أو) فى الجزء (الثانى أو) عند كونه (على الملتقي والاولان باطلان لانه) أي كونه فى أحد الجزئين حاصل (اما قبل الحركة) وهو كونه فى الجزء الاول (أو بعد الفراغ منها) وهو كونه فى الجزء الثانى فلا يتصور اتصافه بالحركة حال كونه في أحدهما (وفى الثالث) أعنى اتصافه بالحركة حال كونه على ملتقاهما (المطلوب ه الثانى) من هذه الوجوه (نفرض خطا)

(قوله فلا شك ان الملاقى من أحد الجزئين الخ) هـذا اذا كان المماسة غير حال المداخلة فاما اذا كانا متحدين فلا انقسام

(قوله انه يتحرك الخ) هذا الوجه انما يتم اذا وجد الجزء على الانفراد وأمكن حركته والقائلون بتركب الجسم من الاجزاء يمنعون وجود الحيز منفردا فضلا عن حركته

(قوله وبعد الفراغ الخ) أصحاب الجزء يقولون الحركة هي السكون الثانى فى المكان الثانى فلا يسلمون كونه في الحيز الثانى بعد الفراغ منها

(قوله نفرض خطا الخ) أصحاب الجزء يقولون حده المفروض على نحو المفروض التي في التعليمات ولا نسلم تحققها فى الخارج

(قوله ان الملاقى من أحد الجزئين) كلمة من ههنا تبعيضية

(قوله أي كونه فى أحد الجزئين حاصل اما قبل الحركة) قيل لم لا يجوز أن يكون هو على الجزء الاول حال الحركة بأن يكون مماسة عليه باقية زمانا مافى حال حركته في الجزء اذ هو حال الحركة لولم يكن زائلا بتماسه عن الجزء الاول يلزم انقسامه أو عدم حركته هذا خلف

مركبا (من أجزاء شفع كستة) مثلا (ونفرض فوق أحد طرفيه جزأ وتحت) الطرف (الآخر) من الخط (جزأ) آخر (ثم) نفرض انهما (تحركا) أى تحرك كل منهما الى صوب الآخر على التبادل حركة (على السويه فلا بد أن يحاذيا قبل أن يتجاوزا وذلك) التحاذي انما يكون (على المنتصف) من الخط (اذا) قد (فرضنا الحركتين سواء) في السرعة والبطء (وهو) أى منتصف الخط (ملتقى الثالث والرابع) من تلك الاجزاء بالقياس الي كل واحد من طرفى الخط كما يلوح بادنى تأمل صادق *(الثالث) منها (نفرض خطا من أجزاء وتر) كالخمسة مثلا (ونفرض ذينك الجزئين كليهما من فوق كلا) منهما (من طرف) من طرفي الخط (ثم) نفرض انهما (يتحركان) أى كل منهما الى صاحبه حركة (سواء فيلتقيان) لامحالة (في الوسط وهو الجزء الثالث) من كل واحد من الطرفين (فيكون هو) أى الجزء الثالث (على ملتقاهما) لانهما مما عليه (وربما يمنع هذا بانهما) أي الجزئين المتحركين (يقفان قبل) الجزء (الثالث اذ شرط انتقالهما) الي الثالث (فراغ مايسع الجزئين) معا ولاشك ان الثالث لا يسعهما بل يسع واحداً منهما* النوع (الثالث مايتعلق بالسرعة والبطء وحاصله أحد الامرين لازم) أى ثابت فى الواقع على سبيل منع الخلو (اما انتفاء تفاوت الحركات بالسرعة والبطء واما تجزى الاجزاء) التى لاتجزى فانهما لايجتمعان في الكذب لان عدم التجزي يستلزم انتفاء التفاوت وعدم الانتفاء أعني وجود التفاوت يستلزم التجزى (والاول) وهو انتفاء تفاوت الحركات (منتف) ضرورة ان الحركات متفاوتة فى السرعة والبطء (فثبت الثانى) وهو تجزي الاجزاء (بيان لزوم أحد الامرين من طريقين أحدهما أنه اذا) تركبت المسافة من أجزاء لاتتجزى فاذا (قطع السريع جزأ) منها (فالبطئ لايقف لما بينا) من قبل (ان البطء ليس لتخلل السكنات فهو) أى البطئ (اذن يتحرك فاما ان يتحرك جزءاً أيضاً فالسريع كالبطئ وهو الاول) أعنى انتفاء التفاوت فيما بين الحركات (أو أقل من جزء) اذ لا مجال لتوهم حركته أكثر من جزء (فيتجزى) الجزء الذي لايتجزى لثبوت ماهو أقل منه (وهو الثانى) من الامرين اللذين أدعينا لزوم أحدهما *(وثانيهما) أى ثاني الطرفين المذكورين (ان نبين ان ثمة حركة

(قوله على سبيل منع الخلو) فان التجزي والانتفاء متحققان معا

(قوله بانهما يقفان) من وقف وقوفا أي نسلم أنهما يلتقيان في الوسط بحيث يكون ذلك الوسط

سريعة وبطيئة متلازمتين) بحيث يستحيل انفكاك احدهما عن الاخرى (فيستغني) حينئذ (عن الاستعانة بان البطء ليس لتخلل السكنات بل يكون ذلك) أى تلازم هاتين الحركتين (دليلا على ذلك) أي على ان البطء ليس للتخلل (مستأنفا) كما نبهت عليه فيما مر واذا كانت الحركتان متلازمتين (فمتى ماتقطع السريعة جزأ ان قطعت البطيئة مثلها لزم تساوى السريعة والبطيئة) وهو الامر الاول (أو أقل لزم التجزى) وهو الامر الثانى (وذلك) أي تلازم السريعة والبطيئة حاصل (فى صور) ست *(الاولى الدائرة الطوقية من الرحى مع الدائرة القطبية منها) فان حركة الاولى سريعة لطول مسافتها وحركة الثانية بطيئة لقصر مسافتها وهما متلازمتان (اذ لو تحركت الطوقية) مثلا (ووقفت القطبية لزم التفكك وانقسام الرحي الى دوائر) متعددة (بحسب أجزائها) وانما يتضح ذلك باخراج خطوط متلاصقة من مركز الرحى الى الطوق العظيم منها فى جميع الجهات فان تلك الخطوط تكون مركبة من أجزاء لاتتجزي وتتركب من أجزاء تلك الخطوط أطواق متداخلة متفاوتة فى الكبر والصغر والطوق العظيم منها مركب من أطراف هذه الخطوط فاذا تحرك هذا الطوق ولم يتحرك الطوق الذى يلاصقه فقد انفك أحدهما عن الآخر وكذا اذا تحرك الطوق الثانى ولم يتحرك الثالث وهكذا الى الطوق الذى هو أصغرها فلزوم تفكك الرحى عند تحركها على مثال دوائر محيطة بعضها ببعض (ولو كانت) الرحي (من حديد أوما هو أشد منه ثم التصاقها عند الوقوف بحيث لايمكن ان يتفكك منها جزء بأبلغ السعي وذلك) الذى ذكرناه من تفكك الرحي حال تحركها والتصاقها حال سكونها (وان كان مما لايمتنع

(حسن چلبي)

(قوله لزم التفكك وانقسام الرحى) ههنا منع مبنى على قولهم أن محور الكرة لم يكن متحركا حين مايتحرك تلك الكرة على ذلك المحور مع انه لم يلزم التفكك حينئذ أصلا فعلى هذا لم لايجوز أن يتحرك الرحي ولا يتحرك قطبه أصلا ويتحرك الدائرة القطبية منه تارة وتقف أخرى فترى حركتها أبطأ من حركة الدائرة الطوقية ويكون ذلك بواسطة استعدادات شرائط مختلفة ومع ذلك لم يلزم تفكك الرحى أصلا وهذا ليس بأبعد من القول باستمرار حركة الدحرجة زمانا على نقطة واحدة كما مر وكذا الكلام في سائر الصور الست فتأمل وقوله ولو كانت الرحى هذا وصل متعلق بقوله لزم التفكك وقوله ثم التصادق مرفوع عطفاً على التفكك المذكور

في قدرة الله تعالى فالعقل جازم بعدمه كسائر العاديات ومعلوم) لكل عاقل (ان الله تعالى لم يخلق في الرحى كل هذه) الغرائب و (العجائب ليثبت مذهبكم * الصورة الثانية فرجاله شعب ثلاث فتثبت واحدة) منها (وتدور اثنتان حتى يرسما دائرتين الداخلية صغيرة والخارجية كبيرة) ولا شك ان هاتين الشعبتين (تتمان) الدائرتين معا بحركتيهما (وهما متلازمتان ضرورة والانفكاك) بين الشعبتين (ههنا مع عدم التناثر) والتساقط (ابعد) من الانفكاك بين أجزاء الرحي * الصورة (الثالثة من وضع عقبه على الارض ويدور على عقبه فانه يرسم دائرتين احداهما بعقبه) وهي أصغر (والاخرى باطرافه) وهى أكبر (وان شئت فافرضه) أي الدائر على عقبه (مادا باعه فرأس أصبعه يرسم دائرة أكبر بكثير) من الدائرة التي يرسمها عقبه وحركتاهما متلازمتان لانه اذا تحرك رأس أصبعه جزأ لم يقف عقبه أصلا والا لزم تقطع ذلك الشخص على قياس ما مر (ونحن نعلم بالضرورة أنه لا ينقطع جزأ جزأ) كيف وتفرق الاتصال يوجب الالم مع أنه لا يجد الما أصلا (وان شئت فافرضه) أى رسم الدائرة الصغيرة والكبيرة (فى الفلك في كوكبين يدور أحدهما قريب القطب والآخر على المنطقة) فان حركتهما فى رسم الدائرتين متلازمتان والا لزم الانخراق فى الافلاك

(قوله فالعقل جازم الخ) أصحاب الجزء لا يمنعون الجزم بعدمه بل يقولون انه مستبعد عادة واذا ساق البرهان الى تركب الجسم من الاجزاء فلزوم المستبعدات لا يضره كما قال الحكماء ان البرهان يتعلق الى اتصال الجسم في نفسه فلزوم انعدام البحر بشق البعوضة ووجود البحرين الاخيرين المستبعد لا يضره أن ثبوت سكون بين كل حركتين يستلزم وقوف الجبل فى الجو لمانعة الخردلة المستبعد ولا ضير فى ذلك

(قوله أبعد الخ) لا شبهة في الاستبعاد لكن الامور الحقيقية تستلزم المستبعدات كامتناع الخلاء يستلزم امورا يستبعدها العقل استبعادا قريبا من الاستحالة

(قوله كيف وتفرق الخ) تفرق الاتصال انما يوجب الالم اذا كان طبيعيا ولا نسلم وجوده فيما نحن فيه

(قوله فان حركتهما الخ) فيه ان رسم الدائرتين اذا وقعت الاجزاء على وضع واحد بحيث يتصل

(قوله كل من هذه الغرائب والعجائب) ومن الغرائب هو ما أعطي كل من أجزاء الرحي من النقطة حتى علم الابطأ منها أنه كم ينبغي أن يقف حتى لا يزول عن سمتيه الذي كان له مع ان الانسان على كمال فطنته يعجز عنه وقوله صغيره وكبيره يجوز بالنصب والرفع

(قوله أبعد من الانفكاك بين أجزاء الرحي) فان أجزاء الرحى لكونها فى احيازها لا يقتضي التناثر والتساقط لاقتضائها الاحياز التي يكون بعد الانفكاك

وان لا تكون موصوفة بالشدة والاحكام * الصورة (الرابعة الشمس مع ظل الخشبة المغروزة حذاءها فان الظل يقطع) بالانتقاص (من الصباح الى الظهر قدراً من الارض محدودا) كذراع أو ذراعين مثلا (والشمس) في هذه المدة (تقطع ربع فلكها) فحركتها أسرع من حركة الظل بكثير (من غير وقوف الظل) عن الحركة (لان الشعاع) الخارج من الشمس المار برأس الخشبة الواصل الي طرف الظل (انما يقع بخط مستقيم) كما تشهد به التجربة الصحيحة (ووقوف الظل) عن الحركة مع تحرك الشمس يبطل الاستقامة في الخط الشعاعي لان الشمس اذا كانت في ارتفاع وقد وصل منها خط شعاعي مار برأس الخشبة الى طرف الظل على الاستقامة فاذا انتقلت الى ارتفاع أعلى ولم ينتقص الظل أصلا كان القدر الواقع من ذلك الخط فيما بين رأس الخشبة وطرف الظل باقيا على حاله وقد تغير ما كان منه بين الشمس والخشبة عن وضعه فلا يكون ذلك القدر الذى كان متصلا به على الاستقامة في وضعه الاول متصلا به كذلك في وضعه الثاني والا كان خط واحد مستقيم متصلا على الاستقامة بخطين ليسا في سمت واحد وهو باطل بالضرورة * الصورة (الخامسة دلو على رأس حبل مشدود طرفه الآخر) بوتد (في وسط البئر مع كلاب يجعل في ذلك الحبل) عند الوتد (ويمد به فالدلو والكلاب يصلان الى رأس البئر معاً فالدلو قطع مسافة البئر حين ماقطع الكلاب نصفه من غير وقوف)

على هيئة الدائرة ووقوعها على هذا الوضع حال التركيب ليس ضروريا فلا تحصل الدائرتان ولو سلم فاللازم الانفكاك وهو غير الانحراف فانه تباعد الاجزاء بعضها عن بعض والانفكاك لا يستلزمه ولو سلم فالانحراف جائز بل واقع عند أصحاب الجزء

(قوله انما يقع بخط الخ) وفيه ان الاستقامة الحقيقية محل بحث والاستقامة الحسية التخيلية تنافي عدم الاستقامة الحقيقية

[قوله مع كلاب) ظرف مستقر وقع حالا من الضمير المستكن في الظرف أعنى قوله على رأس حبل

(قوله طرفه الآخر) أي الطرف الآخر للحبل المذكور وقوله بوتد الوتد ههنا خشبة أو حديدة معترضة في حاق وسط البئر وقوله مع كلاب هو بضم الكاف وتشديد اللام يقال له بالتركى چنكل

(قوله فالدلو قطع مسافة البئر الخ) مثلا اذا فرضنا بئرا عمقها مائة ذراع وفى منتصفها خشبة شد عليها طرف حبل طوله خمسون ذراعاً وعلى طرفه الآخر دلو ثم شددنا كلابا معرب قلاب على طرف حبل طوله خمسون أيضاً وأرسلناه في البئر بحيث وقع الكلاب في الحبل الاول على طرفه المشدود في الخشبة

الكلاب (ضرورة) فقد تلازمت حركة سريعة وبطيئة وقد توهم النظام تساوي هاتين الحركتين في السرعة فاستدل بذلك على الطفرة * الصورة (السادسة جزء يتحرك جزأ على خط متحرك جزء آخر) في جهة حركة ذلك الجزء (ولنفرض اب ح خطا) سا كنا مركبا من أجزاء ثلاثة (ونفرض) أيضا (كه خطا) مركبا من جزئين كائنا (على اب) بحيث يكون ك واقعا بازاء ا و ه واقعا بازاء ب (و) نفرض (زجزء) كائنا (على ك) من خط كه بحيث يلزم من حركة هـذا الخط حركته هكذا ز (فاذا تحرك ك) بحركة خط كه على خط ا ب ح (من ا الى ب فقد تحرك ه) د ه ا ب ح بتلك الحركة من ب الى ح وفرضنا) مع ذلك تحرك ز) على خط كه (من ك وكان) أي ك (مقابلا ل ا) في ابتداء الفرض (الي ه) أي تحرك زمن ك الى ه (وهو) أي ه وان كان مقابلا لب ابتداء لكنه (الآن مقابل لح) فيكون ز حينئذ مقابلا لج أيضاً (فقد تحرك ز) بمجموع حركته الذاتية والعرضية (جزئين حين تحرك ك) بحركة واحدة (جزأ) واحداً فان ز و ك كانا معا محاذيين ل ا من خط اب ح قبل الحركة والآن قد صار ز محاذيا لج و ك محاذيا اب فقد ثبت حركتان متلازمتان سريعة وبطيئة وهو المطلوب وان شئت قلت (فحين تحرك ز) بمجموع حركته (جزأ) واحداً (يكون ك تحرك أقل من جزء وفيه المراد) الذى هو انقسام الجزء * (النوع الرابع ما يتعلق بالاشكال الهندسية وهو وجوه) ستة * (الاول انا نفرض مربعا من أربعة خطوط كل خط) منها (من أربعة أجزاء) ونجتهد في ضم الخطوط بعضها الى بعض غاية الاجتهاد (فذلك) المربع (ستة عشر جزأ) هكذا

الراجع الى الدلو وكيفية أن يكون الدلو المشدودة بطرف الحبل واقعاً في البئر ويكون الطرف مشدودا بالوتد الذى في شط البئر ويكون الكلاب متعلقا بذلك الحبل عند الوتد قائمة ذلك الحبل بالكلاب بان يمد حبل الكلاب يكون وصول الكلاب والوتد معا الى رأس البئر وحركة الدلو سريعة لانها قطعت كل مسافة البئر وحركة الكلاب بطيئة لقطعها نصف مسافة

(قوله جزء يتحرك الخ) أصحاب الجزء لا يقولون بوجود الجزء على الانفراد فضلا عن الحركة فهذا تخيل محض من قبيل التعليميات

(قوله ما يتعلق بالاشكال الهندسية الخ) ثبوت الاشكال الهندسية موقوف على وجود المقدار المتوقف

ثم جررناه الى رأس البئر فيكون ابتداء حركة الكلاب من الوسط والدلو من الاسفل معا وكذا انتهاؤهما الى رأس البئر وقد قطع الدلو مائة ذراع والكلاب خمسين فقد تلازمت حركة سريعة وبطيئة كذا في المقاصد

(فيكون كل ضلع من المربع أربعة أجزاء والقطر) الواصل بين طرفى ضلعين محيطين بزاوية (أيضاً أربعة أجزاء) لانه انما يحصل من الجزء الاول من الخط الاول والثانى من الثانى والثالث من الثالث والرابع من الرابع (فالقطر كالضلع) فى المقدار (وأنه محال بشهادة الحس والبراهين الهندسية) الدالة على ان وتر الزاوية القائمة أطول من كل واحد من ضلعيها لان مربعه يساوى مربعيهما كما بين فى الشكل المسمى بالعروس وأيضاً اذا كان أحدى زوايا المثلث قائمة كانت الباقيتان حادتين والزاوية العظمى يوترها الضلع الاطول (لايقال لم لايجوز) فى المربع المذكور (ان يكون القطر أطول و) ذلك بان يقع (بينها) أى بين اجزاء القطر (خلاء) دون أجزاء الضلع (لانا نقول الخلاء الذى بين كل جزئين) من أجزاء القطر (ان وسع جزأ كان القطر مثلى) مجموع (الضلعين لانه) حينئذ (سبعة أجزاء) هي الاربعة المذكورة والثلاثة الواقعة في الفرج الثلاث بين جميع تلك الاربعة لان وقوع الفرجة في بعض دون بعض تحكم محض ولا شك ان مجموع الضلعين سبعة أيضاً لاشتراكهما في جزء واحد ومساواة القطر لهما معا باطلة حسا وبرهانا (وان كان) الخلاء الواقع بين جميع الاجزاء أو بعضها (أقل) من أن يسع جزأ (لزم الانقسام) فى الجزء لثبوت ماهو أقل منه *الوجه (الثانى مثلث قائم الزاوية كل من الضلعين المحيطين بالقائمة منه عشرة أجزاء فنقول قام البرهان) في شكل العروس (على ان مربع وتره) أى وتر قائمة المثلث (كمجموع مربعى الضلعين ولكن مجموع مربع كل ضلع) فى المثلث المذكور (مائة فمجموعهما مائتان فالوتر جذر مائتين وانه فوق أربعة عشر) جزأ (وأقل من خمسة عشر)

على اتصال الجسم في نفسه المتوقف على نفى الجزء فالاستدلال بها على نفى الجزء دور فعند أصحابه لازاوية ولا وتر ولا قطر ولا دائرة انما هي تخيلات باطلة ولعدم الاحساس بالمفاصل وتوهم الاتصال والواقع هو تركيب الاجزاء والقيام بعضها مع بعض من غير حصول زاوية فضلا عن الوتر والقطر والقائمة

(قوله مثلث قائم الزاوية الخ) قوله قائم مضاف الى الزاوية ومرفوع على انه صفة مثلث وأما الزاويتان الأخريان فهما حادتان كما مر

(قوله فالوتر جذر مائتين) جذر الشئ أصله وعشرة فى حساب الضرب جذر مائة كذا فى الصحاح يعني انك اذا ضربت عددا فى نفسه فالمبلغ الحاصل من الضرب هو المجذور وذلك العدد هو جذر ذلك

جزأ وذلك لان الحاصل من ضرب أربعة عشر في نفسها مائة وستة وتسعون والحاصل من ضرب خمسة عشر في نفسها مائتان وخمسة وعشرون فلا بد ان يكون جذر المائتين فيما بينهما (فيلزم انقسام الجزء حينئذ) أى الكسر الذى به يتم الجذر المذكور * الوجه (الثالث هذا المثلث) القائم الزاوية (اذا طبقنا رأس وتره) أي وتر قائمته (على ضلع) من ضلعي القائمة منصوب نحو السماء (ومددنا رجله) أى رجل الوتر (من الطرف الآخر) كسلم موضوع على جدار قائم على سطح الارض بعد أسفله عن موضعه الى خلاف جهة الجدار (فلاشك أنه كلما ينحط من هذا الضلع) المنصوب (شيء)والمقصود أنه كلما ينحط رأس الوتر عن شيء من هذا الضلع (يخرج من ذلك الضلع شيء) أي يخرج رجله عن ذلك الضلع بشيء وهكذا الى أن يصل رأسه الى أسفل الضلع المنصوب (فان كان) ما يخرج به أسفله (مثله) أى مثل ما ينحط عنه أعلاه (لزم ان يكون الوتر مثل المنطبق على ضلع) وهو الضلع الذي جر من طرفه أسفله لان بعض الوتر منطبق على هذا الضلع (و) مثل (الفاضل عليه) أى على هذا الضلع أعني مقدار الانجرار (وهو) أى هذا الفاضل (مثل) الضلع (الآخر) اذالمفروض ان مقدار الانحطاط كمقدار الانجرار (فيكون) الوتر (كمجموع الضلعين ويكذبه الحس والبرهان) فوجب ان يكون مقدار ما ينجر اليه أقل مما ينحط عنه فاذا انحط جزأ انجر أقل من جزء (وهذا) الوجه (يليق بالنوع الثالث من وجه) وهو ان حركة

(حسن چلبي)

المبلغ ثم ان الوتر الذى اعتبر كونه وتراً لقائمة المثلث المذكور لابد أن يكون جذرا للمائتين وانه يكون أكثر من أربعة عشر جزءا ونمن جزء الى ربع جزء

(قوله كلما ينحط من هذا الضلع شيء يخرج عن ذلك الضلع شيء) لفظ شيء في الموضعين قد وقع في أكثر النسخ مرفوعا بدون الباء الجارة وفي بعض النسخ قد وقع مجرورا بالباء الجارة وعلى النسخة الاولى أريد بالشيء في الموضعين ما هو طرف من الوتر وهو رأسه فقول الشارح عن شيء من هذا الضلع أراد به بيان حاصل المعنى ولم يرد بالشيء ههنا ما أراد به المصنف وعلى النسخة الثانية أريد بالشيء الاول شيء من الضلع المنصوب فقوله بشيء أي بمقدار من الضلع المنصوب وأريد بالشيء الثاني شيء من الضلع الفاضل على الضلع الاسفل فقوله بشيء أو بمقدار من الضلع الذى فضل على الضلع الاسفل وأما لفظ الشيء في قوله عن ذلك الضلع بشيء فهو بالباء الجارة فيما وجدنا من النسخ وقوله كمجموع الضلعين وهما الضلع المنصوب والضلع الاسفل بدون اعتبار الضلع الفاضل المساوى للضلع الاسفل فرضاً .

الانحطاط أسرع من حركة الانجرار مع تلازمهما * الوجه (الرابع بينا) فيما تقدم (وجود الدائرة) وامكانها مناف لوجود الجزء الذي لايتجزي كما يتبين من قوله (فاذا فرضنا دائرة فلو كان محيطها) مركبا (من أجزاء لاتتجزي فان كان ظاهر) تلك (الاجزاء أكبر من باطنها) حتى اذا تلاقت بظواهرها وبواطنها كان محدب المحيط المركب منها أكبر من مقعره (انقسم الجزء) لاشتماله على ظاهر اكبر وباطن أصغر (والا) أي وان لم يكن ظاهرها أكبر من باطنها (فبين كل جزئين) من أجزاء المحيط في جهة محدبه (اما خلاء) بان تكون بواطن الاجزاء متلاقية دون ظواهرها فيلزم الانقسام في الجزء أيضاً لان ما كان منه ملاقيا مغاير لما ليس بملاق على انا نقول (فان كان) الخلاء الواقع بين كل جزئين (بقدر مايسع جزأ كان ظاهرها) أي ظاهر محيط الدائرة (ضعف باطنها) على ذلك التقدير (والحس يكذبه) فان محدب المحيط وان كان أكبر من مقعره الا أنه يستحيل ان يكون ضعفه (وان كان ذلك الخلاء) أي كل واحد منه أو بعضه (أقل) من قدر يسع جزأ (لزم الانقسام) في الجزء لثبوت ماهو أقل منه (واما الاخلاء) بان تكون ظواهرها متلاقية كبواطنها مع أنه لاتفاوت بينهما (فيكون) حينئذ (باطنها) أي باطن محيط الدائرة أو باطن الدائرة فانها قد تطلق على محيطها (كظاهرها) في المقدار (وهو) أي باطنها (كظاهر) دائرة (أخرى محاطة بها) لانطباقها عليه (وظاهر المحاطة أيضاً كباطنها) لما عرفت في المحيطة (وهي) أي الدائرة المحاطة (كثالثة ورابعة) الى دوائر أخرى (بالغة ما بلغت فتكون أجزاء طوقية الرحي مثلا كالقطبية) منها (وبطلانه لايخفي) والاظهر في تقرير هذا الوجه ماذكر

(عبد الحكيم)

(قوله فان كان ظاهر تلك الخ) فيه ان هذا الترديد على وجود الظاهر والباطن المحيط للدائرة فانه مركب من أجزاء لاتتجزى ليس لها ظاهر وباطن ثم أجزاء المحيط أكثر من أجزاء المحاط ولذا كان أوسع منه وهذا كما يقولون في محيط الدائرة على تقدير انتفاء الجزء فانه ليس له ظاهر وباطن بل خط غير منقسم محيط بالسطح أوسع من كل خط يفرض محاطا به والفرق بأنه على تقدير الجزء جوهر متحيز بالذات فلابد له من ظاهر وباطن وهم ناشئ من قياس غير المنقسم

(قوله فان محدب الخ) هذه المقدمة لاحاجة اليها بعد قوله والحس يكذبه وليس دليلا على تكذيب الحس الا أن يقال المراد ان محدب المحيط وان كان أكبر عند الحس من مقعره الا انه يستحيل عند الحس أن يكون ضعفه فيكون بيانا لتكذيب الحس

(قوله والاظهر الخ) لانه أقل ترديدا ومقدماته أسهل بيانا

في الملخص من أنه يمتنع جعل الخط المركب من الاجزاء التي لا تتجزى دائرة لانا اذا جعلناه دائرة فاما ان تتلاقي ظواهر أجزائه كما تلاقت بواطنها فيلزم أن تكون مساحة ظاهرها كمساحة باطنها فاذا أحاطت بهذه الدائرة دائرة أخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فيكون ظاهر المحيطة كباطنها وباطنها كظاهر المحاطة بها لانطباقه عليه وظاهر المحاطة بها كباطنها فيكون ظاهر المحيطة كباطن المحاطة بها ثم هكذا نجعل الدوائر محيطا بعضها ببعض بلا فرجة بينهما الي ان تبلغ دائرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم فلا تزيد أجزاء هذه الدائرة العظيمة جداً على أجزاء الدائرة المفروضة أولا مع كونها صغيرة جداً واما ان لا تتلاقى ظواهرها مع تلاقى بواطنها فيلزم الانقسام لان الجوانب المتلاقية غير الجوانب التي لم تتلاق فظهر ان امكان الدائرة ينافي وجود الجزء * الوجه (الخامس برهن اقليدس) في المقالة الاولى من كتاب الاصول (أن الزاوية المستقيمة الخطين قابلة للتنصيف بخط مستقيم فيكون نصفها زاوية مستقيمة الخطين قابلة للتنصيف أيضاً وهكذا فالزاوية المستقيمة الخطين تنقسم الى غير النهاية وأنه ينفي الجزء) * الوجه (السادس برهن) اقليدس في تلك المقالة (على ان كل خط قابل للتنصيف فاذا فرض) الخط مركبا (من أجزاء وتر) كخمسة مثلا (لزم تجزى) الجزء (الوسطاني ﴿ المقصد السادس ﴾ في تحرير مذهب الحكماء) في الاجسام البسيطة الطباع (قالوا لما تقرر) بالبرهان (ان الجسم) البسيط كالماء مثلا (لا ينفصل الى أجزاء لا تجزي) وما في حكمها من الجواهر المنقسمة في جهة واحدة أو في جهتين (نقط فقد ثبت أنه متصل واحد في الحقيقة) لا مفصل فيه أصلا (كما هو عند الحس وقابل للقسمة الى غير النهاية) أي لا تصل قسمته الى حد تقف عنده كما مر والازم وجود الجزء عند انتهاء القسمة والحاصل ان ذلك الجسم ليس مركبا بالفعل من أجزاء لا تتجزى وما في حكمها فيكون متصلا في نفسه ولا تنتهي قسمته اليها فيكون قابلا لانقسامات غير متناهية والقسمة (اما بالفك) كسرا أو قطعاً والفرق بينهما ان القطع يحتاج الى آلة نفاذة فاصلة بالنفوذ دون الكسر وأيضاً للقطع نوع اختصاص بالاجسام اللينة والكسر بالاجسام الصلبة (واما باختلاف عرضين قارين) في محلهما لا بالقياس الى غيره (كالسواد والبياض أو

[قوله كالسواد والبياض] فان محل السواد مغاير في الخارج بمحل البياض لامتناع قيام العرض الواحد

غير قارين) في المحل باعتبار نفسه بل بالاضافة الى غيره (كماستين ومحاذاتين) واما بالوهم والفرض فهذه الثلاثة وجوه القسمة فى الجسم (ثم قد يمتنع عن) القسمة (الانفكاكية مانع كصورة نوعية) كما في الافلاك (أو صلابة) شديدة في بعض الاجسام العنصرية (أو فقد آلة) يحتاج اليها فى القطع (أو صغر) متبالغ لايتيسر معه القطع ولا الكسر (واما) القسمة (الفرضية فلا تقف أبدا) وقد بين انحصار القسمة في الثلاثة المذكورة بانها اما مؤدية الى الافتراق وهى الفكية أولا وحينئذ اما أن تكون موجبة للانفصال في الخارج وهي التى باختلاف عرضين أو في الذهن وهي الوهمية وانما ذكر الفرض العقلى مع الوهم لان الوهم ربما لم يقدر علي تمييز طرف عن طرف لغاية الصغر فيقف بخلاف العقل فانه لايقف لاحاطته بالكليات المشتملة علي الكبير والصغير والصواب ان اختلاف الاعراض لايوجب انفصالا خارجيا لانا نعلم قطعا ان الجسم المتصل فى نفسه اذا وقع ضوء على بعضه لم ينفصل في الخارج حتى اذا زال الضوء عنه عاد الى اتصاله بل هذا الاختلاف باعث للوهم على فرض الاجزاء وحينئذ يقال الانفصال اما في الخارج كما بالقطع والكسر واما فى الوهم تماما بتوسط أمر باعث كما باختلاف الاعراض أولا بتوسطه كما بالوهم والفرض فظهر ان القسمة اثنتان انفكاكية وهي قسمة خارجية منقسمة الي قسميها وغير انفكاكية وهي قسمة ذهنية وتسمي وهمية وفرضية أيضا وتنقسم الي القسمين المذكورين هذا هو الضبط وقد يفرق بين الفرضية والوهمية كما أشرنا اليه ويجعل ماباختلاف الاعراض قسيما للوهمية المجردة كما في الكتاب فعليك بالتثبت في موارد الاستعمال ﴿المقصد السابع﴾ في دليلهم على اثبات الهيولى والصورة) وكون الجسم مركبا منهما (قالوا فالجسم) البسيط (متصل) واحد فى

(قوله فالجسم الخ) أى اذا تقرر نفى الجزء وما فى حكمه فالجسم البسيط أى الذى لا يتألف من أجسام مختلفة الطبائع متصل في حد ذاته أي لامفصل فيه كما هو عند الحس

بمحلين ولامتناع اجتماع الضدين تدبر

[قوله كصورة نوعية] وأما الصورة الجسمية فغير مانعة عن قبول التجريد فعلى هذا لعنصر الماء حد معين اذا وصل اليه تحقق الصورة النوعية وصار ماء واذا لم يصل اليه انتفى الماء وكذا سائر العناصر

(قوله وقد يفرق بين الفرضية والوهمية كما أشرنا اليه) من قولنا وانما ذكر الفرض العقلى الخ ويجعل ماباختلاف قسيما للوهمية المجردة

حد ذاته كما عرفت (وهو قابل للانفصال) الانفكاكي كما اذا صب ماء الجرة في اناثين (فثمة اتصال) أي جوهر ممتد في الجهات متصل في نفسه (نسميه الصورة الجسمية وندعى أنه) أي ذلك الجوهر المتصل (ليس بتمام حقيقة الجسم بل ثمة أمر آخر يقوم به الاتصال) أي الجوهر المتصل على معني أنه يختص به اختصاصا ناعتاله فيكون حالا فيه وبيانه ان الجسم المتصل اذا طرأ عليه الانفصال زال اتصاله وصار منفصلا وحينئذ نقول (فان ثمة أمرا قابلا للاتصال تارة والانفصال أخرى و) ذلك (القابل لهما ليس نفس الاتصال ضرورة ان القابل (الثابت للشيئين) اللذين يزول كل منهما مع حصول الآخر (غير كل واحد من) الشيئين (المتزايلين) فالقابل للاتصال والانفصال يغاير كلا منهما (أو نقول قابل الاتصال) والانفصال (باق مع الانفصال والاتصال لا يبقى مع الانفصال فهو غيره) أي قابل الاتصال والانفصال غير الاتصال وكيف لا والشيء لا يكون قابلا لنفسه ولا لما ينافيه (فهذا الامر) الذي هو قابل للانفصال ومغاير للاتصال (هو الذي نسميه بالهيولى) الاولى التي تحل فيها الصورة الجسمية فانه كان قبل طريان الانفصال

(قوله وهو قابل للانفصال) أي يتصف بالانفصال في الجملة سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه

(قوله فثمة اتصال الخ) في شرح الاشارات الاتصال يدل على معنيين أحدهما صفة الشيء لا بقياسه وهو كونه بحيث يمكن له أجزاء مشترك في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم على الصورة الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي عند مايطلق المتصل على الصورة الجسمية اتصال أيضاً وقد يقال لهذه الصورة أيضاً اتصال وامتداد لمجاورته ويقال للجسم بحسب ذلك متصل انتهي فهي جوهر متصل في نفسه واتصال بالقياس الى أن الجسم متصل بها

[قوله نسميه الصورة) لان الجسم انما صار جسما بها

(قوله على معنى الخ) لا على انه مقوم له كقيام العرض بالمحل

(قوله فان ثمة أمرا الخ) والا لكان التفريق اعداما بالكلية مع ان البديهة يشهد بان التفريق غير الاعدام

(قوله فانه كان الخ) فالهيولى متصل بالاتصال ومنفصل بالانفصال فيكون محلا له اذ لا معنى بالحلول الا

[قوله أي جوهر ممتد] أشار الى أن المراد بالاتصال ههنا الجوهر الممتد المتصل في ذاته فانه يسمى في الاصطلاح تارة اتصالا وتارة انفصالا مبالغة في كونه ممتدا متصلا في ذاته

[قوله نسميه بالهيولى الاولى] اعلم ان الهيولى على الاطلاق هي محل الصورة الجوهرية وهي أربعة أقسام الهيولى الاولى وهو جوهر غير جسم محل المتصل بذاته والهيولى الثانية هو جسم قام به صورة

متصفا بالاتصال الواحد حيث كان متصلا واحدا وبعده متصفا بانفصال بل باتصالين حادثين عنده حيث كان حينئذ متصلين (وتلخيصه انهم كما أثبتوا بتوارد المقادير) المختلفة على الجسم (مع بقاء صورة) جوهرية (اتصالية قابلة للكميات) المتواردة (كون الكم) المتغير (غير الاتصال) الباقي بحاله (أثبتوا) أيضاً (بتوارد اتصالات مختلفة بالشخص على أمر باق) على حاله (بالضرورة كون الاتصال) المتبدل (غير ما يقابله وسموا الاتصال صورة والقابل له مادة) والمركب منهما جسما (وربما يقال في المعارضة) لدليلهم (الهيولى على تقدير وجودها (اذا كانت واحدة) كما قبل الانقسام (كانت متصلة) لا منفصل فيها (واذا كانت كثيرة بورود الانقسام (كانت منفصلة فهي قابلة للاتصال والانفصال فلو اقتضى قبولهما اثبات هيولى) كما ذكرتم في الجسم (لزم أن يكون للهيولى هيولى) أخرى فننقل الكلام اليها (ويلزم التسلسل) في أمور مرتبة موجودة معا (وهو) أي هذا الذي ذكر في المعارضة

الاختصاص الناعت وذلك الاتصال جوهر لان التفتيش عن حال الجوهر الممتد في الجهات بانه تمام حقيقة الجسم أو جزؤه بتوارد المقادير المختلفة كما في صورة الشمعة المتبدل اشكالا

(قوله أثبتوا أيضاً بتوارد الخ) اذ لولا توارد الاتصالات الجوهرية الشخصية على أمر باق كان التفريق اعداما للجسم بالكلية أي من غير بقاء شيء منه واحداثا لجسمين آخرين والبديهة تكذبه فالاعدام التفريق بالضرورة والتعبير عنه الانفصال بالاتصالات اندفع ماقيل ان الانفصال امر عدمي فلا يحتاج الى قابل ولم يحتج الى ان الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه ذلك واعدام الملكات يستدعي محلا وكذا اندفع ماقيل ان الاتصال والانفصال عرضان يتعاقبان على الجوهر الممتد فلا يثبت الهيولى باستدلالها بتوارد الاتصالات الجوهرية على أمر باق وسيجيء تحقيقه في بيان قوله وههنا سؤال يستصعبه الخ

(قوله في المعارضة لدليلهم الهيولى الخ) قال بعض الشارحين في تسميته هذا الايراد معارضة خفاء بل هو اما مناقضة أو نقض وفيه انه لا تعرض فيه للمقدمات معينة أو غير معينة بل هو صريح في أن دليلكم

كالاجسام بالنسبة الى صورها النوعية والهيولى الثالثة وهي الاجسام مع صورها النوعية التي صارت محلا لصورة أخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة الكوز والهيولى الرابعة وهي أن يكون الجسم مع الصورتين محلا لصورة أخرى كالاعضاء لصورة البدن وأجزاء البيت لصورته فالهيولى الاولى جزء الجسم هو جزء والثانية نفس الجسم والاخيران جزء لها

(قوله كون الكم) هذا منصوب على انه مفعول أثبتوا وههنا بحث وهو انهم قد ذكروا لاثبات الهيولى في نحو الشمعة ان انتقال الشمعة مثلا وتبدل أشكالها انما يكون بانتقال أجزائها من سمت الى سمت وهذا انما يكون بالاتصال والانفصال فعلى هذا يلزم تبدل الصورة الجسمية أيضاً وقد أوردنا في مباحث الكم

(مندفع) منهم (بما ذكرنا من التلخيص فانا اثبتنا كون الاتصال غير القابل) للاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (فلا يلزم للهيولى هيولى) أخرى (الا باثبات أمرين أحدهما أن لها اتصالا مغايراً لهذا) الاتصال الذي هو حال فيها حتى تكون هي متصلة في حد ذاتها (والثاني انه) أي ذلك الاتصال المغاير (يزول عنها ويعود اليها) حتى يثبت في ذات الهيولى شيئان الاتصال المغاير وما هو قابل له فيكون للهيولى هيولى أخرى (وذلك مما لا سبيل اليه فان وحدتها) أي وحدة الهيولى (وكثرتها بحسب ما يعرض لها من الاتصال ويقارنها من الصورة) فهى قبل ورود الانفصال واحدة متصلة بالصورة الواحدة الحالة فيها وبعده متكثرة منفصلة بالصور المتعددة الحالة فيها (والا فهى) في نفسها (لا واحدة ولا كثيرة

وان دل على ثبوت الهيولى لكن عندنا ماينفيه حيث قال فلو اقتضى لهذا اثبات الهيولى لزم التسلسل فانه استدلال على خلاف المطلوب .

(قوله او الا فهى فى نفسها لا واحدة) أى وان لا يعتبر معها الصورة الواحدة والمتعددة فهي فى نفسها مسلوب عنها الوحدة والكثرة فان قلت هذا مناف لما تقرر عندهم من أن هيولى العناصر مع تكثرها بحسب الصورة النوعية للبسائط العنصرية والمواليد الثلاثة واحدة بالشخص والصورة المذكورة الواردة عليها لا تصير لوحدتها الشخصية كخشب واحد لونت بعضها بألوان مختلفة قلت المراد انه لا واحدة ولا متعددة بالوحدة والكثرة الحاصلتين من توارد الاتصالات ولها الوحدة الشخصية التى فى نفسها بها يمتاز عن هيولى الافلاك فهي ثابتة لها فى حد ذاتها كسائر الوجودات الخارجية وتلك الوحدة تجامع الوحدة والكثرة المتواردتين عليها بحسب توارد الاتصاف

هذا البحث أولا ومنشأه وهو قصة الشمعة مذكور فى بعض الكتب الحكمية على ماهو المشهور

(قوله والا فهى في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة الخ) يعني ان الهيولى تكون واحدة بوحدة الصورة وكثيرة بكثرة الصورة ومتصلة باتصالها ومنفصلة بانفصالها ومعناه ان الصورة تكون واسطة فى عروض هذه الاحوال للهيولى بحيث يكون هذه الاحوال عارضة للصورة أولا وبالذات وللهيولى ثانياً وبالعرض وليس لشئ من هذه الاحوال عروضان متغايران يكون أحدهما للهيولى والآخر للصورة بل كان هناك عروض واحد يكون للصورة أولا وللهيولى ثانياً على ماذكرنا آنفاً ام كانت الهيولى واسطة في ثبوت هذه الاحوال للمحل الحقيقى الذى هو الصورة ثم لا يذهب عليك ان الوحدة والاتصال هما لازمان لوجود الصورة قبل انقسام الجسم المتصل وان الكثرة والانفصال هما لازمان لوجودها بعد انقسام الجسم المذكور واما الوجود والتشخص فهما يكونان عارضين للهيولى بدون واسطة فى العروض أصلا وان كان هناك واسطة فى الثبوت أيضاً فعلى هذا لا يلزم من تبدل وجودات الصور وتشخصاتها

ولا متصلة ولا منفصلة انما هي) في ذاتها (استعداد محض لا فعل لها) في الصفات المذكورة (الا بالصورة) فهي متصفة بها تبعا لها لا في حد ذاتها (واعلم أن هذا البرهان) الذي ذكر على اثبات الهيولى (لا يتم الا بابطال قول من يقول) كديمقراطيس واتباعه (مبادى الاجسام البسيطة (أجزاء) هي أجسام صغار صلبة (متجزئة في الوهم بحسب الجهات الثلاث لكنها (غير قابلة للتجزئة) الموجبة للانفصال (بالفعل) في الخارج (واتصال الجسم) البسيط (عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصاله عن افتراقها وكل جزء منها متصل) في نفسه (بالحقيقة وغير قابل للانفصال) الانفكاكي بل للانفصال الوهمي (والجسم الذى يقبل الانفصال) الفكي كالماء مثلا (غير متصل) في نفسه (بالحقيقة) بل بحسب الحس لعجزه عن ادراك المفاصل التى بين تلك الاجزاء (فليس ثمة أمر قابل للاتصال والانفصال) بل هناك أجسام صغار تجتمع وتفترق ومحصول ماذكره المصنف أن انتفاء الجزء الذى لا يتجزى وما في حكمه يستلزم أن الجسم اما أن يكون متصلا في نفسه فيكون جسما مفرداً أو يكون في تركيبه منتهيا الى أجسام مفردة فلم لا يجوز أن يكون الجسم البسيط الذي نحن بصدده مركبا من اجسام مفردة قابلة للانقسام الوهمي دون الفكي فلا تثبت الهيولى بالبرهان المذكور لابتنائه على أن الجسم المتصل في نفسه يرد عليه الانفصال الخارجي بل ولا يثبت أيضاً الجسم التعليمي لان تلك الاجسام المفردة لا تتغير اشكالها ومقاديرها (وأبطله) أى قول هذا القائل (ابن سينا بما حاصله ان كل جزء منها) أى من تلك الاجزاء القابلة للانقسام الوهمي (تحدث فيه القسمة الوهمية اثنينية يكون طباع كل منهما طباع الآخر) وطباع الجملة وهو ظاهر (و) طباع الجزء الآخر (الخارج الموافق لها في الماهية) بناء على ماذهب اليه ذلك القائل من ان تلك الاجسام

(حسن چلبي)

تبدل وجود الهيولى وتشخصها اذا المفروض أن الاحوال المذكورة أعني الوحدة واخواتها لازمة لوجود الصورة وعارضة لها أولا وبالذات بخلاف الهيولى كما ذكرنا فحينئذ لا يلزم أن يكون للهيولى هيولى أخرى هذا هو الكلام اللائق بما هو المختار عندهم وقوله لا فعل لها الفعل ههنا هو مايقابل القوة لا ماهو بمعنى التأثير كما يتوهم

(قوله لا تتغير أشكالها ومقاديرها) أما تغاير اشكالها واختلافها كرية أو غير كرية أو اختلاف مقاديرها صغراً وكبراً ففيه تردد بينهم

(قوله من أن تلك الاجسام المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية) يعنى أن تلك الاجسام المفردة

المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية (فيجوز) حينئذ (على) الجزئين (المتصلين)
المفروضين في جزء واحد (ما يجوز على) الجزئين (المنفصلين) أعني الجزء الذى قسم والجزء
الآخر (من الانفصال) الرافع الاتحاد والاتصال (و) يجوز أيضاً (على المنفصلين ما يجوز على
المتصلين من الاتصال) الرافع الاثنينية والانفكاكية وذلك لان هذه الاربعة متوافقة في
الماهية فتكون متشاركة اما في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال أو في جواز قبولهما
والاول باطل قطعا فتعين الثاني فكل واحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال
(اللهم الا لمانع) خارج عنه (وذلك المانع لا يكون لازما لماهيته والا انحصر نوعه في شخصه)
واذا لم يكن لازما (فيمكن مفارقته وعند فرض زواله يكون قابلا للانفصال والاتصال)
بالفعل (ويحصل المطلوب) الذى هو اثبات الهيولى (ومبناه) أي مبنى ماذكره ابن سينا
(كون الاجزاء) التي هي تلك الاجسام الصغار (متوافقة في الماهية) كما أشرنا اليه (وهو
ممنوع) لجواز أن تكون متخالفة في الماهية بحيث لا يوجد فيها جزآن متوافقتان في النوع
واستبعاد تركب الماء المتشابه في الحس من أجزاء متخالفة الحقائق باسرها مما لا يجدى في
أمثال هذه المباحث وان بنى الدليل على تسليم الخصم كان جدليا لا برهانيا (ثم نقول) وعلى
تقدير تماثلها (قد يكون تشخص أحدهما مانعا) من ذلك القبول (أو) تشخص (الآخر

(حسن جلبي)

في الجسم المتشابه الاجزاء كالماء كانت متوافقة في الماهية النوعية عند هذا القائل لا في سائر الاجسام المركبة
مطلقاً كالمعادن فان تلك الاجسام المفردة تكون ههنا متخالفة الماهية عنده أيضاً

(قوله اللهم الا لمانع) وتوضيح المقام ان كل جسم منقسم بالقسمة الانفكاكية لابد أن يحصل فيه قسمان
متمايزان في الوجود والاتصال والانفصال الحاصلين بين الاقسام اما لنفس ماهية الجسم أو اللازم له وعلى
التقديرين يلزم اتصال المنفصلين وانفصال المتصلين لان الاشتراك في الماهية يستلزم الاشتراك في اللوازم
والاحكام لان الواحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال اللهم الا أن يمنع من قبولهما
مانع خارج عنه وذلك المانع لا يكون لازما لماهية الجسم والا انحصر نوعه في شخصه واذا لم يكن لازما
فيمكن مفارقة المانع عن قبولهما عنه وعند فرض زواله يصح تبدل كل من المتصلين والمنفصلين بالآخر
نظراً الي الطبيعة وذلك يستلزم جواز القسمة الانفكاكية فيحصل المطلوب

(قوله قد يكون تشخص أحدهما مانعاً) وهو تشخص الجزء المفرد الذى انتهى الانقسام اليه وقوله
أو تشخص الآخر شرطاً وهو تشخص الجزء الغير المفرد الذى لم ينته انقسامه بعدد

شرطا له) فلا يكون الجزء الواحد قابلا للانفصال بين جزئيه المفروضين فيه اما لوجود المانع أو فقدان الشرط وهذا مدفوع بما مر من أن المانع من القبول لا يكون لازما والا انحصر النوع في الشخص واذا لم يكن لازما أمكن الانفصال بالنظر الى الطبيعة المشتركة وذلك كاف في اثبات المطلوب (وربما) يعترض على برهان الهيولى و (يقال الاتصال) هو الوحدة والانفصال) هو (الكثرة وهما عارضان للجسم) خارجان عنه (فعليكم ببيان كون الاتصال جزءاً من الجسم) حتى يثبت تركيبه من الاتصال والامر القابل له (فانا من وراء المنع) أي نمنع كونه جزءاً منه (وهذا) الذي يقال (فيه التزام لثبوت أمر غير الاتصال قابل له) وللانفصال أيضاً (ويصير النزاع) حينئذ (في كون الجسم ذلك القابل) وحده (أو مع هذا الاتصال) المقبول (ولاشك ان الصورة الاتصالية) أي الجوهر الممتد في الجهات الذي تبين بنفي الجزء اتصاله في نفسه (أول ما يدرك من جوهرية الجسم) أي حقيقته بل هو الجسم في بادي الرأي المعلوم وجوده بالضرورة (والذي يحتاج الى

(قوله ويقال الاتصال الخ) يعني أن اللازم من البرهان وجود أمر باق يقبل الاتصال والانفصال واتصال الجسم عدم انقسامه الى الاجزاء بالفعل وهو الوحدة والانفصال هو انقسامه اليها وهو الكثرة وهما عارضان للجسم بلا شبهة ولا يمكن أن يكونا جزئين له فلا بد لكم من بيان المراد بالاتصال ثم اثبات كونه جزءاً من الجسم حتى يتم التقريب ويثبت ان الجسم مركب من ذلك الامر القابل ومن الاتصال

(قوله أي نمنع كونه جزءاً منه) فالمعنى المذكور عارض أو بمعنى آخر لا يقبله الجسم فضلا عن كونه جزءاً منه

(قوله لثبوت أمر الخ) فيه ان ثبوت أمر قابل للاتصال بمعنى الوحدة لكن لا يصير النزاع في أن الجسم ذلك القابل فقط أو هو مع الاتصال بهذا المعنى فانه لا يقول أحد ان الوحدة جزء من الجسم فالوجه ترك هذه المقدمة والاكتفاء بما بعده

(قوله ولاشك أن الصورة الخ) يعني المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد ولا شك في ثبوته بعد نفي

(قوله أي الجوهر الممتد في الجهات التي تثبت بنفي الجزء اتصاله في نفسه) فلا عبرة بما توهم من أن كون الاتصال جوهراً أو جزءاً من الجسم ظاهر البطلان اذ لا تعقل منه الا ما يقابل الانفصال وهما عرضان متفارقان على الجسم اذا تحققتهما كانا عائدين الى وحدته وكثرته وذلك لان المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد المتصل الخ

(قوله بل هو الجسم في بادي الرأي المعلوم وجوده بالضرورة) قيل ان الهوية الاتصالية بمعنى الامتداد الجوهري مما أنكره المتكلمون وكثير من الفلاسفة فكيف يصح دعوى كونها أول ما يدرك وكونها معلوم

الاثبات) بالدليل (هو المادة) المتصفة بذلك الجوهر المتصل فاذا سلم ثبوتها وأن هناك جوهرين أحدهما قابل والآخر مقبول (فيصير النزاع) في أن الجسم ماذا نزاعاً (لفظياً) لافائدة فيه وأنت تعلم ان هذا انما يصح اذا سلم ذلك القائل ان هناك جوهراً وراء هذا الجوهر المتصل لكن المشهور أنه يقول ان هذا الجوهر المتصل قائم بنفسه وهو حقيقة الجسم ومحل للاتصال الذى هو الوحدة والانفصال الذى هو الكثرة على معنى انهما عرضان يحلان فيه على التعاقب كما ذهب اليه أفلاطون من أن آخر ماتنحل اليه الاجسام هو هذا الجوهر المتصل الممتد في الجهات كلها فطريق الرد عليه أنه يلزم من ذلك ان يكون التفريق

الجزء وكونه من حقيقة الجسم فانه الجسم فى بادى الرأي والذى يحتاج الى الاثبات هو المادة حتى يثبت كونه جزأ من الجسم فاذا ثبت بقوله التفريق أمر آخر يكون القابل بالحقيقة حتي لايكون التفريق اعداما بالكلية ثبت كون الاتصال بمعنى الجوهر الممتد جزء وعدم كونه تمام الحقيقة

(قوله فيصير النزاع الخ) الاولى تركه لان النزاع فى وجود ذلك القابل أو عدمه في الجسم بعد الاتفاق علي ان الجسم هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة لا فى ان الجسم ماذا هو

(قوله انما يصح الخ) هذا يرد على تقرير الشارح حيث قال فاذا سلم ثبوتها وان هناك جوهرين الخ وأما علي ما قررناه فلا حدوث قلنا فاذا أثبتنا بقوله التعريف أمر آخر فى الجسم حتى لا يكون التفريق الخ كما لا يخفى

(قوله ما تحل اليه الاجسام) المركبة

الوجود بالضرورة وانما ذلك هو المقادير والامتدادات العرضية أجيب بانه نزاع فى ثبوت جوهر مشابه الامتداد والاتصال وفى كونه مدركا بالحس ولو بواسطة مايقوم به من الاعراض وانما النزاع في انه هل هو في نفس الأمر واحد كما هو عند الحس أم لا وعلى الاول هل هو تمام الجسم أم لا بل يفتقر الى جزء آخر يتوارد عليه الاتصال والانفصال والامتدادات العرضية أعنى المقادير فهى الق أنكرها المتكلمون وكثير من الفلاسفة أعنى القائلين بأنها أمور عدمية لكونها نهايات وانقطاعات

(قوله انه يلزم من ذلك) أى يلزم من كون الجوهر المتصل حقيقة الجسم أن يكون التفريق اعداما للجسم بالكلية لكن يتوجه عليه انه يجوز أن يكون الاتصال والوحدة ونحوهما أمورا ثابتة للكم المسمي التعليمى أولا وبالذات وللجوهر المتصل ثانياً وبالعرض فلم يلزم من ذلك أن يكون التفريق اعداماللجسم بالكلية فان هذه الامور لازمة للجسم التعليمى لاللوجود الجوهر المتصل كما زعم ثم انه يمكن توجيه هذه المناقشة على ما يذكر فيما بعد أيضاً من قوله وكيف يكون الواحد بالشخص واحدا تارة الخ وعلى مايذكر بعد ذلك أيضاً من قوله ولاشك أن الجوهر المتصل الواحد إلى ليس باقياً

اعدما للجسم بالكلية وايجاداً لقسمين آخرين من كتم العدم وهو باطل كما سيأتي تحقيقه (وههنا سؤال يستصعبه بعض و) ذلك السؤال (هو ان الاتصال اذا كان جزأ للجسم) كما زعمتم (فبزواله) الذي هو الانفصال (تعدم هوية الجسم) لانتفاء الكل بانتفاء جزئه (فلا يكون الجسم قابلا له) أى لزواله أعنى الانفصال (واذا كان الجسم) قابلا لزواله كما ادعيتموه أيضاً فلا بد ان (يبقي مع زواله) واذا بقي معه (فليس هو) أي الاتصال (جزأ للجسم) والحاصل ان كون الجسم قابلا للانفصال الذي هو زوال الاتصال ينافي كون الاتصال جزأ له فقد لزمكم فيما ذهبتم اليه القول باجتماع المتنافيين (وظن) المستصعب (ان ذلك) السؤال (مغالطة وقعت من الاشتراك اللفظي فان الاتصال) أي

[قوله كما زعمتم] حيث قلتم ان هذا الاتصال ليس تمام حقيقة الجسم ...

(قوله والحاصل الخ] في شرح المقاصد ان كون الاتصال جزءا من الجسم ينافى كونه قابلا للاتصال والانفصال لان الاول يستلزم الجسم عند زو ل الاتصال والثانى يستلزم بقاءه عنده ضرورة اجتماع القابل مع المقبول فحينئذ يتوجه ان يقال لو كان الاتصال جزءا وقد قلتم بصحة الملزوم انتهي وهذا التقرير يشعر بأن السؤال المذكور معارضة فى المقدمة أما فى مقدمة ان الاتصال جزء من الجسم أو فى مقدمة ان الجسم قابل للانفصال وتقرير الشارح يدل على انه نقض لبرهان الهيولى باستلزامه المحال

[قوله فيما ذهبتم اليه] أى في الاستدلال الذى ذهبتم اليه ،

[قوله أعنى اجتماع المتنافيين] لان كل واحد من مقدمتيه يستلزم نقيض الاخرى وهو أظهر كما لا يخفى

(قوله وظن المستصعب) لايخفى ان ارجاع ضمير ظن الى المستصعب مما لاوجه له لانه اذا كان ظنه هذا السؤال مغالطة فكيف استصعبه وهو أوهن عنده من نسج العنكبوت فالصواب أن يقيد بصيغة المجهول أو بصيغة المصدر مع التنكير للتحقير أى ظن حقير لايعبأ به من قبيل أن بعض الظن اثم وعلى هذين التقديرين يكون اشارة الى تزييف الجواب وعندي أن الضمير راجع الى المستصعب ولفظ ذلك اشارة الى دليل الهيولى

(قوله وظن ان ذلك الخ) وفيه بيان موجبة استصعابه وحاصله أن المستصعب ظن ذلك الدليل مغالطة نشأت من اشتراك لفظ الاتصال بين المعنيين أعنى الجوهر الممتد في نفسه الذى ثبت بعد أنى الجزء لا يزول عن الجسم أصلا حتى يثبت زوال وجود جزء آخر والمعنى الآخر أعنى الامتدادات الثلاثة التى تبدل بقاء الجسمية بشخصها كما في الشمعة المتبدلة اشكالها ليس جزءاً منه فلا يقتضى زواله وجود جزء آخر للجسم سوى الجوهر الممتد وهذا هو اعتراض الاشراقيين على دليل اثبات الهيولى كما هو منصوص

(قوله وههنا سؤال الخ) ولعل هذا السؤال جعل نقضاً اجمالياً باستلزام الدليل المذكور محالا وذلك المحال هو اجتماع المتنافيين كما بينه

لفظه (يقال للصورة) الجوهرية (التي بها) للجسم (قبول الامتدادات الثلاث وهو أمر لا يزول عن الجسم) بحال من الاحوال اذ لا يتصور بقاء جسم مع زوال هذه الصورة عنه (و) يقال أيضاً (لنفس الامتدادات وهو كم وليس جزأ للجسم) لانه عرض فلا يكون مقوما للجوهر (بل عارضا له) فلا يلزم من زواله زوال الجسم كما اذا شكل الجسم باشكال مختلفة المقادير مع بقاء صورته الجسمية بعينها وهو منظور فيه لان الانفصال كما ينافي الاتصال العرضي ينافي الاتصال الجوهري اذ لا يبقى معه الصورة الجوهرية المخصوصة كما لا تبقى الكمية المعينة وأيضاً اذا اقتصر على ان الجسم قابل للكم المتصل وزواله جاز ان يقال ذلك القابل لها هو الصورة الجوهرية فلا يثبت في الجسم جوهر مغاير لها متصف بهما فلا تثبت الهيولى فما ذكره ليس جوابا للسؤال (وجوابه) الحق (ان قولنا الجسم قابل للاتصال ليس

(عبد الحكيم)

في شرح حكمة الاشراق والحاصل أن الجوهر الممتد هو حقيقة الجسم والمتوارد عليه انما هو المقادير المختلفة يتبدله أي يتبدل الجسم فان المقدار ليس مشخصاً للجسم بدليل بقاء الشمعة المعينة مع تبدل المقادير وليس هذا اعترافا بالهيولى كما زعمه بعض القاصرين فان هذا الجوهر الممتد متصل في نفسه والهيولى ليست في نفسها كذلك قال في شرح المقاصد والانصاف أن انفصال الماء في المياه ليس بانعدام جوهر وحدوث آخر فان الباقي في لبن هو الماء بحقيقته وان تبدل في هوية الاجزاء منها انتهى والصواب أن يقول وان تبدل في هوية عوارضه من الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام جوهر وحدوث آخر

(قوله لان الانفصال الخ) وكذا الوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام العرض هذا الاعتراض لا ورود له على ماقررنا لان الانفصال انما ينافي الاتصال الجوهري لو كان الاتصال العرضي من مشخصاته نعم انه يستلزم مقدارا ما وليس شئ من المقادير المعينة من مشخصاته وهذا كما قال أصحاب الهيولى أن هيولى العناصر مع وحدته الشخصية متكثرة بحسب الصور والمقادير المعينة فالنزاع بين الفريقين راجع الى أن الاتصال العرضي المعين من مشخصات الجوهر الممتد أولا فان كان فرداله يستلزم زوال اتصال الجوهر المعين فلابد من جزء آخر باق في الحالين حتى لا يكون التفريق اعداما بالكلية وان لم يكن فلا حاجة الى اثبات جزء آخر سوى الجوهر الممتد

(قوله وأيضاً اذا اقتصر الخ) هذا الاعتراض انما يرد اذا جعل قوله ظن الخ جوابا لسؤال وأما على كونه من تتمة السؤال فهو عين ماقاله الظان كما لا يخفى

(قوله وجوابه الخ) خلاصة الجواب ان المراد بقولنا انه قابل للانفصال القبول من حيث الظاهر

معناه ان شخصا من الجسم باقيا) على هويته الشخصية الاتصالية (يتوارد عليه اتصال) واحد (تارة واتصالان) آخران تارة (أخرى) فانه غير معقول كما ترى (وكيف يكون الواحد بالشخص واحداً تارة واثنين أخرى بل مرادنا ان ثمة أمراً يستحفظ الماهية الجسمية) دون الهوية الشخصية (معلوم البقاء في الاحوال) الطارئة على الجسم من الاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (وتتوارد عليه الهويات) الشخصية فتارة تكون معه هوية واحدة اتصالية وتارة هويتان أو أكثر (فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) للاتصال والانفصال (و) هو مغاير للهويات التي تجدد بالاتصال والانفصال فانا نعلم بالضرورة ان الماء الذي في الجرة) على تقدير كونه واحداً متصلا في نفسه (اذا جعل في الكيزان فقد زالت هويته الشخصية) الاتصالية التي لم يكن فيها منفصل أصلا (حتي صار شخص واحد أشخاصا متعددة) أي زال شخص كان متصلا اتصالا واحدانيا وحصلت أشخاص هي متصلات متعددة لم تكن موجودة في تلك الهوية الاتصالية على ذلك التقدير (وثمة أمر باق في الحالين هو معروض تارة لاتصال) واحد (وتارة لاتصالات متعددة و) الدليل على ان ثمة أمراً باقيا هو أنه (ليس نسبة هذه الاشخاص) التي في الكيزان (الى ذلك الشخص) الذي كان في الجرة (كنسبة سائر الاشخاص من مياه لم تكن في تلك الجرة ولو كان زوال) تلك (الهوية) الشخصية (لا بزوال جزء وبقاء جزء) آخر (بل بانتفاء الاجزاء بالمرة لما كان) الامر (كذلك) بل كان نسبة هذه الاشخاص كنسبة سائر المياه ولاشك أن الجوهر المتصل الوحداني ليس باقيا فالباقي جوهر آخر يجب أن لا يكون في نفسه متصلا ولا منفصلا ولا واحداً ولا كثيراً كما مر حتى يمكن اتصافه بهذه الامور كلها فظهر من ذلك ان الجوهر المتصل لو كان قائما بذاته لكان التفريق اعداما له بالكلية وهذا الذي نورده في اثبات الهيولى

بان يطرأ عليه الانفصال والمراد بقولنا والاتصال لا يقبل الانفصال القبول من حيث الحقيقة بان يتصف به فلا تنافي بين المتقدمين

(قوله نسبة هذه الخ) الانصاف ان ماء الكيزان معينة بالجزء لاختلاف بينها الا بحسب المقادير والوحدة والكثرة

[قوله فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) وأما عند القائلين بالجزء فالامر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة فانها باقية في الاحوال ويتوارد عليه الهويات بحسب المقادير التي هي الاتصالات

هو مسلك الانفصال ثم شرع في مسلك الانفصال فقال ﴿ تنبيه ﴾ (وربما قالوا) في اثبات الهيولى (الجسم له قوة وفعل) وذلك لان كل جسم فهو من حيث جسميته موجودة بالفعل ومن حيث أنه مستعد لاعراض كثيرة متصف بالقوة (والبسيط لايكون كذلك) لان الواحد من حيث هو واحد لايقتضي قوة وفعلا لامتناع اجتماعهما فيه وهو مزدو لجواز أن يتصف الواحد بهما بالنسبة الى شيئين انما الممتنع اجتماعهما بالنسبة الى شيء واحد ألا ترى ان الهيولى موجودة بالفعل وقابلة للصور المتعددة فهي بالقوة في بعضها قطعا (وربما استدلوا) في اثبات الهيولى (بالتخلخل والتكاثف) الحقيقيين فانه اذا لم يكن في الجسم أمر غير متقدر بذاته حتى يتصور قبوله للمقادير المختلفة امتنع ازدياد حجمه وانتقاصه من

(قوله الجسم له قوة وفعل الخ] في الشفاء الجسم من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شيء بالفعل ومن حيث هو مستعد أي استعداد شئت فهو بالقوة ويكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئاً هو بالفعل شيئاً آخر فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم مقارن شيئاً آخر في انه صورة فيكون الجسم جوهراً مركباً من حيث شيء عنه له القوة وبين شيء عنه له الفعل فالذى له عنه الفعل هو صورته والذي له عنه القوة هو مادة له وهو الهيولي ولا يخفى سقوط بحث الشارح اذ لاتعرض في هذا التقرير على ان الواحد لايقتضي قوة وفعلا بل انه لايكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئاً من حيث هو بالفعل شيئاً آخر وهذه المقدمة بديهية

(قوله ألا ترى الخ) في الشفاء ولسائل أن يسئل ويقول فالهيولى أيضاً مركبة لانها في هيولى وجوهر بالفعل وهو مستعد أيضاً فيقول أن جوهر الهيولي وكونها بالفعل هيولى ليس شيئاً آخر الا انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التى لها ليس يجعلها بالفعل شيئاً من الاشياء بل يعدها أن يكون بالصورة وليس معنى جوهريته الا أنها ليس في موضوع فالاثبات منهما هو انه أمر وأما انه ليس في موضوع فهو سلب وانه ليس يلزم منه أن يكون شيئاً معيناً بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل شيئاً للهيولى بالامر العام مالم يكن له فصل يخصه وفصل انه مستعد لكل شيء وصورة التى يظن له وهي انه مستعد قابل فاذن ليس ههنا حقيقة الهيولى يكون لها بالفعل وحقيقة أخري يكون بالقوة الا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج فيصير ذلك بالفعل ويكون في نفسها وباعتبار ذاتها بالقوة انتهى فكونها موجودة طرأ عليها من خارج وأما في ذاتها فهي استعداد محض

[قوله هو مسلك الانفصال] كانه اقتصر على الانفصال لكونه عمدة في اثبات المطلوب دون الاتصال وكذا مسلك الانفصال

(قوله لامتناع اجتماعهما فيه) فلابد أن يقوم بأمر بفعلهما لئلا يلزم ذلك ولايلزم أيضاً كون التعريف اعداما له بالكلية تدبر

غير انضمام شيء اليه وانفصاله عنه وجوابه ان الصورة الجسمية وان كانت مستلزمة في الوجود والتعقل للمقدار الا انها لا تستلزم مقداراً مخصوصا لجاز أن تكون هي قابلة لتلك المقادير المختلفة فلا يثبت وجود أمر آخر (والكون والفساد) أى وزعما استلزامهما أيضاً اذ لابد فيهما من أمر يخلع صورة ويلبس أخرى وهو الهيولى وفساده ظاهر لان المتبدل في الكون الفساد هو الصور النوعية لجاز أن يكون القابل لها خلعا ولبسا هو الصورة الجسمية على انا نقول وجود هذه الامور التي استعين بها مبنى على وجود الهيولى فيلزم الدور (والمعتمد) عند المتكلمين (في نفي الهيولى انها) على تقدير وجودها (اما) أن يكون (لها حصول في الحيز أولا) يكون (فان كان) لها حصول فيه (فاما) ان يكون ذلك الحصول (على سبيل الاستقلال فجسم) أى فالهيولى جسم لان المتحيز بالذات لابد أن يكون جوهراً ممتدا في الجهات ولامعني للجسم الا ذلك وأيضاً فالصورة الجسمية حينئذ مثل لها فكيف تحل فيها وأيضاً ان احتاجت الهيولى الى محل لزم التسلسل والا كانت الجسمية مستغنية عن المحل لانها مثلها (أولا) يكون ذلك الحصول على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية للصورة الجسمية (فالهيولى) حينئذ (صفة حالة في الجسمية) تابعة لها في التحيز لاجوهر هو محل لها كما هو مطلوبكم (والا) أي وان لم يكن لها حصول في الحيز لااستقلالا ولا تبعا (فلا تختص الجسمية بها) اختصاصا ناعتا لها (لانه) أي لان مالا تحيز له أصلا (أمر معقول محض) لا تعلق ولا اختصاص له بحيز قطعا فكيف يتصور

(قوله فيلزم الدور) فيه انه يجوز أن يكون وجود تلك الامور مبنياً على وجود الهيولى والعلم بوجود الهيولى مستفادا من العلم بوجودها كحال سائر المعلولات بالنسبة الى عللها تحقيقه الوجود

(قوله فكيف تحل فيها) ولانه يلزم تداخل الممتد وقال الامام فانه يلزم اجتماع المثلين ويرد عليه منع التماثل

(قوله فالهيولى صفة الخ) اذ لامعنى للحلول الا التبعية في التحيز

(قوله فكيف يتصور الخ) لانه يلزم تحيزه ولو تبعاً

[قوله فالصورة الجسمية حينئذ مثل لها فكيف تحل فيها] وجه عدم حلولها فيها هو انه حينئذ يلزم اجتماع المثلين أو الترجيح بلا مرجح وكلاهما محالان ويمكن منع لزوم شيء من هذين المحالين فان مشاركة الهيولى والصورة في أمر عرضي وهو أن يكون كل منهما جوهراً ممتدا في الجهات لايقتضي مماثلتهما في الحقيقة حتى يلزم حينئذ اجتماع المثلين أو الترجيح بلا مرجح وقوله لانها مثلها هو في حيز المنع كما لايخفى

حلول الجسمية المتحيزة بالذات فيه وقد يجاب بانا لا نسلم انها لو كانت متحيزة بالتبعية لكانت صفة للجسمية فان تحيز الشيء بالتبعية قد يكون باعتبار حلوله في الغير كما في الاعراض الحالة في الاجسام وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه فليس يلزم من تحيز الهيولى لا بالاستقلال ان يكون تحيزها على سبيل حلولها في الجسمية بل يجوز ان يكون تحيزها بشرط حلول الجسمية فيها فتكون موصوفة بها لا صفة لها (وقد يقال) في نفي الهيولى وابطال تركب الجسم منها لوكان الجسم مركبا من جزئين) كما ذكرتم (لزم من تعقله تعقلهما) ولم يحتج في ثبوت شيء منهما له الى برهان (واللازم باطل) فانا نعقل الجسم ولا نعقل الهيولى ونحتاج في اثباتها الى البرهان (والجواب منع تعقل حقيقته) يعني ان ماذكرتم انما يلزم اذا كان حقيقة الجسم معقولة بالكنه وهو ممنوع ﴿ المقصد الثامن ﴾ في تفريعات لهم على) وجود (الهيولي أحدها اثبات الهيولى لكل جسم) وانما احتيج الى هذا الاثبات (اذ تلك الحجة) التي هي المعول عليها في اثباتها أعني مسلك الانفصال كما عرفت (لا تثبتها الا لما يقبل الاتصال والانفصال بالفعل) كالعنصريات (والامر بعض الاجسام لا يقبلهما كالفلكيات) على رأيهم فلا بد لاثبات الهيولى فيها من بيان آخر (فقال ابن سينا طبيعة الاتصال) أي الصورة الجسمية المتصلة في نفسها

(قوله وقد يجاب الخ) مبنى الجواب أن الحلول عبارة عن الاختصاص الناعت فليس يلزم من تحيزها بالاتصال أن تكون العناصر للصورة الجسمية الخ يريد أن الجسمية أعنى الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد جوهري لا يخالف جسمية أخرى الا باعتبار أمور خارجة عنها منضمة اليها في الخارج لا باعتبار أمور تتحد معها في الوجود الخارجي كاتحاد الفصول بالجنس لان الجسمية موجودة في الخارج أثبت وجوده بعد نفي الجزء وما في حكمه من غير أن يلاحظ معها أمر آخر بل يحتاج في ثبوته لامر يعتبر معها الى الاحتجاج كالصورة النوعية والاعراض

(قوله فان تحيز الشيء بالتبعية قد يكون باعتبار حلوله في الغير الخ) وهذا كما قالوا ان قبول الشيء القسمة بالتبع قد يكون باعتبار حلوله في الغير كما في اللون الحال في السطح وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه كما في الصورة الجسمية التي كانت محلا للمقدار الذي هو القابل للقسمة بالذات فالصورة الجسمية تكون قابلة للقسمة بتبعية المقدار الحال فيها حينئذ

(قوله وقد يقال في نفي الهيولى الخ) هذا منقوض بكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى فانا نعقل الجسم ونحتاج في اثبات تلك الاجزاء الي البرهان كما لا يخفى

(للجميع) أى لجميع الاجسام طبيعة (واحدة) نوعية لان جسمية اذا خالفت جسمية أخري كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة أوهذه لها طبيعة عنصرية وتلك لها طبيعة فلكية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية أمر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر قد انضاف هذه الطبيعة فى الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها فى الوجود بخلاف المقدار فانه أمر مبهم لايوجد فى الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا أوسطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجات ذون الفصول كان طبيعة نوعية ومقتضى الطبيعة النوعية لايختلف (فاذا ثبت احتياجه) أي احتياج الاتصال الذى هو الصورة الجسمية (الى المادة) في الاجسام العنصرية لكونه حالا فيها (امتنع قيامه بنفسه) فى شئ من الاجسام (والا) أى وان لم يمتنع قيامه بنفسه بل قام بذاته في الفلك مثلا (كان) ذلك الاتصال الجوهري (في حد ذاته غنيا عن المحل والغنى عن المحل لا يحل فيه) أصلا (وبالجملة فالحقيقة الواحدة) النوعية (لا تختلف لوازمها) ومقتضياتها (فتكون) بالنصب على أنه

(قوله بخلاف المقدار) أي بخلاف الماهية الجنسية كالمقدار مثلا وانما لم يمثل بالمقدار لكونه أشد مناسبة للجسمية

(قوله لايوجد فى الخارج الخ) تفسير للمبهم يعنى لايجوز أن يوجد مقدار ثم يتبعه انه يكون خطاً أوسطحاً كالصورة الجسمية مع سائر الامور التي يعتبر معها بل لابد من انضمام أمر آخر يكون متحدا معه في الخارج حتي يصير خطاً أو سطحاً ثم يوجد في الخارج وكذا الحال فى كل طبيعة جنسية اذا لاحظها العقل في نفسها لايحكم بوجودها في الخارج مالم يعتبر معها الفصل بحيث ينضم فيه ويتحد معه فى الجعل والوجود

(قوله ومقتضى الطبيعة الخ) بخلاف الطبيعة الجنسية فانه يجوز أن يختلف أنواعها بأمور لحاقذاتها

(قوله فاذا ثبت) فان قيل لم يثبت احتياج الصورة لاجل ذاتها بل لقبولها الانفصال ويكون الاحتياج الي المادة مقتضى ذاته قلت قبول الانفصال واسطة فى التصديق بالاحتياج وليس بواسطة في الثبوت والا لكان ثبوت الهيولى للاجسام متأخراً عن قبول الانفصال فتدبر فانه دقيق

(قوله كان ذلك لاجل أن هذه حارة الخ) المقصود ههنا دعوي الحصر أي لم يكن ذلك الا لاجل ان هذه حارة وتلك باردة الخ وسيجئ فى الجواب منع الحصر ان شاء الله تعالي ثم ان قوله هذه حارة الخ اشارة الى تخالف الجسمين بالصفات العارضة وقوله وهذه لها طبيعة عنصرية الخ اشارة الي تخالفهما بالصورتين النوعيتين للقارنتين لهما الخارجتين عنهما

جواب النقي (قائمة بذاتها تارة وبالغير أخرى كما لا تكون جوهراً مرة وعرضاً أخرى) أي كما أن انقلاب الحقائق محال كذلك اختلاف لوازم حقيقة واحدة محال لاستلزامه أن لا تكون تلك الحقيقة تلك الحقيقة بل حقيقة أخرى (والجواب منع اتحاد الاتصال الجسمي) أي لا نسلم أن الطبيعة الجسمية طبيعة واحدة نوعية (وذلك مما لا سبيل الى اثباته) فان ما ذكرتموه من اختلافها بالامور الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع فان الطبيعة الجسمية مطلقا أمر مبهم كالمقدار فلا يتصور وجودها الا بأن يتنوع بفصول مقومة لها أو بعد تنوعها ينضم اليها أمور خارجة عنها فلم قلتم انها ليست كذلك (وان سلم) أن الاتصال الجسمي حقيقة واحدة نوعية (فقد) يجوز أن يقوم بالمادة تارة ويقوم بنفسه أخرى ولا محذور في ذلك وقد (لا يكون الشيء محتاجا لذاته) الى محل (ولا غنيا لذاته) عنه (بل يعرض كل منهما له عن علة) فلا يلزم أن يكون الغني بذاته عن شيء حالا فيه ويمكن أن يدفع هذا بأنه لا واسطة بين الحاجة والغني الذاتيين فان الشيء اما أن يكون لذاته محتاجا

(قوله أي لا نسلم ان الطبيعة الخ) هذا المنع مدفوع لان المقصود ان الجسمية من حيث هي جسمية أي امتداد جوهري طبيعة نوعية لكونها موجودة في الخارج من غير اعتبار أمر آخر متحد معها بل انما يعتبر من حيث جسميته الى المادة في العنصريات كانت كذلك في الكل في الشفاء أما الصورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لااختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها انما يلحقها على انها شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز اذا أن تكون جسمية محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة الى مادة واللواحق الخارجية لا بعينها محتاجة الى المادة بوجه من الوجوه لان الحاجة الى المادة انما تكون للجسمية ولكل ذي مادة وصورة لا لاجل ذاته وللجسمية من حيث هي جسمية لاحقة فقد بان ان الاجسام مؤلفة من مادة وصورة انتهى ولا يخفى انه كما يندفع بهذا البيان منع كونها طبيعة نوعية لا احتياج فيه الى اثبات عدم الواسطة بين الاحتياج في الغنى الذاتيين فانه استدلال بان مقتضى الطبيعة النوعية لا يتخلف عنه فلا يتخلف الاحتياج عنها في جسم من الاجسام سواء كان بينهما واسطة أولا فتدبر حق التدبر يظهر لك الحق الصريح

(قوله فان الطبيعة الجسمية مطلقاً الخ) هذا مكابرة فانه بعد نفي وجود الجزء وما في حكمه ثبت

(قوله بأنه لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين) ولعل المصنف أراد بكون الشيء محتاجا لذاته الى المحل أن يكون ذلك الشيء مقتضياً لذلك المحل وأراد بكون الشيء غنياً لذاته عن المحل أن يكون هو لذاته مقتضياً لعدم الحلول في ذلك المحل فحينئذ يتصور أن يكون بين الاحتياج والغنى واسطة فقوله والمستغنى في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه ممنوع أيضاً في الواسطة التي لم تكن مقتضية لذاتها الحلول ولا

الى محل أولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة والمستغني في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه (وأما النقض بالطبيعة الجنسية) بأن يقال الحيوانية مثلا طبيعة واحدة مع أن لوازمها ومقتضاتها مختلفة فقد تقتضى في الانسان ما لا تقتضيه في الفرس (فقد عرفت جوابه) حيث نبهناك على أن الجنس أمر مبهم لا يدخل في الوجود الا بعد تحصله بفصل بعينه وهما متحدان بحسب الخارج في الجعل والوجود فالطبيعة الجنسية في الخارج حقيقة مختلفة بحسب فصولها المنوعة فجاز اختلافها في الاقتضاء واللوازم بخلاف الطبيعة النوعية فانها حقيقة متحصلة لا يتصور اختلاف لوازمها * (ثانيها) أي ثاني تفريعات الهيولى (ان الهيولى لا تخلو عن الصورة) أي لا توجد خالية عن الصورة الجسمية مطلقا وذلك (لوجوه * الاول الهيولى المجردة) بالفرض عن الصورة (اما اليها اشارة فتكون) الهيولى حينئذ (جسما أو) أمراً حالا (في جسم لامتناع

وجود جوهر لامفصل فيه والمبهم لاوجود له في الخارج نعم لمفهوم المأخوذ منه في العقل أعني الجوهر القابل للابعاد الثلاثة جنس مبهم يحتاج الى انضمام فصل ينوعه لكن في الصورة الجسمية التي كالمادة لاالتي كما نص عليه في الشفاء

(قوله يستحيل حلوله فيه) أي بالنظر الي ذاته فلا يرد انه في حد ذاته يجوز أن يحل لعارض انما المستحيل حلول الامر الذي يقتضي ذاته الفناء وما قيل انه اذا كان في حد ذاته مستغنياً فلابد لاستغنائه من علة وهي ذاته اذ الفرض انه مستغن في حد ذاته ففيه ان الاستغناء لكونه عدمياً يكفيه عدم علة الاحتياج

(قوله ان الهيولى) أي هيولي الاجسام نص عليه في الشفاء وسيجيء في كلام الشارح أيضاً

(قوله مطلقاً) أي لاقبل حلول الجسمية ولا بعدها فان قيل بعد ما ثبت ان الهيولي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة كل ذلك بواسطة الجسمية ظهر امتناع وجودها بدون الصورة لامتناع وجود شيء لايكون واحدا ولا كثيرا قلت قد عرفت ان المنفي عنها قبل الصورة الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية وأما وحدتها في ذاتها فهي ثابتة لها في جميع الاحوال

(قوله وذلك الخ) الاظهر الاخصر أن يقال لانها ان كانت مشارا اليها بالاستقلال كانت جسما أي جوهراً ذا حجم وان كانت بالتبع كان حالا في الجسم سواء كانت نقطة أو خطاً أو سطحا أو جسما تعليمياً أو غيرها لامتناع الجوهر الفرد وما في حكمه فلا يكون جوهراً فرداً ولا خطاً ولا سطحاً ولا أمرا حالا في في أحدها وهذا على تقدير الاغماض عن جوهريته فالواجب الاكتفاء على كونها جسما واما ماذكره

عدم الحلول في المحل والى القول بان الحلول يقتضي الاحتياج الذاتي فممنوع أيضاً تدبر

الجوهر الفرد) وذلك لانها اذا كانت ذات وضع أى قابلة للاشارة الحسية فان انقسمت في جميع الجهات كانت جسما أي صورة جسمية لانها الجسم فى بادىء النظر كما مر وان لم تنقسم أصلا كانت جوهراً فرداً وان انقسمت في جهة واحدة أو في جهتين فقط كانت خطا أو سطحا لا جوهريا لانهما في حكم الجوهر الفرد كما عرفته بل عرضيا فتكون الهيولى حينئذ أمراً حالا في الجسم لا محلا للصورة الجسمية هذا خلف (والا) أي وان لم يكن اليها اشارة بأن لا تكون متحيزة لا اصالة ولا تبعا ولاشك أنها قابلة للصورة الجسمية اذ الكلام في هيولى الاجسام (فاذا حصلت فيها الصورة) الجسمية (فاما) أن تحصل معها (في جميع الاحياز والمظاهر أولا) تحصل (في شئ منها أو) تحصل (في بعضها) دون بعض (و) الاقسام (الثلاثة باطلة فالاولان) باطلان (ضرورة) لان الهيولي المنضمة الى الجسمية الحالة فيها جسم وكل جسم لا بد له من حيز ولا يمكن أن يكون جسم واحد فى زمان واحد في مكانين أو أكثر (والاخير) باطل(لعدم المخصص) بالنسبة الى ذلك البعض لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذا نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزاً مطلقا لا معينا (فان قيل لعل صورة نوعية) تحل فى الهيولى مع

الشارح ففيه اختلال لانه ان قيد الاشارة الحسية بالاستقلال لايصح قوله لاجوهريا بل عرضياً وان لم لم يقيد لم يصح كانت جسما أى صورة جسمية لجواز أن يكون جسما تعليمياً

(قوله بل عرضياً) الظاهر انه اضراب عن قوله جوهريا أى بل خطاً أو سطحاً عرضياً وفيه انه يجوز أن يكون نقطة فلابد من التعرض له الا أن يقال بل أمراً عرضياً فيشمل النقطة أيضاً بل هنا فان الاضراب عن باطل الى باطل لامعنى له والصواب أن يقال ومالم ينقسم أصلا أوانقسمت فى جهة أو فى جهتين كانت نقطة أو سطحاً لامتناع الجوهر الفرد ومافى حكمه

(قوله فتكون الهيولى حينئذ أمرا حالا الخ) أي صورة جسمية نبه بذلك لانه اللازم من كونها منقسما فى الجهات الثلاث لا كونها مركبة من الهيولى والصورة

(قوله والمظاهر) وهي خصوصيات الانواع والاصناف والاشخاص

(قوله فى مكانين)الاظهر فى حيزين

(قوله لعل صورة الخ) أجيب بأن ينتقل الكلام الى خصوصية تلك الصورة النوعية

(قوله لعدم المخصص)وسيجئ المنع الوارد عليه فيما بعد فى قوله وقد يقال جاز أن يقارن الهيولى صورة اى صورة شخصية مثلا

حلول الصورة الجسمية فيها فهي (تخصصها) بحيز معين (وأيضاً ينتقض) ما ذكرتم (بالجزء المعين من الارض) ومن سائر العناصر الكلية (واختصاصه بحيزه) المعين (بلا مخصص تقتضيه فان نسبة أجزاء العنصر الكلي الى أجزاء حيزه على السواء مع أن كل واحد من أجزائه حاصل في حيز معين (قلنا الصورة النوعية) وان عينت موضعا كليا لكن (نسبتها الى جميع أجزاء حيز الكل واحدة فالكلام في تخصيصه بحيزه) المعين من أجزاء حيز الكل فان الهيولى المجسمة مع تلك الصورة النوعية اما أن تحصل في كل واحد من تلك الاجزاء أو في بعضها أو لا تحصل في شيء منها والكل باطل وقد يقال جاز أن تقارن الهيولي صورة أخرى أو حالة من الاحوال تعين لها بعض أجزاء المكان الكلي وأيضاً قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية فان قلت ننقل الكلام الى اختصاص أجزاء ذلك العنصر بأمكنتها الجزئية قلنا تلك الاجزاء مفروضة فيه لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وأيضاً جاز أن يفرض هناك حالة مخصصة للأجزاء بوضع معين (والجزء من الارض انما اختص بحيزه) المعين الذى هو فيه (لكون مادته قبل تلك الصورة) الارضية كانت (لها صورة) أخرى (مخصصة) لذلك الجزء (بذلك الحيز أو) مخصصة له بحيز آخر انتقل) ذلك الجزء (منه بالاستقامة الى ذلك الحيز) والحاصل أن مخصص ذلك الجزء من الارض بحيزه المعين هو الوضع السابق الحاصل لمادته بسبب صورة سابقة اما في ذلك الحيز أو في حيز آخر انتقل ذلك الجزء بعد حصول صورته الارضية منه الى حيزه على أقرب الطرق وتلك الصورة السابقة مسبوقة بصورة ثالثة وهكذا الى ما لا نهاية له كما هو مذهبهم (والجواب) عن هذا الوجه من الاستدلال (انه فرع عدم القادر المختار وأنه لا مخصص) بالحيز المعين (الا الصورة) وما يتبعها من الاوضاع لكنا نقول أن الجسمية

(قوله اما في ذلك الحيز) كجزء من الهواء والهواء أخرج عن حيزه الطبيعي وحصل في جزء من الارض فان ذلك الجزء أوفي لها والاولية الناشئة من الصورة السابقة والاحوال العارضة لها أوفى أجزاء كجزء من الماء صار في حيزه الطبيعي أرضاً فانتقل الى قرب جزء من حيز الارض

(قوله فان قلت) جواب عن قوله فلا حاجة في التخصيص الخ وقوله وأيضاً جاز الخ تتمة لقوله قلنا تلك الاجزاء

(قوله على أقرب الطرق) كالاستقامة مثلا

اذا حلت فى الهيولى تخصصت بحيز معين لارادة الفاعل المختار الذى أوجد الجسمية فيها باختياره * الوجه (الثانى أنه يلزم له) أى للمجرد الذى هو الهيولى (فعل وقبول) يعني أن الهيولى لو تجردت عن الصورة لكان لها حال تجردها وجود بالفعل واستعداد لقبول الصورة وقد تبين أن الشئ الاحدى الذات يمتنع أن يتصف بالقوة والفعل معا فوجب أن تكون المادة المجردة مجتمعة مع الصورة هـذا خلف * الوجه (الثالث) لو جاز تجرد هيولى جسم عن صورته لجاز تجردها بعد انقسامه الى جزئين مثلا وحينئذ نقول (مادة الجزء و) مادة (الكل ان تجردتا) معا (فان كانتا واحدة) بأن لا تزيد مادة الكل على مادة الجزء (فالشئ مع غيره كهولا معه) وذلك محال (والا) أي وان لم يكونا واحدة (كان المحمول) المركب من مادتى الجزئين أعني مادة الكل (زائداً) على مادة الجزء (فثم مقدار) باعتباره صارت المادة متصفة بالزيادة والنقصان (وصورة) جسمية لان الجوهر الممتد في الجهات هو الجسمية (كما مر) فلا تكون الهيولى مجردة (وقد عرفت ما فيهما) أى هـذين الوجهين من الفساد أما في الثانى فلجواز اتصاف الواحـد بالقوة والفعل بالنسبة الى شيئين وأما في الثالث فلأن الهيولى في نفسها لا توصف بمساواة ولا بزيادة ونقصان انما تتصف بهـذه الاوصاف حال اقترانها بالصورة الجسمية (فلا نكررها * ثالثها) أي ثالث التفاريع (ان الصورة) الجسمية أيضاً (لا تخلو عن الهيولى لوجوه) ثلاثة * (الاول لو فرضنا صورة بلا هيولى) كانت اما مشاراً اليها أوغير مشار اليها (فان كانت مشاراً اليها كان) ذلك المشار اليه (متناهيا) فى جميع الجهات لتناهي الابعاد (و) كان أيضاً (مشكلا) بشكل مخصوص

(عبد الحكيم)

(قوله بل لا تزيد الخ) يعني ان المراد الوحدة في المقدار وهي المساواة لان الهيولى لا تخلو عن الصورة هذا المطلب وان علم مما تقدم حيث ثبت أن الصورة بدامها تقتضي حلول المادة وهو الوجه الثانى بعينه الا انه لما كان أصلا لقدم العالم وغيره من المسائل جعلوه مطلباً برأسه حينئذ اذ فى اثباته بالوجه الاول بيان احتياج الصورة الى المادة والشكل والتساوي ووجوب تناهيها وان الهيولى لا تحتاج الى الصورة المعينة

(قوله لكانت الخ) هذا لا يجوزه العقل بعد ملاحظة أنها امتداد جوهرى فان الامتداد الجوهرى لا يمكن وجوده بدون فراغ يشغله فلا بد ان يكون مشارا اليه

(قوله فان كانت مشارا اليها كان متناهياً) هذه قضية اتفاقية لو لم يكن مشاراً اليها كانت أيضاً متناهية لان الثابت بالبراهين تناهي الابعاد سواء فرض مشار اليها أولا

(قوله كان المشار اليه) اشارة الي وجه تذكير الضمير والخبر

لان الشكل كما عرفت هيئة شيء تحيط به نهاية واحدة أو أكثر من جهة احاطتها به فكل شيء متناه يلزمه أن يكون ذا شكل فذلك الشكل الثابت للصورة المجردة (اما لنفس الجسمية) ولوازمها (فكل جسم) يجب أن يكون (له ذلك الشكل) العارض لمقدار مخصوص لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية المقتضية له (فيتساوى) حينئذ (الكل والجزء) في الشكل والمقدار المخصوصين وهو محال (أولا) لنفس الجسمية بل لسبب آخر (فتكون) الصورة المجردة (قابلة لغيره) أي لغير ذلك الشكل من الاشكال المخالفة له (وما هو) أي ليس قبول شكل آخر (الا بالفصل والوصل فالصورة بدون الهيولى قابلة للفصل والوصل وقد أبطلناه) بما مر من أن القابل لهما لا بد أن يكون مقارنا للهيولى (وان كانت) الصورة المجردة (غير مشار اليها فليست صورة جسمية لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد) الجوهري الممتد في الجهات الملزوم للامتداد العرضي ذهنا وخارجا (ويمتنع أن يتصور) هذا الامتداد (بلا حيز ولا اشارة وأيضاً فتكون) الصورة المجردة على تقدير كونها غير

(قوله متناه) أي في الجهات أو في الجهتين لئلا يرد النقض بالخط

(قوله فكل جسم) بسيطا كان أو مركبا

(قوله لاشتراك الاجسام الخ)، والمفروض أنها مقتضية للشكل والمقدار المخصوصين استقلالا من غير شرط أو رفع مانع

قوله [فتساوي حينئذ الكل الخ] أي الجزء الموجود في الخارج

[قوله وهو محال] لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجزء جزأ

[قوله قابلة] أي قصر الى ذاتها

(قوله الملزوم للامتداد الخ) لا فائدة في هذا الوصف الا ان يقال ان المشار اليه ماهو شاغل للحيز والشاغل للحيز بالذات انما هو الامتداد ولذا يزيد وينقص بالتخلخل والتكاثف فالامتداد انما هو مشار

(قوله من أن القابل لهما لابد أن يكون مقارنا للهيولي) يعني القابل لتواردهما وان كان على سبيل البدل لابد أن يقارن الهيولي اذ القابل لتواردهما بحسب الحقيقة هو الهيولي دون ذلك المقارن كما يوهمه ظاهر العبارة لم يكون فرد من افراد الصورة قابلا للاتصال وحده وفرد آخر منها قابلا للانفصال وحده وهو الانفصال عن الآخر

(قوله لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد الجوهري) في هذا الحصر منع فانه لم لا يجوز أن يكون الصورة تارة ذات وضع ممتدة في الجهات وتارة أخرى مجردة عن الهيولى غير ذات وضع ولابد لنفي ذلك من دليل

قابلة الاشارة (أمراً عقليا محضاً) لا تعلق له بحيز أصلا (فيمتنع مقارنته للمادة) المتحيزة ولو تبعا كسائر المجردات واعلم أن هذا الاستدلال يتم بأن يقال لو تجردت الصورة لكانت متناهية ومتشكلة فذلك الشكل اما للجسمية وحدها أو لسبب آخر فلا حاجة الى التعرض لكونها قابلة الاشارة أو غير قابلة لها بل هذا الترديد مما جعل في الملخص دليلا مستقلا هكذا الصورة المفارقة ان قبلت الاشارة فهى لا محالة في جهة ومختصة بمادة وان لم تقبل فهي غير الصورة التى تشير اليها حال كونها مادية (لا يقال هذا) الذي ذكرتموه من أن الجسمية المشتركة اذا اقتضت وحدها شكلا مخصوصا على مقدار معين وجب تساوى الاجسام حتي الجزء والكل في ذلك الشكل على ذلك المقدار (ينتقض بالفلك اذ شكله مقتضى ذاته) التى هي صورته النوعية (وجزؤه ككله) في تلك الصورة النوعية (ولا يلزم تساويهما فى المقدار والشكل) المخصوصين معا بل لا يجوز ذلك فان الافلاك الخارجة والتداوير أجزاء للافلاك الكلية مع امتناع التساوى فى المقدار وان كانت مساوية لها في الشكل الكرى (لانا نقول لو لا مانع اقترن بجزء الفلك لكان شكل جزئه) ومقداره (ككله) بسبب الاشتراك فيما يقتضيهما (لكن ثمة مانع) يمنع من التساوى في الشكل والمقدار جميعا (وهو أن الكل حصل له ذلك الشكل) مع المقدار المخصوص بأن حلت

اليه لكونه ملزوما للامتداد العرضي

[قوله فيمتنع] لانه يلزم تجرد المجرد ولو بالتبع

[قوله المتحيزة ولو تبعا] أى بتبعيه الصورة الجسمية المقدار

(قوله فى جهة)أي فى جانب وهو المكان من حيث وقوعه في احدي الجهات الست مختصة بمادة لانه حينئذ يكون جسما وكل جسم له مادة

[قوله فهى غير الصورة الخ)والكلام في تجرد الصورة المادية

[قوله وان كانت الخ] لكن الكلام في لزوم التساوى في المقدار والشكل المخصصين كما مر

(قوله لانا نقول الخ)حاصله أن الصورة النوعية لكل ذلك اقتضى المقدار والشكل المخصوص فى مادة معينة

(قوله لكانت متناهية ومتشكلة) كلاهما ممنوعان لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية بعد مفارقتها عن الهيولى أمرا مجردا غير مشار اليه أصلا وكذا قوله ومختصة بمادة ممنوع أيضاً لابد له من دليل وقوله فهى غير الصورة يتوجه عليه المنع أيضاً بناء على ماذكر آنفاً

(قوله فان الافلاك الخارجة) أى الخارجة المركز عن مركز العالم على ما سيجيء تفصيله باذن الله تعالى

الصورة الجسمية في المادة الملكية فاقتضى لما صورته النوعية الحالة معها في تلك المادة مقدارا وشكلا مخصوصين (فامتنع أن يكون للجزء) من الفلك (ذلك الشكل) والمقدار (والا لم يكن جزأ) وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة اذا كان لها أجزاء موجودة بالفعل ومنهم من وجه النقض بالاجزاء المفروضة في الفلك وغيره من البسائط فانها قد تفرض مضلعة لا مستديرة وزعم أن المانع حصول الجزء المفروض بعد وجود الكل ورد بأن

وتلك المادة معينة في الجزء وان كان المقتضي متحققا فيه بخلاف الصورة الجسمية وانما فرض مقتضية بانفرادها من غير مدخلية شئ آخر .

(قوله ومنهم من وجه الخ) وفي الاشارات ولوازمه منفردا بنفسه عن نفسه تشابهت الاجسام في مقادير الامتدادات وهيآت التناهي والشكل فكان الجزء المفروض من مقدار مايلزمه الكلية وفسره الامام بما حاصله انه لو لزم لامتداد الشكل المخصوص حال كونه منفردا عن المادة عن نفسه لزم استواء الاجسام في مقادير الامتدادات وهي هيئة التناهي ضرورة ان الاجسام مشتركة في طبيعة الامتداد الجسماني فلو كان المقتضي للشكل المخصوص نفس الجسمية يوجب من استوائها في طبيعة الامتداد استواؤها في مقادير الامتداد والشكل واما قوله لو كان الجزء المفروض من مقدار مايلزمه مايلزم فمعناه أن جزء الجسم البسيط مساو لكل في الماهية فلو كان المقتضي للشكل الجسمية لكان الجزء مساويا للكل في الشكل فعلى التقدير يرد النقض بالاجزاء الموجودة في الفلك كالخارج والتدوير فانها مساوية لكله في الصورة النوعية المقتضية لشكله المخصوص مع عدم استواء الاجزاء في الشكل والمقدار المخصوص وفسره المحقق الطوسي بما حاصله انه لو كانت الجسمية بنفسها مقتضية للشكل المخصوص لزم تشابه الاجسام أي الصورة الجسمية أي اتحادها في المقدار والشكل ويلزم منه تساوي الشكل المفروض منها للكل لا بمعنى انه يكون فرضهما ممكناً من حيث الفرض ويلزم المحال من جهة تشابه أصولها بعد الفرض بل بمعنى امتناع فرضى الكلية والجزئية في الاصل بان وصفهما بالفرض يستلزم رفعهما فعلى هذا التقدير نقض بالاجزاء المفروضة في الفلك فانها مساوية للكل في الصورة النوعية المقتضية للشكل المخصوص مع عدم امتناع فرض الكلية والجزئية والجواب على التقديرين الفرق بين الصورتين بانه في صورة النقض المادة موجودة فالصورة النوعية المقتضية وان كانت متحدة في الكل والجزء لكن اختلاف القابل مانع عن حصول الشكل الكلى للجزء ومن امتناع فرض الكلية والجزئية وفيما نحن فيه الصورة الجسمية مجردة عن المادة المستقلة في

(قوله وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة الخ) هذا اشارة الى أن كل واحد من الافلاك الكلية جسم بسيط بمعنى انه لم يكن مركباً من الاجسام المختلفة الطباع لم كان مركباً من أجسام هي أجزاء بالفعل مثل الافلاك الخارجة المركز أو التداوير أو المتممات لكنها لم تكن مختلفة الطباع جميعاً اذ المتممات ليس لها صورة مغايرة لصورة الفلك الكلي على ماسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى

الشكل من لوازم الوجود دون الماهية فاذا اقتضاه طبيعة لم يكن اقتضاؤها اياه الا في الخارج فلا يلزم ثبوته للاجزاء المفروضة فلا يتجه السؤال وأيضاً الجزئية مطلقا مانعة عن المساواة فى الشكل والمقدار معا فلا مدخل لتأخر الجزء فى الوجود عن الكل في المانعية (وأما الصورة) الجسمية (فلو تجردت) عن المادة (فلا تكون) هناك (الا الطبيعة الجسمية (المشتركة) ولم يكن هناك سبب يقتضى كلية وجزئية سوى تلك الطبيعة المشتركة فلا يتصور حينئذ اختلاف فى أمر من الامور حتى في الكلية والجزئية (فلا يكون ثمة كل ولا جزء فضلا عن اختلافهما بالشكل) فقد اندفع عن الدليل النقض المذكور (ولكن لمانع أن يمنع أن الشكل) وتبدله (انما يكون بالاتصال والانفصال كما) ترى (فى الشمعة) فانها (تتشكل باشكال مختلفة من غير فصل) ووصل فليس يلزم من استناد الشكل العارض

في اقتضاء الكل من تشابه ما يلزم المحال المذكورة واذا تحققت ماتلونا عليك ظهر لك ان كان النقض بالاجزاء المفروضة للفلك وأرادوا ان الرد الذى ذكره الشارح وهو مذكور فى المحاكمات غير وارد لان الاستدلال أيضاً كان بفرض جزء المفروضة للجسمية بان فرضها يستلزم رفعها فتدبر وأما قوله وأيضا الجزئية الخ فالجواب عنه ان اعتبار التأخر ليس لاجل ان له مدخلا في منع مساواة الجزء للكل بل لانه في الواقع كذلك لان الاجزاء المفروضة للبسيط لا تكون الا متأخرة بخلاف المركب وقد صرح به المحقق في شرحه

(قوله لمانع ان يمنع الخ) هذا انما يرد لو اريد بقوله هو أى الشكل آخر الا بالفصل والوصل في نفس الجسم أما لو اريد به وما هو أى تشكل الجسمية الا بفصل بعضها عن البعض فلا ورود له كما لا يخفى فان تعدد الاشكال فى الامتداد الا باعتبار فصل بعضه ولولاه لكان امتداد واحد

(قوله فلا تكون هناك الا الطبيعة الجسمية) الحصر ممنوع لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية لذاتها مقتضية لمجموع عالم الاجسام شكلا معيناً ومقدارا معينا ومع ذلك يكون هناك أمر آخر مقارن للصورة الجسمية حال كونها مجردة عن الهيولى ويكون ذلك الامر سببا للكلية والجزئية فان قيل فحينئذ تكون الصورة قابلة لشكل آخر وذلك بالفصل والوصل بدون الهيولى وهو باطل قلنا ممنوع فان ذلك الامر لازم لوجود الصورة المجردة بعد تجردها وان لم يكن لازما لماهيته كما مر

(قوله فليس يلزم من استناد الشكل الخ) لا يقال كل ما كان قابلا للانفصال وتبدل الاشكال فهو قابل للاتصال والانفصال كما فى الشمعة مثلا لانا نقول لانسلم ان تبدل الاشكال لايكون الا بالاتصال والانفصال فان ذلك محل النزاع بعد ولا يقال أيضاً كل ما كان قابلا للانفصال المذكور فهو يمكن أن يكون قابلا للاتصال والانفصال وان لم يكن قابلا لهما بالفعل لان هذا الامكان ممنوع أيضاً

للصورة المجردة الى سبب مغاير لنفس الجسمية وكونها قابلة لشكل آخر استقلالها بقبول الفصل والوصل كما زعمتم (ولا يجاب) عن هذا المنع (بأن ذلك) أى قبول تبدل الاشكال (يقتضى) لا محالة (القسمة الوهمية) اذ لا يتصور تبدل شكل فيما لا يمكن أن يفرض فيه شيء غير شيء (وتقتضى) القسمة الوهمية كما مر (الي) القسمة (الانفكاكية ويلزم المحال المذكور لانا نقول لو كفى ذلك) فى دفع المنع (لاستقل بالدلالة) على المطلوب بأن يقال لو فارقت الصورة المادة لكانت قابلة للقسمة الوهمية المفضية الى الانفكاكية فيلزم استقلال الجسمية بقبول الفصل والوصل وقد أبطلناه وعلى هذا (فكان هذه المقدمات) المذكورة في دليلكم (كلها ضائعة) لا حاجة اليها (ويمكن الجواب) عن هذا الذي قلناه (بأنه لا ينافي حقية الكلام) وصحة الدليل بمقدماته بل هو من قبيل تعيين الطريق الذى هو أقصر * (الثاني) من الوجوه الثلاثة (الصورة الجسمية لو) خلت عن الهيولى و(قامت بذاتها لاستغنت) فى نفسها (عن المحل فلا تحل فيه) أصلا لكنها حالة فيه فلا يجوز حلولها عنه وقد عرفت جوابه * (الثالث) من تلك الوجوه أن يقول على تقدير أن يجوز خلو الصورة عن المادة (نفرض الكل تفارقه صورته قبل التجزئة وبعدها فان كان لا تميز ثمة)

[قوله تبدل الخ] بل أصل الشكل اذا أحاطة الحد والحدود لايتصور فيما لا امتداد ويقتضى القسمة الوهمية أى فيما له طبيعة نوعية متعددة الافراد كما فيما نحن فيه

[قوله كما مر] من أن حكم الامثال واحدة

[قوله وقد عرفت جوابه] من أنه يجوز أن لا تكون محتاجة ولا مستغنية

[قوله فان كان لا تميز الخ] فيه ان الكلية والجزئية باعتبار المادة فاذا فرضت الصورة منفردة عن المادة فلا كل ولا جزء ولا تعدد فيها ولا يلزم ان يكون الشيء مع غيره كلا معه فتدبر

(قوله عن هذا الذي قلناه) أي قوله لانا نقول الخ

(قوله وقد عرفت جوابه) وقد عرفت أيضاً ما فى هذا الجواب من انه لا واسطة بين الاحتياج الذاتي الى المحل والغني الذاتى عنه وقد عرفت أيضاً ما ذكرنا في توجيه كلام المصنف

(قوله نفرض الكل تفارقه صورته) المراد من الكل ههنا المجموع المركب من الهيولى والصورة وقوله صورته هذه الاضافة من قبيل اضافة الجزء الي الكل ومعنى مفارقة الصورة عن الكل هو ان تبقى الصورة بدون الكل فتكون حينئذ مجردة عن الهيولى وقوله قبل التجزئة وبعدها متعلق بقوله تفارقه ثم ان امكان وقوع المجموع الذي فرضتم ممنوع في هوية الصورة التى فرض كونها مجردة عن الهيولى لابد لاثباته من دليل

بين صورة الكل وصورة الجزء (فالشئ مع غـيره كهولا معه وان كان) بينهما تميز وقد عرفت) في مباحث التعين (أنه لا تميز) ولا تمدد (بين الامثال أى بين افراد ماهية نوعية (الا بالمادة) وعوارضها (فهى) أى الصورة الجسمية (مقارنة بالمادة حين ما فرضت مجردة عنها هذا خلف وقد عرفت ما فيه) من أنه مبني على عـدم القادر المختار وان تمايز الامثال معلل بالمادة وكلاهما ممنوعان (فلا نكرره * وانبعها أي رابع تفريعات الهيولى وتركب الجسم منها ومن الصورة (قد علمت) فى مباحث الماهية (أنه لابد) في الماهية الحقيقية المركبة (من احتياج أحد الجزئين الى الآخر) فقط أو احتياج كل منهما الى صاحبه علي وجـه لا يلزم منه دور وحينئذ فلا بد بين جزئي الجسم من حاجة وأما كيفية تلك الحاجة (فاعلم أن الهيولى ليست علة للصورة والا لتم لها) أي للهيولى (وجود قبل وجود الصورة) لان العلة متقدمة بالوجود على معلولها لكنا قد بينا أن المادة لا تكون بالفعل الا بسبب الصورة لان الشئ الواحد لا يكون متصفا بالقوة والفعل معا وقد عرفت فساده فلا نعيده (و) أيضاً لو كانت الهيولى علة للصورة (لاجتمع فيها) أى في الهيولى (القبول والفعل) بالنسبة الى شئ واحد فانها حينئذ فاعلة للصورة وقابلة لها وهو باطل وجوابه أنه مبنى على أن البسيط لا يكون قابلا وفاعلا معا وقد علمت ما فيه (و) أيضاً لا يجوز أن تكون الهيولى علة للصورة (لانها) فى حد ذاتها (تقبل صوراً لا نهاية لها فلا تكون عـلة للمعينة) أي لا تكون علة لمعينة من تلك الصور حتى يكون حصولها في الهيولى أولى من حصول غيرها دفعا للتحكم بل ليس للمادة الا مجرد القبول وأما سبب حصول الصورة المعينة فيها فأمر آخر (ولا الصورة) أي وليس الصورة أيضاً علة (للهيولى لانها حالة فيها فتحتاج) الصورة (فى وجودها اليها) ويتجه على هذه العبارة أنه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة

(قوله فى الماهية الحقيقية) أي المتصفة بالوحدة الحقيقية أى الوحدة فى الخارج

(قوله ليست علة) أي علة فاعلية

(قوله مبنى على ان البسيط الخ) مع ان الهيولي ليست بسيطاً حقيقياً

(قوله ويتجه على هذه العبارة الخ) فيه ان المثبت ههنا الاحتياج الى الفاعل والمنفى فيما سبق الاحتياج الي القابل

(قوله فلا تكون علة للمعينة) لم لا يجوز أن يكون علة للمعينة لا لذاتها بل بشرط خارج عن ذاتها منضم اليها فلا يلزم التحكم وأما عدم كونها قابلا وفاعلا فقد عرفت ما فيه

[قوله ويتجه على هذه العبارة انه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة] اذ المحتاج اليه لابد أن يكون

فالاولى أن يقال فلا تكون علة لوجود محلها (و) أيضاً ليست الصورة علة للهيولى (لانها) أى الصورة (لا توجد الا مع التناهي والتشكل) لما مر (والهيولى متقدمة عليهما) لانهما من توابع المادة المتأخرة عنها وما مع المتأخر متأخر كما أن ما مع المتقدم متقدم فتكون الصورة متأخرة عن الهيولى فلا تكون علة لها ولا يخفى عليك أن الحكم بتأخر ما مع المتأخر انما تظهر صحته فى المعية والتأخر الزمانيين دون غيرهما (و) أيضاً ليست الصورة علة للمادة (للزوم انتفائها) أى انتفاء المادة (عند عدم الصورة المعينة) يعني لو كانت الصورة علة لها لانتفت عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته لكن الصورة الجسمية تتبدل وتزول عند ورود الانفصال والهيولى باقية على حالها فان قيل ما ذكرتم انما يدل على أن الصورة المعينة ليست

(قوله فالاولى الى آخره) لاأولوية لان عدم كونها علة لوجوده معللة باحتياجها في وجودها اليه وتأخرها عنه

(قوله ليست الصورة علة) أى فاعلة

(قوله انما تظهر الخ) وههنا المعية وان كانت زمانية لكن التأخر ليس بزماني ولا يلزم أن يكون ما مع الشئ زمانا متأخرا عما كان ذلك الشئ متأخراً عنه ذاتا لعدم الاحتياج بينهما

علة للمحتاج فان معنى العلة ههنا هو ما يحتاج اليه الشئ فى وجوده في نفسه لكن الصورة لم تكن محتاجة فى وجودها في نفسها الى المحل الذى هو الهيولي والا يلزم أن تكون الصورة عرضا لاجوهرا هف ثم لا يذهب عليك ان مثل هذه المناقشة يكون متوجها على ما يذكر فيما بعد من قوله وما مع المتأخر متأخر الخ فالاولى أن يقال هناك أيضا وما مع المتأخر لا يكون علة متقدمة لما هو متقدم على ذلك المتأخر فعليك بالتأمل في تأويل العبارتين

(قوله انما تظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين) الظاهر أن كون الصورة مع التناهي والتشكل هو المعية الزمانية وليست عن معية ذاتية كما توهم فان التناهي والتشكل كيفيتان عارضتان للصورة بواسطة المقدار المتأخر عن الصورة ذاتا فكيف يكونان مع الصورة معية فقوله لا توجد الا مع التناهي والتشكل ممنوع ان أراد بالمعية المعية الذاتية وغير مفيد ان أراد بها المعية الزمانية اذ المقصود ههنا هو بيان التأخر الذاتي هف ثم انه لو أريد بالمعيـة الذاتية أن يكون الشيئان بحيث يكونان معا معلولي علة ثالثة أو يكونان معا علة لمعلول ثالث فان كانا معا مقيسين الى ذلك الامر الثالث فالظاهر هناك أن ما مع المتقدم متقدم وما مع المتأخر متأخر بالنسبة الى ذلك الامر الثالث وان كانا مقيسين الي غير ذلك الامر الثالث فان لم يكن بينهما لزوم فى الوجود أصلا أو كان اللزوم من أحد الجانبين فقط فالظاهر هناك انه لا يلزم أن يكون ما مع المتقدم متقدما ولا ان يكون ما مع المتأخر متأخراً وان كان اللزوم من الجانبين معا فان توقف ذات

علة لها ولا يلزم من عدم علية الصورة المعينة عدم علية الصورة المطلقة قلنا الواحد بالشخص لا بد أن تكون علته الفاعلية واحدة بالشخص والصورة المطلقة ليست كذلك اذا تمهد هذا فنقول التلازم وامتناع الانفكاك بينهما دل على الاحتياج من الجانبين (فحاجة الهيولى الى الصورة فى بقائها لان الصورة تستحفظها بتواردها) عليها (اذ لو فرضنا زوال صورة) عنها (وعدم اقتران) صورة (أخرى) بها (عدمت المادة) لما مر من امتناع بقائها خالية عن الصور كلها (فهى) أي تلك الصور المتواردة عليها (كالدعائم تزال واحدة) منها عن السقف (وتقام مقامها) دعامة (أخرى) فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم (وحاجة الصورة) الى الهيولى (فى التشخص) والعوارض اللازمة لتشخصها (اذ قد علمت أن

(قوله دل على الاحتياج الخ) فيه ان بين العلة الموجبة والمعلول تلازما مع ان الاحتياج من أحد الجانبين فالصواب ترك هذه المقدمة وان يقال اذا تمهد ان كل واحد منها ليست علة فاعلة للاخرى فحاجة الهيولي الخ

(قوله في بقائها) أى وجودها المستمر فى أصل الوجود أيضاً محتاجة اليها والعلة الفاعلية لها المبدأ بالقياس يفيدها الوجود المستمر لفيضان الصورة عليها بشخصها كما في الفلكيات أو بتوارد الصور عليها كما في العنصريات

(قوله كالدعائم) والمبدأ الفياض كالمقيم للدعائم والعلة الفاعلية الواحد بالشخص واحدة بالشخص والتعدد انما هو فى الشروط

(قوله وتعددها) الصواب اسقاط هذا اللفظ لما عرفت ان وحدة المادة وكثرتها بسبب وحدة الصورة وكثرتها

كل منهما على ذات الآخر لكن لا توقف تقدم بل توقف معية كتوقف كل من اللبنتين المتساندتين على الاخري في الاستناد الواقع بينهما فالظاهر هناك أن يكون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً وان لم يتوقف ذات كل منهما على ذات الآخر بل توقف باعتبار أمر متأخر عن ذاته كتوقف كل من الهيولي والصورة على الاخرى باعتبار البقاء والتشكل فالظاهر هناك هو عدم كون مامع المتقدم متقدما ومامع المتأخر متأخراً فلذا منع الشارح ههنا تأخر مامع المتأخر فان قيل ههنا احتمالان آخران هما أن يكون الشيئان معا معلولين لعلتين أخريين أو يكونا معا علتين لمعلولين آخرين ويكون بينهما تلازم ذاتى بوجه من الوجوه قلنا لو سلم وجود هذين الاحتمالين فانا نمنع هناك أيضاً أن يكون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً فتأمل والله الموفق

(قوله قلنا الواحد بالشخص لابد أن تكون علته الفاعلية واحدة بالشخص) لايقال حركة حجر واحد فى مسافة واحدة يمكن أن تكون مستمرة الى وسط المسافة بمحرك ثم الى آخرها بمحرك آخر فهذا الحركة كانت معلولة واحدة بالشخص لانا نقول علة هذه الحركة من مبدأ المسافة الى منتهاها هو مجموع المحركين المذكورين معا فيكون العلة أمراً واحداً بالشخص أيضاً كما لايخفى

(قوله فحاجة الهيولى الى الصورة في بقائها) لافي وجودها في نفسها والاحتياج على هذا الوجه أمر معقول ألا يرى الى ان حاجة المزاج الحيواني الي الحياة تكون في بقائه لافى وجوده فى نفسه وذلك لانه

تشخصها) وتعددها (بالمادة وما يكتنفها من الاعراض) وعلمت أيضاً أن تناهيها وتشكلها لاجل المادة فقد ثبت الاحتياج من الطرفين على وجه لم يلزم منه الدور (خامسها) كما أن الهيولى لا تخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا تخلو عن صورة أخرى بل (لكل جسم) من الاجسام (صورة نوعية) بحسبها يتنوع الجسم أنواعا كثيرة من البسائط والمركبات وذلك (لانها) أى الاجسام (مختلفة في اللوازم كقبول الانقسام) الانفكاكى وقبول الالتئام والتشكل التابع لهما (بسهولة) كما في العنصريات الرطبة مثل الماء والهواء (أو عسر) كما في العنصريات اليابسة مثل الحجر والحديد (أو عدمه) أي عدم قبول ذلك الانقسام والالتئام والتشكل كما فى الفلكيات (وليس ذلك) الاختلاف فى تلك اللوازم (للجسمية المشتركة) بين جميع الاجسام لان الامور المختلفة لا يجوز أن تكون معللة بأمر مشترك ولا للهيولى لانها قابلة فلا تكون فاعلة وأيضاً هيولى العناصر مشتركة فلا تكون مبدأ

(قوله وعلمت أيضاً الخ) الصواب لماعرفت أن تناهيها وتشكلها لاجل المادة وهامشخصاتها ليكون بيانا للحوالة التى فى المتن فان ماعلم فيما سبق ان تشخصها للمادة واعلم ان بيان كيفية التلازم بينهما وكيفية تشخصها من غوامض مسائل الحكمية انشئت الاحاطة فارجع الى شرح الاشارات والمحاكمات مع وجود القدرة وصفاء الفطنة ولولا الخروج عما في الكتاب بضيق الوقت لاوردنا بقدر ما أحاطه به فكري العليل وذهني الكليل

(قوله كذلك الخ) عدم كون الهيولى خالياً عن الصورة النوعية لم يقم عليه دليل بل أمر استحساني بناء على انها القابل

(قوله بل لكل جسم الخ) اضراب عما هو مفهوم مما سبق أى ليس المقصود عدم الخلو فقط بل العموم

(قوله بحسبها يتنوع الخ) أى الصورة فالمرجع مستفاد مما تقدم

(قوله مختلفة في اللوازم) بحيث لا يخلو شئ من الاجسام أحدها المثبت الكلية

(قوله ذلك الاختلاف) اشارة الى وجه تذكير اسم الاشارة والمراد اللوازم المختلفة كما يدل عليه التعليل

[قوله مشتركة] بدليل الكون والفساد

اذا فنى الحياة لم يبق المزاج أصلا مع ان الامر بالعكس في الاحتياج فى الوجود فان وجود الحياة مشروط بوجود المزاج وقوله لحاجة الصورة الى الهيولى فى التشخص أى لا فى وجودها فى نفسها على ما مر والاحتياج على هذا الوجه أيضاً أمر معقول ألا يرى الى أن الجسم محتاج الى التناهي فى تشكله والى الحيز في تحيزه والى العوارض المشخصة في بعض تشخصاته ومع ذلك لم يكن محتاجا الى شئ منها في وجوده فى نفسه وان كان كل منها لازما لوجوده فتأمل

لأمور مختلفة ولا للمفارق لان نسبته الى الاجسام كلها على السوية (بل) لابد أن يكون ذلك (لأمر مختص) أى ثابت لبعض من الاجسام دون بعض ويجب أن يكون ذلك الامر المختص لازما ليمكن استناد ما هو لازم اليه (فان كان) ذلك الامر المختص اللازم (مقوما للجسم فهو المطلوب) اذ لا بد حينئذ من أن يكون جوهراً فقد ثبت في الاجسام جواهر مختصة هي مباد لآثارها ولوازمها المختلفة ولامعني للصورة النوعية الا ذلك (والا) أى وان لم يكن مقوما للجسم بل كان خارجيا لازما (عاد الكلام فيه) لاحتياجه حينئذ الى أمر آخر مختص يستند هو اليه (ويتسلسل قال الامام الرازى) الذي حصل لنا بالدليل هو أن هذه اللوازم من الكيفيات والاينون وغيرها مستندة الى قوى موجودة فى الاجسام واما أن تلك القوي أسباب لوجود الجسمية حتي تكون صوراً مقومة فلا بل الاقرب (الظاهر) عندنا (أنها من) قبيل (الاعراض) وما ذكروه من لزوم التسلسل وارد عليهم فى الصور فان اختصاص الاجسام بصورها النوعيـة ليس للجسمية المشتركة ولا للهيولى

[قوله ولا للمفارق) فيه بحث مشهور بقى ههنا احتمال آخر وهو أن تكون الصورة الجسمية بشرط حلولها فى هيولى كل فلك علة فلا تثبت الكلية

[قوله إذ لابد الخ] امتناع تقوم الجوهر بالعرض القائم به ضرورة لانه يلزم تقدم العرض وتأخره وكذا كونه جزءاً محمولا عليه وأما تقومه بالعرض القائم بجزئه فجوزه البعض متمسكين بان السرير مركب من الخشب والهيئة السريرية والحق امتناعه لان المركب من المقولتين ليس داخلا فى شئ من المقولتين لانه باعتبار جزء موجود لافي موضوع وباعتبار جزء آخر موجود فى موضوع ولا ترجيح لاعتبار حكم أحد الجزئين دون الآخر له في نفسه وما قيل من أن صدق تعريف الجوهر على السرير بمعنى المجموع فوهم لان صدق السرير بمعني معروض الهيئة السريرية كما ان الجسم بمعنى محل الاعراض القائمة جوهر لاالمجموع المركب بينهما وبما ذكرنا ظهر جوهرية الصورة النوعية وان أشكل على الفحول

(قوله فان اختصاص الخ) لا وجه لهذا الكلام لان نسبة الصورة النوعية الى الجسم كنسبة الفصول الى الجنس فالصورة النوعيـة اذا حلت في الجسم تخصص الجسم وصار كل حصة مختصة بصور معينة وقبل حلولها يتعدد فيحتاج الى المخصص بخلاف الاعراض فانها عارضة للاجسام بعد تكثرها في الخارج فلابد من المخصص

(قوله ولا للمفارق لان نسبته الى الاجسام كلها على السوية) فيه منع لم لايجوز أن يكون هناك أمور مخالفة مختلفة الماهيات ويكون لكل منها نسبة مخصوصة الى جسم مخصوص فعلى هذا لايتصور الاختلاف في تلك اللوازم

ولا للمفارق لما مر بعينه فلا بد من استنادها الى صور أخر مختصة وقد أجابوا عن ذلك بأن هيوليات الافلاك متخالفة بالماهية وكل واحدة منها لا تقبل الا صورة معينة وأما اختصاص العناصر بصورها فلأن المادة قبل هذه الصورة كانت متصفة بصورة أخرى لأجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة وهكذا الى ما لا يتناهي (و) حينئذ (نقول) لهم (لما لم يمتنع تعاقب صور بلا نهاية فلم) أي فلأى شئ (يمتنع تعاقب اعراض بلا نهاية) بلى هذا أيضا جائز فلا حاجة الى اثبات الصورة النوعية فى العناصر لذلك ولا في الافلاك لان موادها لا تقبل الا ما هو عارض لها وأجاب بعضهم عن ذلك بأنا نعلم بديهة أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بأمر جوهرى مختص (وربما يستدل) على اثبات الصورة النوعية (بأن الماء اذا سخن) ثم ترك (يعود بالطبع باردا فثمة أمر هو مبدأ للكيفية باق) يرد الماء الى الكيفية الزائلة بعد زوال القاسر (قلنا) ان سلم أن فى الجسم أمرا هو مبدأ للكيفية فلا يجديكم (ومن أين يلزم كونه من مقومات الجسم) حتي يكون صورة نوعية على أنا لا نسلم ذلك (و) نقول (لم قلتم انه) أي عود الماء الى البرودة (ليس بفعل الفاعل المختار) علي طريقة جري العادة (وهذا) الفرع الخامس أعنى ثبوت الصورة النوعية (مع ضعفه) لعدم صحة أدلته (أصل) كبير (له فروع كثيرة) من المباحث الفلكية والعنصرية (فتحققه ولا تنس) كيلا تحتاج الى التنبيه على ضعف ما يتفرع عليه من تلك المباحث قال الامام الرازى لما فرغنا من بيان ذاتيات الجسم ومقوماته فلنذكر أحكامه ثم شرع في اثبات الحيز الطبيعى الا أن المصنف جعله من تفاريع الهيولى فقال (سادسها

[قوله انا نعلم بديهة) دعوي البديهة في محل النزاع غير مسموعة كيف والمتكلمون ذهبوا الى ان الاجسام متماثلة لتماثل الجواهر الفردة لا الاختلاف بالاعراض

(قوله بأمر جوهرى) بناء على ما مر من امتناع تقوم الجوهر بالعرض وقد عرفت مافيه

(قوله فلا يجديكم) اشارة الى ان المعطوف عليه محذوف بدلالة المعطوف

(قوله جعله من تفاريع الهيولى) اما على سبيل التغليب أو باعتبار ان ثبوت الحيز الطبيعى يتوقف على ثبوت الطبيعة الحالة في الهيولى فان أصحاب الجزء يقولون بتماثل الاجسام فلا طبيعة ولا اقتضاء

(قوله وأجاب بعضهم عن ذلك) أى أجاب عنه بتغيير الدليل وقوله بانا نعلم بداهة أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء ههنا منع فان الذي نعلمه بداهة هو ان كيفيتى النار مخالفة لكيفيتي الماء وأما المخالفة بين حقيقتهما بأن يكون لكل منهما في ذاته مقتضى للامتياز الذاتى عن الآخر فهو محل النزاع بعد

كل جسم له حيز طبيعي) تقتضي طبيعته حصوله فيه (ضرورة أنه لو خلى) الجسم (وطبعه) أي فرض

(عبد الحكيم)

واختصاص الاجسام بالآثار بارادة الفاعل المختار

(قوله كل جسم له حيز طبيعي) هذه المسئلة لا تصح عند القائلين بالجزء سواء كان موجوداً أو وهوما اذ لا اختلاف فيه حتى يقال أن بعضه طبيعي وبعضه غير طبيعي قال الشارح في بحث المكان انه قد استدل بعضهم على امتناع كون المكان بعداً مجرداً باستلزامه ان لا يمكن جسم في حيز ولا يحرك عنه وأجيب بأن اختصاص الاجسام باحيازها لما بينها من الملاءمة والمنافرة وبما ذكرنا ظهر عدم صحة ما في التجريد بعد ما اختار ان المكان هو البعد من أن لكل جسم مكانا طبيعيا واما عند القائلين بالسطح فلا يصدق كلية اذ قيل بترادف الحيز والمكان اذا المحدد لا مكان له فضلا عن كونه طبيعيا فقيل بعموم الحيز عن المكان كما مر في بحث المكان من أن الحيز مابه تمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو أعم من المكان متناول للوضع الذي به يمتاز المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس في المكان ولا بعد في ان يكون الحالة التي تميزه في الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيء من أوضاعه يشبه بالقياس الى ما تحته أمراً طبيعيا وفيه بحث لان الحيز ينسب الى الجسم بكلمة في ويصح الانتقال منه ويدل على ما ذكروا من أن الجسم لا يجوز أن يكون له حيزان طبيعيان فلا يمكن ادخال الوضع بهذا المعنى في الحيز والصواب ما في الشفاء من أن الحيز اما مكان أو وضع ترتيب الاجسام بعضها مع بعض والعين والمشترك للجزئين وضع الترتيب بأن يشار الى الجسم بأنه هناك وهنا سواء كان سطحا أو وضعا حاصلا بالترتيب واليه يرشد الدليل المذكور عليه

(قوله تقتضي طبيعته حصوله فيه) يعني أن المراد بالحيز الطبيعي ماتقتضى الطبيعة حصوله فيه ولذا لايجوز أن يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان وفيه اشارة الى ردما في شرح المقاصد وحكمة العين من أنا لانعني بالحيز الطبيعي الا مايكون حاصلا للجسم في نفسه مع قطع النظر عما سواه والى دفع ما أورده بعض من أن المكان بمعنى السطح كيف يكون طبيعيا وهو حاصل له بسبب الحاوى وليس حاصلا للجسم اذا خلى وطبعه لان اللازم في المكان الطبيعي ان يكون الجسم بطبيعته مقتضيا للحصول فيه وان كان الحصول متوقفا على شرط وارتفاع مانع وفي الاشارات ان الجسم اذا خلى وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد من وضع معين وشكل معين فاذن في طباعه مبدأ استيجاب ذلك وفي شرحه وانما قال مبدأ استيجاب ذلك ولم يقل مبدأ ذلك أو مبدأ وجوب ذلك لان الحصول في الوضع المعين والشكل المعين وربما يلزمهما القسر كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث يعود الى ما اقتضته طباعه عند زوال القسر الخ

(قوله أي فرض بعد وجوده] اشارة الى أن الحيز من لوازم الوجود لا الماهية فالفاعل معتبر من حيث أنه موجد له

بعد وجوده خاليا عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات الغريبة (لكان له مكان ضرورة) اذ لا يمكن جسم لا في مكان ولا يتصور حصوله في جميع الامكنة معا بل لا بد أن يحصل في حيز معين ولا يكون حصوله في ذلك الحيز مستنداً الى أمر خارج اذ المفروض خلوه عنه ولا الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الي الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق بل الي أمر آخر داخل فيه يختص به وهو المراد بالطبيعة (قلنا) ما ذكرتم (ممنوع بل لو خلي) الجسم وطبعه (لكان كالمحدد لا مكان له) كما هو مذهب أرسطو ومن تابعه (أو) نقول اذا خلي وطبعه (تكون نسبته الى الاحياز) كلها (سواء حتى يخصصه) الفاعل (المختار) بحيز معين ولا نسلم امكان خلوه في

(عبد الحكيم)

[قوله عن جميع ما يمكن خلوه منه] وهو ماسوى لازم ماهيته والفاعل من حيث هو موجد له فلا يرد ما قيل أن أريد التخلية من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكون موجودا فضلا عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلية من الفاعل أيضا فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلا عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلية عما سوي الفاعل فليجز أن يكون المخصص هو الفاعل لان المفروض تخليته عنه من حيث هذا الاعتبار أيضاً

(قوله الضرورة] الضرورة الاولى بالنسبة الي نفس الحكم أعنى الملازمة والثانية بالنسبة الى ان الحكم بالضرورة أيضا ضروري فانه قد يكون نظريا فقول الشارح اذ لا يمكن تنبيه على ذلك

(قوله أن يحصل في حيز معين) ان أراد في معين من المعينات فيجوز ان يكون المخصص له امتناع كونه لا في مكان أو في كل أمكنة وما قيل ان الحصول في المكان المعين أمر وجودي فلا يمكن استناده الى الامتناع الذي هو عدمي فمدفوع لانه يجوز أن يكون الاستناد الى الجسمية بشرط هذا الامتناع

(قوله ممنوع الخ) قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك من أن الحيز أعم من المكان

(قوله حتى يخصصه الفاعل المختار) انما قيد بالمختار لئلا يرد أن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السوية فلا يخصص الا بحسب الاستعدادات

[قوله ولا نسلم امكان خلوه في نفس الأمر) لاخفاء انه يكفي لنا اثبات امكان فرض الخلو وان كان المفروض محالا ولا شك في امكانه فان الجسم يمكن فرضه موجودا عاريا عن جميع ما لا يدخل في تقوم ماهيته ووجوده ثم اذا فرضه فلا بد أن يحصل في حيز معين لما عرفت ولا شك أن الحصول في ذلك الحيز من الامور الممكنة فلا بد له من علة وليست الاشياء الغريبة لانا اذا فرضنا الخلو عنها فهي اما ذاته أو مقوم ماهيته أو لازم ذاته والفاعل من حيث انه مخصص بالحيز أيضاً مفروض خلوه عنه وان كان مفروضاً معه من حيث انه موجود خلاصته ما في الشفاء يمكن توهم الجاس خالياً عن جميع ما لا يكون مقوما لماهيته ووجوده ولا يمكن توهم خلوه عن مكان معين فلا بد من استناده الى أمر لا يمكن خلوه عنه

نفس الامر عن تأثير المختار وتخصيصه (و)نقول (لو فرضت الاحياز) كلها (خالية) عن الاجسام (ثم) فرض أنه (خلق الارض) وحدها (كان نسبتها الى الاحياز كلها سواء اذ ليس ثمة مركز ولا محيط) واذا جعلت الارض بأسرها في أي حيز اتفق وجب أن تقف فيه ولا تنتقل منه الى غيره لاستحالة الترجيح بلا مرجح فما يتوهم من أن الارض طالبة للمكان الذي هي فيه باطل (كما قال) به (ثابت بن قرة) فانه قال ليس لشئ من الامكنة حال يخص به دون غيره حتى يتصور أن جسما معينا طالب له بطبعه دون ما عداه (واذا رمينا مدرة) الى فوق (فانما تعود) المدرة (الى مركز الارض) لا لان الطبيعة الارضية طالبة له كما توهم بل (لان الجزء مائل الى كله) الذي يجذبه بعلة الجنسية ولو جعل الارض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان طلب كل منهما مساويا لطلب صاحبه حتى يلتقيا فى وسط المسافة التي بينهما ولو فرض أن الارض كلها رفعت الى فلك الشمس ثم أطلق من المكان الذي هي فيه الآن حجر لارتفع ذلك الحجر اليها لطلبه للأمر العظيم الذى هو شبيهه ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت في جوانب العالم ثم أطلقت أجزاؤها لكان يتوجه بعضها الى بعض ويقف حيث يتهيأ تلاقيها قال ولان كل جزء يطلب جميع الاجزاء طلبا

(قوله لو فرضت الاحياز الخ) هذا انما يصح على رأى القائلين بالبعد وأما عند أصحاب السطح فلا يمكن ذلك اذ عنده عدم الاحساس يتعدى الاحياز

(قوله الذى يجذبه) اشارة الى أن العود معلل بميل الحيز ولذا كان المدرة الكبيرة أسرع من الصغير ويجذبه الكل ولذا كانت حركته سريعة عند القرب من الارض

(قوله باطل) اذ المفروض ان الاحياز خالية عن الاجسام ثم خلقت الارض بحيث لم يكن هناك محيط ولا مركز فحينئذ يلزم أن تكون نسبة الارض الى الاحياز كلها على السواء فلم يتصور أن تكون طالبة للمكان الذى هى فيه

(قوله لان الجزء مائل الى كله) ظاهره يدل على ان الكل موجود بالفعل والجزء يميل اليه وهذا باطل اذ الكل انما يحصل بعد وصول الجزء اليه فالمراد ان الاقل يميل الى الاكثر حتى يصل اليه فيحصل الكل أو المراد ان الجزء يميل الى الاجتماع حتى يحصل الكل

(قوله ولو فرض انها تقطعت وتفرقت الخ) فلو فرض جزء فى وسط الاجزاء بحيث يكون ميله الى سائر الاجزاء على السواء لزم أن يكون ذلك الجزء واقفا فى موضعه حتى يجتمع سائر الاجزاء معه أو يعرض غلبة بعض الاجزاء على البعض الآخر وأياما كان فلم يلزم الترجيح بلا مرجح

واحداً ومن المحال أن يأتي الجزء الواحد كل جزء لا جرم طلب أن يكون قربه من جميع الاجزاء قربا متساويا وهذا هو طالب الوسط ثم ان جميع الاجزاء شأنه هذا فلزم من ذلك استدارة الارض وكريتها وأن يكون كل جزء منها طالبا للمركز هكذا نقل عنه في المباحث المشرقية (وبالجملة فلم لا يجوز أن يكون كل جسم) بحيث (لو خلي وطبعه لكان يقتضي حيزاً مبهما ككل جزء من الارض) فانه يطلب حيزاً مبهما من أجزاء حيز الارض (ويكون المخصص) لذلك الجسم بحيز معين (أمراً من خارج) كما أن مخصص جزء الارض بحيز معين أمر خارج عنه وقد يجاب بأن الكلام فيما اذا خلي الجسم وطبعه وجرد عن جميع الامور الخارجة عنه وأما جزء الارض فانه لو خلي وطبعه لاتصل بكله فلم يبق موجوداً منفرداً مقتضيا للمكان وما دام موجوداً على حدة فانه لا يخلو عن قاسر ﴿ فرعان ﴾ على أن لكل جسم مكانا طبيعيا * (الاول لا يكون لجسم) واحد (حيزان طبيعيان فانه اذا كان في أحدهما فان طلب الآخر فهذا) المكان الذي هو فيه الآن (ليس طبيعيا له) لانه هارب عنه طالب لغيره (والا) أي وان لم يطلب الآخر حال كونه في أحدهما (فالآخر ليس طبيعيا له) لانه ليس طالبا له حين ما خلي وطبعه (و) أيضاً (اذا كان) الجسم (خارجا

(قوله وبالجملة الخ) لفظ الجملة ليس في موقعه لانه منع الملازمة المذكورة بسند آخر وهو أن يكون حال كل جسم كحال جزء الارض

(قوله وان لم يطلب الخ) في شرح التجريد عدم الطلب بمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعياً لايقدح في كون هذا المكان طبيعياً فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن موجدا لمكان هو مطلوبه وليس بشئ لان المكان الطبيعي على ما مر لو خلي الجسم وطبعه اقتضاه والاقتضاء ليس مشروطاً بشئ انما المشروط بعدم وجدان الحركة اليه

[قوله اذا كان الجسم الخ) والخروج عنهما غير اختصاص بجهة دون جهة ممكن والا لكان أحدهما لازما فلا يكون الثاني طبيعياً فيكون الخروج لاعلى سمتها أيضاً ممكناً والتخلية ممكنة وليس بين الخروج

(قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب انما يفيد اذا جعل قوله لكل جزء من الارض نقضاً اجمالياً مذكوراً بعد ايراد المنع وأما اذا جعل سنداً للمنع كما هو الظاهر فلا يفيد اذ هو أعني هذا الجواب يكون حينئذ كلاما على السند مع انه يمكن أن يقال لانسلم ان فرض خلو الجسم عن جميع الامور الخارجية عنه يقتضي خلوه في نفس الامر

(قوله فالآخر ليس طبيعياً) وعليه منع ظاهر بأن يقال لم لايجوز أن يكون عدم طلب الحيز الآخر لحصوله في أحد الحيزين الطبيعيين

عنهما) بالقسر ثم خلى وطبعه (فاما أن يتوجه اليهما) معا (وهو محال) ظاهر فيما اذا لم يكونا من المكان القسري في جهة واحدة (أولا) يتوجه (الى واحد منهما فليس شيء منهما طبيعيا أو) يتوجه (الى أحدهما) فقط (فالآخر ليس طبيعيا) له والكل محال فالمكان الطبيعي واحد * (الثاني) من الفرعين الجسم البسيط له مكان طبيعي كما عرفت و(مكان المركب) أي مكانه الطبيعي (مكان البسيط الغالب فيه) فانه يقهر ما عداه ويجذبه الى حيزه فيكون الكل اذا خلى وطبعه طالبا لذلك الحيز (وان تساوت البسائط) كلها (فيه فالمكان) الطبيعي له (هو الذي اتفق وجوده فيه لعدم أولوية الغير وفيه نظر لانه لو أخرج) المركب المتساوي البسائط (عنه) أي عن ذلك المكان الذي اتفق وجوده فيه (لم يعد اليه طبعا) بل سكن أينما أخرج (لعدم المرجح) فلا يكون ذلك المكان طبيعيا (و)البسيطان (المتساويان في) الحجم و(المقدار قد يختلفان في القوة) فانه اذا أخذ مقداران

والتخلية تناف حتى لايمكن الاجتماع بعدم فرض وقوع الخروج وبالتخلية يلزم أحد الامور الثلاثة المذكورة هذا غاية التحرير ويرد عليه أن الخروج لاعلى سمتها لاستلزامه امتناع التوجه الى الحيزين مناف للتخلية المستلزمة للتوجه فلعل منشأ الاستحالة اجتماع هذين الامرين المتباينين بتعدد المكان الطبيعي

(قوله ومكان المركب الخ) قالوا ليس للمركب مكان وراء أمكنة البسائط لأن التركيب لايقتضي زيادة في وجود الاجسام فلا يحتاج بسببه الى مكان زائد على أمكنة البسائط فاذا أمكنة المركبات هي أمكنة البسائط بعينها على التفصيل المذكور

(قوله والبسيطان الخ) عطف على قوله وان تساوت البسائط وليس داخلا تحت النظر

(قوله وهو محال ظاهر فيما اذا لم يكونا الخ) فيه منع أيضاً اذ يقال لم لايجوز أن يكون في الجسم البسيط جهتان عقليتان لازمتان لذاته وطبيعته ويكون الجسم باعتبارهما متوجهاً الى الحيزين الطبيعيين معاً فاذا كان الجسم في حاق الوسط منهما يكون معلقاً بينهما وهذا مثل مايقول الحكيم في العقول المجردة من ان لكل عقل اعتبارات عقلية مثل وجوده ووجوبه من علته وامكانه الى غير ذلك فبهذه الاعتبارات يكون مقتضياً لمعلولات متعددة

(قوله وان تساوت البسائط كلها فيه فالمكان الطبيعي له) لعل هذه الكلام فرضي محض لاتحقيق مطابق فلم يلزم أن يكون مخالفاً لما سيجيء من انه لايوجد المعتدل الحقيقي في الاجسام المركبة العناصر الاربعة ويؤيد ماذكرنا مايذكره الشارح من قوله هذا كله بالنظر الى مايقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتضي آخر الى آخره ويحتمل أن يكون هذا الكلام بالنظر الى المركب الذي لامزاج له ويكون ماسيجيء بالنظر الى المركب الذي له مزاج الا أن قوله وقد يفصل ههنا الخ مشعر بأن هذا الكلام عام يتناول المركبات

متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل أقوى من الاقتضاء النارية للميل الصاعد أو بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار أقوى في القوة (فالمعتبر) من التساوي في بسائط المركب (هو التساوي في القوة) دون الحجم والمقدار وقد يفصل ههنا ويقال المركب ان تركب من بسيطين فان كان أحدهما غالبا في القوة وكان هناك ما يحفظ الامتزاج فالمركب ينجذب بالطبع الى مكان الغالب وان تساويا فاما أن يكون كل منهما ممانعا للآخر في حركته أولا فان لم تمانعا افترقا ولم يجتمعا الا بقاسر وان تمانعا مثل أن تكون النار من تحت والارض من فوق فاما أن يكون بعد كل منهما عن حيزه مساويا لبعد الآخر أولا فعلى الاول يتقاومان فيحتبس المركب في ذلك المكان لا سيما اذا كان في الحد المشترك بين حيزيهما وعلى الثاني ينجذب المركب الى حيز ما هو أقرب الى حيزه لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وان تركب من ثلاثة فان غلب أحدها حصل المركب بطبعه في حيز الغالب كما مر وان تساوت فان كانت الثلاثة متجاورة كالارض والماء والهواء حصل المركب في حيز العنصر الوسط كالماء وان كانت متباينة كالارض والماء والنار حصل المركب في الوسط أيضاً لتساوى الجذب من الجانبين ولان الارض والماء وان اختلفا في الماهية لكنهما يشتركان في الميل الى أسفل فهما يغلبان النار بهذا الاعتبار وان تركب من أربعة فان كانت متساوية حصل المركب في الوسط والا ففي حيز الغالب هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتض آخر يمنع العناصر عن أفعالها فانه يجوز أن يحصل للمركب صورة نوعية تعين له مكان البسيط المغلوب والله أعلم ﴿ الفصل الثاني ﴾ من فصلي المرصد الاول (في أقسامه) أي أقسام الجسم الطبيعي

(قوله وقد يفصل الخ) منقول من المباحث المشرقية

(قوله وكان هناك الخ) وان لم يكن المزاج قويا بطل التركيب فان كل جزء له مكان عنصري

(قوله وان تساويا) أى في القوة

(قوله افترقا ولم يجتمعا الخ) أى لايحصل التركيب الا بقاسر يقسرهما على الاجتماع فعند الاجتماع له مكان قسري واذا خلي وطبعه لايبقى المركب

للمزاجية وغيرها

(قوله في حيز العنصر الوسط) أي في وسط حيز العنصر الوسط

الذي تبين في الفصل الاول حقيقته وأجزاؤه (وأحكام كل قسم منها) أي من ثلاث الاقسام (وفيه) أي في هذا الفصل الثاني (مقدمة وأقسام) خمسة * (المقدمة) الجسم ينقسم الى بسيط ومركب) ويظهر لك وجه الانحصار فيهما من بيان مفهوميهما (و) الجسم (البسيط له رسمان) مشهوران * (الاول ماجزؤه) أي كل جزء منه (مساو لكله في الاسم والحد) كالماء مثلا قال الامام الرازى هذا انما يستقيم اذا قلنا بان الجسم غير مركب من الهيولى والصورة بل هو جوهر متصل قائم بذاته لا بمادة واما اذا قيل انه مركب منهما فانه لا يستقيم لان جزءه المادي وحده أو الصورى وحده لا يساويه في الاسم والحد بل لابد حينئذ من أن نقيد الجزء بكونه جسميا أي مقداريا والى ذلك أشار المصنف بقوله (والمراد) بالجزء المذكور في رسم البسيط (هو الجزء المقدارى والاورد الهيولى والصورة) فانهما جزآن من الجسم البسيط ولا يساويانه فيما ذكر فلا ينطبق هذا الرسم على شيء من الاجسام البسيطة واذا أريد الجزء المقدارى كان منطبقا عليها سواء تركبت منهما أولا * (الثاني) من رسمي الجسم البسيط (مالا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع وكل منهما) أي من هذين الرسمين (قد يعتبر بحسب الحقيقة أو الحس فهذه أربعة اعتبارات) في رسم البسيط * الاول ما جزؤه المقدارى بحسب الحقيقة مساو لكله في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر الاربعة لان كل جزء مقداري يفرض فيها يساوي كله في اسمه وحده دون الفلك اذ ليس أجزاؤه المقدارية المفروضة فيه كذلك ودون الاعضاء المتشابهة الحيوانية كالعظم واللحم مثلا اذ فيها أجزاء مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في أسمائها وحدودها * الثاني ما يكون جزؤه المقداري بحسب الحس مساويا له فيما ذكر فيتناول مع العناصر الاعضاء المتشابهة فان كل جزء محسوس منها يساويها في الاسم والحد دون الفلك * الثالث ما لا يتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطبائع فيشمل العناصر والفلك دون شيء من أعضاء الحيوان * الرابع ما لا يتركب بحسب الحس من أجسام مختلفة الطبائع فيتناول الكل فهو أعم

(عبد الحكيم)

(قوله ويظهر لك الخ) فلذا تعرض المصنف لتعريفها وترك دليل الانحصار

[قوله أي كل جزء منه] الذي بعض أجزائه مساو لكله دون البعض داخل في المركب

[قوله قال الامام الخ] لم يظهر لي فائدة نقل كلام الامام

الاعتبارات وأولها أخصها وبين الثاني والثالث عموم من وجه وتلخيصه ان مالا يتركب من أجسام محسوسة مختلفة الطبائع اما ان لا يتركب من أجسام مختلفة و يتركب منها لكنها غير محسوسة وعلى الاول اما ان لا يكون اسمه موضوعا له بشرط كونه موصوفا بصفة مخصوصة كالماء والارض والهواء والنار فيشاركه أجزاؤه في اسمه وحده واما ان يكون مشروطا به فلا يطلق اسمه على أجزائه كالفلك اذ قد اعتبر في اسمه شكل معين وعلى الثاني أيضاً اما ان لا يعتبر في الاسم صفة كاللحم والعظم فيطلق اسمه على جزئه أو يعتبر فلا يطلق كالشريان والوريد اذ قد اعتبر فيهما التجويف والهيئة المخصوصة* فالاعتبار الرابع يعم هذه الاربعة باسرها والاول يتناول واحداً منها ولا يخفي عليك حال الآخرين والى مافصلناه لك أشار مجملا بقوله (فاعتبر ذلك) أى الذي ذكرناه من اعتبار كل واحد من رسمي البسيط بحسب الحقيقة أو الحس (في الاعضاء المتشابهة) الحيوانية (كاللحم والعظم) ونظائرها (وفي الفلك يظهر لك الفرق) بين الاعتبارات الاربعة كما عرفت (و) الجسم (المركب بخلافه) فهو على الرسم الاول مالا يكون جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساويا له في الاسم والحد فيخرج عنه من البسائط المذكورة العناصر دون الفلك والاعضاء المتشابهة وان اعتبر الجزء المقداري بحسب الحس خرجت تلك الاعضاء أيضاً وعلى الرسم الثاني هو مايتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطبائع فيخرج عنه العناصر والفلك دون الاعضاء المذكورة وان اعتبر التركيب بحسب الحس خرجت هذه الاعضاء

(قوله وأولها أخصها) لاختصاصه بالعناصر

(قوله وبين الثاني والثالث عموم الخ) لصدقهما على العناصر وصدق الثاني على الاعضاء المتشابهة بدون الثالث وصدق الثالث بدون الثاني في الفلك

[قوله كالشريان] وهي العرق النابت من القلب المتحرك بحركته والوريد العرق النابت من الكبد الغير المتحرك

(قوله كالشريان والوريد الخ) الشريان هو عرق نابض مجوف نابت من القلب والوريد هو عرق مجوف مضاعف غليظ في العنق وهو اثنان في كل عنق وريدان كل منها اثنان

(قوله دون الفلك)لايكون جميع أجزائه المقدارية بحسب الحقيقة مساويا في الاسم والحد فحينئذ لايضر أن يكون بعض أجزائه كذلك مثل مجموع المتممين الحاوي والمحوي فانه جزء من فلكه وانه مساو له في ذلك بحسب الحقيقة كما لايخفى

أيضاً في رسم المركب اعتبارات أربعة أيضاً الا ان أولها أعمها ورابعها أخصها على عكس ماتقدم وبين الباقيين عموم من وجه كما هناك واعلم ان المراد بالجسم البسيط في هذا الموضع مالا يتركب حقيقته في نفس الامر من أجسام مختلفة الطبائع وبالمركب ما يقابله ثم ان المصنف ذكر ههنا حكما عاما للأجسام البسيطة والمركبة وهو أن لها شكلا طبيعيا وبين أن الشكل الطبيعي للبسيط ماذا فقال (ولكل جسم) بسيطا كان أو مركبا (شكل طبيعي) وذلك (لوجوب تناهيه) لما سيرد عليك من استحالة لاتناهي الابعاد (فلو خلي الجسم) أي جسم كان (وطبعه) بأن يفرض بعد وجوده خاليا عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات الخارجية (يحيط به حد) أي طرف واحد فيكون كرة (أو حدود) أكثر من

[قوله أي جسم كان] مركباً أو بسيطاً

[قوله بان يفرض بعد وجوده الخ] اذ الشكل من لوازم الوجود وتقرير الاستدلال على ماتقدم في الحيز الطبيعي وما أورد عليه من أن الشكل لازم للجسم بواسطة التناهي من لوازم الماهية اذ الجسم الغير المتناهي لاشك في جسميته فمدفوع بان الشكل من لوازم الوجود وما ذكر انما يدل على انه ليس لوازم الماهية ولاشك ان وجود الجسم في الخارج يستلزم التناهي المستلزم للشكل

[قوله فيكون كرة] أي شكله كرة وكذا في قوله فيكون مضلعاً

(قوله لكل جسم شكل طبيعي) وذلك لوجوب تناهيه كل جسم اما أن يقتضي تناهي أبعاده أو يقتضي لاتناهي ابعاده أو يقتضي شيئاً منهما والمسلم من هذه الاقسام هو الثالث والاولان ممنوعان في الاجسام البسيطة فلم يلزم ان يكون لها اشكال طبيعية كما زعموا وأما المركبات فالظاهر انها مقتضية للتناهي والتشكل كما في أعضاء الحيوانات وأغصان الأشجار بناء على القول بالايجاب لاعلى القول بالاختيار وقد اعترض الشارح في حاشيته لشرح التجريد فقال ويرد عليه ان شكله يتوقف على تناهي الابعاد ولاشك ان طبيعة الجسم لاتقتضي تناهي ابعاده وما يعرض للشئ بواسطة ليست مستندة الى ذاته لايكون عارضاً له لذاته فان قلت هذا بعينه وارد في المكان أيضاً لان حصوله فيه موقوف على وجود المكان الذي لايستند الى ذات الجسم قلت وجود الجسم لايتصور في غير مكان عند القائل بأنه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف تناهي الابعاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو لان الواسطة اذا لم تستند الي ذات الشئ ولم تكن لازمة له كانت أمرا غريباً قطعاً بخلاف مايستند الي ذاته أوما يلزم من ذاته من حيث هو نعم لا شك في وروده على القول بأن المكان هو السطح فانه ليس لازما لوجود الجسم كما في المحدود بل يتوقف على وجود جسم آخر وهو أمر غريب الى ههنا كلامه ويمكن أن يجاب عن بعضه فتأمل

واحد فيكون مضلعا وعلى التقديرين كان ذلك الشكل طبيعيا له لاستناده الى طبيعته من غير أن يكون هناك تأثير غريب ثم ان الاشكال الطبيعية للأجسام المركبة غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف أجزائها في طبائعها ومقاديرها وبحسب صورها النوعية فلذلك لم يتعرض لها (و) قال (الشكل الطبيعي للبسيط) من الاجسام هو (الكرة) وذلك (لان له) أي للجسم البسيط بالمعنى المراد في هذا المقام (قوة) أي طبيعة (واحدة والقوة الواحدة لا تفعل في المادة الواحدة) التي للبسيط (الا فعلا واحداً) أي غير مختلف بالنوع (وكل شكل سوى الكرة ففيه أفعال مختلفة) أنواعها فان المضلع من الاشكال يكون جانبا منه خطا وآخر زاوية أو سطحاً أو نقطة وهي أمور متخالفة الحقائق فيلزم التحكم لان القابل والفاعل في الكل متحدان (وشكك) فيما ذكر من أن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (بوجوه) أربعة (الاول الارض بسيطة) على رأيهم (وليست كرية) لما عليها وفيها من الجبال والتلال والاغوار والوهاد (وقولهم) في دفع هذا السؤال أن ما ذكرتموه تضاريس الارض (وخشوناتها) الواقعة على ظاهرها و(لا قدر لها بالنسبة اليها فهي) أي تلك الخشونات على الارض (كجاورسة على كرة كبيرة) اذ قد بينوا أن الجبل اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون نسبة طوله الى قطر الارض كنسبة خمس سبع عرض شعيرة معتدلة الى كرة قطرها

(قوله والقوة الواحدة الخ) أي القوة الواحدة من حيث أنها واحدة لا تفعل في الواحدة من حيث انها واحد الا فعلا واحدا وهذه المقدمة بديهية (قوله الأول) هذا النقض اجمالي بتخلف الحكم عن الدليل في الأرض وكذا الثالث والثاني والرابع كنقضهم بقوله ان الفاعل الواحد لا يفعل في مادة واحدة الاخلاء او احدا والانسب ان يجعل الثالث ثانيا والثاني ثالثا

(قوله وكل جسم سوى الكرة ففيه افعال مختلفة) قد نقض هذا بالشكل الاهليلجي فانه ليس كرة حقيقية مع انه ليس هناك الا سطح واحد قلنا لا نسلم ذلك بل كان في جانبيه نقطتان ينتهي اليها ذلك السطح فهناك افعال مختلفة بالنوع وفيه نظر ويرد النقض بالنطاق الذي في صورة حلقة مدورة كما سيجئ ويمكن ان يجاب عن النقض بأن في الشكل الاهليلجي طولا غير الاستدارة وفي النطاق المذكور رجوعا غير الاستدارة ففيهما افعال مختلفة فتأمل (قوله الى قطر الأرض كنسبة خمس سبع الخ) قطر الكرة بضم القاف وهو الخط المستقيم المار بمركز الكرة واصلا الى طرفيها وقوله خمس بضم الخاء وكذا قوله سبع بضم السين وقوله ثلث بضم الثاء والذراع أربعة وعشرون اصبعا وعرض كل اصبع ثلاث شعيرات مضمومة بطون بعضها ببطون بعض وقوله تقريبا كأنه اشارة الى دفع ما يقال من أن هذا الكلام مخالف لما ذكره آنفا من قوله اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون وقوله بالعرض بفتح العين والراء المهملتين

ذراع وعلى هذا تكون نسبة طول أعظم جبل عليها وهو ما ارتفاعه فرسخان وثلث كنسبة
سبع عرض تلك الشعيرة الى الذراع تقريبا (فلا تخرجها) تلك الخشونات التي لا قدر لها
بالنسبة اليها (عن كونها كرية بجملتها لا يقنى) أى لا يفيد توابهم المذكور اندفاع ذلك السؤال
(اذ الكرية) الحقيقية (لا تقبل الأشد والأضعف) حتى يتصور وجود الكرية الضعيفة
في الارض مع تلك الخشونات القادحة في كمال الكرية فاذن حقيقة الكرية منتفية عنها قطعا
بل وجه دفعه أن يقال شكلها الطبيعي هو الكرة الا أنه وقعت هناك أسباب خارجة عنها
كالرياح والامطار والسيول فانثلم بها جزء من الارض ثم ان اليبوسة التي فيها حافظة لما
حصل لها من الاشكال فلا جرم في شكل الارض على ذلك الانثلام المقتضى لتلك الخشونات
فيكون خروجها عن شكلها الطبيعي بتلك الاسباب وذلك لا يقدح فى اقتضاء طبيعتها
الشكل الكري كما ادعيناه فان قيل كون اليبوسة المستندة الى طبيعة الارض حافظة للشكل
القسرى المانع عن الشكل الطبيعي يقتضي كون الطبيعة الواحدة مقتضية لشئ ولما لم يمنع من
حصول ذلك الشئ وذلك باطل قطعا أجيب بأن الطبيعة اقتضت شكلا مخصوصا واقتضت
أيضاً كيفية حافظة للشكل مطلقا فهذا الاقتضاء لا يخالف الاقتضاء الاول بل يؤكده لو خليت
وطبيعتها لكن لما أزال القاسر الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل
القسرى ومانعة بالعرض عن العود الى الشكل الطبيعي ولا استحالة في ذلك * الوجه (الثانى
الافلاك المكوكبة فيها نقر) أى حفر ترتكز الكواكب فيها (مختلفة بالقدر) لانها مساوية
لمقادير الكواكب المختلفة الاقدار المماثلة لتلك النقر (والوضع) أى مختلفة بالوضع أيضاً
لان تلك النقر موجودة في موضع من الفلك أي جانب منه دون آخر فقد اختلف فعل
الطبيعة الواحدة فى مادة واحدة وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن الاختلاف المذكور ليس

(عبد الحكيم)

(قوله اجيب الخ) خلاصته ان مايمنعه اليبوسة عن الشكل الطبيعي فعل عرضي لا ذاتي حتى ينافى اقتضاء الطبيعة لها (قوله الافلاك المكوكبة فيها الخ) هذا على مذهب قوم اثبتوا للكواكب نفوسا محركة اياها وحركات وضعية على أنفسها كما اثبتوا الافلاك كها واما على مذهب قوم اثبتوا لكل فلك من الافلاك نفسا محركة وان الكواكب أجزاء متصلة بالافلاك غير متحركة ممتازة عنها بالاشارة والشكل فهى كابعاض مختلفة بالوانها فلا نقر ولا اختلاف فى الموضع ولا ارتكاز الا بالوهم (قوله وقد اجاب بعضهم الخ) قد عرفت ان السؤال المذكور منع لمقدمة الدليل ولا يمكن جعله معارضة فى المقدمة بعد اقامة الدليل على خلافها فانه بيان صورة

مستنداً الى طبيعة واحدة بل الى صور متعددة فان الفلك قد حصل له صورة نوعية تقتضي كرية شكله لكن اتصلت به صورة أخرى أفرزت عنها كرة أخرى تختص بها هي كوكب أو تدوير أو خارج مركز فلزم من ذلك أن يبقى في الفلك الاول نقرة أو متم متصور بالصورة الاولى فقط لا يقال حلول الصور المختلفة لا يكون الا لاختلاف المواد أو لاختلاف استعدادات مادة واحدة ولا يتصور ذلك في الفلك لأنا نقول له أن يمنع الحصر اذ من الجائز أن يكون اختلاف الصور في بعض البسائط مستنداً الى أسباب تعود الى الفواعل كما جاز استناده الى أمور تعود الى القوابل لكن يبقى عليه أنه يلزم اجتماع صورتين نوعيتين

لايوجد فيها حكم المقدمة المذكورة فهى سند للمنع وليس نقضا للمقدمة المذكورة اذلم يذكر عليها دليل حتى ينتقض بتخلف الحكم عنه فالجواب لايكون الابابطال المقدمة الممنوعة فتقريره ان المقدمة المذكورة بديهية عند التأمل والصورة التى هى سند المنع ومنشأ الاشتباه فى تلك المقدمة ليست مما نحن فيه لان الافعال هنا متعددة (قوله الى اسباب تعود الخ) وتلك الفواعل لايجوزان تكون نفسا لان تعلقها بالاجرام بعد حلول الصورة النوعية فيها والعقول نسبتها الى الكل سواء منع هذه المقدمة يهدم كثيرامن القواعد التى بنوا على هذه المقدمة كما لايخفى على المتتبع

(قوله تختص بها) أى تختص هذه الكرة الأخرى بتلك الصورة الأخرى ويجوز التعكيس فى ارجاع الضميرين المذكورين فى قوله تختص بها (قوله هى كوكب أوتدوير) أى هذه الكرة الأخرى هى كوكب أوتدوير الخ) وقوله فلزم من ذلك ان يبقى فى الفلك الأول نقرة الخ لايلزم من حصول هذه النقرة فى الفلك أن يكون قابلا للخرق فان مرادهم من ذلك أن لايقبل الخرق بعد تحصله وتكمله فى نفسه وماذكر من النقرة كان معتبرا فى تحصله وتكمله فى نفسه وقوله متصور بالصورة الأولى فقط أى متصور بصورة الفلك الكلى يعنى أن لايكون للنقرة ولا للمتمم صورة أخرى غير صورة الفلك الاول حتى يلزم اختلاف فعل الطبيعة الواحدة فى المادة الواحدة بل كون الصورة الاخرى للكواكب أوللتدوير أوللخارج المركز لكن الاستحالة فى ذلك كما يذكره (قوله الا لاختلاف المواد) وهذا كاختلاف الهيولى فى الافلاك الكلية وكاختلاف المواد العنصريات المركبة وقوله اولاختلاف استعدادات مادة واحدة وهذا ظاهر فى العنصريات كما هو المشهور وقوله ولايتصور ذلك فى الفلك اى فى الفلك الواحد فقط وان كان متصورا فى الافلاك المقدرة كما ذكرنا (قوله الى اسباب تعود الى الفواعل) الفواعل اما أن تكون متغايرة بالذات فيتصور وجودها فى الافلاك والعناصر ويتصور كونها أسبابا للصور المتعددة أيضا واما أن تكون متغايرة بالاعتبار فيتصور أيضا وجودها فى الافلاك والعناصر أما فى العناصر فظاهر وأما الافلاك فكالعقل التاسع مثلا فان له جهات عقلية واعتبارات مختلفة بسببها اقراوجد هو العقل العاشر والقمر والتدوير وحامله والخارج المركز والجوزهر والفلك الكلى للقمر وكذا قد أوجد الصورة النوعية لهذه الكرة وقد أوجد الهيولى والصورة الجسمية هنالك أيضا كما ذكروا (قوله اجتماع صورتين نوعيتين فى الكوكب الخ) احديهما الصورة النوعية لهذا الكوكب

في الكواكب والتدوير والخارج المركز وهو محال وأنه اذا كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوي وطبائع فلا يكون بسيطا وأنه اذا جاز أن تتصل بالفلك صور متعددة وهي مبادي أفعال مختلفة جاز في سائر البسائط فلا يلزم أن يكون شكلها مستديراً وربما يندفع الاول بمنع استحالته فان صور العناصر باقية في المركب وقد حل فيه صورة أخرى نوعية سارية في جميع أجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر هناك صورتان نوعيتان والثاني بأن معنى التركيب القوى أن يكون لجزء من الجسم قوة ولجزء آخر منه قوة أخري حتى اذا كان له جزآن قويان كان له قوتان وليس الامر في الفلك كذلك اذ الصورة الاولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه والثالث بأن كل صورة تفرض في البسيط قوة واحدة تؤثر في مادة واحدة فلا تقتضى الا شكلا مستديراً * الوجه (الثالث الفاعل) عندهم (لاشكال الاعضاء) في الحيوان والنبات ومقاديرها في العظم والصغر وصفاتها من الملاسة والخشونة هي القوة المصورة وهي (قوة) واحدة (بسيطة مع اختلاف فعلها) ألا ترى أنها لم تفد موادها شكل

(قوله وهو محال) لما تقرر عندهم من التضاد بين الصورة النوعية (قوله فلا يلزم الى آخره) لانه انما يلزم اذا كان الفاعل واحدا لم لايجوز أن يكون متعددا كما في الفلك المكوكب

(قوله بمنع استحالته الخ) فيه انه فرق بين الصورتين فان صورة كل واحد من العناصر في الحيز والصورة الاخرى في المجموع فلا اتحاد في المحل بخلاف ما نحن فيه فانه قد اجتمع صورة الفلك وصورة الكوكب في محل واحد فالجواب انه لما كان صورة الكل سارية كان الحال في الكوكب جزء الصورة النوعية للكل وجزء الصورة ليست بصورة حتى يلزم اجتماع المتضادين (قوله حتى اذا كان له الخ) اراد به ان كل جزء منه يكون له قوة مغايرة لقوة جزء آخر فهذا لايتأتى في شيء من المركبات العنصرية ليوافق الاجزاء الأرضية مثلا في القوة وإن أراد يكون فيه جزآن متغايران في القوة يرد الاشكال بتلك الثوابت لوجود الكواكب المتعددة المشتملة على القوى المتغايرة فالجواب ان المراد بتركب القوى والطبائع ان يكون حصول المركب بتركب الاجسام الحاملة للقوى لا تركيب بعضها مع بعض

مثلا والثانية هي الصورة النوعية لمجموع الفلك الكلي وهي الحالة في مجموع المتممات الحاوية والمحوية وسائر الكرات المرتكزة في ذلك الفلك الكلي (قوله اذ الصورة الأولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه) يعني أن المتمم الحاوي جزء من الفلك الكلي وكذا المتمم المحوي جزء منه وليس لشيء منهما وحده صورة نوعية لم توجد في الآخر ولا لهما معا صورة نوعية لم توجد في التدوير أو الخارج مثلا بل الصورة النوعية لهما أي المتممين هي الصورة النوعية للكل وهي السارية في جميع الأجزاء من حيث هو جميع نعم قد كان لكل من التدوير والخارج صورة نوعية مختصة به لكن ذلك القدر لا يوجب التركيب الحقيقي المعتبر فيما بينهم كما أن قطرات الماء تكون مرتكزة في كرة الهواء ومختلطة مع الهواء في كرة الهواء وهذا القدر لا يوجب تركيب كرة الهواء تركيبا

الكرة بل اشكالا مختلفة (وقد يجاب) عن هذا من قبلهم (بأن فعلها) أي فعل تلك القوة البسيطة (في مركب) هو المادة التي يتخلق منها الحيوان أو النبات واختلاف آثار القوة البسيطة في مادة مركبة من قوابل متعددة جائز لا في مادة بسيطة * الوجه (الرابع الافلاك الخارجة المراكز كل من متمميها يختلف جانباه بالرقة والثخانة) فقد فعلت الطبيعة الواحدة في كل من المتممين أفعالا مختلفة في الثخن فيجوز أيضا أن تختلف أفعالها في الشكل وأجيب عن ذلك بأن المراد بالفعل الواحد كما أومأنا اليه أن يكون متشابها غير مختلف بالنوع كالسطح والخط والنقطة لا أنه لا يختلف أصلا واختلاف الثخن والتقر أيضا لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعا واحدا * فرع * على القول بأن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (فالاناء كلما كان أقرب الي المركز) أي مركز العالم الذي هو وسط الكل كما اذا كان في قعر بئر مثلا (كان أكثر احتمالا للماء) مما اذا كان أبعد عنه كرأس جبل (وذلك لان ظاهر سطحه) أي سطح الماء اذا خلي وطبعه في أي موضع فرض (قطعة من دائرة) بل من سطح كرة (مركزها مركز العالم) لانه بسيط سيال تقتضي طبيعته تساوي بعد سطحه الظاهر عن المركز حتى يكون قطعة من سطح كرى وانما ذكر الدائرة لانها أسهل في التصور ولما كان مقدار رأس الاناء شيئا واحدا يمر بطرفيه دائرتان مركزهما واحد واحديهما أكبر من الاخرى كانت القوس الواقعة على طرفيه من الدائرة الصغري أكثر تحدبا وتقعرا من القوس الواقعة عليهما من الدائرة الكبرى كما يشهد به التخيل من كل ذي فطرة سليمة وكانت القوسان محيطتين بشكل هلالي يملأه الماء اذا كان الاناء أقرب ويخلو عنه اذا كان ابعد فيزيد الاول على الثاني بذلك القدر من الماء أعني بما ماء يملأ بين قطعتين من سطحين كريين يرتسمان على رأس الاناء من توهم حركتي القوسين عليه يمنة ويسرة والى ما لخصناه أشار بقوله (وكلما كانت الدائرة أصغر كان التقعير فيها أكبر بالنسبة الى وتر

قوله واختلاف الثخن الخ) فان هذا الاختلاف العارض بسبب دخول خارج المركز في ثخن الممثل لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن ان يكون نوعا واحدا وهو الشكل الكرى

حقيقيا كما لا يخفى (قوله كالسطح والخط والنقطة) هذا مثال للمختلف بالنوع لا لغير المختلف بالنوع كما يتوهم وقوله لا يوجب خروج الطبيعة عن أن يكون نوعا واحدا وأما كون الرقة في هذا الطرف والغلظ في ذلك الطرف وكون النقرة في هذا الطرف دون طرف آخر فسيجئ الكلام عليه ان شاء الله تعالى

واحد) هو امتداد رأس الاناء (ثم الجسم البسيط) أي الذي لا تتركب حقيقته من أجسام مختلفة الطبائع كما نبهناك عليه (ينقسم إلى فلكي وعنصري فالفلكي الافلاك والكواكب) فهو قسمان (والعنصري العناصر الاربعة) وهذا قسم واحد (والمركب ينقسم الى ما له مزاج والى ما لا مزاج له فهذه خمسة أقسام ثلاثة للبسيط واثنان للمركب ﴿ القسم الاول في الافلاك وفيه مقاصد﴾ ستة * ﴿المقصد الاول﴾ أن الحكماء (زعموا أن الافلاك) الكلية (الثابتة بالرصد تسعة تشتمل) هذه التسعة (على أربعة وعشرين فلكا) أي هي مع ما في ضمنها من الأفلاك الجزئية هذا العدد فتسعة من الافلاك كما سيتلى عليك كلية وستة تداوير

(عبدالحكيم)

(قوله ان الافلاك الكلية) أي الافلاك التي هو كل لاشتمالها على الافلاك اشتمال الكل على الجزء وكذا الجزئية ما يكون جزأ الفلك آخر فالنسبة في كلا الموضعين نسبة العام الى العام وفي التذكرة أثبت اهل العلم تسعة افلاك في بادي نظرهم اثنين منها للحركتين الاولين وسبعة سيارات السبع يسمى كل فلك منها الفلك الكلي للكواكب وكثرة الكوكب لتضمنه جميع حركاته فعلم من ذلك ان اطلاق الكلية على الفلك الاعظم وفلك الثوابت بطريق التغليب لاشتراكهما اياها في ضبط الحركة وعدم كونها افلاك آخر

(قوله فتسعة الخ) هذا موافق لما في شرح الاشارات من ان المتأخرين أثبتوا لكل كوكب مثل الفلك البروج كرة مركزها مركز العالم يماس بمحدبه مقعر ما فوقه وبمقعره محدب ما تحته وهو الفلك الكلي المشتمل على سائر اجزاء فلكه الا القمر فانه ممثله المسمى بفلك جوزهر يحيط بفلك آخر له يسمى بالمائل هو الذي يشتمل على سائر الافلاك وفلكا آخر خارج المركز عن مركز ينفصل الممثل والمائل وفلكا آخر يسمى بالتدوير ما خلا الشمس فانها يكتفى فيها باحد الفلكين اعني خارج المركز والتدوير وزادوا في العطارد فلكان آخر خارج المركز أيضا فله فلكان خارجا المركز فيكون جميع افلاك الكواكب التسعة على هذا التقدير اثنين. ومع الفلكين العظمين أربعة وعشرين عشرة منها موافقة المركز وثمانية خارجة المركز وستة أفلاك تداوير اه فعلم من كلامه أن الفلك الكلي ألقمر وهذا المائل لاشتماله على الأفلاك التي ينضبط بها حركته وان فلك الجوزهر ليس بفلك كلي لعدم اشتماله على فلك آخر بل فلك برأسه محيط بالمائل كسائر الأفلاك لانحتها واثبتوا لاجل الحركة الجوزهرين وحينئذ اندفع ما أورده شارح التجريد من أن قوله وتشمل تلك أي الأفلاك الكلية على آخر تداوير خارجة المركز والمجموع أربعة وعشرون وفيه نظر أما أولا فلانه صريح في أن الأفلاك الجزئية انما تكون تداوير الخارجة المركز وهذا خطأ فان من الأفلاك الجزئية للقمر جوزهرا ومائلا وهما فلكان موافقان المركز وأما ثانيا فلان عدد الأفلاك على ما هو المشهور يرتقي الى خمسة وعشرين لان الكل من المسخرة مع القمرية أو يرد أحد فالتداوير ستة ولكل من السيارة فلكا خارج المركز سوى عطارد فان له فلكين خارجي المركز فالافلاك الخارجة المراكز ثمانية وللقمر فلكان آخران موافقا المركز على ما مر فعدد الافلاك الجزئية تصير ستة عشر وهي مع الافلاك الكلية التسعة يرتقي الى خمسة وعشرين ووجه الاندفاع انه ظهر لك ان المائل المعدود في الافلاك الكلية فهي مع المائل تسعة وان ليس فيما يشتمل عليه الافلاك الكلية الا التداوير خارجة المركز

وثمانية خارجة المراكز وللقمر فلك آخر موافق المركز يسمى بالجوزهر أما التسعة الكلية فهي فلك الافلاك سمي به لاشتماله على جميع ما عداه من الافلاك (وهو المسمى) أيضاً عندهم (بالفلك الاطلس لانه غير مكوكب) على رأيهم (و) المسمى (بالعرش المجيد في لسان الشرع وتحته فلك الثوابت) وهو الكرسي (ثم فلك زحل ثم فلك المشترى ثم فلك المريخ ثم فلك الشمس ثم فلك الزهرة ثم فلك عطارد ثم فلك القمر وهو السماء الدنيا) لانه أقرب الينا من سائر الافلاك قالوا (دل على وجودها الحركات المختلفة) في الجهة أو السرعة والبطء أو فيهما معا (فانه لا بد لها) أى لتلك الحركات من محال متعددة) اذ يستحيل أن يتحرك جسم واحد حركتين ذاتيتين بل لا بد لكل حركة ذاتية من متحرك على حدة (ودل على ترتيبها الحجب فما هو أسفل يحجب ما هو أعلى) أى يصير ساتراً له عنا اذا وقع على محاذاته (وهو) أى الحجب (على ماذكرنا من الترتيب) فانهم وجدوا القمر يحجب سائر السيارة ومن الثوابت ما هو على طريقته فعلم أنه تحت الجميع ووجدوا عطارداً يكسف الزهرة والزهرة المريخ والمريخ المشترى والمشتري زحل وزحل بعض الثوابت وأما الشمس فانها لا تنكسف الا بالقمر ولا يتصور كسفها بشئ من الكواكب لانها تستتر بشعاعها اذا قربت منها لكن لما اختلاف المنظر دون العلوية فهي تحتها وفوق القمر وبقي الاشتباه في أنها فوق الزهرة وعطارد أو تحتها اذ لا سبيل الى معرفة ذلك من الكسف لما عرفت من احتراقهما تحت الشعاع عند القران ولا من اختلاف المنظر لانهما لا يبعدان عن الشمس كثيراً بعد فلا يظهران

(قوله في الجهة الخ) أى الاختلاف في أحد الانحاء الثلاثة يدل على وجودها لكن الموجود وهو الاختلاف فيها للحركة الاولى بالقياس الى باقي الحركات أو الاختلاف في الجهة فقط فغير متحقق (قوله وجدوا الخ) الكاسف انما يعرف من المنكسف متى خالف لون أحدهما لون الآخر فأيهما ظهر لونه عند الكسف يعرف انه كاسف والآخر منكسف (قوله اختلاف المنظر الخ) وقوس من دائرة الارتفاع بين موقعي خطين مارين بمركز الكواكب منتهيين الى فلك البروج يخرج أحدهما من مركز العالم والثاني من موضع الابصار

(قوله اختلاف المنظر) وهو بعد ما بين طرفي الخطين المارين بمركز الكواكب الواصلين الى فلك البروج أو الفلك الأعلى بحيث يكون أحدهما خارجا من مركز العالم والآخر من موضع الناظر فان وجد اختلاف المنظر فذلك يدل على قرب الكوكب وان لم يوجد فذلك يدل على بعد الكوكب وكذا ان كان اختلاف المنظر أكبر فهو يدل على أن الكوكب أقرب وان كان أصغر فهو يدل على كون الكوكب أبعد ثم انهم لما وجدوا اختلاف المنظر للشمس ولم يجدوه للعلوية ولا للثوابت حكموا بأن الشمس تحتها

عند كونهما على نصف النهار ليعلم بذات الشعبتين المنصوبة في سطح نصف النهار أن لما اختلاف منظر أولا فلذلك عدل بطليوس الى طريقة الاستحسان فقال هي كسمة القلادة متوسطة بين السبعة السيارة أعني بين العلوية وبين السفليتين والقمر وقد تأكد هذا الرأي بما ذكره بعض المتأخرين كابن سينا ومن تقدمه من مقدمي هذه الصناعة أنه رأى الزهرة عند اجتماعها مع الشمس كشامة على صفحتها ومنهم من ادعى أنه رآها وعطارداً كشامتين عليها (وقد زعم بعض المهندسين أن فلك الزهرة) دون فلك عطارد (فوق فلك الشمس وكذب) ذلك البعض (ابن سينا فيما زعم أنه رأي الزهرة في وجه الشمس كالشامة) فانه قد زعم بعض الناس أن في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركزها بقليل كالمحو في وجه القمر فهذه النقطة هي الشامة وأما الشامتين فجاز أن تكون احديهما هذه النقطة والاخري عطارداً (فهذه التسعة) التى ذكرناها (هي الافلاك الكلية) ثم ان كل واحد من فلك الافلاك وفلك الثوابت كرة واحدة (ولكل من السيارة عدة أفلاك يتركب منها فلكه الكلى وسنعدها عليك عداً ان شاء الله تعالى ومبناه) أي مبنى ما ذكر من الدليل على تعدد الافلاك هو (أن الافلاك لا تنخرق) أصلا (والا جاز أن يكون هناك فلك واحد ساكن ويكون (الحركة للكوكب نفسه كالسابح في الماء وان سلم ذلك) أي امتناع الانخراق (فلم لا يجوز أن تكون الكواكب على نطاقات) أي أجسام شبيهة بحلق يكون ثخنها مساويا لأقطار الكواكب المركوزة فيها (تحرك) تلك النطاقات (إما بنفسها أو باعتماد الكواكب عليها) وتكون تلك النطاقات بأسرها مقرونة في كرة واحدة على أوضاع مختلفة (وليس ذلك) أى اثبات النطاقات والحركة عليها (بابعد من) اثبات

(قوله بذات الشعبتين) ان رصديته مركبة من ثلاثة مساطير (قوله متوسطة الخ) قال بطلميوس فى المجسطى ونحن نرى ترتيب من تقادم عهده أقرب الى الاقناع لأنه أشبه بالأمر الطبيعى لتوسط الشمس بين مالا يبعد عنها الا يسيرا

(قوله بذات الشعبتين) هى آلة منصوبة فى سطح دائرة نصف النهار وسيجئ تفسير هذه الدائرة و يعرف بتلك الآلة أحوال اختلاف المنظر (قوله على نطاقات) لا يقال الصورة النوعية المرتسمة فيما فرضتموه نطاقا يقتضى كريته فيجب أن يكون كرة والا يلزم اختلاف أفعال الطبيعة الواحدة فى مادة واحدة وقد تبين بطلانه لانا نقول هذا الاختلاف مثل اختلاف الثخن والنقر فى الفلك الواحد وهو لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن كونه نوعا واحدا كامر.

(الخارج) المركز (ومتممه) المختلفي الثخن والوضع (ثم) ان سلمنا أن ذلك غير جائز قلنا (لم لا يجوز أن يكون للكل) من حيث هو كل (حركة غير حركة كل واحد وتكون هي) أي حركة الكل (الحركة اليومية) الشاملة لجميع الكواكب (فيغني) هذا الذي ذكرناه (عن اثبات) الفلك (التاسع) وذلك بأن تتعلق نفس واحدة بمجموع الافلاك الثمانية وتحركه هذه الحركة السريعة وتتعلق بكل واحد منها نفس على حدة وتحركه حركة أخرى فينتظم حال الحركات المرصودة بلا حاجة الى فلك تاسع وقد زاد بعضهم على ذلك وقال لا حاجة حينئذ الى الثامن أيضاً لجواز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل فتكون الافلاك الكلية سبعة فقط لا تسعة كما زعموه (و) لنا أن نقول بعد تسليم ما تقدم (لم لا يجوز أن تكون الثوابت كل واحد منها على فلك) فيتضاعف عدد الافلاك على ما ذكروه أضعافا مضاعفة (و) قولهم (بقاء نسبها) أي نسب بعض الثوابت الى بعض في القرب والبعد والمحاذاة يدل على أنها مركوزة في كرة واحدة (لا يصلح للتعويل لجواز اتفاقها) أي اتفاق تلك الافلاك المتعددة التي عليها الثوابت (في الحركة) سرعة وبطأ وجهة فلا يتغير بتلك الحركات نسبها وأوضاعها (ثم لم لا يجوز أن يكون بعضها) أي بعض الثوابت على أفلاك (تحت الافلاك السيارة) فلا يصح ما ذكروه من الترتيب (وحكاية الكسف) أي كسف السيارات للثوابت على ما ذكروه غير مسلم و (ان سلم ففيها يقع)

(قوله بأن تتعلق) لاحاجة الى اثبات نفس متعلقه بالمجموع وان ذهب اليه المحقق الطوسي بأن تكون الثوابت مركوزة في محدب ممثل زحل كما هي مركوزة فيه على تقدير الاكتفاء بالسبعة (قوله لجواز فرض الثوابت الخ) قد يتوهم انه على ذلك التقدير لا ينتقل الثوابت ولا أدرج من برج لأن دوائر العرض القائمة المنطبقة مرسومة على محدب ممثل زحل والتوهم مندفع بأن منطقة حركة الكل مقاطعة لمنطقة ممثل زحل التي هي منطقة البروج بعينها على نقطتين فاذا جعل مبدأ القسمة أحد المتقاطعين لم يلزم محذور والمتقاطع يكون متحركا بالحركة السريعة وردا لحركة البطيئة (قوله وحكاية الكسف الخ) فانه اذا كسف القمر الشمس بقدر ما يكون مثل قطر الزهرة أو قطر عطارد لا يظهر كسوفها للأبصار مع ان الكاسف في غاية الاظلام فكيف والكاسف نير فالثوابت تضمحل أنوار السيارات

(قوله لجواز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل) اعلم أن ممثل زحل هو مجموع المتمم الحاوي لحامل زحل والمتمم المحوي لهذا الحامل ايضا وأما حامل زحل فهو الفلك الخارج المركز لتدوير زحل على ماسيجئ ان شاء الله تعالى وانما جاز فرض الكواكب الثابتة على ممثل زحل لانهم وجدوا حركة ممثل زحل مثل حركة فلك الثوابت بحيث يتخيل أن هذا الممثل يتحرك بحركة فلك الثوابت وسيجئ تفصيله فان قيل يلزم من ذلك

من الثوابت (في مداراتها) أي محاذيا لمدارات السيارات حتى يتصور كونها كاسفة لها حاجبة لنا من رؤيتها فيعلم كون السيارات تحتها (فكيف السبيل الى الجزم في غيرها) أى في الثوابت القريبة من القطبين اذ لا يتصور هناك كسف فلا يعلم أنها تحت السيارات أو فوقها ولا يمكن التمسك في ذلك باختلاف المنظر وعدمه أما بالقياس الى الملونة فظاهر وأما بالقياس الى غيرها فلأن من الثوابت ما ليست مرصودة لصغرها فلا يعلم أن لها اختلاف منظر أولا ﴿ المقصد الثاني في المحدد ﴾ أي في اثبات جسم يحدد الجهات ويعين وضعها وفي بيان أحكامه (قالوا) أى الحكماء (الجهة منتهي الاشارة) الحسية (ومقصد المتحرك) الاينى (بالحصول فيه) أى بالقرب منه والحصول عنده وذلك أن العقلاء يشيرون اشارة حسية الى الجهات ويقولون تحرك كذا في جهة كذا فقد تعلق الاشارة الحسية بالجهة وصارت أيضاً مقصداً للحركة المستقيمة (فهي موجودة لامتناع أن يكون العدم المحض كذلك) أى متعلق الاشارة الحسية ومقصد المتحرك بالوصول اليه أو القرب

(قوله في المحدود) من الحد بمعنى التميز أى مميز الجهات

(قوله ويعين وضعها) أى ما يتعين به قبولها للاشارة فاندفع ما قيل من انه ان أريد بمحدد الجهات فاعلها فلا نسلم كونه ذا وضع وان أريد به قابلها فمحدد العلو والسفل ليس واحدا ضرورة ان المركز قائم بالأرض (قوله منتهى الاشارة) هاتان خاصتان للجهة يستدل بكل واحد منهما على وجود هاتين الجهتين فسر وابتفسيرين مبنى الاول على العلو محدب الفلك الاعظم ومبنى الثاني على انه مقعر فلك القمر على ما وهم (قوله المتحرك الاينى) قيد اتفاقي بيان للواقع لا احترازى (قوله أى بالقرب منه والحصول عنده) اذ معنى الحصول الحصول فيه عنده قربا ووصولا اذ لا يمكن الحصول في الجهة (قوله تحرك كذا في جهة كذا) أى تحرك في سمت يتأدى اليها كذا في المقاصد (قوله فقد تعلق الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فهى موجودة) نتيجة للقياسين المستفادين مما سبق على هيئة الاول أى الجهة منتهى الاشارة وكل ما هو منتهى الاشارة موجود والجهة مقصد الحركة وكل ما هو مقصد المتحرك موجود المراد في الخارج إما في نفسها أو في غيرها ومعنى وجودها كون الغير في الخارج بحيث تنتزع تلك الجهة منه فلا يرد أن جهة السفل أعنى المركز ليست بموجودة في الخارج (قوله العدم المحض) أى ما ليس له وجود في نفسه ولا في شئ ينتزع منه بل هو مجرد اعتبار توهم من الوهم

الفرض ان ينكسف زحل ببعض الثوابت المسامتة له وبالعكس أيضا لكن الحس يكذبه قلنا حكاية الكسف ممنوعة كما ذكره اذ الحس لا يقدر أن يميز الكاسف عن المنكسف هنالك فان الظاهر ان أحد الكوكبين مثل الآخر في الشكل واللون وان لم يكن في المقدار لكن عظم المقدار وصغره لا يفيد في تميز أحدهما عن الآخر في الحس عند كونهما متحاذيين في الحس أيضا (قوله أى بالقرب منه) وجه تفسير قوله بالحصول فيه بقوله أى بالقرب منه ظاهر اذ لا يتصور الحصول في الجهات بل المتصور هو القرب منها كما في النقطة المركزية التى هى مركز العالم

منه (لا يقال الجسم يتحرك) في الكيف (من البياض الموجود الى السواد المعدوم) فقد جاز أن يكون المعدوم مقصداً للمتحرك فلا يمكن الاستدلال علي وجود الجهة بكونها مقصداً للحركة وأيضا الاشارة الحسية امتداد موهوم فلا يكون منتهاها موجوداً (لانا نقول) في الجواب عن الاول أن السواد المعدوم مقصد المتحرك ولكن (لا بالحصول فيه) أو القرب منه (بل بتحصيله بهذه الحركة (والضرورة) العقلية (تحكم بوجود ما يراد) بالحركة (الحصول فيه وعدم ما يراد) بالحركة (تحصيله) أي تحكم بأنه يجب أن يكون الاول موجوداً حال الحركة لامتناع أن يطلب بها القرب من المعدوم والثاني يجب أن يكون حال الحركة معدوما لاستحالة تحصيل الحاصل وفي الجواب عن الثاني أن الاشارة الحسية وان كانت امتداداً موهوما لكنا نعلم بالضرورة أن منتهى هذا الامتداد مشار اليه وموجود في الخارج (ولا شك) في (انها) أي الجهة (شئ ذو وضع) أي مادى لا مجرد (لان المفارق) المجرد عن المادة (تمتنع الاشارة) الحسية (اليه و) يمتنع أيضا (الحصول فيه) أي حصول الجسم في المفارق والوصول الى القرب منه (و) لا شك أيضا في (أنها) أي الجهة (لا تنقسم) في مأخذ الاشارة وامتداد الحركة (والا) أي وان انقسمت في ذلك المأخذ والامتداد (فالجهة أحد جزءيها) لا هي بتمامها (فانا اذا فرضنا الاشارة أو الحركة انفقت) أي وصلت (الى جزئها

(قوله لا يقال الخ) ومنشأ هذا الاعتراض توهم المعترض ان قيد بالحصول فيه اتفاقى ومناط الاستدلال هو كونه مقصدا للتحرك ولو ترك قيد بالحصول فيه كان توجيه السؤال والجواب بزيادة قيد الحصول ظاهرا ولو جعل لحصوله مابيان فائدة قيد بالحصول فيه لكان أظهر ويجب أن يكون موجودا حال الحركة وماقيل ان المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه مع أنه ليس موجودا حال الحركة عند القائلين بالسطح فدفوع بأن مقصد المتحرك الحصول فى جزء من المسافة لقرب جسم من الاجسام لا الحصول فى المكان وان كان لازما كيف والناس يقصدون الحركات مع عدم تصورهم المكان بمعنى السطح والبعد (قوله ان منتهى الخ) خلاصته ان ليس المراد بالمنتهى طرف الامتداد حتى لا يمكن وجوده بل ماينتهى اليه امتداد الاشارة و يقع عليه ولا شك فى لزوم كونه موجودا امافى نفسه أو فى محله بحيث ينتزع منه (قوله أى مادى) يعنى ليس المراد بذى وضع معناه

(قوله يحكم بوجود مايراد الحصول فيه) أو القرب منه قال الشارح فيمانقل عنه وفيه بحث وهو أن المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه قطعا مع أنه قد لا يكون موجودا حال الحركة على مذهب ارسطوا كما اذا تحرك الجسم فى الهواء (قوله وموجودة فى الخارج) ان قيل قد يشار الى نقطة موهومة فى وسط الخط ويكون تلك النقطة مبدأ لأحد الطرفين ومنتهى للآخر مع ان تلك النقطة لم تكن موجودة فى الخارج قطعا قلنا الظاهر ان الاشارة الى تلك النقطة فرضية تقديرية لا فعلية تحقيقية كما زعم

الاقرب فان انتهت)هناك الاشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فهو) أى ذلك الجزء الاقرب وحده هو (الجهة دون ما وراءه) أي لا مدخل له في تلك الجهة (والا) أى وان لم تنته هناك الاشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فالجهة ما وراءه دونه) فان قيل ليس يلزم من عدم الانتهاء عند الجزء الاقرب أن لا يكون هو جزأ من الجهة لجواز أن تكون تلك الاشارة أو الحركة الباقية في الجهة لا اليها أجيب بأن هذا ينافي ماهية الجهة لانها ما اليها الاشارة والحركة فلو كانتا فى الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وأنه محال واذا ثبت أن الجهة موجودة في الخارج وانها ذات وضع وغير منقسمة في امتداد الاشارة واستقامة الحركة (فهي) أى الجهة (نهايات وحدود) أي أطراف هي أعراض قائمة بالاجسام لانها ان لم تنقسم أصلا كانت نقطا وان انقسمت في امتداد واحد كانت خطوطا أو فى امتدادين كانت سطوحا (والا) أى وان لم تكن نهايات وأطرافا بل كانت أجساما (لكانت) الجهة أمراً (متحيزاً بالاستقلال فكان منقسما) في الامتدادات كلها لما مر من امتناع الجزء الذي لا يتجزء وما في حكمه وقد بان بطلانه بما عرفت من استحالة انقسامها في مأخذ الاشارة وامتداد الحركة (وأيضاً فلو لم تكن) الجهة (حدوداً) مختلفة الحقيقة قائمة بأجسام متناهية (فأما الخلاء) أى فهى اما فى الخلاء الذي هو البعد الموجود أو الموهوم (وانه) أي الخلاء بكلا معنييه (محال) فكيف يتصور وجود الجهة فيه (أو الملأ المتشابه) أى أو هى في الملأ

(عبدالحكيم)

الحقيقى لانه ثبت فيما تقدم بل لازمه وهو كونه ماديا (قوله فان قيل الخ) يعنى ان القسمة غير حاصرة لانه يجوز أن يكون الحركة الخ (قوله أجيب الخ) ابطال للقسم الثالث لكن بعد ابطاله يثبت عدم انقسام الجهة من غير حاجة الى الترديد السابق فكان جوابا بتغيير الدليل لا باثبات المقدمة الممنوعة (قوله فهى نهايات وأطراف) فهى بالنسبة الى الاشارة والحركة جهة و بالنسبة الى الامتداد طرف ونهاية (قوله بل كانت أجساما) الصواب بل قائمة بذواتها لئلا يلزم استدراك قوله لكانت متحيزا بالاستقلال وقوله لما مر من امتناع الجزء الذى لا يتجزى ومافى حكمه فتدبر (قوله وأيضا فلولم تكن) الفاء زائدة والاظهر الاخصر ان يقرر هكذا لولم تكن الجهة حدودا وأطرافا قائمة بالجسم لكانت أجزاء منه اذلا يجوز أن يكون جسما لما مر من امتناع انقسامه فى مأخذ الحركة فاما أن يكون جزأ من الخلاء أى البعد المجرد ومن الملأ المتشابه أى الغير المتناهي اذ جهات المتناهى أطراف ونهاية لانها منتهى الاشارة ومقصد المتحرك ولما كان جزء الخلاء خلاء او جزء الملاء ملأ قال اما الخلاء واما الملأ و يؤيده اكتفاء المصنف بابطال كون أحد جزئيه أولى من الآخر ولم يتعرض لابطال كونها الحدود و زاده الشارح لاتمام الاستدلال بناء على ما حرره

الذى لا يوجد فيه حدود مختلفة الحقائق وهو الجسم الذى لا يتناهي (فلا يكون) هناك جهات متخالفة الماهية اذ لا يكون (أحد جزئيه) أي جزئي الملاء المتشابه (مطلوبا بالطبع والآخر متروكا بالطبع) لانهما متشابهان في الماهية وكذلك الحدود المفروضة فيه لا تكون جهات موجودة متخالفة فلا يتصور طلب بعض الاجسام بالطبع لبعضها وهربه عن بعض آخر منها (وقد علمت) فى مباحث الاعتمادات (ان الجهات على كثرتها اعتبارية) متبدلة بحسب الاحوال المتغيرة فلا تدخل تحت الضبط (ما عدا العلو والسفل فانهما جهتان حقيقيتان) لا تتبدلان أصلا واحديهما في غاية البعد عن الاخري (فاذن لا بد من جسم يحددهما) ويعين وضعهما (ويكون) ذلك الجسم المحدد (كريا ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو و) يتحدد (البعد بمركزه وهو السفل) لان المركز هو أبعد نقطة عن المحيط بحيث يستحيل أن يفرض في داخله ما هو أبعد منها (لان غير الكري) من الاجسام (لا يحدد

(قوله مختلفة الحقائق قائمة بأجسام متناهية) زادهذين القيدين لان الدليل الذى ذكره فى الملاء المتشابه انما يبطل عدم كونها مختلفة الحقائق والدليل الذى زاده الشارح رحمه الله تعالى أعنى قوله وكذلك الحدود المفروضة الخ انما يبطل عدم قيامه بالاجسام المتناهية لكن لاخفاء فى أن المدعى فيما سبق كونها حدودا وأطرافا لا كونها مختلفة الحقائق ثم ان كونهما مختلفة الحقائق غير مطلوبة فى هذا المقام وان كانت كذلك فى الواقع فتدبر فانه لم يظهر لى حكمة ماقال الشارح أو الموهوم الخ بعد ثبوت ان الجهة موجودة (قوله وهو الجسم الغير المتناهى) ان تعرضوا هذه للدلالة على أن اثبات المحدد لا يتوقف على اثبات تناهى الابعاد (قوله اذلا يكون احد جزئيه الخ) هذا انما يدل على عدم تعدد الجهات الحقيقية فى الملاء المتشابه والمطلوب عدم تعدد الجهات فيه مطلقا فالاولى أن يقال اذلا تميز فيه فلا يتعين فيه جزآن يكون منتهى الاشارة مقصد المتحرك (قوله الحدود المفروضة) لا يخفى ان كونها حدودا ونهايات ينافى كونها مفروضة فى الجسم الغير المتناهى فلا حاجة الى ابطاله والحق ماقررناك فتدبر حق التدبر (قوله واحداهما فى غاية البعد) لا كل واحد منهما اذلا يمكن ذلك

(قوله وهو الجسم الذى لا يتناهى) اذ الجسم الذى يكون منتهيا يتصور له نهايات وأطراف مختلفة الماهية كما لا يخفى أو أراد أنه الجسم الذى لا يعتبر تناهيه (قوله ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو الخ) كون العلو جهة القرب والسفل جهة البعد انما يتصور اذ لم يكن ذلك الجسم الكرى مصمتا بل كان مجوفا وأما اذا كان مصمتا فالظاهر ان كلا من الجهتين هى جهة القرب الا أنهم لما رأوا كون الفلك مجوفا غير مصمت كانوا يعنون العلو جهة القرب والسفل بجهة البعد

الا القرب منه وأما البعد منه فغير محدود) لا به وهو ظاهر ولا بغيره من أجسام أخر اذ يمكن فرضه بحيث يكون البعد أكثر فلا ينضبط بهما جهتان احدهما في غاية البعد عن الاخرى (ويكون) ذلك الجسم المحدد الكرى (واحدا والا فاما أن يحيط بعضها ببعض فيكون المحيط هو النهاية) الحقيقية التي تنتهي الاشارات الحسية بسطحه الاعلى (وقد يكون) هو وحده (كافيا لتحدد الجهتين به) باعتبار مركزه ومحيطه فيكون المحاط حينئذ حشواً لا مدخل له في تحديد الجهة أصلا فظهر فساد ماقيل من أن فلك القمر يحدد جهات الاجسام القابلة للحركة المستقيمة (أولا يحيط) بعضها ببعض (بل يكون كل منهما) خارجا وانما (في جهة من الآخر فتكون الجهة متحددة قبلهما) حتى يمكن وقوعهما فيها (لا) متحددة (بهما والمفروض خلافه) وأيضا فلا يتحدد بشيء منهما الا جهة القرب دون البعد كما مر فان البعد

(قوله الا القرب منه) باعتبار الاطراف القائمة به (قوله لا به وهو ظاهر) لأن البعد الخارج عنه الى أين وأما البعد المحل فانه لا يوجد فيه أبعد نقطة من الاطراف المحيطة به لعدم تشابه تلك الاطراف بالنسبة الى نقطة من النقاط المفروضة وان كان يوجد نقطة وسطانية لا يمكن أن يفرض أبعد منها فلا يرد ما لى شرح من الشكل البيضي أو العدسي بل المضلع أيضا شمسى على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته ضرب من جانب الستة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية (قوله ولا بغيره الخ) انه حينئذ لأن يكون الجسم الواحد محدودا والكلام فيه حاجة الى ذكره (قوله ويكون ذلك الجسم الخ) بعد ما ذكر أن ذلك المحدد يكون كريا لتحدد الجهتان معا احداهما بالمحيط والاخرى بالمركز لا حاجة الى نفي تعدده والقوم انما تعرضوا لذلك لأنهم أثبتوا أولا ان محدد الجهات لا بد أن يكون جسما ثم أثبتوا انه لا يجوز أن يكون متعددا ثم بعد اثبات الوحدة أثبتوا انه لا يجوز أن يكون غير كرى فكأنهم ادعوا ان محددها لا بد أن يكون جسما واحدا كريا أما الجسمية فلكون الجهات ذات وضع وأما الوحدة فلعدم حصول التحديد بالاثنين وأما الكرية فلعدم تعدد الجهتين معا بغير الكرة وغاية ما يقال فائدة ذلك اثبات انه لا يجوز تعدد جهة الفوق والتحت بأن يكون كرات متعددة كل واحد منها يحدد الجهتين وحينئذ لا يكون المحدد محيطا بكل وذلك الثابت امتناع تعدد القائم الجسماني (قوله لا مدخل له في تحديد الخ) أى ليس المراد انه حشو مطلقا لكون جهة ما لا تحت قائمة به بل انه لا يدخل في التحديد اذ لولاه لكان التحديد حاصلا فهو داخل في التحديد بالعرض (قوله فيكون الخ) لأنه لا بد لكل منهما من حيز طبيعي يطلبه ويهرب عن حيز الآخر فيكون الحيزان في جهتين حقيقتين لا يتبدلان بالاعتبار

(قوله فلا يتحدد بشيء منهما الا جهة القرب) وههنا سؤال مشهور وهو انا سلمنا انه لا يتحدد بشيء منهما الا جهة القرب لكن لم لا يجوز أن يكون جهة القرب من أحدهما مخالفا بالنوع بجهة القرب في الآخر فيكون أحدهما مطلوبا بالطبع والآخر مهروبا عنه بالطبع أو بالعكس وأما قوله فالبعد الى أين قلنا انما يسئل عن البعد اذا كان جهة البعد مطلوبا للاجسام بالطبع عنه كذلك وكلاهما ممنوعان ههنا فلا عبرة بوجوده ولا بعدمه وانما ذكره آنفا في قوله فيكون الجهة متعددة قبلهما فهو أيضا ممنوع فانكم لما جوزتم ان يتعدد جهة الفوق بمحيط كرة

عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى أين (فقد ثبت) بما قررناه (وجود كرة بها تحدد الجهات) الحقيقية (محيطة بالكل) أي بجميع الاجسام ليكون سطحه الاعلى منتهى الاشارات وجهة الفوق ومركزه الذي يتساوي بعده عنه وتنتهي به الاشارة النازلة عنه جهة التحت (وهو المطلوب ثم له) أي للمحدد (أحكام منها أنه بسيط) لا مركب من بسائط متعددة (والا جاز انحلاله واللازم باطل) فالملزوم مثله (أما الملزومية فلان) المحدد اذا كان مركبا من بسائط متعددة كان كل واحد من أجزائه ملاقيا بأحد جانبيه شيئاً غير ما يلاقيه بجانبه الآخر ولا شك أن (البسيط يمكنه أن يلاقي بأحد طرفيه ما يلاقيه بالآخر لتساويهما) أى تساوى الطرفين في الماهية فاذا لاقي أحدهما شيئا جاز أن يلاقيه الآخر وذلك انما يتصور بالانحلال (وأما بطلان اللازم فلأن ذلك) أي الانحلال (لا يكون الا بالحركة المستقيمة) وتباعد بعض الاجزاء عن بعض وقد يقال جاز أن تكون الملاقاة

(قوله والاجاز الخ) يمكن أن يعارض بأنه لو كان بسيطا لجاز عليه الانحلال واللازم باطل بيان الملازمة لأنه لو كان بسيطا يساوى محدبه ومقعره فى الماهية ويجوز أن يكون مايماس محدبه مايماس مقعره وماذلك الا بالانحلال والحل ان الجسم مطلقة مقتضى كل مكان و بعد فرض الأجزاء الكل من الجسم والحيز يحصل لكل واحد من أجزاء الجسم والحيز خصوصية فيجوز أن يقتضى خصوصية كل جزء من الجسم خصوصة كل جزء من الحيز (قوله باحد جانبيه الخ) أى بأحد مماجريه لأن التساوى فى الماهية للاجزاء لا للأطراف (قوله وقد يقال الخ) فيه ان هذا انما يتصور اذا كان ذلك الجسم والأجزاء كلها كروية الشكل وتركيب الجسم منها بوقوع الفرج بينها أما اذا كانت مضلعة الحركة كل واحد منهما وان كانت على نفسه يقتضى تبدل أمكنتها صغرا وكبرا ولا بالحركة المستقيمة الى ذلك

واحدة ويتحدد جهة السفل بمركزها ولا يلزم هناك أن يكون الجهة قبلها لزمكم جواز أن يتحدد جهة الفوق بمحيط أحد الجسمين وجهة التحت بمحيط الجسم الآخر ولا يلزم هناك أيضا أن يكون الجهة قبلهما ولا يلزم ذلك أن لو كان في ذاتهما مبدأ ميل مستقيم وهو ممنوع (قوله ان البسيط يمكنه ان يلاقى باحد طرفيه ما يلاقيه) كلمة ما مع صلتها مفعول لقوله ان يلاقى والضمير المستتر فى قوله يلاقى أو البارز فى قوله طرفيه أو المستتر فى قوله يلاقيه راجع الى البسيط المذكور والضمير المنصوب البارز فى قوله يلاقيه راجع الى ما وفى هذا المقام منع وهو ان يقال الامكان المذكور وان كان مسلما بالنسبة الى البسائط لكنه ممنوع بالنسبة الى المجموع المركب من تلك البسائط فانه لم لا يجوز أن يكون طبيعة الكل مانعة عن حركة البسائط بوجه ما اصلا (قوله وقد يقال جاز ان يكون الخ) فيه بحث فانه لاشك أن بعض الاجزاء البسيطة حينئذ كان قريبا من السطح الاعلى لذلك الفلك المركب وأن البعض الآخر من تلك الأجزء كان قريبا من السطح الاسفل لذلك الفلك أيضا وظاهر أن ما بين السطحين المذكورين بون بعيد وانه لا يتصور الملاقاة بين هذا البسيط الاقرب من السطح الاسفل و بين ذلك البسيط الاقرب من السطح الاعلى الا بالحركة المستقيمة كما لا يخفى

بالحركة المستديرة فلا يلزم الانحلال المستلزم للحركة المستقيمة (وهي) أعني الحركة المستقيمة (لا تكون الا من جهة الى جهة) أخرى (فتكون الجهة متحددة قبله) أي قبل المحدد حتى يمكن حركة أجزائه اليها (لا) متحددة (به هذا خلف ومنها) أي ومن أحكام المحدد (انه شفاف) لا لون له (وكذلك سائر الافلاك) شفافة غير ملونة وذلك (لانها لا تحجب الابصار عن رؤية ما وراءها) من الكواكب وكل ملون فانه يحجب عن ذلك قال الامام الرازي لا نسلم أن كل ملون حاجب فان الماء والزجاج ملونان لانهما مرئيان ومع ذلك لا يحجبان فلأن قيل فيهما حجب عن الابصار الكامل قلنا وكيف عرفتم أنكم أدركتم هذه الكواكب ادراكا تاما (واعلم أن هذا) الذي ذكروه (لا يتمشى في المحدد اذ ليس له وراء) حتى يرى ولا في فلك الثوابت أيضا اذ ليس فوقه كوكب مرئي (الا أن يقال لو كان) المحدد أو فلك الثوابت (ملونا لوجب رؤيته فنقول) جاز أن يكون لونه ضعيفا كلون الزجاج فلا يرى من بعيد ولئن سلمنا وجوب رؤية لونه قلنا (ولم لا يجوز أن تكون هذه الزرقة) الصافية (المرئية لونه لا يقال ذلك) أي لون الزرقة (أمر يحس به في الشفاف اذا بعد عمقه كما في ماء البحر) فانه يري أزرق متفاوت الزرقة بتفاوت قعره قربا وبعدا فالزرقة المذكورة لون يتخيل في الجو الذي بين السماء والارض لانه شفاف بعد عمقه (لانا نقول) الزرقة قد تكون لونا متخيلا كما ذكرتم و(قد تكون) أيضا (لونا حقيقيا) قائما بالاجسام (واما الدليل) القائم (على أنه لا يحدث الا بذلك الطريق التخيلي) أي لا دليل على ذلك فجاز أن تكون تلك الزرقة المرئية لونا حقيقيا لأحد الفلكين (ومنها أنه) أعني المحدد (لا ثقيل ولا خفيف لانهما) أي الخفة والثقل (مبدأ الميل الصاعد والهابط) أو نفس هذين الميلين على اختلاف التفسيرين (وهما) يصححان حركة محلهما (بالاستقامة فيقتضي)

(عبدالحكيم)

(قوله الا من جهة) أي من جهة حقيقية الى جهة حقيقية لأن المكانين المتباينين في الوضع اما طبيعيان أو قسريان أو أحدهما قسري والآخر طبيعي وعلى التقدير بن لا بد من وقوعهما في الجهة الحقيقية كما لا يخفى (قوله لانه شفاف الخ) في الشفاء غاية الجسم السماوي مشف ينفذ فيه البصر وهذا الحكم بديهي يحكم به العقل بمعونة الحس ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات المذكورة فانه ليس المراد بالمشف ما لا لون له أصلا بل ما ينفذ فيه البصر ولو كان ملونا

وجود الثقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة المستقيمة عليه وذلك يستلزم (تحدد الجهة قبل) أى قبله لا به وهذا الدليل لابتنائه على تحديد الجهة يختص بالمحدد (ولا يعم الافلاك) الباقية (والحجة العامة) للكل (انها متحركة بالاستدارة بدلالة الارصاد ففيها مبدأ ميل مستدير) بل ميل مستدير أيضا لانه المقتضي القريب للحركة المستديرة (فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتنافيهما) أى تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلين لان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها (وقد يمنع التنافى) بين الميلين (إذ قد يجتمعان في جسم واحد (ويحصل باجتماعهما) فيه حركة مركبة كالدحرجة) في الكرة (وكما في العجلة) فانها تتحرك على الاستقامة والاستدارة معا (وليست حركة الاستدارة صارفة) عن الجهة بل هى غير مقتضية للتوجه اليها وان سلم التنافى بين الميلين فلا تنافي بين المبدأين ولا بين أحدهما ومبدأ الآخر فان الحجر المرمى الى فوق فيه مبدأ الميل الهابط مع الميل الصاعد ومبدأه كامن (ومنها أنه) أى المحدد وكذا غيره من الافلاك (لاحار ولابارد قال ابن سينا) وذلك (لتلازم الثقل مع البرودة) فان المادة اذا اشتد بردها ثقلت واذا ثقلت بردت (و) تلازم (الخفة مع الحرارة) فان المادة اذا أمعن فيها التسخين خفت واذا خفت سخنت فحيث لاثقل ولا خفة فلا برودة ولاحرارة وقد وقع في بعض النسخ لفظ اليبوسة بدل الحرارة وهو سهو من القلم (وللمانع أن يمنع التلازم) بين الثقل والبرودة وبين الخفة والحرارة (مطلقا بل) ذلك التلازم (في العناصر) فقط دون الافلاك فجاز أن يكون فيها حرارة أو برودة بلا خفة وثقل (فان قال) ابن سينا (الحرارة علة الخفة) كما أن البرودة علة الثقل

(عبد الحكيم)

(قوله فانها تتحرك على الاستقامة الخ) لايخفى ان الحركة المستديرة الاصطلاحية مشروطة بأن لايخرج المتحرك عن حيزه فلاحركة على الاستدارة فيها وبهذا ظهر أن الحركة المستديرة تقتضى عدم التوجه الى الجهة لأنها غير مقتضية للتوجه اليها (قوله بين الميلين) أى بين المدافعتين (قوله فان الحجر الخ) فيه ان المراد انه لايكون فيه مبدأ ميل مستقيم طبيعيا لامتناع أن يقتضى الطبيعة الواحدة لو خليت وطبعه الامرين المتنافيين واذا لم يكن طبيعيا لم يكن قسريا لما تقرر أنه حيث لاطبع لاقسر ولا يكون فى الافلاك مبدأ ميل مستقيم لاطبيعيا ولاقسريا (قوله وللمانع أن يمنع الخ) هذا مدفوع لأن المدعى نفى هذه الحرارة والبرودة الموجودتين فى العناصر وأما الحرارة والبرودة المخالفتين بالحقيقة والآثار لهاتين فلايتعلق غرضنا بنفيهما واثباتهما اذ المقصود بيان مخالفة الأفلاك للعناصر بالكيفيات والآثار

(فيمتنع التخلف) فلو وجدنا في الافلاك لترتب المعلولان عليهما (قلنا قد يتخلف الأثر) عن العلة الفاعلية (لعدم القابل كالحركة فانها توجب الحرارة) في العناصر القابلة لها (والافلاك متحركة وغير حارة لان مادتها غير قابلة) للحرارة عندكم فيجوز أن تتخلف الخفة والثقل عن الحرارة والبرودة لان مادة الفلك لا تقبلهما وان كانتا مقتضيتين لهما (وقال الامام الرازي) في المباحث المشرقية المعتمد في أن الفلك ليس بحار ولا بارد أن يقال (لو كانت هي) أي الافلاك (حارة لكانت في غاية الحرارة لوجود الفاعل) الذي هو طبيعة الفلك (والقابل) الذي هو مادته (من غير عائق) هناك لكونها بسيطة (والتالي باطل والا كان الاقرب) من الفلك (أسخن كرؤس الجبال الشامخة ولاستحالة) أي التالي باطل لما ذكر ولاستحالة (أن تسخن الشمس وحدها) حال طلوعها (دون السموات) التي هي في غاية الحرارة (مع أنها) أعني السموات (أضعاف أضعافها) اذهي فيها كقطرة في بحر لجي (قلنا) في الجواب عن هذا المعتمد (مراتب السخونة مختلفة بالنوع فربما لا تقبل مادة الفلك الا مرتبة) ما (ضعيفة) من الحرارة فلا تؤثر حرارته في عالمنا هذا (ثم) ان سلمنا قوة (حرارتها) قلنا (أثر التسخين) منها (قد لا يصل الينا) لان الطبقة الزمهريرية مانعة له (وهو) أي الدليل المذكور (منقوض بتسخين الشمس) فانها حارة يصل أثر تسخينها الى العناصر كما اعترف المستدل به مع ان الاقرب منها ليس أسخن ثم اعترض المصنف على المعتمد اعتراضا رابعا وهو قوله (والقياس عليها) أي قياس الافلاك على تقدير كونها حارة على الشمس في التسخين (ضعيف لانها لا تسخن بل أشعتها) هي المسخنة اذا انعكست من سطوح الاجسام الكثيفة ولذلك اذا انعكست) أشعتها من أمور صقيلة جداً (أحرقت) الأشياء المنعكس اليها (كما في المرايا المحرقة) وليس للأفلاك الحارة بالفرض أشعة تقتضي تسخينا واعتراضا خامسا أعني قوله (وما ذكره منقوض بكرة النار لثبوتها عندهم) واحاطتها بسائر العناصر فلو صح الدليل المعتمد لزم أن لا تكون كرة النار حارة وقد يقال

(عبد الحكيم)

(قوله أي التالي الخ) يعني ان قوله ولاستحالة عطف على قوله والا لكانت بحسب المعنى (قوله وليس الخ) سواء كانت مخالفة للاولى في النوع أو موافقة كما يدل عليه آخر كلام الشارح من قوله وان فرض لصورتين متفقتين الخ

الطبقة الزمهريرية تقاومها ولا يتصور مقاومتها للأفلاك المتسخنة جداً اذ لا قدر لها بالقياس اليها كما لا يخفي (ومنها أنه لا رطب ولا يابس لان الرطوبة سهولة قبول التشكل) بالاشكال الغريبة (وتركه) بل هي كيفية مقتضية لهذه السهولة (واليبوسة عسرة) أى كيفية مقتضية لعسر القبول والترك (ولا يتصور ذلك) القبول والترك سواء كان بعسر أو يسر (الا بالحركة المستقيمة) في أجزاء القابل فوجود الرطوبة أو اليبوسة في جسم يوجب صحة الحركة المستقيمة عليه وقد عرفت امتناعها على المحدد وسائر الأفلاك وانما لم يجب عنه لان فساده معلوم مما مر) ومنها أنه لا يقبل الكون والفساد) يعني أن مادة المحدد وغيره من الأفلاك لا يصح عليها أن تخلع صورة نوعية وتلبس أخرى بل يجب أن تكون دائما متصورة بالصورة النوعية التي هي فيها وذلك (لان كل جسم له حيز طبيعى) كما مر (فللصورتين الكائنة والفاسدة لكل منهما اذا حلت في المادة وصارت جسما مخصوصا حيز طبيعى (فان اتحد حيزهما) الطبيعى (كان للجسمين حيز واحد طبيعى وأنه محال لانهما) أي الجسمين الذين أحد تحيزهما الطبيعى (لا يحصلان) معا (فيه لامتناع التداخل) بين الاجسام واذا امتنع حصولها فيه معا (فلابد من خروج) ذينك (الجسمين أو أحدهما عنه) أي عن ذلك المكان الواحد الطبيعى (وهو) أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة ان كان بعد الحصول فيه وان كان قبل الحصول فاذا خلى الجسم وطبيعته تحرك بالاستقامة الى حيزه الطبيعى فيلزم على التقديرين صحة الحركة المستقيمة على الفلك وان تعدد حيزهما الطبيعى لزم أيضا صحة الحركة المستقيمة عليه وذلك لأن المادة انما تلبس الصورة الكائنة حيث تخلع الصورة الفاسدة فان كانت الفاسدة في مكانها جاز أن تحرك الكائنة الى مكان آخر طبيعى لها وان كانت الفاسدة في مكان الكائنة جاز تحركها حين كانت باقية الى مكان نفسها وان كانت في مكان ثالث جازت الحركة المستقيمة على كل منهما ﴿ والجواب ﴾ بعد تسليم

(قوله والجواب الخ) فى الشفاء انه لايجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان الاعلى جهة أن فى جملة مكان الكل أحيازا بالقوة ان وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعيا له كالمدة فان أقرب حيز من الارض يليها هو طبيعى لها

(قوله أى الخروج عنه بالحركة المستقيمة) الباء الجارة فى قوله بالحركة ليست للسببية كما يوهمه ظاهر العبارة والالم تتناول الخروج قبل الحصول فى ذلك المكان الطبيعى بل هى ههنا للملابسة يعني ان الخروج عن ذلك المكان ملتبس بالحركة المستقيمة سواء كان الخروج بعد الحصول فى ذلك المكان أو قبله فتأمل

ما مر من امتناع الحركة المستقيمة (ان الصورتين) أعني الكائنة والفاسدة (قد تقتضيان حيزا واحدا) وليس يلزم من ذلك صحة التداخل أو الحركة المستقيمة كما ذكرته (اذ قولك لانهما لا يحصلان فيه الى آخره فرع اجتماع الصورتين) في المادة الفلكية حتي يتحصل هناك جسمان يقتضيان مكانا واحدا فيقال حينئذ هما معا في ذلك المكان فيلزم التداخل أو ليس شئ منهما أو أحدهما فيه فيلزم صحة الحركة (وانه) أي اجتماع الصورتين في المادة وتحصل جسمين منهما معا (محال بل تعدم واحدة) من الصورتين (عند ما توجد الاخري) منهما فلا يكون هناك الا جسم واحد حاصل في ذلك المكان الطبيعي في المادة قبل الفساد كانت فيه مع الفاسدة ومعه وبعده مع الكائنة فلا يلزم شئ من المحذورين (ومما يحققه) أي يحقق ما ذكرناه من جواز اقتضاء الصورتين حيزا واحدا (ان الصورتين مع اختلافهما في الماهية النوعية (لا يمتنع اشتراكهما في لازم واحد وهو اقتضاء ذلك الحيز) فان الحقائق المختلفة يجوز اشتراكها في اللوازم وان فرض ان الصورتين متفقتان في الماهية كان ذلك الجواز أظهر (ومنها انه لا يتحرك في الكم) أي لا تزداد مقدار المحدد أو غيره من الافلاك لا بالنمو ولا بالتخلخل ولا ينتقص أيضا لا بالذبول ولا بالتكاثف (اما محدبه فاذ لو ازداد لكان ثمة مكان خال ينتقل) محدب المحدد (اليه) ويملأه ذلك الزائد (وقد علمت أن ماوراءه عدم

والا بعد حصوله فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها واما مكانان متباينان فليس يمكن ذلك فانه مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص اه فعلم من ذلك انه لا يجوز أن يكون بجسمين متشخصين مكان واحد بالشخص والا لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي لأن كل واحد من الجسمين مع شرائط حصوله في ذلك الحيز المعين علة تامة له وذلك ممتنع سواء كان بالاجماع أو بالبديهة الا اذا كان وجود أحدهما بحيث يمتنع وجوده بالآخر على ما مر في مباحث العلة (قوله اما محدبه الخ) الاظهر على ما في شرح الاشارات ان الحركة الكمية لا تتحقق الا بالحركة المستقيمة للاجزاء والمحدد يمتنع عليه وكذلك سائر الأفلاك لأن فيها مبدأ الحركة المستديرة فلا يكون فيها مبدأ الحركة المستقيمة وأما ما ذكره المصنف ففيه بحث لأن المحدد لا مكان له بمعنى السطح بل له وضع فاذا تحرك في الكم يحصل له وضع غير ما كان لأنه يملأ مكانا عند الازدياد و يخلو مكان عند الانتقاص نعم لو كان المكان بمعنى البعد المجرد كان خلوه عن الشاغل محالا

(قوله وان فرض ان الصورتين متفقتان في الماهية الخ) لا يخفى عليك انه اذا كانت الصورتان متفقتين في الماهية لم يتصور هناك كون وفساد لما مر أنهما لا يكونان الا بتبدل الصورة النوعية المخالفة في الماهية فلعله أراد بها مجرد تبدل الصورة نوعية كانت أو شخصية أو أراد بالماهية ههنا ما يتناول الماهية المشتركة أعني الجنس لكن حينئذ لم يكن وجه قوله كان ذلك بالجواز أظهر ظاهرا كما لا يخفى

محض) فلا يتصور هناك مكان حتى (ولو انتقص) محدب المحدد (لزم خلو مكانه اذ ليس ثمة شئ ينتقل اليه بدله) ليشغله فيبقى خاليا (وأما مقعره فلانه مثل المحدب) في الماهية البسائط) أى بساطة الفلك المحدد (فيمتنع عليه ما يمتنع على المحدب) من الازدياد والانتقاص (لان حكم الشئ حكم مثله فكذا محدب الحوى) المماس لمقعر المحدد لا يزداد ولا ينتقص (لعدم المكان) فلا يتصور ازدياده (وامتناع الخلاء) فلا يتصور انتقاصه (فكذا مقعره) المساوى لمحدبه وهكذا مسوق الكلام (الى أن يستوعب الافلاك ولا يخفى عليك أن امتناع حركة المحدب) أى محدب المحدد بالزيادة أو النقصان (ليس له لذاته) حتى يجب مشاركة مقعره له في ذلك بل لانه ليس وراءه مكان ولا شئ يملأ مكانه (فلا يجب) حينئذ (مشاركة مقعره له) في امتناع الحركة بل يجوز أن يزداد مقعره وينتقص محدب الحوى بمقدار ازدياده وأن ينتقص ويزداد محدب الحوى بحيث يملأ مكانه (و) لا يخفى أيضاً (أنه) أي الدليل المذكور (لا يتأتي في سائر الأفلاك) لا بتنائه على البساطة ولم تثبت الا في المحدد فلو امتنع ازدياد محدب الثامن وانتقاصه مثلا لم يلزم مثل ذلك في مقعره لجواز تركبه من بسائط مختلفة الحقائق والاحكام فان قلت يلزم من ازدياد مقعره التداخل ومن انتقاصه الخلاء قلت هذا اللزوم ممنوع لجواز انتقاص محدب السابع وازدياده وهذا الذى أوردناه من الاعتراض انما هو على رأيهم (وأما على رأينا فالمنع) على دليلهم (ظاهر لجواز الخلاء) وراء العالم بل مطلقا فيجوز ازدياد محدب الفلك الحاوى للكل اذ هناك مكان يشغله ويجوز انتقاصه وخلو مكانه (و) على تقدير امتناع الخلاء نقول (لجواز خلق الله تعالى جسما في مكانه) على تقدير انتقاصه فلا يلزم خلاء (ومنها أن فيه) أي في المحدد وكذا في سائر الافلاك (مبدأ ميل مستدير) اعلم ان أصحاب الارصاد لما رأوا حركة الكواكب واعتقدوا أن تلك الحركة لا يجوز أن تكون للكواكب أنفسها حكموا بأن الافلاك متحركة على الاستدارة وان فيها مبدأ ميل مستدير لطما كما مرت اليه الاشارة وكان ذلك طريقا أنيا وأما الطبيعيون فانهم ذكروا طريقا لميا فقالوا في الفلك مبدأ ميل مستدير (لان أجزاءه) المفروضة فيه (متساوية) في تمام الماهية (للبساطة) الموجبة لذلك التساوى (فلا يكون اختصاص البعض) من تلك الاجزاء بحيزه) المعين (دون الآخر) أى دون الحيز الآخر

الذى فيه البعض الآخر (أولى من عكسه) وكذا الكلام فى وضعه المخصوص مقيسا الى الوضع الآخر الذى عليه البعض الآخر والحاصل أن نسبة كل جزء الي جميع أحياز الاجزاء وأوضاعها على السواء وحينئذ (فاما أن لا يحصل كل جزء) أي شئ من الاجزاء (في حيزما من تلك الاحياز ولاعلي وضع ما من تلك الاوضاع (وانه محال أو يحصل الكل في الكل) أى كل جزء من الاجزاء في كل واحد من الاحياز وعلى كل واحد من الاوضاع (اما معا وانه محال) لاستحالة أن يكون جزء واحد في حالة واحدة في أحياز متعددة وعلى أوضاع متقابلة (واما بدلا وذلك) أي الحصول على سبيل البدل وهو أن ينتقل جزء الى مكان جزء آخر ووضعه (يقتضي كونه) أى كون الفلك (متحركا بالاستدارة) ويستلزم أن يكون فيه مبدأ ميل مستدير وربما قالوا اختصاص كل جزء من الفلك بوضع وحيز معينين اما أن يكون واجبا أوجائزا لاسبيل الى الأول لان الامور المتساوية في الماهية يستحيل أن يجب لبعضها مالايجب لبعض آخر منها فتعين الثاني وهو يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك الاجزاء الي وضع الآخر وحيزه وذلك بالحركة المستديرة فهي على الفلك جائزة ففيه مبدأ ميل مستدير والاامتنعت حركة المستديرة

(قوله أولى من عكسه) ان أراد عدم الأولوية نظرا الى الماهية النوعية للأجزاء فسلم عدم وان أراد عدم الأولوية مطلقا فممنوع لجواز أن يكون الأولوية ناشئة من خصوصية كل واحد من أجزاء الجرم بالقياس الى كل واحد من أجزاء الحيز (قوله فى وضعه الخ) وهو الهيئة التى تعرض بحسب نسبة أجزائه الى ماهو داخل فيه وهو محاذاتها له كذا فى شرح الاشارات (قوله وربما قالوا الخ) تفصيله مافى الاشارات من أن أحوال الجسم لاتخلو إما أن يجب بحسب طبعه أولا يجب بل يمكن والواجب طبعه لا يمكن أن يتبدل أو يزول وغير الواجبة انما يحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيه وتلك الأحوال قابلة للتبدل فالزائل بالنظر الى طباع الجسم وليس لقابله بهما بالنظر الى عللها مادامت مانعة عن التبدل والزوال واذا كانت الحال في الموضع والوضع هذه أمكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبعه فأمكن أن يزيل قاسر عن ذلك الموضع والوضع فكان فى ذلك الجسم مبدأ ميل بالطبع للحجة المذكورة اه قوله للحجة المذكورة اشارة الى ماذكره سابقا من أن مافيه ميل طبيعى لايقبل ميلا قسريا والالزم مساواة حركة عدم المعاوق مع حركة ذى المعاوق (قوله لأن الأمور المتساوية الخ) فيه مامر من أن الاستدلال الأول من الأستحالة بالنظر الى ماهيتها النوعية مسلمة الأستحالة مطلقا ممنوع لجواز أن يجب لبعضها مالايجب لآخر باعتبار خصوصية ذلك البعض (قوله ففيه مبدأ ميل مستدير) أى بالفعل (قوله والاامتنعت الخ) أى ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير بالفعل امتنع عليه الحركة نظرا الى ذاته وقد ثبت

(قوله والاامتنعت حركة المستديرة) اذ لولم يمتنع حركته المستديرة يلزم من فرض وقوعه أن تكون الحركة مع العائق كهى لامعه وقدمر دليل بطلانه وقدمر أيضا ضعف هذا الدليل

وكل مافيه مبدأ ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة لوجوب وجود الأثر عند وجود المؤثر (والاشكال عليه) أي على الوجه الاول المذكور في الكتاب (فانه بناء على البساطة ولم تثبت) البساطة بماذكرتموه (لغير المحدد من الافلاك) فيقصر دليلكم هنا عن مدعاكم (وان سلم) ثبوت البساطة في الكل قلنا هي لا تقتضي الحركة بالاستدارة بل تقتضي عدمها لان البسيط اذا تحرك كذلك (فاما أن يتحرك الى جميع الجهات) أي الجوانب دفعة واحدة (وانه محال أو الى بعضها) دون بعض (وانه ترجيح بلا مرجح) كما أن سكونه كذلك عندكم (وأيضا) اذا تحرك البسيط على الاستدارة (فلابد) هناك (من قطبين) معينين (ساكنين و) من (دوائر) مخصوصة متفاوتة جداً في الصغر والكبر (ترسمها الاجزاء) والنقط المفروضة فيما بينهما (حولهما بحركات مختلفة) اختلافا عظيما (بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط) المفروضة (فيه) أي في البسيط (وصلاحيتها للقطبية) والسكون ورسم الدائرة الصغيرة أو الكبيرة بالحركة البطيئة أو السريعة (وانه ترجيح بلا مرجح) كما لا يخفى على ذي بصيرة

(عبد الحكيم)

انها ممكنة عليه وذلك لأن مالا ميل طبيعيا فيه لا يقبل حركة من خارج أصلا قال في الشفاء بعد بيان مالا ميل له لا يقبل الحركة من خارج ان كل جسم يطرأ عليه مالم تكن مبدأها فيه بالطبع بل يصدر عنه بسبب خارج أو نفس مواصلة يتحرك بحسب الفصل ويحدث ميل في الجسم وليس أن يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم وعلى ما بينا اندفع الاعتراض الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى من أن صحة الحركة عليه تستدعي صحة وجود الميل لا وجوده (قوله وكل مافيه مبدأ ميل مستدير) أي مع عدم المانع عما لا يقتضيه لا عن ذاته فان الفلك لكونه بسيطا لا يمكن أن يكون في طبعه مبدأ الميل المستدير وما يعوقه ولا عن غيره لأن المانع عن الحركة المستديرة هو الميل المستقيم لأن الحركات البسيطة منحصرة في ثلاث حركات من المركز وحركة عليه وليس الافلاك مافيه ميل مستقيم وبما حررناه اندفع الاشكال الثاني الذي أورده الشارح من أن وجود الأثر قد يتخلف عن المؤثر لوجود المانع (قوله وان سلم الخ) هذا ليس بوارد عند التأمل في الاستدلال لأن خلاصته انه قابل للحركة المستديرة وكل ماهو قابل ففيه مبدأ الميل المستدير وكل مافيه مبدأ الميل المستدير فهو متحرك بالاستدارة واللازم منه أن يكون متحركا بالاستدارة مطلقا وأما خصوصية جهة الحركة والقطبين والسرعة والبطء فهو بسبب الحركة بخصوصيته له مع ذلك وان لم تكن معلومة لنا بالشعبين في شرح الاشارات المختصرة ان اختصاص احد الاوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك من سائر ما يجب أن يكون بحسب مخصص عائد الى محرك اذ المتحرك بسيط فهو توجيه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص على سبيل التبعية بحكم المشاهدة لكونها بمنزلة جزء من حيث أحاط بها وقوى عليها حتى صار المجموع بمنزلة كرة واحدة والا ففي الحركة الوضعية بحركة المحاط بحركة المحيط ليس بلازم اذا كان المحاط في تحت المحيط كالخارج المركز من المثل كذا في شرح المقاصد

(فلا يمكن اسناد ذلك) أى تعيين بعض النقط للقطبية وبعضها لرسم الدائرة (الى) فاعل (موجب بالذات لانه لا تخصيص) من الموجب (الا لمرجح معد للقابل) فينتقل الكلام اليه (و) أيضا نسبته الى جميع الاجزاء سواء) فلا يتصور منه تخصيص وتعيين فيما بينها (بل الى مختار) يفعل ما يشاء بمجرد ارادته من غير احتياج الى داع مرجح كامر (واذا وجب الرجوع بالآخرة الى فعل المختار فليعترفوا به أولا فانه يخفف عنهم كثيراً من المؤنات) التى تلزمهم لاثبات قواعدهم الحكمية خصوصا في أحكام الافلاك فان تلك المؤنات مبنية على كون الواجب موجبا بالذات فاذا قيل انه مختار سقطت وأما الاشكال على الوجه الثانى فهو انه أيضا مبني على البساطة فيرد عليه ما ورد على الاول مع شئ زائد هو أن صحة الحركة المستديرة تستلزم صحة وجود مبدأ الميل المستدير لا وجوده بالفعل وان وجود المؤثر قد يتخلف عنه الاثر لوجود المانع (ومنها أنه ليس فيه مبدأ ميل مستقيم لمنافاته للميل المستدير) كامر (وقد عرفت ما فيه) وهو أنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الكرة المدحرجة والعجلة (ومنها أنه قيل هو) أي المحدد وحده هو (المتحرك بالحركة اليومية) حركة ذاتية (وهو المحرك لجميع الافلاك) الباقية (معه) على سبيل التبعية (في اليوم بليلته دورة تامة تقريبا) لا تحقيقا لان دورته تتم قبل تمام اليوم بليلته بزمان قليل فان الشمس اذا كانت محاذية لجزء من المحدد وتحرك ذلك الجزء نحو المغرب وتحركت الشمس بحركتها الخاصة نحو المشرق فاذا عاد ذلك الجزء الى مكانه فقد تم الدور ولم تعد الشمس حينئذ بحركة الكل الى محاذاة ذلك المكان لانها قطعت قوسا نحو المشرق فاذا دار المحدد ريثما عاد الشمس الى وضعها الاول فقد تم اليوم بليلته (وهو الفلك الاعظم) المحيط بجميع الاجسام لتحديده الجهات (وحركته) السريعة اليومية (تسمى الحركة الاولى) فانها تشاهد أولا من حركات الافلاك لانها أظهرها اذ بها الليل والنهار وطلوع الكواكب وغروبها ولذلك لا تخفى على

(حسن جلبي)

(قوله لانها قطعت قوسا نحو المشرق) وذلك القوس فى كل يوم بليلته تكون أقل من قدر درجة واحدة بمقدار اثنين وخمسين ثانية وأربعين ثالثة وذلك لانهم ذكروا أن الخارج المركز للشمس كان يقطع بحركته الخاصة من المغرب الى المشرق فى كل يوم بليلته تسعا وخمسين دقيقة وثماني ثوان وعشرين ثالثة من أجزاء منطقة البروج درجاتها وسيجئ فى الكتاب تفسير الدرجة والدقيقة والثانية والثالثة باذن الله تعالى

الحيوانات وكل كرة تحركت في مكانها على الاستدارة فلا بد لها من قطبين ساكنين ومن منطقة يكون حركتها أسرع فلذلك قال (وقطباها) أى قطبا هذه الحركة أو الكرة (قطبا العالم) لان العالم الجسماني هو المحدد وما في ضمنه (ومنطقته) أعني أعظم دائرة تفرض فى منتصف القطبين بحيث يتساوى بعدها عنهما تسمي معدل النهار (لسبب ستقف عليه) في مباحث الارض (وهي) أى المنطقة المسماة بالمعدل (حيث) يكون (لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب) ولا يكون هناك شئ منها أبدى الظهور ولا أبدى الخفاء (تكون ملازمة لسمت الرأس) مارة به وهو دورة تامة من الارض تسمى خط الاستواء كما ستعرفه (بخلاف الشمس فانها) لا تلازم سمت الرأس في خط الاستواء بل (تميل هناك تارة الى الشمال متباعدة عن سمت الرأس) في تلك المواضع (قليلا قليلا الى غاية ما ثم ترجع) من تلك الغاية (متقاربة اليه قليلا قليلا حتى تسامت ثم تميل الى الجنوب كذلك) أي متباعدة عن سمت الرأس الى غاية ما مساوية للغاية الأولى ثم ترجع منها متقاربة اليه قليلا قليلا حتى تسامته (هكذا) حالها (دائما) اذ تميل تارة أخرى الى الشمال الى تلك الغاية ثم ترجع وتميل الى الجنوب وتعود أبداً الى مثل الحالة الاولى (فعلم) من ذلك (أن مدار الشمس مائل عن معدل النهار ليس) واقعا (في سطحه) والا لم يمل عن المعدل شمالا وجنوبا (والشمس اذا قارنت كوكبا ما من) الكواكب (الثابتة خلفته الى المغرب فعلم) من هذا (أن لها حركة) خاصة من المغرب (الى المشرق أسرع من حركة الثوابت) يعني حركتها الخاصة

(قوله ولا يكون الخ) مجرد توضيح لما تقدم (قوله وهو دورة تامة) الضمير راجع الى حيث لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب أى دائرة صغيرة تامة على وجه الأرض حاصلة من فرض معدل النهار قاطعة لكرة العالم

(قوله وهى أى المنطقة الخ) هى مبتدأ خبره قوله تكون ملازمة الخ وحيث للمكان وضمير فيه راجع الى هذا المكان وكذا قوله هناك اشارة الى هذا المكان وكذا ضمير هو فى قوله وهو دورة راجع الى هذا المكان يعنى ان فى هذا المكان دورة تامة من الارض موازية لمعدل النهار وتسمى هذه الدورة خط الاستواء ومعدل النهار فى هذا المكان يكون سامتا لرأس أهله وهناك يكون دورة الفلك دولابيا ولا يكون فى الفلك كوكب ولا نقطة الا وهو يطلع ويغرب سوى قطبي العالم وما يقرب منهما من الكواكب والنقط وسيجئ تمام الكلام ان شاء الله تعالى (قوله خلفته) أى جاوزته وتركته خلفها يعنى أن الشمس حينئذ جاوزت ذلك الكوكب الى جانب المشرق ثم تركته خلفها فى جانب المغرب وان كانت حركة ذلك الكوكب الى جانب المشرق أيضا

كما ستعرفها (بها تدرك) الشمس (الثوابت التي تكون في جهة المشرق منها ثم تجاوزها مخلفة اياها الى المغرب وتفرض دائرة موازية لمدارها في الفلك الاعظم قاطعة لجميع ما تحتها) من الافلاك وغيرها (كأنها) أي كأن تلك الدائرة الموازية القاطعة (مدار الشمس) التي يتحرك عليها مركزها (انبسطت) الى سطح الفلك الاعلى وانقبضت الى ما تحتها (وتسمى) الدائرة المذكورة (منطقة البروج) لمرورها بأوساط البروج (وفلك البروج) اطلاقا لاسم الفلك على الدائرة (ومنطقة الحركة الثانية) لان منطقة الفلك الثامن المتحرك بالحركة الثانية في سطح هذه الدائرة (وانها) أي الدائرة الموازية (تقطع معدل النهار بنصفين) على نقطتين متقابلتين لانهما دائرتان عظيمتان (وكذلك كل دائرتين عظيمتين تفرضان في كرة) فانه يجب تقاطعهما على التناصف لما بين في الاكر (والتقاطع) بين منطقة البروج ومعدل النهار (يكون على نقطتين مشتركتين) بينهما (وتسميان نقطتي الاعتدال) لاستواء الليل والنهار في جميع نواحي الارض اذا حلت الشمس فيهما سوي موضعين هما تحت القطبين (فما تجاوزه الشمس) من هاتين النقطتين (الى الشمال) من المعدل (هو الاعتدال الربيعي) لانه مبدأ الربيع في معظم المعمورة (وما تجاوزه الى الجنوب) من المعدل

(قوله سوى موضعين الخ) أحدهما تحت القطب الشمالي والآخر تحت القطب الجنوبي فان حركة الفلك الاعظم فيهما أحوط الانطباق القطبين على سمتي الرأس والقدم فيهما بحركة الشمس (قوله في معظم المعمورة) احترازعن خط الاستواء فانهما مبدآن للصيف فيه (قوله أكثر المعمورة) احترازعن خط الاستواء فانه ينقلب الزمان فيه شيأ اذا حلت الشمس فيهما في تلك المواضع أي المواضع التي انقلب الزمان فيهما صيفا (قوله معظم المعمورة) احترازعن خط الاستواء فان مدة قطع الشمس واحدا من تلك الاقسام فيه فصلان كما ستقف عليه

(قوله في الفلك الأعظم) متعلق بقوله ويفرض وأصل مدار الشمس كان في الفلك الرابع لكن يفرض في الفلك الاعظم دائرة موازية لهذا المدار وهي المسماة بمنطقة البروج كما ذكره (قوله في سطح هذه الدائرة) اضافة السطح ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص وقد عرفت أن هذه الدائرة كانت مفروضة في الفلك الاعظم واما منطقة الفلك الثامن فهي مفروضة في نفس الفلك الثامن فيكون سطح هذه الدائرة حاصلة في سطح تلك الدائرة كما ذكره وقوله وانها تقطع معدل النهار يعني أنها تقطعه لا على زوايا قائمة بل على زوايا حادة كما سيجيء ان شاء الله تعالى (قوله سوى موضعين هما تحت القطبين) فان هذين الموضعين لا يستوي الليل والنهار بل قد يكون الشمس بحيث لا تغيب شهورا وقد تكون بحيث لا تظهر شهورا وسيجيء تفصيل الكلام في مباحث خط الاستواء وقوله فما يتجاوزها أي فالنقطة التي تجاوزها الشمس

هو الاعتدال الخريفي) لانه مبدأه في معظم المعمورة أيضا (ويفرض على منتصفها) أي منتصف منطقة البروج فيما بين الاعتدالين (في كل جانب) من الشمال والجنوب (نقطة وهي) حيث تكون غاية البعد بين المنطقتين (تسميان) أي هاتان النقطتان المفروضتان على المنتصفين (نقطتي الانقلابين فالتي في طرف الشمال) من المعدل هي (انقلاب الصيفي) لان الشمس اذا حلت فيها انقلب الزمان صيفا في أكثر المواضع المعمورة (والتي في طرف الجنوب) من المعدل (هي الانقلاب الشتوي) لانقلاب الزمان الى الشتاء في تلك المواضع (وبهذه النقط الاربع) أعني الاعتدالين والانقلابين (تنقسم منطقة البروج أربعة أقسام متساوية) تكون مدة قطع الشمس واحدا منها فصلا من الفصول الاربعة التي للسنة في معظم المعمورة (ثم قسموا كل قسم) من الاقسام الاربعة (ثلاثة أقسام متساوية فيكون المجموع)أي مجموع منطقة البروج منقسما الى (اثني عشر قسما) وتوهموا ست دوائر عظام تتقاطع على قطبي البروج وتمر كل واحدة منها برأسي قسمين متقابلين من تلك الاقسام وحينئذ (يفصل بين كل قسمين) منها (نصف دائرة) من تلك الدوائر (فيحيط بها) أي بالاقسام كلها (ست دوائر) كما عرفت (وسموا كل قسم) من الاثني عشر (برجا ثم قسموا كل برج ثلاثين قسما سواء وسموها درجا وقسموا كل درجة ستين قسما سواء وسموها دقائق و) قسموا (الدقائق) أي كل واحدة منها (ستين قسما) متساوية (وسموها ثواني وهكذا) قسموا الثواني وسموها (ثوالث) وقسموا الثوالث (و) سموها (روابع فما زاد) مما يمكن اعتباره من الكسور وكما أن كل قطعة من منطقة البروج واقعة بين نصفي دائرتين تسمى برجا كذلك القطع الواقعة من سطح الفلك الاعلى

(قوله تنقسم منطقة البروج) المتوهمة على سطح الفلك الأعلى كما يدل عليه سياق كلام المصنف وهو المصرح به في نهاية الادراك وشرح التذكرة (قوله كل قسم الخ) أي كل ربع من أرباع منطقة البروج المتوهمة على سطح الفلك الأعلى (قوله ثلاثين قسما) بناء على ان أكثر الكسور يخرج منه صحيحا فيسهل الحساب (قوله درجا) كالشمس يظهر فيها ويهبط وأجزاء سائر الدوائر تسمى أجزاء (قوله وكما ان كل قطعة من منطقة الخ) كما يدل عليه كلام المصنف فانه قال سموا كل قسم برجا (قوله كذلك القطع الواقعة) هذا هو الاطلاق المشهور وقد صرح بالطلاقين في التذكرة

(قوله ويفصل بين كل قسمين دائرة) فيكون هذا الانصاف المعتبرة ههنا اثنى عشر نصفا من دوائر الست العظام المذكورة وما بين كل نصفين من هذه الانصاف قسم واحد وهو المسمى بالبروج

بين انصاف تلك الدوائر على هيئة جراب البطيخ تسمى بروجا فعلى هذا يكون طول كل برج فيما بين المغرب والمشرق ثلاثين درجة وعرضه مائة وثمانين درجة (وأخذوا أسماء البروج) الاثنى عشر المشهورة (من صور تخيلوها من) وصل الخطوط بين (كواكب من الثوابت (كانت موازنة لها حين التسمية وانها) أي تلك الصور المتخيلة (تزول) عن موازاة البروج (بالحركة البطيئة التي للثوابت والاسماء بحالها فان البروج أقسام للفلك التاسع) ولا شك أن تلك الصور على الفلك الثامن فلابد من خروجها عن الموازاة بحركته البطيئة فكان المناسب تغيير الاسماء الا أنهم لم يغيروها كيلا يؤدى الى الالتباس (وابتدأوا) في اعتبار البروج وافتتاح الدور (بما يلى الاعتدال الربيعى من جانب الشمال) لان الشمس اذا وصلت الى هذا الاعتدال ظهر في المركبات من أنواع النباتات نشو ونماء وبدا فيها مبادى الثمار فهو أولى بالاعتبار الى أن يتم الدور بما يليه من جانب الجنوب فصارت ثلاثة منها) أى من البروج (بين نقطتى الاعتدال الربيعى والانقلاب الصيفي هي الحمل والثور والجوزاء وتسمى بروجا ربيعية لان الربيع) في معظم المعمورة (عبارة عن زمان كون الشمس فيها وثلاثة) منها (بين الانقلاب الصيفي والاعتدال الخريفي هي السرطان والاسد والسنبلة وتسمى بروجا صيفية لمثل مامر وثلاثة) منها (بين الاعتدال الخريفي والانقلاب الشتوى هي الميزان والعقرب والقوس وتسمى بروجا خريفية وثلاثة) منها (بين الانقلاب الشتوى والاعتدال الربيعي وهى الجدى والدلو والحوت وتسمى بروجا شتوية وهذا الترتيب) الذي

(قوله بخروجها عن الموازاة) كما فى زماننا هذا فان كوكب الحمل وهو السرطان بلغ الى الدرجة الثالثة والعشرين منه وسيبلغ الى بروج الثور وقد نقى فى صورة التوأمين فى بروجها اقدامهما وفيه دلالة ان العلم الذى استفاد منه اليونانيون من معرفة حركة الثوابت محدث اذلو كان قديما لاستحال أن ينتقل كواكب صورة البروج ومع دورفضلا عن دور أو أكثر ولم يعلموا انها متحركة على ماتقدم من أن القدماء يعتقدونها ثابتة وقد قيل ان وقت هبوط آدم عليه السلام من الجنة كان قلب الأسد فى الجوزاء أونسر الطائر فى العقرب والعيوق فى أوائل الحمل كذا فى النهاية (قوله كيلا يؤدى) الى الالتباس فى ضبط أمر الحركات ((قوله فصارت الخ) أى صارت دائرة ثالثة بعد المنطقتين

(قوله وعرضه مائة وثمانون درجة) يعنى ان عرض مابين القطبين فعلى هذا يكون طول كل برج سدس عرضه ستة أمثال طوله (قوله تخيلوها من وصل الخطوط يعنى اذا وصلنا الخطوط بين الكواكب فى فلك الثوابت كنا نتخيل هناك صورا يكون بعضها فى صورة الحمل و بعضها فى صورة الثور الى غير ذلك على مافصلوا فى كتبهم

ذكرناه فيما بين البروج (يسمي التوالي وهو من المغرب الى المشرق) وانما اعتبروه كذلك اذ المقصود ضبط حركات الكواكب أعني حركاتها الخاصة وهي من المغرب الى المشرق (وعكسه يسمى خلاف التوالي وهو من المشرق الى المغرب ثم توهموا دائرة مارة بالاقطاب الاربعة أعني قطبي معدل النهار وقطبي فلك البروج وسموها بهذا الاسم ولا بد أن تمر) هذه الدائرة (بنهاية البعدين المنطقتين) كما بين في الاكر (فمن المعدل) تمر (بالانقلابين ومن المنطقة بنظيرهما) والصحيح عكس ذلك لان الانقلابين على منطقة البروج كما صرح به فنظيراهما على المعدل ولا يخفى عليك أن هذه الدائرة هي إحدى الدوائر الست المذكورة في قسمة البروج الا أنها امتازت عن سائرها بمرورها بالاقطاب وغايتي البعدين فصارت بعد المنطقتين ثالثة الدوائر العظام (وقطبا هذه الدائرة الاعتدالان اذ يجب أن يقعا) أى قطباها (في الدائرتين) أي المنطقتين (لأنها مقاطعة لهما على قوائم) لمرورها بأقطابهما (وكل دائرة تقاطع أخرى على قوائم فيكون قطب كل) منهما (نقطة من الاخري) فاذا قاطعت كذلك دائرتين كالمارة وجب أن يكون قطباها واقعين في كل منهما (والواقع فيهما) أى في منطقتي المعدل وفلك البروج (هو موضع تقاطعهما وهما الاعتدالان) فيكونان قطبين للمارة بالاقطاب الاربعة (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام (تمر بقطبي معدل النهار وجزء ما من منطقة البروج أو بكوكب) من الكواكب (وسميت) هذه الدائرة (دائرة الميل) اذ يعرف بها ميل أجزاء منطقة البروج عن المعدل الذي ينسب اليه الاستقامة كما قال (والقوس

(قوله وسموها بهذا الاسم) اى سموها بالدائرة المارة بالاقطاب الاربعة وقد يطلق عليها اسم المارة وحده كما ذكره بقوله فاذا تقاطعت كذلك الخ يعني ان كل دائرة اذا تقاطعت كذلك اى قاطعت على قوائم دائرتين وجب ان يكون قطباها موضع تقاطعهما وجب أيضا ان يكون هي مارة بأقطابهما الاربعة وهاتان الدائرتان اللتان قاطعتهما هذه الدائرة كذلك اما ان تكونا متقاطعتين على قوائم كدائرة نصف النهار ودائرة أول السموات فانهما متقاطعتان على قوائم وقد قاطعتهما دائرة الافق على قوائم أيضا كما سيجئ ان شاء الله تعالى واما ان تكونا متقاطعتين لا على قوائم كمنطقتي المعدل وفلك البروج فانهما كانتا متقاطعتين لا على قوائم على ما سيجئ لكن الدائرة المارة قاطعتهما على قوائم كما ذكره

(قوله أو بكوكب الخ) أورد كلمة أو ههنا دون الواو تنبيها على ان في دائرة الميل يعتبر مرورها تارة بجزء من أجزاء المنطقة وتارة يعتبر مرورها بكوكب من الكواكب ولم يعتبر فيها مرورها بالجزء والكوكب معا كما توهم ولما كان المعتبر في دائرة العرض مثل ماذكرهنا أورد هنالك أيضا كلمة أو فقال أو بكوكب ما ولم يقل بكوكب ما بالواو

الواقعة من هذه الدائرة بين المعدل وبين ذلك الجزء من المنطقة ميل ذلك الجزء) عن المعدل وأعظم ميول أجزائها هو ميل الانقلابين (و)القوس (الواقعة منها بينه) أي بين المعدل (وبين الكواكب) يعني وبين طرف خط يخرج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارآ بمركز الكواكب (بعده) أي بعد الكوكب عن المعدل وهذه الدائرة أعم مطلقا من الدائرة المارة بالاقطاب (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام مارة بقطبي منطقة البروج وبجزء ما من) أجزاء (معدل النهار) أيضاً (أو بكوكب ما وسموها دائرة العرض والقوس الواقعة منها بين المنطقة وبين ذلك الجزء) من المعدل (أوذلك الكوكب عرض ذلك الجزء أو الكوكب) أما أن تلك القوس هي عرض الكواكب عن منطقة البروج فصحيح بلا شبهة وأما كونها عرض ذلك الجزء من المعدل عنها ففيه انه وان كان صحيحا بحسب المعنى الا أن الاستقامة كما أشرنا اليها منسوبة الى المعدل فلا يقال أنه مائل عن منطقة البروج ولا يقال لاجزائه أنها ذوات ميول أو عروض عنها ومن ثمة تراهم يسمون تلك القوس عرض جزء من المنطقة عن المعدل ويسمونها أيضاً الميل الثاني له عن المعدل وهذه الدائرة أيضا أعم مطلقا من المارة بالاقطاب (فهي) أي الدوائر المذكورة (خمس دوائر) عظام (توهموها) على الفلك (لابالنسبة الى السفليا ثلاثة) منها (متحددة بالشخص هي معدل النهار والمنطقة والمارة بالاقطاب الاربعة) أما وحدة الاوليين بالشخص فظاهرة وأما وحدة الثالثة كذلك فلما بين في الاكر من انه يستحيل أن تتقاطع

(قوله أعم مطلقا من الدائرة المارة بالأقطاب) فانها دائرة ميل الانقلابين (قوله عرض جزء من المنطقة عن المعدل) كلمة من ههنا تبعيضية وكلمة عن متعلقة بقوله عرض جزء وقوله الميل الثاني وأما الميل الاول فهو قوس من دائرة الميل على مامر والضمير في له راجع الى ذلك الجزء وقوله عن المعدل متعلق بالميل (قوله وهذه الدائرة أيضا أعم الخ) فان الدائرة المارة مثل الثاني تطرد الانقلابين (قوله فظاهرة) لامتناع تعدد المنطقة لفلك واحد كما يشهد به التخيل الصحيح فان ههنا دائرة واحدة تتحرك بحركة تطبيها احد قطبي المعدل لا دائرتان تنطبقان تارة وتفترقان أخرى وفي شرح التذكرة للحصري وكذا تماسها عليهما أى القطبين محال والالزم احاطة المستقيمين بسطح وكذا الانطباق ببعض سطح أحدهما على بعض سطح الأخرى فما بين القطبين محال والالزم اتصال شرط

(قوله وهذه الدائرة أعم مطلقا الخ) فان هذه الدائرة عند حركة الكوكب أو الجزء اذا حصلت في موضع بحيث يكون هي هناك مارة بالأقطاب الاربعة كانت متحدة مع المارة بالاقطاب الاربعة فاذا تجاوزت عن هذا الموضع بحركة الكوكب أو الجزء لم يكن حينئذ متحدة مع المارة ثم اذا وصلت الموضع المذكور ثانيا كانت متحدة مع المارة ثانيا وهكذا الكلام في كون دائرة العرض أعم مطلقا من المارة (قوله وأما وحدة الثالثة كذلك)

دائرتان عظيمتان على نقطتين بينهما أقل من نصف الدور فلا يتصور أن تمر دائرتان بالاقطاب الاربعة لان البعد بين القطبين الذين في جهة واحدة أقل من أربعة وعشرين جزأ فلا يجوز تقاطعهما عليهما وأما توهم الانطباق فيما بينهما ثم الافتراق فالتخيل الصحيح شاهد ببطلانه (وثنتان) منها (متحدتان بالنوع لايتناهى أشخاصهما وهما دائرتا الميل والعرض) فانهما يتعددان بحسب النقط المفروضة على منطقة البروج وسطح الفلك وتلك النقط غير متناهية لامتناع الجزء الذي لايتجزي (وكل واحدة منهما قد تنطبق) وتحد (بالمارة بالاقطاب) وذلك (اذا كان الكوكب) الذي له بعد عن المعدل أوعرض عن المنطقة (أوالجزء) الذي له ميل أول أوميل ثان واقعا (عليها) أى على المارة وقد نبهناك على ان المارة داخلة في كل واحد من احدي دائرتي الميل والعرض (وتوهموا) على الفلك أيضا (خمس

واحد مستقيم ليسا في سمت واحد (قوله أوالجزء الخ) أى النصفين تقريبا فان النصف الظاهر أكثر من الخفي بمقدار نصف قطب الأرض وقامة الرائي يتميز نقطتي الأفق لنقطتي المعدل وفى عرض تسعين متحدان ولامحذور فى خروجه اذهى فى عرض تسعين لايتعين فى الوضع فلايترتب عليه الفوائد الباعثة على اعتبارها

أى بالشخص فمابين الخ نعم كانت هذه الدائرة الثالثة بحيث تتحرك مارة بالاقطاب الاربعة على قطبي معدل النهار وتتحرك قطباها اللذان هما الاعتدالان على محور المعدل أيضا وتتحرك قطبا المنطقة أيضا بالحركة اليومية على قطبي المعدل وهذه الحركة اليومية لاتنافى الوحدة الشخصية كما لايخفى (قوله دائرتان عظيمتان) وانما قال عظيمتان لأن الدائرتين اذا كانت احديهما صغيرة والأخرى عظيمة يجوز تقاطعهما على نقطتين بحيث يكون بعد مابين النقطتين أقل من نصف دور وقوله فلايتصور أن تمر دائرتان أى دائرتان عظيمتان على مامر آنفا وقوله بين القطبين أحدهما قطب المعدل والآخر قطب فلك البروج وقوله أقل من أربعة وعشرين جزأ أى درجة فيكون حينئذ بعد مابين القطبين اللذين فى جهة واحدة أقل من برج واحد واذا كان بعد مابين القطبين اللذين فى جهة واحدة أقل من برج واحد واذا كان بعد مابين القطبين أقل من برج واحد كان أقل من نصف دور بمقدار خمسة برج وستة عشر درجة فكيف يتصور تقاطع العظيمتان على القطبين المذكورين وقوله فلايجوز تقاطعهما عليهما الضمير فى تقاطعهما راجع الى الدائرتين المارتين بالاقطاب والضمير فى عليهما راجع الى القطبين المذكورين والضمير فى بينهما راجع الى القطبين أيضا وقوله شاهد ببطلانه أى ببطلان هذا التوهم وذلك لأن الدائرتين اذا كانتا منقطتين ومتحدتين فمابين القطبين المذكورين يلزم ميلهما أوميل أحدهما عن الانطباق الى الافتراق فيلزم اعوجاجهما معا عن سمتهما الى الجانبين أواعوجاج أحدهما عن سمته الى جانب هذ خلف

(قوله له بعد) هو قوس مخصوص من دائرة الميل كما مر وقوله أوعرض وهو قوس مخصوص من دائرة العرض كما مر أيضا وقوله الذى له ميل أول أى هو ميل أول للجزء ميلا ميلا عن المعدل وقوله أوميل ثان أى قوس هو ميل ثان للجزء أيضا ميل عن المعدل كذلك على مااختاره الشارح آنفا وميل عن المنطقة على ما اختاره المصنف هنالك

دوائر أخر بالنسبة الى السفليات أحدها الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر والنصف الخفى من الفلك وتسمى) هذه الدائرة (دائرة الافق) ولا شك أن الظهور والخفاء أمران بالاضافة الى سكان بقعة من بقاع الارض فيكون الافق بملاحظة السفليات (وتختلف بحسب اختلاف (البقاع) فان كل بقعة على الارض لها أفق على حدة (وقطباها سمت الرأس والقدم) في تلك البقعة (وأربعة) من هذه الخمس (تمر بقطبيها) أي بقطبي الافق فتكون هى أيضا بملاحظة السفليات (فالثانية) منها (تمر بقطبي الافق وبقطبي معدل النهار وهى دائرة وسط السماء) وتسمي دائرة نصف النهار لان منتصف النهار هو حين وصول الشمس اليها فوق الافق كما ان منتصف الليل هو حين وصولها اليها تحته (وتفصل) هذه الدائرة (بين الصاعد والهابط من الفلك وبين النصف الشرقى والغربى منه) فان الكوكب اذا طلع من الافق يتزايد ارتفاعه شيئا فشيئا الى أن يبلغ نصف النهار فهناك غاية ارتفاعه عن الافق واذا انحط منها يتناقص ارتفاعه الى غروبه واذا غرب ينحط عن الافق متزايدا انحطاطه الي أن يبلغ نصف النهار تحت الارض فهناك غاية انحطاطه عنه ثم انه يأخذ في التقارب منه متناقصا انحطاطه الى أن يبلغ الافق من جهة الشرق ثانيا فمن غاية الانحطاط تحت الافق الى غاية الارتفاع فوقه على خلاف توالي البروج هو النصف الصاعد من الفلك بالقياس الى الحركة الاولى ويسمي النصف الشرقى أيضا ومن غاية الارتفاع الي غاية الانحطاط هو النصف الهابط منه والنصف الغربى أيضا (وقطباها نقطتا المشرق والمغرب من الافق) أعنى نقطتي

(حسن جلبي)

(قوله الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر الخ) الظاهر أن هذا تفسير للافق الحقيقي لان الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر وبين النصف الخفي من الفلك والارض معا بحيث يكون قطباها سمت الرأس وسمت القدم وليست هى الا الأفق الحقيقي وأما الأفق الحسي فهي دائرة فاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى وتعتبر على وجهين أحدهما أن تكون هي دائرة منبسطة على وجه الارض موازية للافق الحسي بحيث يكون بعد ما بينهما مقدار نصف قطر الارض والثاني أن يفرض خط خارج من الناظر الى موضع من الفلك كالمشرق مثلا ثم يدار رأس ذلك الخط من ذلك الموضع الى أن يعود الى ذلك الموضع فيتخيل من حركة هذا الخط على هذا الوجه دائرة لا يتعين موضعها من الفلك بل ربما كانت منطبقة على الافق الحقيقي وربما كانت واقعة فوقه وربما كانت واقعة تحته وكذا حاله بالنسبة الى الافق الحسي المذكور أولا ثم لا يذهب عليك أن أكثر الاحكام المتعلقة بالافق انما هو مبني على الافق الحقيقي كما ستنبه عليه باذن الله تعالى

تقاطعه مع المعدل وذلك لمرورها باقطابهما فهما تمران بقطبيهما المار (والثالثة) منها (تمر بقطبي الافق و) تمر أيضاً (بقطبي هذه) الدائرة (أعني وسط السماء) المسماة في المشهور بنصف النهار فتكون مارة بسمتي الرأس والقدم وبنقطتي المشرق والمغرب (وتسمى) هذه الدائرة الثالثة (دائرة أول السموات) لان الكوكب اذا كان على هذه الدائرة لم يكن له سمت كما ستعرفه وتسمى أيضاً دائرة المشرق والمغرب لمرورها بنقطتيهما (وتفصل) هذه الدائرة (بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الفلك وقطباها نقطتا الشمال والجنوب من الافق) أعني نقطتي تقاطعه مع نصف النهار * (والرابعة) من هذه الخمس (تمر بقطبي الافق وبقطبي المنطقة) فتكون أبداً مقاطعة لهما على قوائم بخلاف نصف النهار فانها قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم (وتسمى) هذه الدائرة (دائرة السمت و) دائرة (عرض أقليم الرؤية) لان القوس الواقعة منها بين الأفق وقطب منطقة البروج أو بين قطب الافق ومنطقة البروج تسمى عرض اقليم الرؤية (و) تسمى أيضا دائرة (وسط سماء الرؤية لانها تفصل بين نصفي فلك الثوابت وفيه كواكب) كثيرة (مرئية) فهو سماء الرؤية

(قوله وعرض اقليم الرؤية) تشبيها له بعرض البلد (قوله فهو سماء الرؤية) ولهذا سمى اقليم الرؤية

(قوله قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم) وذلك اذا لم ينطبق دائرة نصف النهار على المارة بالأقطاب * اعلم ان المارة بالأقطاب تكون منطبقة على نصف النهار في كل يوم بليلته مرتين وبيانه اذا تحرك الفلك الأعلى بالحركة اليومية تحرك قطبا المنطقة على قطبي المعدل وتحرك أيضا الدائرة المارة تبعا لحركة قطبي المنطقة فاذا وصل هذان القطبان الى جزئين من دائرة نصف النهار أحدهما أى أحد الجزئين تحت الأفق والآخر فوقه كانت المارة ح منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السمت منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السمت منطبقة على نصف النهار أيضا فح كان نصف النهار مقاطعا للمنطقة على زوايا قوائم فاذا زال القطبان عن ذينك الجزئين من دائرة نصف النهار ولم يكن نصف النهار حينئذ قاطعا للمنطقة على زوايا قوائم اذ هو حينئذ لم يكن مارا بالقطبين وكل دائرة عظيمة مقاطعة للأخرى اذا لم يكن مارة بقطبيها كان تقاطعهما لا على زوايا قائمة (قوله بين الافق وقطب منطقة البروج) أى اذا وقع قطب المنطقة على جزء من الافق في جانب الجنوب مثلا لم يتصور هناك قوس بين الافق وبين قطب المنطقة اذ المفروض انه لم يقع بينهما المفارقة بعد ثم اذا فارق قطب المنطقة بالحركة اليومية عن ذلك الجزء من الافق يتصور القوس بين الافق وبين قطب المنطقة وكذا اذا كان قطب أفق من الآفاق واقعا على جزء من منطقة البروج لم يتصور هناك قوس بين ذلك الافق وبين منطقة البروج وهو ظاهر أما اذا كان قطب أفق من الآفاق واقعا على جزء من سطح الفلك غير جزء منطقة البروج فيتصور هناك قوس بين قطب الافق ومنطقة البروج اذا عرفت هذا فالقوس الاصغر الواقع من دائرة السمت من قطب المنطقة وبين الجزء الاقرب اليه من أجزاء الافق يسمى عرض اقليم الرؤية دون القوس

وهذه لدائرة فى وسطها * (والخامسة) منها (تمر بقطبي الأفق وبكوكب ما) أى وبرأس خط خارج من مركز العالم الى سطح الفلك ماراً بمركزه (وتسمى دائرة الارتفاع) والانحطاط (اذ قوس منها) واقعة (بين الافق وبين الكوكب من جانب المشرق ارتفاعه ومن جانب المغرب انحطاطه) والصواب أن القوس الاولى ارتفاعه الشرقي والثانية ارتفاعه الغربي وأما الانحطاط فهو قوس منها تحت الافق اما في جانب الغرب أو الشرق والقوس الواقعة من الافق بين تقاطعه مع دائرة الارتفاع وبين احدى نقطتي الشرق والغرب تسمى بالسمت فاذا انطبقت دائرة ارتفاع الكوكب على دائرة أول السموات لم تكن له قوس سمت لمرورها حينئذ بنقطتي المشرق والمغرب (وهذه الدائرة عند غاية ارتفاع الكوكب تنطبق بدائرة وسط السماء) أعنى نصف النهار وكذا الحال عند غاية انحطاطه ففى كل دورة بالحركة الاولى تنطبق دائرة الارتفاع على نصف النهار مرتين وانطباقها عليها انما يكون (ان لم يكن) الكوكب (على دائرة أول السموات و)تنطبق هذه الدائرة (عليها) أى على أول السموات (ان كان) الكوكب (عليها) وحينئذ لم يكن للكوكب سمت كما عرفت وهذا الانطباق انما يظهر اذا لم يكن الكوكب في احدي الغايتين وأما اذا فرض أنه في احديهما مع كونه على دائرة أول السموات كما اذا كان على سمت الرأس أو القدم فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات (وهذه

(حسن جلبي)

الاطول منها بين الجزء الابعد و بين ذلك القطب وكذا القوس الواقع منها بين قطب الافق و بين الجزء الاقرب اليه من أجزاء المنطقة عرض اقليم الرؤية أيضا كما ذكره فتأمل (قوله فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات) أما انطباقها على أول السموات فظاهر اذا المفروض أن الكوكب يكون متحركا على أول السموات وأما انطباقها على نصف النهار فلانه يصدق على نصف النهار أيضا انها دائرة تمر بقطبي الافق و بمركز ذلك الكوكب ولا اعتبار بحركة الكوكب على أول السموات حتى لو فرضنا أن الكوكب قد تحرك فيما بين دائرتى نصف النهار وأول السموات ثم وصل الى سمت الرأس أو القدم لزم انطباق دائرة الارتفاع على الدائرتين المذكورتين معا مع أن حركة الكوكب هنالك لم تكن على احديهما * ثم لا يذهب عليك أن هذه الدائرة عند وصول الكوكب الى سمت الرأس أو القدم تكون أيضا منطبقة على دائرة السمت الا أنه لم يعتبر انطباقها عليها لان دائرة السمت لم تكن متقررة فى بقعة ما أصلا بخلاف دائرتى نصف النهار وأول السموات فتأمل

الدوائر) الخمس الاخيرة وحدتها نوعية ولكل واحدة منها أشخاص كثيرة غير محصورة لكن ثلاث منها لا تتغير في كل بقعة) بل كل واحدة منها لا تكون في بقعة واحدة متعددة بل شخصا واحداً (وهي دائرة الافق ووسط السماء وأول السموات وثنتان منها تتغيران) في بقعة واحدة آناً فآناً وهي دائرة الارتفاع) فانها تتغير (لحركة الكواكب ودائرة وسط سماء الرؤية) فانها تتغير (لحركة قطبي منطقة البروج بتحريك المعدل لهما) حول قطبيه (بالحركة اليومية فهذه) الدوائر العشر العظام وغيرها وما يبتني عليها (أمور موهومة لا وجود لها في الخارج ولا حجر) من جهة الشرع (في مثلها ولا تتعلق باعتقاد ولا يتوجه نحوها اثبات وابطال) فلم يكن بنا حاجة الى ذكرها في كتابنا هذا (الا انا أوردناها) فيه (لتقف على مقصدهم) في علم الهيئة (واذا رأيته محض تخيلات أوهن من بيت العنكبوت لم يهلك) أي لم يفزعك (سماع هذه الالفاظ ذوات القعاقع) القعقعة صوت السلاح ونحوه من الامور اليابسة وفي المثل ما يقعقع لي بالشنان يعني أن هذه الالفاظ أصوات لا طائل تحتها كأصوات الاسلحة ونحوها من الجمادات هذا ما ذكره ولقائل أن يقول لا شك أن الكرة اذا تحركت على مركزها من غير أن تخرج عن مكانها فلا بد أن ينفرض فيها نقطتان لا حركة لهما أصلا وهما القطبان وأن ينفرض فيما بينهما دائرة عظيمة هي في حاق الوسط بينهما وتكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وأن ينفرض من جنبتيها دوائر) صغار موازية لها تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطأ متفاوتا جدا فما هو أقرب الى القطب يكون أبطأ مما

(قوله ولقائل أن يقول الخ) ماذكره قدس سره حتى الى قوله ينضبط بهذه الأمور أحوال الحركات فان ضبطها موقوف على صنعة الآلات الرصدية من غير غلط ونصبها في دائرة نصف النهار تحقيقا واحساس الكواكب عند رصدها بتدقيق النظر من غفلة وعدم الخلط في الحساب واجتماع هذه الأمور على التحقيق متعسر بل متعذر ولذا اختلف الارصاد في ضبط حركة الكواكب سيما حركة عطارد فانها ليست متشابهة لا عند مركز العالم ولا عند خارج مركز وضبط الاقبال والادبار ثم انهم بذلوا الوسع في ضبطها بقدر الامكان وأما الاطلاع عليها على ماهو في نفس الامر فكلا

(قوله لا تكون في بقعة واحدة متعددة) وأما تعددها باعتبار تعدد أشخاص تلك البقعة بناء على أن سمت رأس هذا الشخص وسمت قدمه يغاير سمت رأس الشخص الآخر وسمت قدمه فلا اعتبار لذلك القدر من التعدد

(قوله لم يفزعك) الافزاع الاخافة وقوله بالشنان الشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة الخلق والجمع الشنان وقوله من يزدر بها أي من يستحقرها

هو أقرب الى المنطقة ولاشبهة أيضا في ان الكرات اذا أحاط بعضها ببعض أمكن أن تكون حركاتها بحيث تتقاطع مناطقها اذا اعتبرت في كرة واحدة منها وحينئذ بنفرض هناك بين المنطقتين نقطتا تقاطع ونقطتا غاية البعد بينهما فهذه وأمثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها أمور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة السليمة وليست من المتخيلات الفاسدة كانياب الاغوال وجبال الياقوت والانسان ذي الرأسين وينضبط بهذه الامور أحوال الحركات في السرعة والبطء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها أحكام الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ماخلقت هذا باطلا وهذه فائدة جليلة تحت تلك الالفاظ يجب أن يعتنى بشأنها ولايلتفت الى من يزدريها بمجرد العصبية الباعثة على ذلك والله المستعان على كل حال ﴿المقصد الثالث﴾ في فلك الثوابت قد زعموا ان لها) أي للثوابت مع كونها متحركة بالحركة اليومية تبعا لفلك الافلاك (حركة) خاصة بها (بطيئة) جدا (وانها تتم الدورة في ثلاثين ألف سنة) هذا قول قد اشتهر فيما بين العامة ولا أصل له عند أصحاب الارصاد (وقيل) انها تتم الدورة (في ستة وثلاثين ألف سنة) بناء على أن بطليموس وجد بالرصد انها تقطع في كل مائة سنة جزأ واحدا وقيل تتم الدورة في ثلاثة وعشرين ألف سنة وسبعمائة وستين سنة بناء على ماوجده المتأخرون من انها تقطع درجة واحدة في كل ست وستين سنة وقيل تتمها في خمسة وعشرين ألف سنة ومائتي سنة بناء على ان جماعة من محققي المتأخرين وجدوها تقطع جزأ واحدا في كل سبعين سنة وهذا هو الموافق للرصد الجديد الذى بمراغة وانما حكموا باتمام الدورة فيما ذكر من المدد (اذ قد أحس منها بحركة بطيئة بالرصد) على وجوه مختلفة كما عرفتها (واعتقادهم انها تتم الدورة) لدوامها على زعمهم (فقدروا بالحساب تمام الدور في هذه المدة) المختلف فيها كما لخصناه (وانما سميت) ماعدا السبعة السيارة من الكواكب (بالثوابت اما لبطء حركتها فلا تحس) الا بتدقيق النظر في أحوالها المعلومة بارصاد بينها مدد طويلة ولذلك اختفت على الاوائل

(حسن جلبي)

(قوله تقطع في كل مائة سنة جزأ واحدا فهي تقطع في كل ثلاثة آلاف سنة برجا واحدا (قوله للرصد الجديد) قيل هو الرصد الذى تولاه نصر الدين الطوسي بمراغة

حتى زعموا أن الافلاك ثمانية وان الحركة اليومية لكرة الثوابت (وأما اثبات أوضاعها بعضها من بعض) في القرب والبعد والمحاذات ﴿ ولنختم هـذا البحث بفائدتين تنفعانك فيما ﴾ سيأتيك (بعد) من اختلاف حركات السيارات في الرؤية سرعة وبطأ واستقامة ورجوعا اذ لا بد لهذا الاختلاف من أصل يستندا اليه ﴿ الاولى الفلك الموافق المركز ما مركزه مركز العالم وهو مركز الارض ويكون له) أي للموافق المركز سطحان محيطان به من داخل وخارج هما محدبه) وهو المحيط به من خارج (ومقعره) وهو الذي يقابله (و) الفلك (الخارج المركز فلك محيط بالارض ليس مركزه مركزها بل يقع) أي يميل مركزه (الى جانب منها) أي من مركز الارض (ويكون) الفلك الخارج المركز (في ثخن فلك آخر ويسمى) ذلك الفلك الآخر (المائل) هذا انما يصح في خارج القمر فانه في ثخن فلك موافق المركز مسمى بالمائل وما عداه من السيارات سوى عطارد خوارجها في ثخن أفلاك موافقة المراكز مسماة بالممثلات وأما عطارد فله خارجان أحدهما في ثخن الممثل والآخر في ثخن الخارج الاول كما ستعرفه (وينقسم) ذلك الفلك الآخر بواسطة كون الخارج في ثخنه (الى قسمين) أحدهما حاو للخارج والآخر محوله (ويسميان بالمتممين) اذ بانضمامهما الى الخارج يتم الفلك الكلي الذي ذلك الخارج جزء منه (هما) ليسا متساويين في الثخن بل هما (آخذان من غلظ) هو (بقدر خروج مركزه عن مركز العالم يتدرج) ذلك الغلظ (الى دقة) أي ينتقص شيئا فشيئا ويدق (حتى ينتهي بنقطة مماسة للخارج) المركز (من أحدهما) وهو المتمم الحاوي (لمحدبه) أي محدب الخارج (ومن الآخر) وهو المتمم المحوى (لمقعره) أو مقعر الخارج (متبادلين) حال من المستتر في آخذان أي هما يأخذان في ذلك الغلظ المتدرج المنتهي الى ما ذكر حال كونهما متبادلين (في الغلظ والدقة فيكون غلظ كل) من المتممين (في مقابلة الدقة من الآخر بحيث يكون حجم مجموع) المحوى (الداخل) في الخارج (و) الحاوي (الخارج) عنه معا (في جميع الاجزاء سواء) لان دقة أحدهما تنجبر بغلظ الآخر (ويكون في الوسط منهما) أي من المتممين (حجمهما سواء) أي يكون حجم وسط كل منهما مساويا لحجم وسط الآخر كما أن غلظ كل منهما ودقته تساوي غلظ الآخر ودقته (ويكون مقعر الداخلان) المحوى (موازيا لمحدب الخارجان) الحاوي (و) يكون (مركزهما)

أي مركز المقعر والمحدب المتوازيين (واحداً هو مركز العالم) وهذا انما يصح اذا كان الخارج في ثخن فلك موافق المركز وأما اذا كان في ثخن خارج آخر كأحد خارجي عطارد فان مركز السطحين المتوازيين يكون حينئذ مركز الخارج الآخر وهذه الاحكام المتعلقة بالمتممين كلها صحيحة سوى الحكم بأن غلظ كل منهما يساوى مقدار خروج المركز اذ الصواب أن غلظ كل منهما ضعف ذلك المقدار كما قام عليه البرهان ويشهد له أيضاً التخيل الصحيح ممن له أدنى مسكة (والتدوير عبارة عن كرة) سوى الكوكب غير شاملة للارض بل (مركوزة فى ثخن فلك بحيث يماس محدبه بنقطة ومقعره بأخرى و) حينئذ يكون قطره بقدر ثخن) ذلك (الفلك ولا يتصور له) أى للتدوير (مقعر) اذ لاحاجة بنا الى مقعره فيفرض أنه كرة مصمتة (ويتحرك مركزه بحركة الفلك) الذي هو في ثخنه دائر أحوال مركز العالم ويرسم) التدوير (بمركزه) المتحرك بتلك الحركة (دائرة مركزها مركز الفلك (الحامل) للتدوير (ان كان) الحامل (موافقا) في المركز لمركز العالم كانت تلك الدائرة كذلك (وان كان) الحامل (خارجا) كانت الدائرة أيضاً خارجة المركز * الفائدة

(قوله اذا الصواب الخ) هذا انما يرد لو كان المراد من الحيز ما يخرج أما اذا كان بمعناه المصدرى وتكون المعنى بمقدار يحصل بخروج مركزه مركز العالم وهو ضعف ما بين المركزين فلا كما لا يخفى (قوله كما قام عليه البرهان) بيانه انا اذا فرضنا ان اب ج محدب فلك يكون الخارج فى تحته وده ومقعره ف ن والى أ دا أو من الى ب ومن ذا الى ج يكون حجم ذلك الفلك

(قوله سوى الحكم بأن غلظ كل منها الخ) يمكن أن يقال فى تصحيح كلام المص أن معنى قوله بقدر خروج المركز أى بحسب خروج المركز وان أحدهما ناظر الى الآخر لا على معنى ان غلظ كل من المتممين يساوى مقدار خروج المركز حتى يرد عليه اعتراض الشارح وبالجملة ان غلظ المتمم يكون ناظرا الى خروج المركز فان كان ذلك المقدار مثلا كان غلظ المتمم مثلى قطر الارض وهكذا يكون غلظ المتمم ضعف مقدار خروج المركز يظهر ذلك الاشكل المرسومة فى الادراك لتصوير الافلاك الخارجة المركز فارجع اليها وسيجئ زيادة بيان ان شاء الله تعالى (قوله وان كان الحامل الخ) اعلم أن حامل التدوير يكون شاملا للمائل وسائر المتمثلات والخوارج المركز فلا يرد ما يقال انه لا يكون الحامل الا ما هو خارج المركز فيلزم أن يكون قوله ان كان الحامل موافقا فى المركز بمجرد تقدير لم يكن مطابقا لما هو فى نفسه الأمر اذ ليس لنا فى نفس الأمر حامل يكون موافقا فى المركز ولك أن تقول أيضا انه يمكن أن يبنى هذا الكلام على القول بأن الشمس لم يكن لها خارج المركز بل كان لها فلك التدوير فقط فعلى هذا يكون حامل التدوير موافق المركز البتة على ما سيجئ ان شاء الله تعالى

(الثانية) الفلك (الموافق المركز يقطع) هو بل المتحرك بحركته (عند مركز الارض) الذي هو مركزه (في أزمنة متساوية قسيا متساوية) من محيط الدائرة التي يتحرك عليها ذلك المتحرك (ويحدث) عند مركز الارض (زوايا متشابهة) أي متساوية لان الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (ولا يختلف) المتحرك على الموافق (منه) أى من مركز الارض (قربا وبعداً) بل يكون دائما متساوي البعد عنه لانه مركز الدائرة التي تحرك عليها (فلا يحس فيه) أي في المتحرك على الموافق (بسرعة وبطء) لا في مركز الارض إن فرض هناك احساس ولا فيما هو في حكمه كوجه الارض بالقياس الى الافلاك العالية اذلا قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها (وأما الخارج من المركز فانه لا يختلف منه) أى من مركز نفسه (قربا و بعد اوانه يقطع حول مركز نفسه قسيا وزوايا متشابهة) لما عرفت في الموافق (لكنها) أي حركة الخارج (تختلف بالنسبة الى مركز العالم لان أحد نصفيه) أى نصفى الخارج (وهو الذى فيه مركز العالم أقرب الينا وغاية القرب) منا (عند نقطة في وسطه) أي وسط هذا النصف (بها) أي بتلك النقطة (يماس) هذا النصف أو الخارج (مقعر المائل) أراد به الفلك الذي يكون الخارج في ثخنه كما مر (وتسمي) هذه النقطة (الحضيض والنصف الآخر) من الخارج (أبعد منه) أى من النصف الاول بالقياس الينا (وغاية البعد) بيننا وبينه (عند نقطة في وسطه بها يماس محدب المائل وتسمى) هذه النقطة

(قوله اذلا قدر الخ) بخلاف فلك الشمس وما تحته فان للأرض بالنسبة اليها قدرا فيتفاوت قربا و بعدا بقدر نصف قطر الأرض

(قوله بل المتحرك) وجه هذا الاضراب ظاهر ثم ان المتحرك بحركة الكوكب يمكن أن يكون كوكبا وأن يكون ذلك تدوير وأن يكون نقطة من النقط المعتبرة فيما بينهم وقوله عند مركز الارض أى حول مركز الارض (قوله ان فرض هناك احساس) انما قال ان فرض لان الانسان لم يكن ساكنا عند المركز فضلا عن أن يكون هناك احساس وقوله اذلا قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها يعني انه لو كان لنصف قطر الارض بالنسبة الى الافلاك العالية قدر لزم أن يحصل لنا الادراك بالسرعة عند كون ذلك المتحرك فوق الافق والادراك بالبطئ عند كونه تحت الافق لان ذلك المتحرك لا بد أن يكون أقرب بالنسبة الينا عند كونه فوق الافق وأن يكون أبعد عند كونه تحت الافق و يدل على بطلان اللازم كون الليل والنهار متساويين عند حلول الشمس فى الاعتدالين فتأمل (قوله لما عرفت في الموافق) هو قوله لان الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد يقتضي ذلك (قوله أراد به) أى أراد بالمائل الفلك الذى يكون الخارج فى ثخنه ليندرج فيه الممثلات أيضا كما مر

(الاوج فيرسم) الخارج والمتحرك بحركته في مقدار من الزمان (وهو في النصف الاوجي قوسا وزاوية أصغر) أما القوس فبحسب الرؤية وأما الزاوية فبحسب نفس الامر (فيرى) ذلك المتحرك (أبطأ و) يرسم في ذلك المقدار (من الزمان في النصف الحضيضي قوسا وزاوية أكبر) على قياس ماتقدم (فيري المتحرك أسرع) لانه اذا اتحد زمان حركتين واختلف مسافتهما كانت الحركة التي مسافتها أطول لامحالة أسرع (وأما التدوير) فحيث لم يكن شاملا للأرض (فتكون حركته في أحد نصفيه الى التوالي من حامله) أي موافقة لحركته في الجهة فاذا تحرك متحرك بحركة التدوير في ذلك النصف وتحرك مركز التدوير أيضا بحركة الحامل كانت الحركتان الى جهة واحدة (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (مجموع حركته) أي حركة التدوير (وحركة حامله فيرى أسرع و) تكون حركته (في النصف الآخر الي خلاف التوالي) من حامله (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (فضل حركة حامله على حركته فيرى إبطاءا بل ربما ساواه) أي ساوي التدوير حامله (في) الحركة بحسب (الحس) فلا يبقي لحركة الحامل فضل (فيرى) ذلك المتحرك (واقفا) في جزء من أجزاء منطقة البروج غير خارج عن محاذاته مدة (وربما زاد) التدوير (عليه) أى على حامله في الحركة (فيري) ذلك المتحرك (راجعا) عن الجهة التي كان متحركا اليها الى جهة مقابلة لها (ولانه) أي التدوير (يتدرج) المتحرك عليه (من سرعة) في النصف الموافق

(قوله أما القوس فبحسب الرؤية) لأن الشيء الواحد اذا كان قريبا يرى كبيرا واذا كان بعيدا يرى صغيرا (قوله واما الزاوية فبحسب نفس الأمر) لأن الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر من الزاوية التي ضلعاها أقصر وان كان وتراهما متساويين (قوله في احد نصفيه) وهو النصف الأعلى من المتحيز والنصف الأسفل في القمر والشمس على رأس التدوير (قوله بل ربما الخ) وذلك انما يكون في المتحيزة واقعا لأن الحامل بحركته جرالى التوالي والتدوير جرالى خلاف التوالي فتحيز في موضع واحد من الفلك البروج كأنه لايتحرك (قوله وربما زاد التدوير عليه) وذلك أيضا في المتحيزة

(قوله أما القوس فبحسب الرؤية) أي لا بحسب نفس الامر فان قسي الفلك لايختلف في نفس الامر على ما مر وقوله وأما الزاوية فبحسب نفس الامر وذلك لأن القوس الواحد اذا كان وتر الزاويتين بحيث يكون ضلعا احديهما أطول من ضلعي الآخرى لزم أن تكون الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر في نفس الامر من التي ضلعاها أقصر كالايخفى (قوله في أحد نصفيه) وهو النصف الاسفل منه مثلا وقوله في النصف الآخر وهو النصف الاعلى منه مثلا وقوله على حركته متعلق بقوله فضل (قوله ولانه يتدرج) متعلق في المعنى بما بعده من

للحامل (الى بطء) في النصف الآخر وذلك على التقدير الاول وهو أن لا يكون هناك مساواة ولا زيادة لحركة التدوير (فتكون بينهما) أي بين السرعة والبطء (حركة وسطى لانه يرجع) الى خلاف التوالى (بعد الاستقامة) الى التوالى (ويستقيم) أيضا (بعد الرجوع) وذلك على تقدير زيادة حركة التدوير (فيكون كل منهما) أى من الاستقامة والرجوع (محفوفا بوقوفين) أحدهما منتهي الاستقامة ومبدأ الرجوع والآخر بالعكس (وأيضا فأحد نصفي التدوير أبعدمنا فيرى القوس المقطوع منه) أي من النصف الابعد الابطأ (لا أسرع) كما زعمه لان مقتضى البعد في نفسه هو الابطأ دون الاسرع (ومنتصفه) أي منتصف النصف المذكور (هو البعد الابعد) بالقياس الى مركز العالم (ويسمي) ذلك المنتصف (ذروة والنصف الآخر منه أقرب) الينا فتكون القوس المقطوعة منه أسرع لا أبطأ (ومنتصفه) أي منتصف النصف الآخر (هو البعد الاقرب) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى الحضيض) وقد ظهر بما ذكر أن الاسراع والابطاء ينضبطان بكل واحد من أصلى الخارج وفلك التدوير وأن الرجوع والاستقامة والوقوف فيما بينهما ينضبط بأصل التدوير ﴿ المقصد الرابع ﴾ في فلك الشمس) قدمه على أفلاك سائر السيارة لان الشمس أشهرها وأنورها

(قوله وهو أن لا يكون هناك مساواة) بل نقصان وذلك فى القمر والشمس على أصل التدوير (قوله ويستقيم الخ) بيان ذلك أنه إذا كانت أحد الكواكب المتحيرة فى أعلى تدويره كانت حركة مركزه موافقة لحركة مركز تدويره على توالى البروج فيرى مستقيما سريع الحركة واذا قرب الكوكب الى أسفل التدوير جعل ميلا الى خلاف التوال لكنه مادام حركة مركز الكوكب الى الخلاف أقل فى الرؤية من حركة مركز التدوير مستقيما لكنه بطيء السير فاذا تساويا يرى مستقيما لتعارض الحركتين واذا زادت حركة مركز الكواكب الى الخلاف على حركة التدوير الى التوالى يرى راجعا بتدرج من البطء الى السرعة فى الرجوع ثم من السرعة الى البطء وأيضا ثم يقيم بعد تمام الرجعة ثانيا اذا تساوت الحركتان ويستقيم بعد الاقامة لامور معينة

قوله فيكون بينهما الخ وكذا قوله ولانه يرجع متعلق بحسب المعنى بما بعده من قوله فيكون كل منهما الخ ولو قال يكون بترك الفاء لكان أهون والذى يقال فى أمثاله هو انه يقدر يكون عاملا فى الظرف ويجعل قوله فيكون منيرا لذلك المقدر وقوله وذلك الخ أى التدرج من سرعة الى بطء انما يكون على تقدير أن لا تكون هناك مساواة ولا زيادة أصلا فانه على تقدير المساواة يلزم الوقوف وعلى تقدير الزيادة يلزم الرجوع وأما على تقدير أن لا يكون هناك زيادة ولا مساواة فيتصور أن يكون هناك سرعة عند كون الكوكب فى النصف الموافق وبطء عند كونه فى النصف المخالف بأن يكون المحسوس هناك فضل حركة حاملة على حركته كما عرفت (قوله أسرع كما زعمه) هلا يمكن أن يريد المصنف بالاسرعية ههنا معنى الاقصرية مجازا اذا المعقول أن يرى القوس أقصر لا أن يرى ابطأ فان القوس من قبيل المقادير لا من قبيل الحركات حتى يرى أسرع أو أبطأ

وعليها مدار الأيام والليالي وما يتركب منهما مع أن اختلافاتها أقل من اختلافات غيرها فيكون أقرب الى التعليم (وهي اما على فلك) شامل للأرض (مركزه خارج عن مركز العالم أو على) فلك (تدوير يحمله فلك موافق المركز والا) أي وان لم تكن الشمس على أحد الفلكين المذكورين (لم تختلف بعدا وقربا) بالنسبة الى مركز العالم وما يليه من وجه الارض (فلا تختلف سرعة وبطأ كما علمت والتالي باطل بالرصد) اذ قد وجدوا به ان الزمان المتخلل بين حلول الشمس الاعتدال الربيعي ثم الخريفي وهو نصف من فلك البروج أكثر من نصف السنة والمتخلل بين حلولها الخريفي ثم الربيعي وهو النصف الباقي منه أقل من نصف السنة فلا محالة تكون الشمس في النصف الاول أبطأ منها في النصف الثاني (وكيف كان) الحال (فله) أي للكوكب الذي هو الشمس (فلكان اما خارج مركز وماثل) أراد به الممثل الذي يكون الخارج في ثخنه (واما تدوير وحامل وله) أيضا (حركتان) وهذا انما يصح على أصل التدوير اذ لابد هناك من حركتي التدوير وحامله على وجه يحصل به الابطاء والاسراع المذكوران وأما على أصل الخارج فلا حاجة فيهما الى حركتين بل يكفيهما حركة الخارج فلذلك قالوا أصل الخارج المركز يتم بحركة واحدة وأصل التدوير يتم بحركتين فان قلت لابد لتحريك أوجها من حركة أخرى وهي حركة ممثلها فيكون لها على أصل الخارج أيضا حركتان قلت كلامنا في مجرد السرعة والبطء ولا حاجة لهما الى حركة

(قوله وما يتركب منهما) الأسبوع والشهور والأعوام (قوله أقل الخ) اذ ليس لها الوقوف والرجوع (قوله لابد لتحريك الخ) اثبات حركة الممثل لتحريك الاوج ليس ضروريا لجواز أن يكون حركة أوج مستندة الى تحريك فلك البروج على ما قالوا في أصل التدوير الا انهم لما أثبتوا الممثل لئلا يلزم الخلاء أو الفصل قالوا انه محرك اوج الشمس على أصل الخارج لئلا يلزم التعطيل على الأفلاك

(قوله كما علمت) أي كما علمت في صدر الفائدة الثانية عدم الاختلاف قربا وبعدا واسراعا وابطأ في الفلك الموافق المركز بالنسبة الى مركز العالم والى وجه الارض أيضا وقوله اذ قد وجدوا به أي وجدوا بالرصد بنصب آلة في سطح معدل النهار وقوله هو نصف من فلك البروج وانما قال من فلك البروج لما عرفت ان حركة الشمس في نفس فلكها انما يكون على منطقة البروج حسا وقوله وهو النصف الباقي أي النصف الجنوبي منه أي من فلك البروج وقوله أي للكوكب الذي الخ يعني أن ضمير التذكير ههنا راجع الى الشمس بتأويل الكوكب (قوله فلا حاجة فيهما الى حركتين) لعله أراد بتعدد الحركة وكونها اثنين تعددها الحسي ولم يرد تعددها الحقيقي كما هو الظاهر

أخرى وأيضا اذا اعتبر تحريك الاوج فلا بد في أصل التدوير من حركة ثالثة مستندة الى تحريك فلك البروج كما ذكروه (و) للشمس (اختلاف واحد هو سرعته فى نصف من فلكه) بل في نصف بعينه من فلك البروج (وبطؤه في نصف) آخر (بعينه لا يتغير ذلك) بل هي أبداً بطيئة في البروج الشمالية وسريعة في الجنوبية وذلك ظاهر على أصل الخارج بأن يكون الاوج فى البروج الشمالية فتكون الشمس هناك أبعد من الارض وأبطأ حركة وفيما يقابلها أقرب وأسرع واذا أريد الابطاء والاسراع على هذا الوجه بعينه من أصل التدوير احتيج الى قيود أشار اليها بقوله (فلنفرض التدوير بحيث يتم دورته مع دورة حامله و) بحيث يكون (قطره) بل نصف قطره (بقدر بعد مركز الخارج عن مركز العالم) ولا بد مع ذلك أن نفرض حركة الحامل شبيهة بحركة الخارج فى جهتها بحيث تتمان الدورتين معا وأن نفرض حركة التدوير شبيهة بهما على وجه تكون فى القطعة البعيدة الى خلاف جهة حركة الحامل وفى القطعة القريبة الي جهتها (لتكون الدائرة التي ترسمها مجموع الحركتين بل يرسمها مركز الشمس بمجموعهما (بعينهما كالتى ترسمها خارج المركز سواء) ويكون

(قوله مستندة الى تحريك فلك البروج) على سبيل التمثيل والا فيجوز أن تكون مستندة الى ممثل كوكب فوقه (قوله بحيث الخ) لتكون هذه السرعة والبطء فى تمام الدورة (قوله بقدر بعد مركز الخ) ليكون القرب والبعد بمركز الشمس على هذا الاصل كما كان على أصل الخارج (قوله فى القطعة الخ) ليكون البطء فى القطعة البعيدة منه عن مركز العالم كان أصل الخارج فانه على هذا التقدير يكون المحسوس فضل حركة الكامل (قوله وفى القطعة القريبة الخ) لانه على هذا التقدير يكون المحسوس مجموع حركة الكل فى التدوير

(قوله الى تحريك فلك البروج) المصدر ههنا مضاف الى الفاعل وقوله كما ذكروا وقد ذكره (المص) فى آخر المقصد السادس على ما سيجئ ان شاء الله تعالى حيث قال هناك والاوجان توافق الثوابت فى تلك الحركة قدرا وجهة فهو أى ذلك التوافق إما لاتحاد المحرك وهو كرة الثوابت الى آخر كلامه هناك (قوله بل فى نصف بعينه من فلك البروج) لما عرفت بل انهم وجدوا بالرصد الأسرع والابطأ فى نصفى فلك البروج دون نصفى فلك الشمس (قوله بل نصف قطره) وذلك لانا فرضنا كونه ما بين المركزين مساويا بالنصف قطر التدوير كما ان المدار الذى يفعله الكوكب ويرسمه فى الحامل والتدوير معا بتلك الحركة المركبة مساو بالمدار الذى يفعله ذلك الكوكب ويرسمه فى الخارج المركز بالحركة البسيطة على ما بين فى موضعه ثم لا يذهب عليك أن وجودها فى الخارج المركز ههنا فرضى لا تحقيقي اذ الكلام ههنا مبنى على أصل التدوير فلم يتحقق هناك خارج المركز قطعا (قوله وان نفرض حركة التدوير شبيهة بهما) أى شبيهة بحركتى الحامل والخارج ولا يخفى أن هذا الكلام

الاختلاف المحسوس من الاصلين شيئا فشيئا واحداً بلا تفاوت الا أن بطليموس اختار الخارج لكونه أبسط لما عرفت من انه يتم بحركة واحدة ومن ان التدوير يستلزم مدارا خارج المركز

﴿المقصد الخامس﴾ (في افلاك القمر) لما كان القمر تلو الشمس في الشهرة والانارة عقبها به (وهو وجد لا كالشمس حيث تسرع) الشمس (في نصف بعينه) من فلك البروج (وتبطئ في نصف) آخر منه وليس القمر كذلك (بل) هو (يسرع ويبطئ في جميع الاجزاء من فلك البروج لا يختص اسراعه وابطاؤه بجزء معين منه دون آخر (فعلم) بذلك (أنه) أي القمر (على تدوير يتم دوره قبل دورة حامله) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير والتدوير في موضع من الحامل وكان هناك للقمر بواسطة التدوير حالة مخصوصة من الاسراع والابطاء فاذا عاد القمر الى موضعه بحركة التدوير قبل دورة حامله عادت تلك الحالة المخصوصة اليه في جزء آخر من فلك البروج وتنتقل تلك الحالة في دورة أخرى الى جزء ثالث منه وهكذا ثم ان هذا التصوير وان كان كافيا لعدم اختصاص السرعة والبطء بأجزاء معينة من البروج الا أنه يقتضي أن يكون عود القمر الى الحالة المخصوصة قبل العود الى جزء بعينه من البروج وذلك باطل لان المعلوم بالرصد ان عوده اليها بعد العود الى جزء بعينه من البروج بزمان قليل فالصحيح أن يقال يتم دوره بعد دورة حامله (ثم اذا قيس سرعة الى سرعة وبطء الى بطء لم يكن مثله بل أسرع أو أبطأ) يعني أن اختلاف القمر اذا عاد

(حسن جلبي)

يكون مستغنى عنه بما سبق ذكره الا أنه أورده طوطئة لقوله على وجه يكون في القطعة البعيدة الخ ومحصل الكلام هو أن حركة الافلاك الثلاثة متشابهة لكن قد تعارضت في التدوير حركتان هما حركة القطعة القريبة وحركة القطعة البعيدة على ما ذكره فكأنهما كانتا متساقطتين فبقيت حركة الحامل فقط شبيهة بحركة الخارج سواء فان قيل لم تقف الشمس في القطعة البعيدة المخالفة لحامله في جهة الحركة كما وقفت المتحركة في النصف المخالف قلنا لابد أن يكون حركة التدوير أسرع من حركة حامله حتى يتصور الوقوف أو الرجوع والمفروض في صورة الشمس ههنا هو أن حركة التدوير كانت مساوية لحركة حامله فلم يتصور ما ذكرتم فتأمل

(قوله فاذا فرض القمر في موضع من التدوير) كالذروة وقوله في موضع من الحامل هو كرأس الحمل مثلا وقوله حالة مخصوصة هي كالابطاء مثلا بناء على الفرضين المذكورين وقوله الى جزء ثالث منه أي من فلك البروج (قوله وذلك باطل) أي لان المعلوم بالرصد الخ ولان عود القمر الى الحالة المخصوصة أو كان قبل العود الى جزء بعينه من البروج لزم احساس رجوع القمر أو وقوفه حالة كونه في القطعة المخالفة لحامله من ذلك التدوير لكن الرصد يكذبه

لم يعد الى ما هو مثله حقيقة بل الى ما يشبهه مع تفاوت قليل (فعلم) بذلك (أن تدويره مركوز في ثخن فلك خارج المركز) اذ حينئذ تكون القسي المفروضة في التدوير المتساوية في أنفسها متفاوتة في الصغر والكبر بحسب الرؤية فيقع التفاوت في الحالة العائدة مقيسة الى نظيرتها (ثم وجد غاية سرعته في تربيعي الشمس فهو) أى القمر يجب أن يكون في كل واحد من تربيعيها) في حضيض الخارج المقتضى لغاية السرعة (والاوج يقابله ضرورة) فاذا كان القمر في تربيع الشمس الى التوالى كان أوجه في تربيعها الى خلاف التوالى واذا كان في تربيعها الثانى على التوالى كان الاوج في تربيعها الثاني الي خلافه (فله فلك آخر) سوي التدوير وحامله (يخرج) ذلك الفلك ويحرك (أوجه الى خلاف جهة حركته وهو) الفلك (الذى) يكون (الخارج المركز في ثخنه وسميناه المائل فيجتمع القمر والاوج عند المقابلة) مع الشمس (ثم يتقابلان في التربيع الثانى) كما كانا متقابلين في التربيع الاول (ثم يجتمعان عند الاجتماع) ففى الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج (وفي غير الاجتماع والمقابلة تكون الشمس متوسطة بينهما) أي بين القمر وأوجه (أبدا ثبتاء دان

(قوله وفى غير الاجتماع والمقابلة الخ) وذلك لأنه اذا اجتمع الشمس ومركز تدوير القمر والأوج فى نقط متشابهة من فلك البروج ولكن مثل رأس الحمل ثم تحرك منه الأوج يوما بليلة بحركة المائل والجوزهر الى خلاف التوالى احدى عشر درجة واثنى عشر دقيقة بالقرب وتحرك الشمس عن أول الحمل قريبا من الدرجة فصار البعد بين الشمس من الأوج اثنى عشر درجة واحدى عشر دقيقة وتحرك مركز التدوير بحركة الحامل من أول الحمل أربعا وعشرين درجة وثلاثا وعشرين دقيقة لكن المائل يرد الحامل الى خلاف التوالى مقدار حركته المركبة من الحركة العرضية وحركة المركز الى التوالى ثلاث عشر درجة واحدى عشر دقيقة وهو وسط القمر فى القمر فى اليوم بليلته فاذا انقص وسط الشمس مقدار درجة واحدة فهى وسط القمر وزيد على حركة المائل كان الثانى بعد النقصان بعد المركز عن الشمس والحاصل بعد الزيادة بعد اوج القمر عنها فتكون الشمس متوسطة بينهما

(قوله ففى الاجتماع والمقابلة يكون القمر فى الاوج الخ) قد عرفت أن ترتيب البروج هكذا حمل ثور جوزاء * سرطان أسد سنبله * ميزان عقرب قوس * جدى دلو حوت ثم نقول مثلا نفرض انه قد اجتمع القمر والشمس والاوج كلها فى رأس الحمل على التوالى فى الحمل والثور والجوزاء الى ربع السرطان ويتحرك الأوج من رأس الحمل أيضا على خلاف التوالى فى الحوت والدلو الى ثلاثة أرباع الجدى فحينئذ يكون الاوج مقابلا للقمر حال كون القمر فى الحضيض وحينئذ تحرك الشمس من رأس الحمل أيضا الى ربع الحمل فيكون بين القمر والشمس حينئذ ثلاثة بروج هى ثلاثة أرباع الحمل ومجموع الثور ومجموع الجوزاء والربع الاول من السرطان وظاهر أن هذه البروج الثلاثة هى ربع مجموع البروج الاثنى عشر ثم يتحرك القمر من ذلك

عنها) أي عن الشمس (بعد الاجتماع الى المقابلة) فيبعد القمر عنها الى التوالى والاوج الى خلافه حتى يتلاقيا في المقابلة (ثم يتقاربان منها) أى من الشمس (بعد المقابلة الى أن يجتمعا) معها ثانيا ثم ان منطقة التدوير يتحرك عليها مركز القمر في سطح منطقة الخارج التي يتحرك عليها مركز التدوير وهى في سطح منطقة المائل (وليس منطقة المائل في سطح فلك البروج والا كان القمر ملازما له لا يتعداه الى الشمال ولا الى الجنوب) كما ان الشمس كذلك دائما (فيكون) القمر (ينخسف في كل مقابلة لتوسط الارض) على هذا التقدير (بينه وبين الشمس) في المقابلات كلها فيقع القمر في ظل الارض في كل منها (واللازم منتف بل تقاطعه) أى تقاطع منطقة المائل فلك البروج (وتقطعه بنصفين على نقطتين يسميان العقدتين والجوزهر بن أحدهما هي التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الشمال) من منطقة البروج (وتسمى) هذه النقطة (الرأس و) النطقة (الاخرى) منهما هي (مقابلتها التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الجنوب) من فلك البروج (وتسمى الذنب) بناء على تشبيه الشكل الحادث من نصفي الدائرتين المتقاطعتين بالتنين وتشبيه طرفيه برأسه وذنبه

(حسن جلبى)

الموضع فى ثلاثة أرباع السرطان وفى الاسد وفى السنبلة الى نصف الميزان ويتحرك الاوج على خلاف التوالى فى الربع الاول من الجدى وفى القوس وفى العقرب الى نصف الميزان فيجتمع القمر والاوج فى نصف الميزان أيضا وحينئذ يتحرك الشمس الى نصف الحمل فهى ح يكون مقابلة للاوج والقمر معا ثم يتحرك القمر فى نصف الميزان وفى العقرب وفى القوس الى ثلاثة أرباع الجدى ويتحرك الاوج على الخلاف فى النصف الاول من الميزان وفى السنبلة الى آخر الربع الاول من الاسد فيكونان متقابلين ثانيا حال كون القمر فى الحضيض وح تتحرك الشمس الى ثلاثة أرباع الحمل فيكون بين القمر والشمس ثلاثة برج أيضا وهى الربع الاخير من الجدى ومجموع الدلو ومجموع الحوت وثلاثة أرباع الحمل قيل هذا هو التربيع الاول فيكون غروب القمر هناك بعد غروب الشمس وفى التربيع الثانى يكون الغروب بالعكس ثم يتحرك القمر من ذلك الموضع الى آخر الحمل ويتحرك الاوج على الخلاف الى آخر الحمل أيضا فيجتمعان مع الشمس فى آخر الحمل ثانية فظهر أن القمر فى هذه الدورة قد اجتمع مع الحضيض مرتين ومع الاوج مرتين ومع الشمس مرة واحدة وأما اجتماع القمر والاوج والشمس فى رأس الحمل أولا فغير معتبر فى هذه الدورة لأن هذا الاجتماع قد جعل ههنا مبدأ لحركات هذه الأمور الثلاثة فى هذه التصوير فقوله يجتمعان عند الاجتماع أى يجتمعان عند اجتماعهما مع الشمس وكذا قوله فى الاجتماع والمقابلة اى اجتماعهما مع الشمس ومقابلتهما مع الشمس هذا ما تخيل لى فى هذا المقام بافاضة الوهاب العلام (قوله بالتنين) متعلق بالتشبيه المذكور والتنين بكسر التاء والنون وتشديد النون أيضا وهى الحية العظيمة المسماة بالعشان وفى الصحاح ان التنين ضرب من الحياة والتنين موضع فى السماء

(ثم اذا رصدنا كسوفا في احدى المقدتين) كالرأس مثلا (ثم كسوفا آخر فيها بعد زمان طويل ورأينا الثاني) من الكسوفين (متأخرا عن الأول الى جهة المغرب) من أجزاء فلك البروج (فعلمنا) بذلك (ان للعقدتين حركة الى خلاف التوالي فله) أي للقمر (فلك آخر) سوى الثلاثة المذكورة (يحركهما) أي يحرك ذلك الفلك الآخر العقدتين الى خلاف التوالي (ولظهور حركته في الجوزهر بن سمیناه فلك الجوزهر فالقمر اذا وصل الى الرأس كان على منطقة البروج فلم يكن له) حينئذ (عرض ثم اذا جاوزه كان له عرض) عن المنطقة (في الشمال يتزايد) ذلك العرض (قليلا قليلا الى أن يصل) القمر (الى منتصف مابين العقدتين وعنده يكون غاية العرض) الشمالي (ثم يتناقص) ذلك العرض (قليلا قليلا الى أن يحصل) القمر (في الذنب فيكون) حينئذ (عديم العرض) أيضاً (ثم يصير ذاعرض في الجنوب كما وصفناه) فيتزايد أولا الى أن يصل الى المنتصف الآخر فيكون هناك غاية العرض الجنوبي و يتناقص ثانيا (وغاية العرض في الجانبين) أي الشمال والجنوب (سواء ثابت لا يزيد ولا ينقص) ومقدارها كما علم بالرصد خمسة أجزاء (والتزايد) في العرض بعد مجاوزة العقدتين (والتناقص) فيه بعد مجاوزة المنتصفين (بنسبة واحدة فهي) أي العروض المتزايدة والمتناقصة (متساوية في الأجزاء المتقابلة) فالعرض المتزايد الشمالي للجزء العاشر من الرأس مثلا يساوي العرض المتزايد الجنوبي للعاشر من الذنب وكذا العرض المتناقص الشمالي للجزء الخامس من منتصف النصف الشمالي يساوي العرض المتناقص الجنوبي للجزء الخامس من المنتصف الآخر (فقد تلخص مما ذكرناه أن له) أي للقمر (أربعة أفلاك تدوير هو) مركوز (حامل) خارج المركز (هو في ثخن مائل) أي ذلك الحامل فيما بين سطحي فلك الموافق المركز مسمى بالمائل لميلان منطقته عن منطقة البروج (يحيط به) أي بذلك المائل فلك آخر (موافق) مركزه أيضاً لمركز العالم (وله أربع حركات فللتدوير) حركة (الى التوالي في نصف) هو الاسفل (والى خلافه في نصف)

(حسن جلبي)

(قوله سواء ثابت لا يزيد ولا ينقص) وهذا لا ينافي ماذكر في أول المقصد من قوله لا يختص اسراعه ولا ابطاؤه بجزء معين من فلك البروج دون جزء آخر منه وذلك لأن الاسراع والابطاء في هذا المدار أيضا لا يختص بجزء من الاجزاء الشمالية ولا بجزء من الاجزاء الجنوبية كما لا يخفى

هو الأعلى (وللخارج) حركة (الى التوالي وللآخرين) أعني المائل والجوزهر حركتان (الى خلاف التوالى وله) وللقمر (فى الطول) وهو مابين المغرب والمشرق (اختلافات ثلاثة) فأحدها هو الاختلاف (الذى) يكون (بسبب التدوير) فان القمر اذا كان على ذروة التدوير أو حضيضه كان الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز التدوير المنتهي الى سطح الفلك الاعلى منطبقا على الخط الخارج عنه المار بمركز القمر المنتهى اليه فلا اختلاف حينئذ بسببه واذا تحرك القمر بحركة التدوير نازلا من الذروة أو صاعداً من الحضيض الى جزء آخر من التدوير لم ينطبق أحد الخطين على الآخر بل حصل فيما بينهما زاوية على مركز العالم فهذه الزاوية هي الاختلاف الناشئ من التدوير فيحتاج تارة الى أن تنقص هذه الزاوية عن وسط القمر أعني حركة مركز تدويره وتارة الى أن تزاد عليه حتى يحصل تقويمه أعني حركة مركز نفسه وغاية هذا الاختلاف هو نصف قطر التدوير (و) ثانيها الاختلاف (الذى) يكون (بسبب الخارج) فان مركز التدوير اذا كان في الاوج أو

(قوله فيحتاج تارة الى أن تنقص الخ) وهو مااذا كان هابطا متحركا من الذروة الى الحضيض

(قوله تزاد عليه) وهو مااذا كان القمر صاعدا متحركا من الحضيض الى الذروة والسبب فى ذلك ان حركة التدوير فى القطعة العليا على خلاف التوالى ففى الهبوط يكون الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر أقرب الى المغرب ومبدأ الدور اعنى أول الحمل من الخط الخارج منه المار بمركز التدوير وفى الصعود ينعكس الامر بالذروة والحضيض الأوسطين باحتراز عن الذروة والحضيض المرئيين فانهما بحالهما ولذا يوجد للقمر اختلاف فى الرصد عن مابطن عدمه فى الحساب وتفصيله فى كتب الهيئة ....

(قوله على الخط الخارج عنه) اى مركز العالم وقوله المنتهى اليه اى الى سطح الفلك الاعلى (قوله الى أن تنقص هذه الزاوية عن وسط القمر الخ) اذا فرضنا القمر على ذروة التدوير أو حضيضه فى رأس الحمل مثلا فتحرك مركز التدوير بحركة حامله على التوالى من رأس الحمل فهذه الحركة اعنى حركة مركز التدوير تسمى وسط القمر وقد يطلق وسط القمر على القوس الذى فعلته هذه الحركة ورسمته واذا فرضنا حركة القمر من الذروة بحركة القطعة من التدوير على خلاف التوالى وقد تحرك مركز التدوير على التوالى حركة اسرع من حركة القمر لزم أن تكون الزاوية التى فعلها مركز القمر منقوصا عن وسط القمر يعنى الزاوية التى فعلها وسط القمر عند المركز واذا فرضنا حركة القمر من الحضيض على التوالى وحركة مركز التدوير على التوالى أيضا لزم أن تكون الزاوية التى قد فعلتها حركة مركز القمر مزيدا على وسط القمر وقوله أعنى حركة مركز نفسه وقد يطلق تقويم القمر على القوس الحاصل بالحركة المذكورة وقوله وغاية هذا الاختلاف أى غايته بدون اعتبار وسط القمر هو نصف قطر التدوير وهذا انما يظهر اذا تحرك القمر بالنصف الاسفل من التدوير على التوالى .

(قوله اذا كان فى الاوج أو الحضيض) لا يذهب عليك انه قد ذكر الحضيض ههنا تارة فى مقابلة الاوج فيراد به

الحضيض كان قطر منه بعينه منطبقا على الخط المار بمركز العالم والخارج والتدوير وبالاوج
والحضيض والطرف الاعلى من هذا القطر هو ذروة التدوير التى هى مبدأ حركته الخاصة
والطرف الآخر منه حضيضه المقابل لها فهما محاذيان في هاتين الحالتين لمركز العالم
ومركز الخارج أيضا واذا فارق مركز التدوير الاوج والحضيض لم يكن ذلك القطر منه
منطبقا على الخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير واصلا الى أعلاه ولا على
الخط الخارج من مركز الخارج الى مركز كذلك فلا تكون الذروة المذكورة ومقابلها
محاذيين لشيء من مركزي العالم والخارج بل هما محاذيان أبدا لنقطة أخرى كما ستعرفه
ويسميان ذروة وسطى وحضيضا أوسط ويخالفان الذروة والحضيض المرئيين في غير
الاوج والحضيض واعلم ان هذا الاختلاف ليس بسبب كون حامل التدوير خارج
المركز بل هو اختلاف واقع بين الذروتين علم إنيته ولم تعلم لميته (و) ثالثها الاختلاف
(الذى) يكون (بسبب تفاوت قطر التدوير) بالعظيم والصغر (في قربه وبعده بسبب حامله

(حسن جلبي)

حضيض خارج المركز وتارة أخرى فى مقابلة الذروة فيراد به حضيض التدوير وقوله كان قطر منه أى من
التدوير وقوله بالاوج والحضيض * اعلم انه اذا كان مركز التدوير فى الاوج مثلا لزم أن تكون الذروة منطبقة
على الاوج ومتحدة معه فاذا فرضنا خطا مبتدأ من الاوج مثلا لزم أن تكون الذروة منطبقة على الأوج ومتحدة
معه فاذا فرضنا خطا مبتدأ من الأوج منتهيا مثلا لزم أن تكون الذروة منطبقة على الأوج ومتحدة معه فاذا
فرضنا خطا مبتدأ من الاوج منتهيا الى الحضيض فذلك الخط يمر أولا بمركز التدوير ثم بحضيضه ثم بمركز الخارج
ثم بمركز العالم فينتهى الى الحضيض واذا كان مركز التدوير فى الحضيض لزم أن يكون حضيض الخارج
وحضيض التدوير متحدين فاذا فرضنا خطا مبتدأ من الذروة منتهيا الى الأوج فهذا الخط يمر أولا بمركز التدوير
ثم بالحضيض الذين صارا متحدين ثم بمركز الخارج فينتهى الى الأوج وقوله فهما أى الطرفان المذكوران وقوله
فى هاتين الحالتين هما كون مركز التدوير فى الأوج وكونه فى الحضيض وقوله أيضا متعلق بمركز العالم
ومركز الخارج معا أى الطرفان المذكوران يحاذيان مركز مركز العالم ومركز الخارج كما يحاذيان الأوج
والحضيض ويحتمل أن يكون متعلقا بمركز الخارج وحده أى يحاذيان مركز الخارج كما يحاذيان مركز العالم هذا
لكن الأولى أولى وقوله الى مركزه أى مركز التدوير وقوله كذلك أى واصلا الى أعلاه (قوله لنقطة أخرى)
أى هى فى جانب الحضيض من مركز العالم على ما اختاره وقوله كما ستعرفه أى ستعرفه فى التنبيه الآتى من
هذا المقصد وقوله ويسميان ذروة وسطى وحضيضا أوسط وهما اللذان قد كانا مرئيين فى الاوج والحضيض
قبل مفارقته من مركز التدوير عن الأوج والحضيض وقوله المرئيين الخ أى المرئيين بعد مفارقة مركز التدوير
عن الأوج والحضيض (قوله واعلم ان هذا الاختلاف) اشارة الى الرد على المصنف فى قوله والذى بسبب

الخارج) المركز فانا اذا فرضنا أن الاختلاف الاول واصل الى غايته التي هي نصف قطر التدوير كما مر فان كان مركز التدوير حينئذ في الاوج كان لنصف قطره مقدار في الرؤية وان كان في الحضيض كان له مقدار أعظم من ذلك المقدار وكذا الحال في الاختلاف الاول اذا لم يكن في النهاية فانه يقع فيه أيضا تفاوت بحسب القرب والبعد فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة بالاختلاف الاول ولذلك جعل اختلافا ثانيا تابعا للاول (و)للقمر (في العرض) وهو فيما بين الشمال والجنوب اختلاف (واحد) كما نبين ﴿ تنبيه ﴾ لا يخفى على ذي فطرة سليمة أن كرة كالتدوير مثلا اذا تحركت على محيط دائرة كمنطقة الخارج حركة متشابهة على نهج واحد بلا تفاوت لزم هناك أمور ثلاثة ٭ الاول أن تكون حركة الكرة متشابهة حول مركز تلك الدائرة ٭ الثاني أن يكون قطر منها بعينه محاذيا لذلك المركز كأن خطا خرج من مركز الدائرة وانطبق على قطر من الكرة وأدارها حول المركز ٭ الثالث أن يتساوي بعد تلك الكرة عن مركز الدائرة وحينئذ نقول (هذه الاصول) التي تدروها في أفلاك القمر وحركاته (يلزمها أن يكون القمر) بل (تشابه حركته) أي حركة مركز تدويره (حول مركز الخارج) وأن يكون (محاذاة قطر تدويره المار بالذروة والحضيض له) أي لمركز الخارج أيضا (وأن يكون تساوي قربه وبعده) أيضا عند مركز الخارج دون مركز العالم) وغيره من النقط (ثم انهم وجدوه بخلافه فتشابه حركته) أي حركة مركز

(حسن جلبي)

الخارج وقوله ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز لانه لو كان كذلك يلزم أن يكون ذلك القطر من التدوير منطبقا دائما على الخط الخارج من مركز الخارج الى مركز التدوير واصلا الى أعلاه لكن اللازم باطل فحينئذ يكون لمية هذا الاختلاف أمرا مركبا من كون حامل التدوير خارج المركز ومن حركة فلك آخر أمائل أو تدوير أو جوزهر من غير أن يعلم بعضها أو كلها (قوله فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة باختلاف الأول) اذا فرضنا أن هذا الاختلاف يكون بالنسبة الى جميع قطر التدوير والاختلاف الأول يكون بالنسبة الى نصف قطر التدوير كان بين الاختلافين فرق آخر بهذا الاعتبار أيضا لكن لا عبرة بهذا الفرق كما لا يخفى وقوله كما نبين أي نبين في حركة المائل (قوله دون مركز العالم متعلق بالظروف الثلاثة معا أعني حول مركز الخارج وقوله له وقوله عند مركز الخارج وهذه الظروف الثلاثة خبر قوله يكون وقوله فتشابه مصدر منصوب على انه مفعول أي فوجدوا تشابه حركته الخ وقوله في تلك النقطة واقعة من جانب الأوج أي هي واقعة في جانب الأوج عن مركز الخارج وقوله هي من جانب الحضيض أي هي واقعة في جانب الحضيض عن مركز العالم وقوله بينهما أي بين تلك النقطة وانما قال والصواب لأنهم كانوا يجدون في الرصد ما قاله

تدويره (حول مركز العالم وللمحاذاة) أى محاذاة قطر تدويره المار بالذروة والحضيض الاوسطين (لنقطة) من ذلك الخط المار بالمراكز والاوج والحضيض (غير مركزهما) أي مركز العالم والخارج وتلك النقطة واقعة (من جانب الاوج لتوسط مركز الخارج بينها وبين مركز العالم) والصواب أن يقال هي من جانب الحضيض لتوسط مركز العالم بينها وبين مركز الخارج كما هو المشهور وأما تساوى بعد مركز التدوير عن مركز الخارج فهو باق على حاله (وانتفاء اللازم) الذي هو تشابه الحركة حول مركز الخارج ومحاذاة القطر المذكور له (يوجب انتفاء الملزوم) الذى هو الاصول التى ذكروها فى القمر ثم انه أورد على كلامهم اعتراضا آخر فقال (كيف) أي كيف يصح كلامهم (وما ذكروه) من ان القمر لما علم له بالرصد أحوال مخصوصة وجب أن يكون له أفلاك كذا وكذا متحركة على الوجوه المذكورة المقتضية لتحقق تلك الاحوال (استدلال بوجود اللازم) الذى هو تلك الاحوال (على وجود الملزوم) الذي هو تلك الافلاك المتحركة على تلك الوجوه (وانما يصح) هذا الاستدلال (اذا علم المساواة) بين اللازم والملزوم (ولم تعلم) المساواة ههنا (اذ يجوز أن يكون ثمة وضع آخر) مغاير لما ذكروه (يستلزم) ذلك الوضع الآخر (هذه الحركات) المقتضية للأحوال المعلومة كما أن الوضع الذى بينوه يستلزمها أيضا لجواز اشتراك الامور المختلفة في اللوازم وليس انتفاؤه) أى انتفاء الوضع الآخر (ضروريا ولا مبرهنا عليه ﴿المقصد السادس﴾ في الافلاك الخمسة الباقية) المسماة بالمتحيرة (أنها تكون سريعة في الحركة) الى توالى البروج (فتأخذ في بطء يتزايد) ذلك البطء (الى أن تقف هذه الكواكب في جزء من أجزاء البروج (أياما ثم تأخذ في الرجوع) الى خلاف التوالى (متدرجا) أي كل واحد منها (فى السرعة في رجوعها الى حد ما ثم تأخذ في البطء) في

(حسن جلبى)

الشارح ويظهر الفرق بين كلاميهما فى ذلك الخط المار بالمركز والأوج والحضيض فتدبر وقوله ومحاذاة القطر له أى المركز الخارج يعنى هذا اللازم منتف أيضا كما مر (قوله ليس انتفاؤه ضروريا ولا مبرهنا عليه) وأما قولهم لو كان هناك وضع آخر لعلمناه بالرصد فهو محل النزاع بعد (قوله المسماة بالمتحيرة) وجه تسمية هذه الكواكب بالمتحيرة ظاهر من ظاهر المقام وأما تسمية أفلاكها متحيرة فهى باعتبار تسمية تلك الكواكب متحيرة وقوله فى نصف المخالف وهو النصف الاسفل كما سيجىء ان شاء الله تعالى

رجوعها (الى أن تقف ثانيا ثم تستقيم) أي تتحرك الى التوالى (متدرجا في السرعة) في استقامتها (الي غاية ويعرض ذلك) الذى ذكرناه من أحوالها (لها في جميع الاجزاء) من فلك البروج أى ليس شئ من استقامتها ورجوعها ووقوفها وسرعتها وبطئها مخصوصا بجزء معين من أجزائه بل يوجد فى كل منها (فعلم) بما ذكر من أحوالها (أنها في تدوير) تزيد حركته فى نصفه المخالف على حركة حامله كما مر في الفائدة الثانية (ثم انها) أي الكواكب الخمسة (تكون غربية من الثوابت فتلحقها مقارنة) اياها (ثم تفارقها مخلفة لها الى المغرب فعلم) بذلك (أن حامل تدويرها متحرك) من المغرب (الى المشرق والزهرة وعطارد يقارنان الشمس) مستقيمين (ثم يتفرقان) عن الشمس حتى يصيرا شرقيين عنها فيطلعان بعدها) ويغربان كذلك (متباعدين) في هذا التفرق (عنها الى حد ما) فغاية بعد الزهرة عن الشمس سبعة وأربعون جزأ وغاية بعد عطارد عنها سبعة وعشرون جزأ (ثم يرجعان) الي خلاف التوالى (متقاربين منها حتى يقارناها) راجعين مقارنة (ثانية ثم يغربان) أى يصيران غربيين عنها (فيغربان) حينئذ قبلها (لا بعدها) كما ذكره (و) كذا (يطلعان قبلها متباعدين) في التغريب (عنها الى حد ما ثم يرجعان) عن صوب الرجوع الى سمت الاستقامة (حتى يقارباها) في الاستقامة كما ذكرناه أولا (فعلم) بذلك (أن مركز تدويرهما خاصة ملازم لمركز الشمس) وان بعدهما عنها شرقا أو غربا انما هو بحركة تدويرهما فقط (فالبواقى) من المتحيرة وهى

(قوله فعلم الخ) أى فاستدل من أحوالهما المذكورة على أن مركز تدويرهما يتحرك على منطقة حامله مقدار حركة مركز الشمس الى التوالى فيحاذيه أبدا ويتحرك كل من عطارد والزهرة على محيط التدوير فلا يبعد عن الشمس قدامها وخلفها الا بقدر مايقتضيه نصف قطر تدويره ويقارن كل واحد منها فى الذروة والحضيض اللذين هما انصفا قوس استقامة ورجوعا (قوله فان رجوعها الخ) فلو كان مركز تدويرها ملازمة لمركز الشمس لكان أوسط رجوعها فى حال المقارنة لا المقابلة

(قوله ثم يغربان) بتشديد الراء المكسورة من التغريب قال فى الصحاح المغرب الذى يأخذ فى ناحية المغرب والمغرب أيضا من باب التفعيل وقوله فيغربان ثلاثى مجرد من الغروب (قوله ان مركز تدويرهما خاصة ملازم لمركز الشمس) هذا ظاهر اذا كان مركز تدويرهما فى الرأس أو الذنب وأما اذا كان لمركزهما عرض عن مدار الشمس أى عن منطقة البروج فكون مركزهما ملازما لمركزها انما هو باعتبار التقارب والتساوى فى الحركة وذلك لان بعد مركز تدوير عطارد عن الشمس انما يكون خمسا وأربعين دقيقة فهو ثلاثة أرباع درجة واحدة ولا شك ان نصف قطر تدويرهما أعظم بكثير فى هذين البعدين فلا عبرة بهذا القدر من البعد (قوله وان بعدهما الخ) يعنى بعد أنفسهما عن الشمس انما يكون بحركة تدويرها لا بحركة مركز تدويرهما

العلوية (ليست كذلك فان رجوعها) بل أواسطه (انما يكون وهى في مقابلة الشمس فهي في الحضيض حينئذ) كما أن أواسطه استقامتها انما تكون في مقارنة الشمس اياها وهي حينئذ في الذروة (و) الكواكب (الخمسة يختلف بعدها الصباحى والمسائي) كأنه أراد به نصف قطر تدويرها وحينئذ يلغو قوله (عن الشمس) الا في الزهرة وعطارد فان غاية بعدهما عنها صباحا ومساء انما هي بحسب نصف قطريهما والمسطور في كتب الفن أن القسى التدويرية ابطائية كانت أو اسراعية رجوعية أو استقامية لم توجد متشابهة بل وجدت فى بعض أجزاء البروج أكثر قدراً وزماناً وفي بعضها أقل قدراً وزماناً (ولا يتصور ذلك الا بقرب تدويرها من الارض تارة) فتكون قسية ونصف قطره حينئذ أعظم في الرؤية (وبعده) عنها (أخرى فاذن حامل تدويرها فلك خارج المركز) ثم انه أراد أن يبين أن لعطارد خارجا آخر يكون حامله

(قوله بعدها الصباحى والمسائى) النصف المشرقى من مركز الشمس من قطر التدوير يسمى بعدا مسائيا للظهور الكواكب اذا كان عليه مساء والبعد المغربى منه بعد يسمى بعد صباحيا لظهور الكوكب اذا كان عليه صباحا (قوله كأنه أراد به الخ) لأن المصنف فى صدد اثبات الحوامل وهى انما تثبت باختلاف انصاف تداويرها بحسب الرؤية فلابد أن تكون التداوير فى حوامل خوارج المركز ولا مدخل فى هذا المطلوب لاختلاف البعد الصباحى والمسائى من الشمس فاعتبار اختلاف البعد الصباحى والمسائى بالقياس الى الشمس لغو (قوله بحسب نصف قطريهما) لكون مركز تدويرهما مقارنا للشمس دائما فلا يبعدان عن الشمس قدامها وخلفها الا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويرهما هذا بحسب الجلى من النظر واما بحسب الدقيق فيجب أن لا يكون مقارنا للشمس بحسب الحقيقة بل مقارنته قد تكون بالتقريب ولذا يختلف غاية البعد الصباحى والمسائى مع كونه مركز التدوير فى موضع معين كذا فى شرح التذكرة الحضرى فحينئذ عبارة المتن صحيحة بلا استثناء

اذ لا بعد لمركز تدويرهما عن الشمس بحيث يكون معتدا به كما ذكرنا (قوله فهى فى الحضيض حينئذ) أى تلك البواقى من المتحيرة تكون فى حضيض التدوير حينئذ أى حين كونها فى أواسط رجوعها وانما كانت فى الحضيض حينئذ لأنها حينئذ كانت فى غاية ما من السرعة على الخلاف فيظهر فضل حركة النصف الأسفل من التدوير الى خلاف التوالى على حركة حامله فيحس رجوعها (قوله كأنه أراد به) أى بالبعد الصباحى والمسائى الى قوله والمسطور فى كتب القوم هذا اشارة الى الرد على المصنف رحمه الله حيث جعل البعد الصباحى والمسائى متناولا للخمسة المتحيرة مع انه لا يكون الا فى السفليين أعنى الزهرة والعطارد على ما سنذكره ان شاء الله تعالى وقوله انما هى بحسب نصف قطر تدويرهما أى لا بحسب مركز تدويرهما حتى يلغو قوله عن الشمس مافيهما أيضا وذلك لأن مركز تدويرهما ملازم للشمس فلا يلغو ماذكره فيهما وقوله والمسطور فى كتب القوم اشارة الى وجه اللغو فى غيرهما والى انه لا وجه لارادة نصف تدويرهما كما زعمه المصنف بل الكلام مبنى على اعتبار القسى كما ذكره الشارح وقوله أكثر قدرا او زمانا وكذا قوله أقل قدرا او زمانا انما يكون على تقدير كون القسى الوقوفية أكثر قدرا او زمانا فتأمل

في نخنه فقال (والبعد المذكور) أى البعد الصباحي والمسائي عن الشمس الذى غايته نصف قطر التدوير كما عرفت (يكون لعطارد في) آخر (الجوزاء و) أول (الجدى أعظم مماله في سواهما) أى نصف قطر تدويره فيهما أعظم منه في سائر أجزاء البروج (فهو) أي تدويره حينئذ (أقرب الى الارض فهو) في هذين الموضعين (في الحضيض) من حامله فقد وصل في دورة واحدة الى حضيض حاملي مرتين (والاوج) لا محالة (مقابلة فهو) أي الاوج (اذا متحرك الى المغرب) أى الى خلاف التوالى (اذ لو كان) الاوج (ثابتا) غير متحرك (لم يصل) مركز تدوير عطارد (الى الحضيض في الدورة) الواحدة (الا مرة) واحدة وقد بان بطلانه (ولو تحرك) الاوج (الى المشرق أي الى التوالى كما ان مركز التدوير كذلك (لزم أن يتحرك) الاوج (في نصف الدورة ثلاثة بروج وفي نصفها تسعة) وذلك لانا اذا فرضنا ان مركز التدوير تحرك من أول الحمل الى آخر الجوزاء فقد حصل في الحضيض فلو كان الاوج الذي هو مجتمع معه في أول الحمل متحركا الى التوالى أيضا لزم أن يكون الاوج قد تحرك من أول الحمل الي أول الجدى بل الى آخر القوس فقد تحرك حينئذ المركز ثلاثة بروج والاوج تسعة ثم انهما يجتمعان في الحمل ثانيا فيتحرك المركز من آخر الجوزاء الى الحمل والاوج من أول الجدى الي الحمل فانعكس الامر بينهما فلا تكون حركة شيء منهما بل متشابهة أحديهما أسرع من الأخرى تارة وأبطأ تارة وهو باطل فتعين ان الاوج يتحرك

(حسن جلبي)

(قوله والأوج لامحالة مقابلة) فاذا كان تدوير عطارد فى آخر الجوزاء فى الحضيض يكون الأوج حينئذ فى أول الجدى واذا كان ذلك التدوير فى أول الجدي فى الحضيض أيضا يكون الأوج فى آخر الجوزاء ولابد مع ذلك أن يجتمع التدوير المذكور مع الأوج فى رأس الحمل وأول الميزان فظهر أن عطارد قد اجتمع فى دورة واحدة مع الحضيض مرتين ومع الأوج مرتين (قوله الى أول الجدى بل الى آخر القوس) ولعل وجه الاضراب ههنا هو أن القوس هو برج التاسع من أول الحمل لكن ليس لهذا الاضراب زيادة نفع يعتد به
(قوله فلا تكون حركة شئ منهما متشابها) فان قيل لم لا يجوز أن يتحرك المركز الى ثلاثة بروج والأوج الى تسعة ثم المركز الى ثلاثة والأوج الى تسعة ثم المركز الى ثلاثة والأوج الى تسعة فحينئذ يكون دورة المركز واحدة ودورة الأوج ثلاثا ويكون التدوير فى الحضيض مرتين مع تشابه حركتى المركز والأوج على التوالى قلنا لو صح ما ذكرتم يلزم أن يتم الحامل أربع دورات احديهما بحركته الذاتية والثلاثة بحركته العرضية التابعة بحركة الأوج بناء على أن حركة الفلك المحيط يستتبع حركة المحاط فتأمل

الى خلاف التوالى حتى اذا وصل المركز تربيع الحمل على التوالى وهو آخر الجوزاء وصل الاوج الي تربيعه علي خلاف التوالى وهو أول الجدي فيكون المركز حينئذ في الحضيض واذا وصل المركز الى تربيعه الثانى وهو أول الجدى وصل الاوج أيضاً الى تربيعه الثانى وهو آخر الجوزاء فيكون المركز أيضاً في الحضيض ولاشك انهما يتلاقيان فيما بين التربيعين وقوله (فيقابله) سهو من القلم والصواب فيقارنه أى يقارن الاوج مركز التدوير (في الميزان وفي الحمل) وقوله (فمركز التدوير) أيضاً سهو والصحيح فاوج الحامل أو مركز الحامل (له محرك) بحركة الي خلاف التوالى (ويسمى) ذلك المحرك (المدير) لادارته مركز الحامل حول مركزه (ثم هذا البعد) الصباحى والمسائى (في الميزان أعظم منه) والصواب أصغر منه (في الحمل فهو) أى تدوير عطارد في الحمل (أقرب الى الارض منه في الميزان (فعلم ان المدير خارج مركز) وان أوجه في الميزان فهناك يجتمع الاوجان ويكون نصف قطر التدوير أصغر مايكون وأما في الحمل فيجتمع مركز التدوير وأوج الحامل مع حضيض المدير فلا يكون نصف قطره فى ذلك الصغر (ثم يختلف بعد الشمس عن الثوابت وهي) أى الشمس (في اعتدالين و) يعلم هذا الاختلاف (اذا رصدنا كسوفين وهى فيهما يظهر ذلك فى الدهور الطويلة فهي) أى الثوابت (متحركة)حركة بطيئة جداً كما سلف (والاوجات) سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد (توافقها)أي توافق الثوابت

(حسن جلبى)

(قوله سهو من القلم) ولك أن تقول ان الضمير المستتر فى يقابله راجع الى التدوير والبارز الى الحضيض او بالعكس أى اذا كان التدوير فى المميز ان كان الحضيض يقابله فى الحمل واذ كان فى الحمل كان الحضيض يقابله فى الميزان فيلزم أن يقارن الأوج مع التدوير فى الميزان والحمل اذ المقابلة مع الحضيض تقتضى المقارنة مع الأوج لامحالة (قوله أيضا سهو) لايخفى ان الفلك المحرك لمركز الحامل وأوجه على خلاف التوالى محرك لمركز نفس التدوير أيضا كذلك ولو بواسطة تحريك الحامل وباب التسامح مفتوح فى كلمات المصنفين

(قوله اذا رصدنا كسوفين) انما اعتبر ههنا الكسوفان معا لأنه اذا رصدنا كسوفا أول كانت الثوابت مرئية حول الشمس ثم اذا رصدنا كسوفا ثانيا يظهر اختلاف بعد الشمس عن تلك الثوابت وقوله وهى فيها أى والحال ان الشمس فى الاعتدالين وأما وقوع الكسوف فى العقدتين فهى كثيرة لكن الاختلاف المذكور انما ظهر عند كونهما فى الاعتدالين (قوله سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد) وقد عرفت أن محرك أوج القمر هو المائل ومحرك أوج عطارد هو المدير وانهما لا يوافقان الثوابت فى حركتها قدرا وجهة

في تلك الحركة مدراً وجهة (فهو) أي ذلك التوافق (اما لاتحاد المحرك) وهو كرة الثوابت مثلا (واما لتوافقها) أي توافق الحركات المتعددة (في الحركة) بأن توافق الحركة الصادرة من بعضها الحركة الصادرة من بعض آخر (جهة وكما) كما اذا فرض أن محركات تلك الاوجات هي المثلات (ثم ان عرض الزهرة وعطارد ليس ثابتا كثبت للقمر بل عرض) مركز تدوير (زهرة شمالي أبداً وعرض) مركز تدوير (عطارد جنوبي أبداً) وأما عرض مركز جرميهما فقد يكون في الزهرة جنوبيا وعطارد شماليا ثم انه صور كيفية ما ذكره بقوله (كأن الصفين) من مداري مركزي تدويرهما (يتبادلان) في جهتي الشمال والجنوب (فاذا كانت الزهرة) بل مركز تدويرها (على الرأس كان مدارها منطبقا على سطح منطقة البروج ثم اذا جاوزت) الرأس (وحصل) الكواكب بل مركز تدويره (في النصف) الذي يتحرك عليه (صار ذلك النصف شماليا) عن المنطقة والنصف الآخر جنوبيا عنها (ويتباعد) المدار (عنها) شيئاً فشيئاً الي أن يصل مركز تدويرها (الى غاية العرض) وهي منتصف ما بين العقدتين (ثم يقرب) مدارها (منها) شيئا فشيئا (حتي ينطبق عليها وهي) أي الزهرة بل مركز تدويرها (في الذنب ثم تصير في النصف الآخر) الذي كان جنوبيا (وقد صار هو) الآن (شماليا و) صار النصف (الآخر) الذي قد تحرك عليه في الشمال (جنوبيا ويتباعد) المدار عنها في الجانبين (الى غاية ما) هي منتصف هذا النصف (ثم يتقارب) اليها حتي ينطبق عليها ويتناول نصفاه في الجهة وهكذا دائما فيكون مركز تدوير الزهرة دائما اما على المنطقة وأما في الشمال عنها (واما عطارد فبالعكس من ذلك

(حسن جلبي)

(قوله كما ثبت للقمر) أى كاثبت عرض القمر وهو خمسة أجزاء كامر وثبوت عرض القمر هو أن يكون ثابتا فى جانب الشمال والجنوب لايتبدل حاله فيهما بخلاف عرض الزهرة وعطارد وعن منطقة البروج كاذكره (قوله وأما عرض مركز جرميهما) يعنى ان المصنف لم يفرق بين عرض مركزهما وبين عرض أنفسهما فعليك أن تفرق بين العرضين كيلايشتبه عليك الحال (قوله وهو منتصف مابين العقدتين) وهذا المنتصف يكون فى جانب الشمال كما ان هذا النصف صار شماليا عن المنطقة وقوله ثم تصير أى الزهرة بل مركز تدويرها وقوله وقد صار الخ أى ان النصف الذى كان جنوبيا قد صار هو الآن شماليا (قوله فيكون مركز تدوير الزهرة دائما) ولعل سبب هذه الحالة هو حركة الحامل منضمة الى اعتبار بعد مركز الحامل عن مركز فلك البروج والاعتبار ههنا لتحريك التدوير مركز نفس الكوكب اذ الكلام فى حركة الكوكب لا فى حركة مركز الكوكب حتى

فيكون عند الانطباق في الذنب وبتجاوزه الى النصف الجنوبي متباعداً ثم ينطبق وهو بتجاوزه الى النصف الآخر) الذي كان شماليا (وقد صار) الآن (جنوبيا) فمركز تدويره دائما اما على المنطقة واما في الجنوب عنها (ثم لهما) أي للزهرة وعطارد (عرضان آخران مغايران لعرضهما بسبب مدار مركز تدويرهما على الوجه الذي صورناه (فان القطر) من تدويرهما (المار بالذروة والحضيض ينطبق تارة على المنطقة وينفصل عنه أخرى) كأنه أراد بالمنطقة مدار مركز تدويرهما فان انطباق ذلك القطر انما هو عليه في منتصف ما بين العقدتين دون منطقة البروج في العقدتين اذ هو هناك في غاية الميل عن المدار ومنطقة البروج المنطابقين ولذلك أمكن لجرم الزهرة عرض جنوبي ولجرم عطارد عرض شمالي كما أشرنا اليه (وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين) من تدويرهما المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض منه له أيضاً ميل يقتضي

(حسن جلبي)

يعتبر تحريك التدوير أيضاً ولا اعتبار ههنا أيضاً لتحريك المدير مركز الحامل فان مثل هذه الحالة يكون في مركز تدوير عطارد وليس هناك محرك آخر مثل المدير حتى يعتبر تحريكه (قوله بسبب مدار مركز تدويرهما) متعلق بقوله لعرضهما الا بقوله متغايران وقوله عليه أي على مدار مركز تدويرهما وقوله اذ هو أي ذلك القطر المار بالذروة والحضيض وقوله هناك أي في العقدتين وقوله في غاية الميل عن المدار الخ فالزهرة مادام مركزها هابطا من الأوج من احد المنتصفين الشماليين مالت ذروتها الى الشمال وحضيضها الى الجنوب ومادام مركزها صاعدا من الحضيض من المنتصف الآخر مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضها الى الشمال على عكس النصف الاول وأما عطارد فادام مركزه هابطا من الأوج مالت ذروته الى الجنوب وحضيضه الى الشمال ومادام صاعدا من الحضيض مالت ذروته الى الشمال وحضيضه الى الجنوب (قوله وكذلك القطر المار بالبعدين الأوسطين من تدويرهما) البعدان الاوسطان ههنا هما النقطتان المتقابلتان في محيط التدوير بحيث يكون كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز العالم سواء وكذا يكون بعد كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز ذلك التدوير سواء كالقطر المار بالبعدين الاوسطين المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض على قوائم يكون له طرفان أحدهما هو الطرف المتأخر أعني الطرف الشرقي ويقال له البعد المسائي والآخر هو الطرف المتقدم أعني الطرف الغربي يقال له البعد الصباحي اذا عرفت هذا فنقول اذا وصل مركز تدوير السفليين أعني الزهرة وعطارد الى احد العقدتين يكون هذا القطر المار بالبعدين الاوسطين منطبقا على مدار مركز التدوير ومنطقة البروج أي يكون هو في سطحهما حال كونهما متطابقين ويصير حينئذ أحد طرفي القطر المار بالذروة والحضيض الى الشمال والطرف الآخر الى الجنوب وهذا غاية ميله عن مدار مركز التدوير وحينئذ يكون هذان القطران متقاطعين على زوايا قائمة ثم اذا فارق مركز التدوير عن احدى العقدتين فاحد طرفي كل واحد من القطرين مال الى الشمال والطرف الآخر مال الى الجنوب حتى اذا وصل مركز التدوير الى منتصف ما بين العقدتين صار أحد طرفي القطر المار بالبعدين الاوسطين في الشمال والآخر في الجنوب وهذا غاية ميله عن المنطقة وصار القطر المار بالذروة

عرضنا (وكيفيته مسطورة في كتبهم) ولقد أحسن في هـذه الحوالة ولو عممها فى أكثر المباحث السالفة وترك تفاصيلها لكان أحسن وأحسن لان التعرض لها على الوجه الذى أورده أوجب انتشار الكلام وصعوبة الفهم وتذييلها بمباحث أخري يوجب زيادة في الصعوبة فلذلك أعرضنا عن الاطناب واقتصرنا على ماذكر في الكتاب والله الموفق للصواب (واعلم انهم لما اعتقدوا ان حركة الافلاك يجب أن تكون دورية) متشابهة (تحيروا في مبدإ هـذه الاختلافات) المعلومة بالمشاهدة أو الرصد فى هذه الكواكب (ولم ينبسوا) أى لم يتكلموا (فيه) أى فى ذلك المبدإ (بذات شفة) أي بكلمة كافية شافية (والذى ينحي بالهدم على قاعدتهم) فى هيئة (أفلاك عطارد بعد ماقدمناه) من أن ماذكروه استدلال باللازم على وجود الملزوم مع عدم العلم بالمساواة (أنها) أي تلك القاعدة (تستلزم تشابه حركة مركز التدوير حول مركز الحامل) لما نبهنا عليه (والمدرك بالرصد خلافه فانها وجدت لنقطة) أي ان حركة مركز تدويره وجدت متشابهة حول نقطة أخرى (تسمى) تلك النقطة (مركز معدل المسير وهى بين مركز العالم ومركز الخارج) الذي هو المدير ومثل هذا الاشكال وارد على أفلاك العلوية والزهرة أيضاً (و) الذى ينحي بالهدم على قاعدتهم (فى الكل ان حركات الافلاك ارادية) على رأيهـم (فماذا يمنع أن تختلف) تلك الحركات (بحسب) اختلاف (مايتعاقب عليها) أي على الافلاك (من ارادات جزئيـة) لابد منها فى تلك الحركات (اذ قدعلمت) فيما سبق (انها) أى ان القصة (لاتكفى فى الجركة الجزئيـة التعقل الكلى والحق احالة ذلك كله الى القادر المختار) فانها منجاة عن هـذه الاشكالات وأمثالها كما نبهت عليه

﴿القسم الثانى﴾

من الاقسام الخمسة (فى الكواكب كلها شفافة) لالون لها (مضيئة) بذواتها (الا القمر فانه كمد) في نفسه تظهر كمودته أعنى قتمته القريبة من السواد عند الخسوف وليس منيراً بذاته

(قوله مضيئة بذواتها) خلافاً للبعض حيث قالوا باستفادة انوارها عن الشمس على مافى الشفاء

والحضيض منتصبا على ذلك القطر ومتقاطعاله على زاويا قوائم ومع ذلك صار منطبقا على مدار مركز التدوير كما ذكر (قوله لم يتكلموا) لعلهم كانوا يتكلمون ان ذلك المبدأ هو اجتماع الأفلاك المخالفة مع انضمام اعتبار خروج مركزها عن مركز العالم وقوله ينحى بالقلع أى يقبل بالقلع

(بل نوره من الشمس لاختلاف أشكاله) النورية (بحسب قربه وبعده عنها) فيحدس من ذلك أن نوره مستفاد من ضوئها فقيل هو على سبيل الانعكاس من غير أن يصير جوهر القمر مستنيراً كما في المرآة وقيل يستنير جوهره قال الامام الرازي والاشبه هو الاخير اذ على الوجه الاول لا يكون جميع أجزائه مستنيراً لكنه كذلك كما يظهر من اعتبار حاله عند الطلوع والغروب ومنهم من قال كسف بعض الكواكب لبعضها يدل على أن لها لونا وان كان ضعيفا فلعطارد صفرة وللزهرة درية أي بياض صاف وللمريخ حمرة وللمشتري بياض غير خالص ولزحل قتمة مع كدورة (وفيه) أي في هذا القسم (مقاصد) * خمسة * (الاول في الهلال والبدر القمر لما كان يستضئ من الشمس فنصفه المقابل لها أبداً مضئ ونصفه الآخر مظلم ولما كان تحت الشمس فاذا كان القمر مقارنا لها كان وجهه المضيء اليها دوننا فلا نرى له ضوأ) أصلا (وكانت) حينئذ (دائرة الرؤية) وهي الدائرة الفاصلة بين المرئي وغير المرئي منه (منطبقة على دائرة الضوء وهي) الدائرة (الفاصلة بين المضئ والمظلم منه ونفرض دائرة الرؤية ثابتة و) نقول (دائرة الضوء تزول) لامحالة (بزواله) أي تزول بزوال القمر (عن المسامتة) أي المقارنة للشمس (فبعد الانفراج بينهما) أي بعد زوال الانطباق وحصول الانكشاف والتقاطع بين الدائرتين يقع شئ من الوجه المضئ مستدق بين نصفيهما وحينئذ (نري قوسا من الوجه المضيء الينا) فهذا المرئي هو الهلال (ولا يزال ذلك يكبر) بالبعد عن

(قوله على سبيل الانعكاس أي بانعكاس ضوء الشمس على سطحه الظاهر لكونه كمداً صقيلا كالمرآة اذا حوذي بالشمس (قوله لا يكون جميع اجزائه مستنيرا) لعدم الانعكاس على جميع الاجزاء لاختلافها في الوضع بالقياس الى الشمس كما في المرآة وتصفية الماء الذي ينعكس عليه ضوء الشمس (قوله لكنه كذلك) أي كل واحد من اجزاء القمر منير يدل عليه اعتبار حاله عند الطلوع والغروب والخسوفات ومقادير نوره من أول هلاليته الى صيرورته بدرا وضعفه لايخفى كذا في نهاية الادراك ووجه ضعفه منع الملازمة لجواز ان يكون لكل جزء من اجزاء القمر نسبة الى كل جزء من الشمس يوجب الانعكاس على جميع اجزائه ومنع لبطلان التالي بجواز ان يكون بعض اجزائه منيرا ويرى الكل منيرا لبعده (قوله فنصفه المقابل الخ) أي نصفه التقريبي لما بين ان الكرة الصغرى اذا قبل النور من كرة كبرى كان المضئ أكثر من النصف (قوله منطبقة) أي تقريبا لان المرئي منه اقل من النصف والمستضئ اكثر منه

(قوله اذ على الوجه الاول لا يكون جميع أجزائه مستنيرا) بل يكون حينئذ كالمرآة اذا قوبلت بالشمس فان شعاع الشمس انما يرى في وسط المرآة دون سائر جوانبها ولو قيل اذا كان جوهره مستنيرا حينئذ لزم أن يرى مستنيرا أيضا من الجوانب الغير المقابلة للشمس فلنا لزوم هذا ممنوع

الشمس ويزداد المرئي من الوجه المضيء عظما (حتى يصير الوجه المضيء) تمامه (الينا) وذلك عند المقابلة التي هي غاية البعد بينهما (و) حينئذ (ينطبق الدائرتان مرة أخرى فنراه بدرا) كاملا كدائرة تامة (ثم) ان النيرين بعد غاية البعد بينهما (يتقاربان) من الجانب الآخر (فتتقاطع) حينئذ (الدائرتان) مرة أخرى (وينحرف عنا) شيء مستدق من الوجه (المضيء) فينتقص كمال البدرية وهكذا ينحرف المضيء شيئا فشيئا (حتى) نرى منه شكلا هلاليا في جانب المشرق ثم (يخفى بالكلية وهو المحاق وانما لا نرى) القمر (يوما وأكثر بعد المقارنة وقبلها لضعف ضوئه ودقته وقربه من الشمس مع ضوئها) الغالب الساتر لما يقرب منها (فيمتنع) القمر لهذه الاسباب (من أبصاره) وأما اذا كان بعيداً عنها في أحد جانبيها بمقدار اثنتي عشرة درجة فانه يرى عادة مستمرة وربما نرى بأقل منها فان ذلك مما يختلف بحسب عرض القمر وصفاء الافق وقوة الباصرة ﴿ المقصد الثاني في خسوف القمر وهو أنه قد يكون ﴾ القمر مقابلا للشمس (بقرب العقدتين فتكون الارض) حينئذ واقعة (بينه وبين الشمس فتمنع) الارض ضوءها عنه فيري كمداً كما هو لونه الاصلي ولان جرم الارض أصغر) كثيراً من جرم الشمس فيقع الظل) الناشيء من الارض (مخروطا) قاعدته دائرة صغيرة على الارض ورأسه على محاذاة جزء من أجزاء فلك البروج مقابل لجزء منه حل فيه الشمس (فان لم يكن للقمر) في حال المقابلة (عرض) بأن يكون في أحد العقدتين (انخسف بالكلية لانه أصغر من الارض) بل من غلظ الظل حيث وصل اليه فيقع كله في داخله

(حسن جلبي)

(قوله ويزداد المرئي من الوجه المضيء عظما) فعند تمام التربيع من الشمس كانت الدائرتان متقاطعتان على حادة ومنفرجة الى أن يتطابقا عند مقارنة أحدهما للآخر أو عند مقابلته له (قوله قاعدته) أي قاعدة الظل الناشيء من الارض وقوله دائرة صغيرة وهذه الدائرة الصغيرة موازية للدائرة العظيمة منتصفة لكرة الارض لكنها أصغر منها وذلك لان جرم الشمس أكبر بكثير من جرم الارض فلم تكن تلك الدائرة العظيمة منشأ للظل لوقوع ضوء الشمس على محيط تلك الدائرة العظيمة أيضا فكيف تكون هي منشأ للظل مع احاطة الضوء عليها بل دائرة التي تكون أصغر من تلك الدائرة لكن هذه الدائرة التي تكون منشأ للظل لا بد أن تكون موازية لتلك الدائرة العظيمة فحينئذ يلزم أن تكون قاعدة المخروطة دائرة صغيرة أيضا كما ذكره وقوله على محاذاة جزء الخ يعني انه يعتبر في فلك البروج جزآن متقابلان أحدهما ما حل فيه الشمس والآخر ما يكون محاذيا لرأس ذلك المخروط

ومكث فيه زمانا (وان كان له عرض فان كان) ذلك العرض (بقدر نصف قطر) صفحة (القمر ونصف قطر) دائرة (الظل) وهي الدائرة الحادثة على مخروط الظل من توهم سطح جرم القمر الذي يرى كدائرة خارجا الى أن يقطع المخروط (لم ينخسف) القمر حينئذ بل ماس الظل من خارج كحدبتي دائرتين (وان كان) ذلك العرض (أقل) من مجموع النصفين المذكورين (انخسف بعضه وذلك بقدر تقاطع القطرين) أي تلاقيهما وتداخلهما فان فرض أن هذا العرض الاقل يساوي فضل نصف قطر الظل على نصف قطر القمر انخسف كله وماس سطحه دائرة الظل من داخل ولم يكن له مكث وان كان أقل من ذلك الفضل انخسف بتمامه ومكث بحسب وقوعه في الظل ﴿ المقصد الثالث في كسوف الشمس ﴾ فنقول (عند اجتماع القمر بالشمس) في النهار اجتماعا مرئيا لا حقيقيا (ان لم يكن للقمر

(قوله حيث وصل) أى اتصل اليه أى الى القمر فيقع كله أى كل القمر فى داخله أى الظل ومكث فيه أى فى داخله بقدر نصف قطر صفحة القمر الخ الان مركز دائرة الظل على منطقة البروج ومركز صفحة القمر على محيط منطقة فلكه المائل فيكون نصف كل واحد من قطرى صفحة القمر ودائرة الظل واقعا بين تشكك المنطقتين فى صورة مساواة عرض القمر لنصفى القطرين المذكورين يكون صفحة القمر مماسة مع دائرة الظل من خارج على نقطة فى جهة عرض كحدب الدائرتين فلا يقع شئ من الظل على صفحة القمر وكذا حال كون اعراض القسم أكثر من مجموع النصفين (قوله وهى الدائرة الخ) يعنى ان سطح جرم القمر وان كان لا يرى فى الاستقبال فى البعد من العادة كدائرة القمر ويسمى صفة القمر فاذا خرج ذلك السطح فى الوهم الى أن يقع هناك مخروط الظل وحدث فى المخروط دائرة موازية لقاعدته يسمى دائرة الظل يكون مركزها أيضا على المنطقة (قوله يساوى فضل الخ) أو النصف قطر القمر على ما بين فى محله (قوله انخسف كله) لوقوعه بتمامه تحت الظل (قوله لم يكن له مكث) بل تبدى فى الحال بالانجلاء بعدم زيادة الظل على جرم القمر

(قوله بقدر نصف قطر صحيفة القمر) وانما لم يعتبر تمام كل واحد من القمر ودائرة المخروط لأن المعتبر ههنا هو ميل مركز القمر عن مركز دائرة المخروط فاذا مال مركز القمر عن مركز دائرة المخروط بمقدار نصف قطره ونصف قطرها معا لم يبق بينه وبين الشمس حائل من الارض أصلا وقوله خارجا الضمير المستتر فيه راجع الى سطح جرم القمر فهو اما أن يكون حالا منه واما أن يكون مفعولا ثانيا للتوهم المذكور أى من تخيل سطح جرم القمر سطحا مستديرا خارجا الى أن يقطع ذلك السطح المستدير ذلك المخروط وقوله كدائرة متعلق بقوله يرى وقوله بل ماس بتشديد السين من المماسة وقوله انخسف بعضها انخساف بعضه ههنا عام يتناول انخساف كله أيضا على ما ذكره الشارح وقوله على نصف متعلق بفضل (قوله اجتماعا مرئيا لا حقيقيا) وذلك لأن الشمس والقمر ليسا فى فلك واحد حتى يجتمعان اجتماعا حقيقيا وقوله يوترها الشمس أى يوترها قطر الشمس

عرض) مرئي (حجب بيننا وبين الشمس) لوقوعه على الخط الخارج من أبصارنا اليها (فلم نر ضوء الشمس بل نري لون القمر الكمد في وجه الشمس فنظن أن الشمس ذهب ضوءها وهو الكسوف) فليس الكسوف بتغير حال في ذات الشمس كالخسوف في ذات القمر ولذلك أمكن أن يقع كسوف بالقياس الى قوم دون قوم (ويكون ذلك بقدر صفحة القمر فربما كسف الشمس كلها وان كان أصغر منها) وذلك (لانه أقرب الينا فيوتر قطره الزاوية التي توترها الشمس كذا) فتحجب به عنا بتمامها (وربما تكون الشمس) وقت انكسافها (في حضيضها فاقربها) منا (ترى أكبر و) يكون (القمر) حينئذ (في أوجه فلبعده) عنا (يرى أصغر فلا يكسف جميع صفحتها بل تبقى منها حلقة نور محيطة به وقد روى أنها) أي الحلقة النورانية (رؤيت) على وجهها في بعض الكسوفات مع ندرته (وان كان للقمر) في ذلك الاجتماع (عرض) مرئي (فان كان) ذلك العرض (بقدر مجموع نصف قطرهما لم يكسفها) وان كان أكثر منهما فبالطريق الاولى (وان كان أقل منهما كسفها بقدر ذلك) كما لا يخفى (واعلم أن ابن الهيثم قال في اختلاف تشكلات القمر أنه يجوز أن يكون ذلك الاختلاف لان القمر كرة مضيئة نصفها دون نصف وأنها) أي تلك الكرة (تدور على) مركز (نفسها بحركة مساوية لحركة فلكها فاذا كان نصفه المضيء الينا) كما في حال المقابلة (فبدر أوالمظلم) كما في حال المقارنة (فمحاق وفيما بينهما يختلف قدر ما نراه من المضيء) هلاليا ونصف دائرة واهليلجيا (ويبطله) أي يبطل قول ابن الهيثم (ما ذكرناه من أمر الخسوف) فان هذا الاحتمال يقتضي أن لا ينخسف القمر أصلا (والكسوف) وقع هذا اللفظ في نسخة الاصل ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم الى هذا الموضع لكنه ضرب عليه بالقلم آخراً اذ لا وجه لصحته (والاعتراض) على ماذكروه (بعد تسليم الاصول) التي بنوه عليها (أن نفي هذا الاحتمال) الذي أبداه ابن الهيثم في تشكلات القمر عنافاته الخسوف (لا ينفي جميع الاحتمالات) العقلية في تلك التشكلات (فلعل ثمة سببا آخر) لاختلاف نور القمر مخالفا لما ذكره وما ذكرتموه لكنا لا نعلمه كأن

(حسن جلبي)

قوله ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم الى هنا) يعني ان الموضع اللائق بكلامه هو المقصد الثاني في خسوف القمر لكنه ذكره ههنا لأجل انه ذكر الكسوف ههنا لكنه ضرب عليه القلم كما ذكره

يكون مثلا كوكب كمد تحت فلك القمر فينخسف به في بعض استقبالاته (غير ما ذكرتم) من الخسوف والكسوف ودوام نور باقي الكواكب (يجوز أن يكون خالق الفاعل المختار النور في الشمس والقمر) في أكثر الاوقات وعدم خلقه النور فيهما أحيانا (و) خلقه اياه في باقي (الكواكب) دائما (أو استضاءتها) أي أولا ستضاءة الشمس والقمر والكواكب المحسوسة مطلقا (بكواكب أخر مستورة عنا) لا نشاهدها أصلا وان كانت مضيئة جداً اما لبعدها أو لكونها محجوبة ببعض الاجرام السماوية المظلمة ثم يتغير الحال فيهما دون باقي الكواكب (كيف) لا يجوز هذا الاحتمال والحال أن هناك احتمالا آخر أبعد منه (و)هو أنه (لا يلزم كون تلك الكواكب) المستورة عنا (نيرة) في أنفسها (بل ربما تكون مقابلتها) للكواكب المحسوسة (توجب ذلك) النور فيها كما في تقابل الاجسام الكمدة الصقيلة جدا ﴿المقصد الرابع في محو القمر﴾ المشاهد في صفحته وفيه آراء الأول قيل خيال) لا حقيقة له (قلنا فيختلف الناظرون فيه) لاستحالة توافقهم كلهم في خيال واحد (الثاني قيل) هو (شبح ماينطبع فيه من السفليات من الجبال والبحار) وغيرها (قلنا فيختلف باختلاف القمر في قربه وبعده وانحرافه عما ينطبع فيه * الثالث) هو (السواد الكائن في الوجه الآخر قلنا فلا يرى متفرقا * الرابع)هو(تسخين النار) للقمر (قلنا لا هو مماس للنار)لانه مركوز في تدويره وفي ثخن حامل فبينه وبين النار بعد بعيد ولو فرض انه في حضيض التدوير مع كونه في حضيض الحامل لم يتصور هناك مماسة الا بنقطة واحدة(ولا) هو (قابل للتسخن عندكم) فكيف يتسخن بها (الخامس) هو (جزء منه لا يقبل النور) كسائر أجزائه القابلة له (قلنا فاذن لا يطرد القول ببساطة الفلكيات) اذ القمر حينئذ مركب من أجزاء متخالفة الحقائق (ويبطل) على هذا التقدير (جميع قواعدكم) المبنية على بساطتها (السادس)

(قوله خيال لا حقيقة له) فهو كالسراب من اغلاط الحس وان لم يعلم سببه (قوله شبح ماينطبع الخ) لان القمر كمد صقيل كالمرآة فينطبع فيه اشباه الجبال والبحار كما ينطبع في المرآة صور الاشياء المحاذية فلا يرى . وضع الانطباق منها براقة (قوله بعد بعيد) على قدر المتمم المحوى من حامله

(قوله بل ربما يكون مقابلتها للكواكب المحسوسة توجب ذلك النور) أي يجوز أن لا يكون الكواكب المستورة عنا ولا الكواكب المحسوسة أيضا نيرة في أنفسها لكن المقابلة بينهما توجب ذلك النور في الكواكب المحسوسة بشرط كونها من الأجسام الصقيلة كالمرآة وان لم تكن نيرة بنفسها

هو (وجه القمر فانه مصور بصورة انسان) أى بصورة وجه الانسان فله عينان وحاجبان وأنف وفم (قلنا فيتعطل فعل الطبيعة عندكم لان لكل عضو طلب نفع أو دفع ضر) فان الفم لدخول الغذاء والانف لفائدة الشم والحاجبين لدفع العرق عن العينين وليس القمر قابلا لشئ من ذلك فيلزم التعطيل الدائم فيما زعمتم انه أحسن النظام وأبلغه (السابع) هو (أجسام سماوية) مختلفة معه فى تدويره غير قابلة للانارة بالتساوى (حافظة لوضعها معه) دائما (وهذا أقرب) ما قيل لكن لا يصلح للتعويل ﴿ المقصد الخامس في المجرة ﴾ وهي الدائرة التبنية المساة عند العوام بسبيل التبانين (قيل احتراق حدث من الشمس فى تلك الدائرة في بعض الازمان) السالفة وانما يصح اذا كانت الشمس موصوفة بالحرارة والاحراق وكان الفلك قابلا للتأثر والاحتراق (وقيل بخارد خاني) واقع فى الهواء ويرد عليه أنه يلزم منه اختلافها في الصيف والشتاء لقلة المدد في أحدهما وكثرته في الاخر (وقيل كواكب صغار) متقاربة متشابكة (لا تمايز حسا) بل هى لشدة تكاثفها وصغرها صارت كأنها لطخات سحابية قال الآمدي (والغرض من نقل هذه الاختلافات ابداء ما ذكروه من الخرافات ليتحقق) ويتبين (للعاقل الفطن انه لا ثبت) أي لا حجة (لهم فيما يقولونه) ويعتقدونه (ولا معول على ما ينقلونه) من أو ائلهم ويعتمدونه (وانما هي خيالات فاسدة وتمويهات باردة يظهر ضعفها بأوائل النظر ثم البعض بالبعض يعتبر

(قوله وجه القمر الخ) لا خفاء ان الكلام فى امتناع قبول بعض القمر للنور والتام فالصواب ان وجه القمر لا يكفى فى ذلك (قوله غير قابلة للانارة) انما لا يقبل الانارة بالتساوى اما لاختلافها بالنوع واما لاختلاف وضعها فى المواضع الرصدية من التدوير فيكون أقل تكاثفا فى المواضع الغليظة فيكون اكثر تكاثفا

(قوله حافظة الخ) دفع لما قيل من المستبعد ان يكون وقوع تلك الاجسام على وجه يؤثر دائما فى القمر أثرا واحدا (قوله لطخات) اللطخة بالخاء المعجمة من سحاب ونحوه قليل منه

(قوله قلنا فيتعطل فعل الطبيعة الخ) يمكن دفع هذه الأجوبة بناء على احتمالات عقلية فتأمل (قوله مختلقة) بالخاء المعجمة والقاف يقال رجل خليق ومختلق بفتح اللام أى تام الخلق معتدل وقوله معه أى مع القمر فى تدويره هو أن يكون مركوزا فى تدويره بحيث يكون بعضها فى المواضع الرقيقة بالنسبة الينا وبعضها فى المواضع الغليظة كذلك فترى ضعيفة الأنوار وصغيرة الاجرام ويجوز أن تكون مركوزة فى جرم نفس القمر لكنهم لم يقولوا به (قوله فى المجرة) ذكر فى الصحاح أن المجرة هى التى فى السماء لأنها كأثر المجر أى كأثر جر الشجر ونحوه وقوله لطخات سحابية يقال فى السماء لطخ من السحاب أى قليل منه

﴿ القسم الثالث في العناصر وفيه مقاصد * ﴾

ثلاثة عشر *(المقصد الاول المتأخرون) من الحكماء (على أنها أربعة أقسام * خفيف مطلق يطلب المحيط في جميع الاحياز) أي اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المغايرة له كان طالبا للمحيط (وهى النار وهى حارة بالحس) حرارة شديدة في الغاية ولذلك كانت طالبة المقعر الفلك (ويابسة لانها تفنى الرطوبات) عن الاجسام الملاقية لها (فان قيل الست فسرت اليبوسة بعسر قبول الاشكال وتركها والنار بخلافه) لانها (سهلة التشكل والترك قلنا ذلك) الذي ذكرته انما هو (فيما عندنا من النيران وهي مغلوبة بالهواء) فلذلك كانت سهلة القبول والترك (فلم قلت ان النار البسيطة) التي عند المحيط (كذلك * وخفيف مضاف يقتضي أن يكون تحت النار وفوق الآخرين وهذا) الاقتضاء (هو خفته المضافة) الى العنصرين الآخرين وان كان ثقيلا بالنسبة الى النار وحدها (وهو الهواء) وانه (حار رطب بالطبع أي لو خلي وطبعه لاحس منه بالكيفيتين وكذلك الحال (في) الكيفيات المنسوبة الى (سائر العناصر وما يعرض له) أي للهواء (من البرد) انما هو (لمجاورة الارض) والماء (وثقيل مطلق يطلب المركز) على معنى انه يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم فهو اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المغايرة له طلبه (وهى الارض باردة يابسة ويحققهما الحس وثقيل مضاف يقتضي أن يكون فوق الارض وتحت الآخرين وهذا الذي ذكرناه هو (ثقله المضافة) الى العنصرين الآخرين وان كان خفيفا بالنسبة الى الارض وحدها (وهو الماء بارد رطب بالطبع (على مامر من التفسير) وطبيعته الجمود لان طبيعته البرد وانه يوجب جمودة لكن الشمس تذيبها قالوا وعلى الترتيب المذكور تكون العناصر

(قوله فان قيل الخ) ان قرر هذا الاعتراض معارضة كان الجواب المذكور بطريق المناقضة موجها وان قرر بطريق المناقضة بان يكون منعا للكبرى المطوية اعني قوله كل ماتفني الرطوبات فهو يابس فلا توجيه للجواب فلابد من اثبات المقدمة ولا يصح القول بانه لم قلتم أن النار البسيطة كذلك

(قوله يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم لا على مركز حجمه) فانه لا يقتضي ذلك الانطباق وهو ظاهر مركز الحجم هو أن يكون من جميع الجوانب بالنسبة اليه على السوية كما مر في بيان مركز الدوائر والكرات ويقتضيه كون ذلك العنصر كرة في وسط الكل كما سيذكر في المقصد الرابع ومركز الثقل هو أن يكون الثقل من جميع الجوانب على السوية بالنسبة اليه ويقتضيه كونه ثقيلا مطلقا وهما قد يتحدان كما اذا كانت الكرة متشابهة الاجزاء وقد لا يتحدان كما في الكرة التي نصفها من خشب ونصفها من حديد

عن التفرق فلا حاجة الى جامع آخر وقد يقال الهواء حار فجاز ان يكون منضجا (ووجود الاجزاء الهوائية) في المركب (مما لم يتحقق) اذ يجوز أن يكون تخلخل أجزاء المركب بوقوع الخلاء فيما بينها (وكون تلك الاجزاء) الباقية بعد التحليل (ماء أو ترابا بالحقيقة غير معلوم) لجواز أن يكون التشابه في الصورة المحسوسة دون الحقيقة والثاني) وهو التركيب (انه يتكون من اجتماع الماء والارض النبات) وذلك ظاهر (ولابد) في النبات (من هواء يتخلل) بين أجزائه (و) من (حرارة طابخة اذلو فقد أحدهما أولم يكن على ماينبغي فسد الزرع) كما اذا ألقينا البذر في موضع لايصل اليه الهواء وحر الشمس أولا يكونان على ماينبغي فانه يفسد ولا ينبت فدل ذلك على ان النبات مركب من الأربعة (ومن النبات يحصل بعض الحيوان لانه غذاؤه ومنهما يحصل الانسان) لانه متولد من المني المتكون من الدم المتكون من الغذاء الذي هو نبات أو حيوان (و) كذا يحصل منهما (بعض الحيوان) الذي غذاؤه منهما كالجوارح (فالكل) أي جميع المركبات حتى المعادن فانها في حكم النبات (آيل) أي راجع (الى حصولها من العناصر) الاربعة (وأنت تعلم ان ذلك) الذي استدلوا به على تكون النبات من اجتماع هذه الاربعة (استدلال بالدوران وانه لايفيد العلية) حتى يعلم ان اجتماعها سبب لتكونه منها (فلم لايجوز أن يكون) تكونه في حال اجتماعها لامنها بل يخلق الله اياه من العدم في في تلك الحال (بأجزاء المادة ﴿ المقصد الثالث عشر ﴾ طبقات العناصر سبع أعلاها) الطبقة (النارية الصرفة وبعدها مماس لمقعر فلك القمر وتحته) أي تحت الاعلى المذكور طبقة (نارية مخلوطة من)النار (الصرفة و) الاجزاء (الهوائية) الحارة تتلاشى في هذه الطبقة الادخنة المرتفعة وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها (ثم) الطبقة (الزمهريرية

(قوله وحر الشمس) فيه أن حر الشمس لايوجب وجود النار والكلام فيه وقوله أولا يكونان عطف على قوله لايصل وقوله أي ذلك البذر يفسد جواب اذا وقوله كالجوارح الجوارح من السباع والطير ذوات الصيد كذا في الصحاح (قوله والنيازك) النيزك بفتح النون هو رمح قصير والجمع النيازك وقوله فلا يكون هواء صرفا ولعل المصنف رحمه الله تعالى أراد بالهواء الصرف الخالي عن النار بقرينة ماسبق ولم يرد به الهواء الخالي من جميع ماسواه حتى يتوجه عليه ماذكره الشارح (قوله ثم الطبقة النزية) نقل عن الشارح أنه قال نز بالفتح والكسر مايتحلب في الارض من الماء والطبقة النزية بعضها انكشف من الماء للشعاع المغير رطوبات وجفف وجهها الشمس وهو البر والجبل ففيه أرضية وهوائية و بعضها قد استولى عليه البحر قد يتوهم أن النزية ليست بالنون والزاي المعجمة بل هي بالباء الموحدة تحت والراء المهملة انتهى كلامه يقال لب الغرق وانحلب أي سال

الارض والماء والهواء لما مر) من افتقار الكائنات الى رطب ويابس (والنار للحرارة المدبرة) وقد وقع في كلام الآمدي الهواء بدل الماء ولذلك قال فالماء هواء متكاثف وفي كلام بعضهم أن الثلاثة هي ما عدا النار (وقيل) أصول المركبات ليست أربعة أو مادونها على ما مر بل هي (أجسام) وفي كلام الآمدي جواهر (صلبة غير متجزئة لا نهاية لها) وقيل أصول المركبات هي (السطوح) لان التركيب انما يكون بالتلاقي والتماس وأول ما يكون ذلك بين السطوح المستقيمة (ولا يكفي) في اثبات كون العناصر أربعة (ابطال بعضها) أى بعض هذه الاقوال الخمسة المنافية له (بالحجة بل لا بد) في اثباته (من ابطال الجميع وهو مما لا سبيل اليه سلمنا) بطلان هذه الاقوال باسرها (لكن) ليس يلزم من ذلك كونها أربعة اذ لقائل أن يقول (لم قلتم ان الاجسام ليست متجانسة فيكون الاختلاف) حينئذ فيما بينها لا في الصور المقومة والطبائع الجوهرية بل (في الصفات للفاعل المختار سلمنا انها أربعة) لكن لا نسلم ما ذكرتم من أحوالها بل نقول (فلم لا يجوز أن تكون) كلها (خفيفة طالبة للمحيط أو) تكون كلها (ثقيلة طالبة للمركز ويكون ما فيها من التفاوت) في الاحياز (لتفاوتها في الثقل والخفة) فالاثقل أسبق الى المركز من الثقيل الطالب له أيضا والاخف أسبق الى المحيط من الخفيف الذى يطلبه ألا ترى أن الاجسام الارضية المتشاركة في أصل الثقل تتفاوت أحوالها بتفاوتها في مراتبه فبعضها يرسب في الماء الى تحت وبعضها يغوص فيه ولا يرسب وبعضها يطفو عليه (ثم) نقول بعد تسليم وجود النار في الجملة (لم يقم دليل على وجود كرة النار عند المحيط) كما زعمتم (وانما المشاهد استحالات تحدث لبعض الاجسام) الى النار (كما عند الابراد والاحراق) لا يقال الشهب دالة على وجودها لانا نقول جاز أن يكون هناك هواء حار يقتضي استحالة الادخنة المرتفعة الي النار فلا يثبت وجود كرتها (وان سلم) وجود

(قوله فلم لا يجوز أن تكون) اختلافها في الميل الصاعد والهابط يدل على ان كلها ليست خفيفة ولا ثقيلة أى يجد به ظاهر سطحه على سطحه بنسبة واحدة وذلك لانها لو كانت فيما بينها السكان الطلوع على الجميع والغروب عنه دفعة ولو كانت مقعرة لانعكس الامر في الارتفاع والانحطاط

(قوله لم قلتم أن الاجسام ليست متجانسة) مع تركبها من أجزاء فردة متجانسة ويكون الاختلاف فيما بينها الا في الصفة المقومة والطبائع الجوهرية حتى تكون متخالفة بالماهية بل في الصفات اذ للفاعل المختار أن يخص البعض بصفة والبعض الآخر بصفة أخرى (قوله لتفاوتها في الثقل والخفة) يعني أن التفاوت في احيازها انما هو لتفاوتها في الثقل والخفة لا لاختلافها في الصور النوعية وان كان لها صور نوعية كما زعموا

كرة النار (فما الدليل على ان البسيط منها يصعب تشكله) حتى تثبت يبوسة النار (وهل الى ذلك طريق الا التجربة وكيف) تتصور (التجربة فيها و) أما (افناؤها الرطوبات) عن الاجسام فلا يدل على كونها يابسة في جوهرها لانه (افناء للاجزاء المائية) التى هي رطوبة بمعني البلة (ولادليل فيه على اليبوسة) الطبيعية (فان الهواء أيضاً يعمل ذلك) الافناء مع انه رطب الجوهر (فان قلت ذلك) أي افناء الهواء للرطوبات عن الاجسام انما هو (لما فيه من أجزاء نارية قلنا فيجب أن لايكون الهواء البارد فاعلا لذلك) اذلا يتصور فيه الاجزاء النارية مع انه يفنى الرطوبة ويجفف الثوب المبلول (وبالجملة فلا يمكن القطع به) أي بان افناء الرطوبة بمعنى البلة يدل على يبوسة المفنى في ذاته لانه موجود بدونها كما في الهواء (وعليكم الدليل (الموجب للقطع به (وكيف) يقطع به (وشعاع الشمس يفعل ذلك مع أنه لا يوصف) فى نفسه (بحر ولا يبوسة ولا غيرهما من الكيفيات ثم لا نسلم أن الهواء حار) بل هو بارد بطبعه (وانما يستفاد الحر من أشعة الشمس) المنعكسة اليه من الارض (فلذلك كلما كان) الهواء (أرفع) وأبعد عن الارض (كان أقل حراً) لضعف الانعكاس اليه وهكذا كلما زاد ارتفاعه قل حره وظهر برده (حتى يصير زمهريراً) في غاية البرودة (فلم قلتم أن ذلك) البرد الشديد في الهواء (ليس له بالطبع) بل لمخالطة الاجزاء الرشية المائية التى عادت الى برودتها الطبيعية ولم يصل اليها أثر الانعكاس (ولا نسلم) أيضاً (أنه رطب فانكم اتفقتم على أن مخالطة الرطب باليابس تفيده استمساكا) عن التشتت (والهواء ليس كذلك) فان الاجزاء الترابية لا تستمسك بمخالطته (ثم لا نسلم أن طبيعة الماء الجمود ولو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أحرى من ظاهره فظاهر) عند العاقل (أن جموده ببرد الهواء)

(حسن جلبي)

(قوله التى هي الرطوبة بمعنى البلة) قدمر قبيل مباحث الاعتماد أن الرطب هو الذى يكون صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة وهي سهولة الالتصاق والانفصال والمبتل هو الذى التصق بظاهره ذلك الجسم الرطب فالهواء يفنى رطوبة الثوب التى هي البلة لا رطوبة الماء تدبر (قوله لا يوصف فى نفسه بحر الخ) وانما قيده بقوله فى نفسه لان الكلام فى الرطوبة واليبوسة الطبيعيتين كما لا يخفى (قوله لوكان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أحرى) فانه لوكان طبيعة الماء الجمود يلزم انجماد اعماق الغدران العظيمة لاسيما فى الشتاء يكون منجمدا فى كثير من المواضع فيلزم أن يكون باطنها منجمدا بالطريق الأولى اللهم الا أن يقال عدم انجماد باطنها انما هو لعارض لكن نحن فى صدد المنع وماذكرناه ههنا سندا للمنع

المجاورله (فالبارد بالطبع) هو (الهواء و) اما (الماء) فانه بطبعه (لابارد ولاحار وكيف تجمعون بين قولكم طبيعته الجمود مع القول برطوبته فان قلتم) لا منافاة بين القولين (لانه سهل التشكل) في نفسه (اذ يكفي في ذوبانه) الذي تظهر معه السهولة (أدنى سبب) من الحرارة فمثل هذا الجمود لا ينافي الرطوبة الجوهرية (قلنا) هذا باطل قطعا اذ مع الجمود الذى هو مقتضي طبعه لا سهولة له وذوبانه المستلزم لها مستنداً الي أمر خارج ولئن نزلنا عن هذا المقام قلنا (فلم قلتم أن سائر العناصر) كالارض (ليس كذلك) أى قابلا للذوبان بأدنى سبب من الاسباب (غاية ما في الباب أن تلك الاسباب لما قل وقوعها أو لم تقع) أصلا (لم نقف عليها وعدم الوجدان لا يدل على العدم) وحينئذ جاز أن تكون الارض رطبة

﴿ المقصد الثانى ﴾ زعموا أن الارض كرية اما فى الطول) أي فيما بين المشرق والمغرب (فلأن البلاد) المتوافقة فى العرض أو التى لا عرض لها (كلما كانت أقرب الى الغرب كان طلوع الشمس) وسائر الكواكب (عليها متأخراً بنسبة واحدة) وكذا الحال في الغروب (ولا يعقل ذلك) التأخر في الطلوع والغروب بتلك النسبة (الا في الكرة وانما قلنا بذلك) التأخر (لانا لمارصدنا خسوفا بعينه في وقت من الليل وجدناه في بلاد شرقية مثلا آخر الليل و) وجدناه (في بلاد غربية عنها) أي عن البلاد الاولى (بمسافة معينة هى ألف ميل (قبله) أي قبل آخر الليل (بساعة و) وجدناه (في بلاد) أخرى (غربية عنها) أى عن البلاد الثانية (بتلك المسافة بعينها قبل الاول بساعتين وقبل الثاني بساعة) والحاصل انه يوجد في هذه البلاد الاخرى قبل آخر الليل بساعتين (وعلى هذا) القياس (فعلمنا ان طلوعها) أي طلوع الشمس (على الغربية متأخر) بنسبة واحدة لان الخسوف

(حسن جلبى)

(قوله فان البلاد المتوافقة فى العرض) أى عرض تلك البلاد عن خط الاستواء وخط الاستواء هى الدائرة العظيمة على السطح المحيط للارض وهى الدائرة الكائنة فى سطح معدل النهار على ما سيجئ ان شاء الله تعالى (قوله فعلمنا أن طلوعها على الغربية متأخر) لقائل أن يقول ان وجود الخسوف فى البلاد الشرقية فى آخر الليل ووجودها فى البلاد الغربية قبل آخر الليل بساعة أو بساعتين لا يدل على تأخر طلوع الشمس على البلاد الغربية لم لا يجوز أن يكون حيلولة الارض فى البلاد الغربية مستندة الى حركة القمر لكونها أسرع من حركة الشمس فتظهر الحيلولة فى الغربية قبل الحيلولة فى الشرقية بساعة أو بساعتين ولا شك أن الظل الناشئ من الارض يتبدل نسبته بحركة القمر فالأولى بيان كرية الأرض أن يستدل بوجود الخسوف فى البلاد الغربية قبل

المبين كان في البلاد الاولى عند طلوع الشمس وفي الثانية قبله بساعة وفي الثالثة قبله بساعتين (وأما في العرض) أي فيما بين الشمال والجنوب (فلان السالك في الشمال كلما أوغل فيه ازداد القطب ارتفاعا عليه) بحسب ايغاله فيه على نسبة واحدة (حتى يصير بحيث يراه قريبا من سمت رأسه ولذلك تظهر له الكواكب الشمالية) التي كانت مختفية عنه (وتخفى عنه) الكواكب (الجنوبية) التي كانت ظاهرة عليه (والسالك) الواغل (في الجنوب بالعكس من ذلك وأما فيما بينهما) أي بين الطول والعرض (فلتركب الامرين) فان السالك فيما بين المشرق والشمال يتقدم عليه الطلوع بمقدار قربه من المشرق ويزداد ارتفاع القطب عليه بمقدار وغوله في الشمال وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال وحال السالك في السمتين المقابلين لهما (وأورد عليهم الاختلاف الذي في سطحها فاجابوا) عنه (بانه كتضاريس صغيرة على كرة كبيرة فلا يقدح في أصل الكرية) الحسية المعلومة بما ذكر (فان أعظم جبل على وجه الارض نسبته اليها كخمس سبع عرض شعيرة على كرة قطرها ذراع) والصحيح كما مر أن يقال فان جبلا يرتفع نصف فرسخ الى آخره أو يحذف لفظ الخمس (والاعتراض) على هذا الجواب أن يقال (هب ان ما ذكرتم كذلك فما قولكم فيما هو مغمور بالماء) اذ لا يتأتى فيه ذلك (فان قيل اذا كان الظاهر كريا فالباقى كذلك لانها طبيعة واحدة قلنا فالمرجع) حينئذ (الى البساطة واقتضائها الكرة) الحقيقية (و) لا شك أنه (يمنعها التضاريس وان لم تظهر) تلك التضاريس

(قوله أو يحذف الخ) فان اعظم جبل نسبته الى الأرض نسبة سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع كما بين ذلك في محله

وجوده في البلاد الشرقية بنسبة واحدة فانه لولم تكن الارض كرية لم تكن النسبة هناك مطردة فتأمل

(قوله وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال) لكن المناسب ههنا أن يتأخر عليه الطلوع بمقدار قربه من المغرب (قوله وحال السالك في السمتين المتقابلين لهما) أي وقس على هذا حال السالك فيما بين المشرق والمغرب وحال السالك فيما بين المغرب والجنوب (قوله والصحيح كما مر أن يقال) أي الصحيح أن يقال فان جبلا يرتفع نصف فرسخ نسبته الى قطر الارض كخمس سبع عرض شعيرة الخ وقوله النصف بالنصف على أنه مفعول مطلق أي يرتفع ارتفاع نصف فرسخ وقد مر تمام الكلام في مقدمة الفصل الثاني الذي نحن بصدده

(قوله يمنعها) أي يمنع البساطة التضاريس بمعنى أنا لا نسلم بساطتها وان لم تكن فيها تضاريس وان لم تكن تلك التضاريس ظاهرة للحس بسبب كونها في غاية الصغر

(للحس) بسبب كونها في غاية الصغر واعلم أن أرباب التعاليم يكتفون بالكرية الحسية في السطح الظاهر من الارض والماء فلا يتجه عليهم السؤال عن المغمور ولا يليق بهم الجواب بالرجوع الى البساطة ﴿المقصد الثالث﴾ قالوا (والماء) أيضاً (كري لوجوه) ثلاثة (الاول أن السائر في البحر يرى رأس الجبل قبل أسفله) يعني أنه يظهر عليه رأس الجبل أولا ثم ما يليه شيئاً فشيئاً الى أسفله كأنه يطلع من الماء متدرجا على نسبة واحدة (وما هو الا لستر تقبيب الماء) على هيئة حدبة الاستدارة (له) عن الرؤية (لا يقال الماء شفاف) لا لون له (فلا يستره) كالهواء (لانا نقول ذلك) الذي ذكرتموه انما هو (في الماء البسيط) الصرف (وهذا) الماء السائر (يخالطه) أجزاء من الارضية ولذلك ملوحته) فله لون ماء كسائر المياه المرئية لنا * الوجه (الثاني) الماء المرمى الى فوق يعود كريا) وكذلك الماء المصبوب على تراب لطيف جداً فان قطراته تتشكل بشكل الكرة فدل على أن طبيعته تقتضي الكرية وانما يتم ذلك اذا بين كونه كرة حقيقية والحس لا يعتمد عليه في مثله و) بين أيضاً (أن ذلك لطبعه لا لمصادمة الهواء) اياه من جوانبه (أو بدحرجة في الطريق أو بسبب آخر) لا نعلمه (ثم انهم) أي المتمسكين بالوجه الثاني وهم الطبيعيون (يزعمون أن الماء أينما كان فهو قطعة من كرة الماء مركزها مركز العالم الذي هو المركز الطبيعي للماء وعليه بنوا حكاية الطاس في قلة الجبل وقعر البئر كما سبق وهذا) المبني عليه (لا يقطعه) أي لا يفيد الفرع الذي بنوه عليه لجواز أن يكون هناك مانع يمنع الماء في الطاس عن مقتضي طبعه الذي هو الاستدارة * الوجه (الثالث مثل ما تقدم في الارض من) تقدم (طلوع الكواكب وظهور القطب) وارتفاعه (و) ظهور (الكواكب) وأختفائه ﴿المقصد الرابع﴾ الارض في وسط الكل)

(قوله في السطح الظاهر من الأرض والماء) انما يتم ذلك لو كان الستر واقعا في كل الأرض والماء في شرح التذكرة المحضري اذ الأدلة المذكورة لما دلت على استدارة القدر المكشوف من الأرض حدس ان الباقي كذلك (قوله على نسبة واحدة) ينبت بحدب ظاهره بنسبة واحدة (قوله ولذلك يختلف الخ) وذلك لان دائرة الارتفاع تمر بطرفي هذين الخطين لانها مارة برأس الشخص وعدم المحاذيين تغطي الانف و بمركزي العالم والكواكب فيصير الناظر والمركزان معا في سطح هذه الدائرة فيكون ذلك الخطان أيضا في سطحها فاذا أخرجا الى سطح الفلك الاعلى قطعتا محيط دائرة الارتفاع فينحصر بينهما قوس منها

(قوله تقبيب) يقال بيت مقبب أي جعل فوقه قبة

أى مركز حجمها منطبق على مركز العالم (لان الكواكب في جميع الجهات) والجوانب من الارض (ترى بقدر واحد لا تفاوت فيه ولولا أنه) أي الثقيل المطلق الذى هو الارض (في الوسط لكان في بعض الجوانب أقرب) الى السماء (فترى) الكواكب هناك (أكبر وفى بعض الجوانب أبعد) منها (فترى) الكواكب فيه (أصغر ونقول) نحن في رد ماذكروه (لم لايجوز أن يكون خروجها عن الوسط بقدر لايكون التفاوت الموجب) بفتح الجيم (له) أي لذلك القدر (محسوسا) وهو أي قدر الخروج مع كونه موجبا لتفاوت غير محسوس في الكواكب (مقدار غير قليل في نفسه) بل هو كثير

﴿المقصد الخامس﴾ ليس للارض عند الافلاك قدر محسوس) فالخط الخارج من مركزها الي نقطة ما على الفلك كمركز كوكب من الكواكب (و) الخط (الخارج من الباصرة) التى هى فى حكم سطح الارض) وان كانا يتقاطعان) على تلك النقطة (ضرورة بزاوية حادة) من جانب الارض ثم يتفارقان على زاوية أخري مساوية للاولى ذاهبين الى سطح الفلك الاعلي فلا شك انهما يقعان منه على موضعين بينهما بعد بحسب نفس الامر (لكنهما موقعهما لايتفاوت في الحس) كأن أحدهما انطبق علي الآخر وصار موقعهما واحدا (ولذلك) أي ولان الارض ليس لها قدر محسوس بالنسبة الي الافلاك (كان الظاهر والخفى من الفلك متساويين) وكان الافق الحقيقى المار بمركز العالم والحسي المار بظاهر الارض في حكم دائرتين متطابقتين مع ان مقدار نصف قطر الارض واقع بينهما (يدل على ذلك) التساوى (طلوع كل جزء مع غروب نظيره لاقبل) حتي يكون الظاهر أكبر

(حسن جلبى)

(قوله اى مركز حجمها منطبق على مركز العالم) قيل انه مخالف لما ذكره فى المقصد الاول من أن الارض تقتضى أن تكون مركز ثقلها منطبقا على مركز العالم والحق هو هذا المذكور فى المقصد الأول لايخفى عليك أن ثقل الأرض كيفية سارية فى حجم الارض كلها فاذا فرضنا أن نقطة كانت مركزا لحجم الارض كانت تلك النقطة أيضا مركزا لثقلها وأما اذا فرضنا أمرا عارضا يكون بحيث قد أخرج الارض عن مركزها الاصلى فذلك العارض أيضا يكون بحيث قد أخرج ثقلها عن مركزها الأصلى نعم يمكن أن يكون بعض أطراف الارض أثقل من البعض الآخر مع تساويهما فى المقدار والحجم لكن الكلام فى الأرض البسيطة فتأمل (قوله يدل على ذلك التساوى طلوع كل جزء مع غروب نظيره الخ) مثلا اذا كان كوكب فى سمت الأوج وكان كوكب آخر مقابلا له فى سمت الحضيض كان طلوع الكوكب الأول مع غروب الكوكب الثانى وكان أيضا غروب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(ولا بعد) حتى يكون الثاني أكبر (وهذا) الذي ذكرناه انما هو (بالنسبة الى غير فلك القمر واما فلك القمر فللارض) بل لنصف قطرها (عنده قدر محسوس ولذلك يختلف) في الحس (موضع الخطين المذكورين) في دائرة الارتفاع على سطح الفلك الاعلى (فيكون الموضع الحقيقي للقمر) في تلك الدائرة (وهو ماينتهي اليه الخط الخارج من مركز الارض ماراً بمركز القمر (غير الموضع المرئي) له فيها (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من الباصرة ماراً بمركزه وانما اختلف الموضعان في الحس (لاجل التقاطع المذكور) وهو تقاطعهما على مركز القمر بزاوية حادة من الجانبين على مامر لكنها معتبرة في الحس ههنا لقرب القمر الموجب لكبر الزوابة (وذلك الاختلاف) في دائرة الارتفاع (بحسب زاوية التقاطع) فكلما كانت الزاوية أكبر كان الاختلاف بين الموضعين أكثر وكلما كانت أصغر كان أقل (وهذا التفاوت يسمي اختلاف المنظر ولا شك أن الخطين المتقاطعين ما كان مبدؤه فوق يقع منتهاه تحت فالخط الخارج من الباصرة) منتهاه (أقرب الي الافق دائما فموضعه الحقيقي فوق المرئي أبداً) فلو فرض أن القمر على سمت الرأس لم يكن له اختلاف منظر لاتحاد الخطين حينئذ واذا لم يكن عليه كان له ذلك ويكون موضعه الحقيقي أبعد عن الافق وأقرب الى سمت

(حسن جلبي)

الكوكب الاول مع طلوع الكوكب الثاني لاقبل ولابعد وكذا طلوع الجزء الاول من الحمل مثلا يكون مع غروب الجزء الأول مع الميزان لاقبل ولابعد هذا الحكم بالنسبة الى الافق الحسي ظاهر معلوم بالمشاهدة وأما بالنسبة الى الافق الحقيقي فبالطريق الاولى فان قيل لو كان الظاهر والخفي من الفلك متساويين وذلك التساوي يلزم تساوي الليل والنهار في الصيف والشتاء وليس كذلك قلنا ممنوع بل اللازم من ذلك هو أن يكون طلوع الشمس مع غروب الجزء الذي يقابله وأن يكون غروبها مع طلوعه لاقبل ولا بعد وأما كون النهار أطول من الليل أو بالعكس فمرجعه الى صعود الشمس على الأوج والى هبوطها الى الحضيض وأما تساوي الليل والنهار في خط الاستواء في جميع السنة أو تساويهما في غير خط الاستواء حين ماحلت الشمس في احدى الاعتدالين فذلك أيضا لعدم القدر المحسوس للأرض بالنسبة الى سائر الافلاك العالية فلذلك كان الاوفق الحقيقي والاوفق الحسي هنالك في حكم دائرتين متطابقتين ومتحدتين (قوله عنده قدر محسوس) فعلى هذا يكون النصف الظاهر من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي منه فلايلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي فلايلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره بل يكون طلوعه بعد غروب نظيره (قوله فالخط الخارج من الباصرة الخ) يعني أن الخط الخارج من الباصرة كان مبدؤه فوق مبدإ الخط الخارج من مركز العالم فيكون منتهى الخط الخارج عن الباصرة أقرب الى الافق دائما وقوله فوق المرئي اى فوق الموضع المرئي

الرأس لما عرفت ثم ان هذا الاختلاف الواقع في دائرة الارتفاع قد يقتضى اختلافا في طول الكوكب وعرضه فانا اذا فرضنا دائرتى عرض تمران بطرفي الخطين المذكورين فهما اذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج كان ما بينهما اختلافا بين الطولين الحقيقى والمرئى واذا اختلف القوسان الواقعتان منهما بين طرفي الخطين وبين فلك البروج كان مقدار التفاضل بينهما اختلاف العرضين الحقيقى والمرئى واذا كان الكوكب على وسط سماء الرؤية لم يكن له باختلاف منظره اختلاف في الطول لان الدائرتين متحدتان حينئذ فتتحد النقطتان على فلك البروج ويكون حينئذ اختلاف منظره هو اختلاف العرض بعينه واذا لم يكن الكوكب عليها كان له اختلاف في الطول على ما أشار اليه بقوله (فاذا اعتبر) أى القمر

(قوله قد يقتضى الخ) أى يقتضى اقتضاء جزئيا ان يكون موضعا الكواكب فى الطول والعرض الحقيقيان أى المقيسان الى مركز العالم مخالفين لموضعهما المرئيين المقيسان الى سطح الأرض الذى هو موضع الابصار (قوله واذا كان الكوكب الخ) أى على توسع المطالع كانت هذه الدائرة التى من دوائر العرض دائرة ارتفاع الكوكب حينئذ فلا يكون له اختلاف الطول لان القطعتين اللتين هما موضعا فى الطول يتحدان على فلك البروج وذلك ان العرضين المارين بطرفى الخطين المذكورين منطبقتان حينئذ على دائرة ارتفاع الكوكب التى هى دائرة الرؤية فتقطعان منطقة البروج على نقطة هى موضع الكوكب فى الطول .

(قوله فانا اذا فرضنا دائرتى عرض) قد عرفت أن دائرة العرض هى دائرة مارة بقطبى مركز القمر لا ثم لا يخفى ان بيان الاختلاف فى الطول لا يحتاج الى اعتبار دائرتى عرض وانما الذى يحتاج الى اعتبارهما معا هو بيان الاختلاف فى العرض وقوله فهما اى طرفا الخطين المذكورين وقوله اذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج فحينئذ تكون دائرة الارتفاع منطبقة على منطقة البروج وقوله كان ما بينهما اى بين النقطتين المذكورتين أو بين طرفى الخطين المذكورين أو بين الدائرتين المذكورتين والمآل واحد يعنى انه حينئذ كان بينهما اختلاف فى الطولين فقط ولم يوجد هناك عرض أصلا فضلا عن أن يوجد هناك اختلاف فى العرضين وقوله الواقعتان يعنى ان ههنا اختلافين معا هما اختلاف الطولين واختلاف العرضين لكن مقدار التفاضل بين الدائرتين هو اختلاف العرضين دون اختلاف الطولين وتوضيح المقام ههنا ان الطول الحقيقى والطول المرئى هما قوسان من منطقة البروج مع الافق فى المغرب ومنتهى الطول الحقيقى هو الموضع الحقيقى ومنتهى الطول المرئى هو الموضع المرئى وان العرض الحقيقى والمرئى هما قوسان من دائرتى العرض مبدؤهما أقرب جزء من أجزاء منطقة البروج ومنتهى العرض الحقيقى هو الموضع الحقيقى ومنتهى العرض المرئى هو الموضع المرئى وقوله على وسط سماء الرؤية وهى الدائرة المارة بقطبى الافق وبقطبى المنطقة كما عرفت وقوله لأن الدائرتين متحدتان حينئذ يعنى ان دائرتى العرض متحدتان وكذا دائرة ارتفاع القمر متحدة معهما فههنا كانت أربع دوائر متحدة بعضها مع بعض وهى الدوائر المذكورة آنفا وقوله فتتحد النقطتان على فلك البروج أى لا يكون حينئذ على منطقة البروج نقطتان من دائرتى العرض بحيث يكون لكل واحدة منهما

(نازلا) والصواب أن يقال صاعداً بأن يكون في الربع الشرقي من وسط سماء الرؤية (كان) الطول (المرئي زائدا على ماينزل) والصحيح أن يقال على الحقيقي (بذلك القدر) من فلك البروج الذي يقتضيه اختلاف منظره من دائرة الارتفاع على ما صورناه (فيزداد) ذلك القدر (على) الطول (الحقيقي فيكون) الحاصل بالزيادة الطول (المرئي أو ينتقص) ذلك القدر (من) الطول (المرئي فيكون) الباقي بعد النقصان الطول (الحقيقي واذا أعتبر صاعداً) بل نازلا بأن يكون القمر في الربع الغربي من وسط سماء الرؤية (كان الامر بالعكس) مما ذكر أي يزداد ذلك القدر على المرئي ليحصل الحقيقي أو ينقص من الحقيقي ليحصل المرئي والسبب في الزيادة والنقصان على الوجه المذكور في كل واحد من الاصل والعكس هو أن الموضع المرئي أقرب الى الافق دائما مع أن توالي البروج من المغرب الي المشرق (وليس لشيء من الكواكب الباقية اختلاف منظر) فالثوابت والعلوية ليس لها ذلك الاختلاف أصلا (وربما يستخرج بالحساب شيء يسير غير) محسوس من أختلاف المنظر (للشمس) واما السفليتان فقد مر انه لم يعلم حالهما في اختلاف المنظر ﴿ المقصد الثالث ﴾ الارض ساكنة وقيل صاعدة وقيل هاوية) أي متحركة (الى أسفل أبداً فلا تزال) الأرض (تنزل في خلاء غير متناه لما في طبعها من الاعتماد) والثقل (الهابط ويبطله بيان تناهي الابعاد) التي يتصور

(قوله الأرض ساكنة) القائلون بسكونها منهم من جعلها غير متناهية من جهة الثقل فليس لها محيط فينزل ومنهم من قال بتناهيها وهم فرقتان فرقة زعموا أن ليس شكلها الكرة فمنهم من قال ان حدبة الأرض وسطحها اسفل وذلك السطح موضوع على الماء والهواء ومن شأن الثقيل اذا انبسط ان يتدعم على الماء والهواء مثل الرصاصة

وضع مخصوص فلم يتصور هناك طول أصلا بخلاف ما اذا لم يكن الكوكب على وسط السماء كما ذكره (قوله والصواب أن يقال صاعدا) ولعل المصنف نظر الى الحركة الذاتية لحامل تدوير القمر فان هذه الحركة الذاتية لما كانت على التوالي لزم أن يكون القمر بهذه الحركة نازلا في الطرف الشرقي وصاعدا في الطرف الغربي وقوله فيكون الحاصل أي فيكون المجموع الحاصل من الطول الحقيقي ومن الزيادة الطول المرئي (قوله ويبطله بيان تناهي الابعاد) وهو انما يبطله على القول بقدم الارض وأما على القول بحدوثها فلا يلزم عدم تناهي الابعاد وان فرض انها تنزل في خلاء غير متناهية اذ يكون حينئذ ما بين المبدإ والمنتهى متناهيا دائما وقوله وأيضا لو كانت هابطة الخ ولعلهم كانوا يزعمون ان الافلاك هادية أيضا بقدر هوى الارض فلم يلزم أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسنا ثم أن هذه المنوع انما يرد اذا كان المدعى نظريا والحق ان كون الارض ساكنا ضروري معلوم بالمشاهدة فاذكره هنا لبيانه انما هو لمجرد التنبيه وكلام الخصم ههنا كلام في مقابلة الضرورة فلا يعتد به وقوله لجواز أن يشايعها الهواء فهو أيضا باطل بالمشاهدة كما لا يخفى على المصنف

حركة الجسم فيها (سيما عند من يبطل الخلاء) وأيضاً لو كانت هابطة لوجب أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسناً ولو فرضت صاعدة دائما لكنا كل يوم أقرب الي الفلك فكان يزداد عظم الكواكب في الرؤية (وقيل انها تدور) متحركة (على) مركز (نفسها من المغرب الى المشرق خلاف الحركة اليومية) التي اعتقدها الجمهور (والحركة اليومية لا توجد على هذا التقدير (وانما تخيل بسبب حركة الارض اذ يتبدل الوضع من الفلك) بالقياس الينا (دون أجزاء الارض) اذ لا يتغير الوضع بيننا وبينها فانا على جزء معين منها فاذا تحركت من المغرب الى المشرق ظهر علينا من جانب المشرق كواكب كانت مختفية عنا بحدبة الارض وخفي عنا بحدبتها من جانب المغرب كواكب كانت ظاهرة علينا (فيظن) لذلك (ان الارض ساكنة) في مكانها (والمتحرك هو الفلك) فيكون حينئذ متحركا من المشرق الى المغرب (بل ليس ثمة فلك أطلس) حتى يحرك بالحركة اليومية على خلاف التوالي (وذلك كراكب السفينة) فانه (يرى السفينة ساكنة مع حركتها حيث لا يتبدل وضع أجزائها منه و) يرى (الشط متحركا مع سكونه حيث يتبدل وضعه منه مع ظن انه ساكن) في مكانه أي ليس متحركا أصلا لا بالذات ولا بالعرض (وكذلك يرى القمر سائراً الى الغيم حين يسير الغيم اليه و) كذا يري (غيره) متحركا مع سكونه أو ساكناً مع حركته (من أمور قدمناها في غلط الحس وأبطلوا ذلك) أي تحركها على الاستدارة كما زعمه هذا القائل (بوجوه) ثلاثة (الاول أن الارض لو كانت متحركة في اليوم بليلته دورة واحدة لكان ينبغي ان السهم اذا رمى الى جهة حركة الارض) وهي الشرق (أن لا يسبق موضعه الذى رمى منه بل تسبقه الارض) وذلك لان الارض على ذلك التقدير تقطع في ساعة واحدة الف ميل وفي عشر ساعة مائة ميل ولا يتصور في السهم وغيره من المتحركات السفلية حركة بهذه السرعة فيجب تخلفها عن الارض (و) ينبغي للسهم (اذا رمي الى خلاف) جهة (حركتها أن يبعد) عن الوضع الذي رمي منه ويجاوزه (بقدر حركته وحركة الارض جميعا واللازم باطل لاستواء المسافة)

(حسن جلبي)

اذا بسطت طفت على الماء وان جمعت رست ومنهم من قال ان حدبة الارض اسفل ووسطها فوق وهو الذى يلينا وفرقة قال بكرويتها فمنهم من جعل سكونها بسبب جذب الفلك لها من جميع الجوانب ومنهم من زعم ان وقع الفلك بحركة من كل الجوانب والقائلون بحركتها فمنهم من قال بحركتها المستديرة فهذه هى الوجوه الفاسدة فى سكونها وحركتها والحق انها ساكنة لسكونها حاصلة فى حيزها الطبيعى

التي يقطعها السهم (من الجانبين بالتجربة) الوجه (الثاني الحجر يرمي الى فوق فيعود الى موضعه) الذي رمي منه (راجعا بخط مستقيم ولو كانت الارض متحركة الى المشرق لكان) الحجر (ينزل من مكانه الى جانب المغرب بقدر حركة الارض في ذلك الزمان) الذي وقع فيه حركة الحجر صاعدا وهابطا (والوجهان ضعيفان لجواز أن يشايعهما الهواء) المتصل بهامع ما يتصل به من السهم والحجر وغيرهما (في الحركة كما يقولون بمشايعة النار للفلك فلا يلزم شيء من ذلك) فان السهم حينئذ يتحرك بحركة الارض تبعا للهواء التابع لها فلا يجاوز موضعه الذي رمى منه في الجانبين الا بحركة نفسه فيتساوى المسافتان وكذلك الحجر يتحرك بحركتها فلا يجاوز موضعه الذي رمى منه بل ينزل راجعا اليه (وعمدتهم في بيان ذلك) وهو الوجه الثالث (ان الارض فيها مبدأ ميل مستقيم) بالطبع (فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) فلا تكون متحركة على الاستدارة حركة طبيعية (والاعتراض عليه منع وجود ذلك المبدأ فيها وهو) أى وجوده فيها (مبنى على أن مالا ميل له) أصلا (لا يتحرك قسرا) والا كانت الحركة مع العائق الطبيعى كهي لا معه (وقد عرفت ضعفه في مباحث الخلاء كما أشير اليه في مباحث الميل (ثم لا نسلم تنافيهما) أي تنافي الميلين حتى يلزم المنافاة بين المبدأين (لما بينا من اجتماعهما في العجلة والدحرجة

﴿ المقصد السابع ﴾ ما يوازى من الارض معدل النهار) أى الدائرة العظيمة على سطح الارض الكائنة في سطح معدل النهار الموازية لمحيطه (يسمى خط الاستواء والافق يقطع المعدل وجميع المدارات اليومية فيه بنصفين) على قوائم لمروره بقطبي المعدل وتلك المدارات (فيكون الليل والنهار) هناك (في جميع السنة سواء) لتساوى قوسيهما الواقعة احديهما تحت الافق والاخرى فوقه فلا يقع بينهما تفاوت الا باختلاف حركة الشمس في السرعة والبطء بواسطة الاوج والحضيض وذلك مما لا يحس به ولا يلتفت اليه (وأما في غير ذلك الموضع) الذي هو

(قوله مبدأ ميل مستقيم) لما يشاهد من حركة أجزائها الى جهة السفل والكل يشابه الجزء في الحقيقة

(قوله فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) لان مبدأ الميل المستقيم يقتضى الخروج عن الحيز ومبدأ الميل المستدير يقتضى عدم الخروج (قوله والاعتراض الخ) مدفوع بما ذكرناه وقدمر تحقيقه فى بحث الميل

(الى هنا تمت حاشية العالم السيلكوتى والله الهادى الى الصواب واليه المرجع والمآب)

(قوله أى الدائرة) تفسير لقوله ما يوازى الخ وقوله الكائنة وقوله الموازية هما صفتان للدائرة العظيمة وقوله لمحيطه أى للخط المستدير الذى هو محيط المعدل وقوله فيه أى فى خط الاستواء وقوله لمروره أى لمرور الافق وقوله هناك أى فى خط الاستواء وقوله قوسيهما أى قوسى الليل والنهار وقوله احديهما أى احدى القوسين المذكورين

تحت المعدل (فيقطع) الافق (المعدل بنصفين) لكن لا على قوائم لانهما دائرتان عظيمتان لم تمر احدىهما بقطب الاخرى (فمند كون الشمس على المعدل وهو حين ما يكون في أحد الاعتدالين في أول الليل والنهار يتساوى الليل والنهار ويقطع) الافق هناك (سائر المدارات اليومية بنصفين) أي بقسمين (مختلفين أعظمهما) أي أعظم القسمين هو الظاهر (الذى) يكون (في جهة القطب الظاهر) والخفي الذى يكون في جهة القطب الخفى (فالشمس في أي جانب كانت) من جانبي الشمال والجنوب (كان نهارهم) أى نهار الذين في ذلك الجانب الذى فيه الشمس (أطول من ليلهم وفى) الجانب (الآخر) يكون الامر (بالعكس) فاذا كانت في جانب الشمال كان ليل الجنوبيين أطول واذا كانت في الجنوب كان ليل الشماليين أطول (وفي خط الاستواء تكون الحركة اليومية دولابية) أى منتصبة غير مائلة فالكوكب المتحرك بها يرتفع عن الافق منتصبا لا يميل الى شمال أو جنوب ويسمى أفقه مستقيما (وتسامت الشمس رأس أهل البلاد التي هي عليه) أي على خط الاستواء (فى السنة مرتين وهى) أى المسامتة مرتين (عند كونها فى الاعتدالين فلهم صيفان) مبدأهما الاعتدالان (وتكون غاية بعده) أي بعد رأسهم عن الشمس (عند كونها على الانقلابين فلهم شتاآن) مبدأهما الانقلابان (وبين كل شتاء وصيف ربيع وبين كل صيف وشتاء خريف فلهم ثمانية فصول كل فصل) منها (شهر ونصف وكذلك) الحال (في المواضع الذي بين خط الاستواء ومدار الانقلابين) من الجانبين فان الشمس تسامت رؤسهم مرتين وهي عند كونها في نقطتين من فلك البروج يساوي ميلهما فى جهة البلد انحطاط المعدل من سمت رأسه وكذا فصولهم ثمانية

(قوله هناك أى فى غير الموضع الذى تحت المعدل وقوله اى بقسمين وانما فسر النصفين بالقسمين تنبيها على أن فى العبارة تسامحا فان لفظ النصفين يدل على تساوى القسمين مع انه لا تساوى بين القسمين ههنا ولعل مراد المصنف ههنا أن الافق كان يقطع هناك مجموع المدارات اليومية نصفين جزما ومع ذلك يكون كل من النصفين منقسما الى قسمين مختلفين أحدهما أعظم من الآخر وأعظم القسمين الظاهرين فى جهتى القطبين هو الظاهر الذى يكون فى جهة القطب الظاهر وأعظم القسمين الخفيين فى جهتى القطبين أيضا الخفى الذى يكون فى جهة القطب الخفى ثم ان المراد بالقطب الظاهر والخفى ههنا هو قطب معدل النهار وقوله كان ليل الجنوبين أطول لانه حينئذ يكون القسم الخفى هناك أعظم من القسم الظاهر وقوله كان ليل الشمالين أطول حينئذ لانه يكون القسم الخفى هناك أعظم من القسم الظاهر (قوله من الجانبين) أى جانبي المعدل وهما الشمال والجنوب وقوله وهى أى المسامتة مرتين عند كونها أى كون الشمس فى نقطتين احدىهما فى الجنوب والأخرى فى الشمال وقوله ميلهما أى ميل النقطتين عن المعدل وقوله انحطاط بالنصب على انه مفعول يساوى وقوله عن سمت رأسه

(الا ان الفصول لاتكون متساوية) في المدة وربما كانت النقطتان قريبتين جدا من أحد الانقلابين فتكونان في حكمه فيقل هناك عدد الفصول ويطول صيفهم (وفي المواضع التي تحت الانقلابين تسامت رؤسهم) فى السنة (مرة واحدة) وتكون فصولهم أربعة متساوية (وفيما جاوز ذلك لاتسامت رؤسهم بل تقرب منها) في أحد الانقلابين (وتبعد عنها فى الآخر وفصولهم تلك الاربعة (وفى المواضع الذي المدار الصيفي ابدي الظهور فيها لاقرب الشمس) هناك (دورة يومية فيكون النهار اربعا وعشرين ساعة وهى) أي هذه الدورة (حيث ماتكون الشمس في الانقلاب الصيفى) ولايخفى عليك ان في هذه المواضع أيضاً يكون المدار الشتوى أبدي الخفاء فلا تطلع الشمس فيها دورة واحدة بل تكون مدتها ليلا على عكس المدار الاول فلاحاجة في ذلك الى اعتبار مواضع أخرى كما ذكره بقوله (وفي المواضع التى المدار الصيفي أبدى الخفاء فيها لاتطلع الشمس فيها دورة) واحدة (فيكون الليل حينئذ (أربعاً وعشرين ساعة) على ان المدار الابدى الخفاء في موضع لا يكون مداراً صيفياً بالقياس اليه بل مداراً شتوياً واعتبار كونه مداراً صيفياً فى موضع آخر لا يخلو عن ركاكة (وفي المواضع التى يمر قطب البروج على سمت رؤسهم فاذا كان) قطبها (على سمت الرأس تنطبق المنطقة على الافق اذ يتحد) حينئذ (قطبها وقطب الافق) وهما عظميتان على كرة واحدة فاذا مال القطب) أى قطب البروج بحركة الكل (الى الانحطاط) نحو الغرب (ارتفع) عن الافق (نصف المنطقة الشرقى وانحط)عنه (النصف الغربي دفعة) واحدة اذ

متعلق بانحطاط (قوله الا أن الفصول لاتكون متساوية) أى اذا كان المسكن الموضع الذى يكون بين خط الاستواء و بين مدار أحد الانقلابين فاذا كانت الشمس فى جانب الانقلاب الاقرب الى سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أقل مدة كان يكون كل فصل شهرا مثلا واذا كانت الشمس فى جانب الانقلاب الابعد من سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أكثر مدة كان يكون كل فصل شهرين (قوله و يطول صيفهم) وذلك لانه اذا كانت النقطتان قريبتين جدا من احد الانقلابين كان الصيف هناك يبتدئ من النقطة التى هى فى سمت الرأس و يستمر حتى يصل الشمس الى ذلك الاحد من انقلابين ثم يرجع منه حتى ينتهى الى الاعتدال الذى هو فى ذلك الجانب أيضا ثم لا يذهب عليك ان هذا القدر الزائد فى الصيف هو الذى كان مثله ناقصا من الربيع السابق الذى كان انتهاؤه متصلا بابتداء هذا الصيف فتأمل (قوله فلاحاجة فى ذلك الاعتبار موضع آخر الى قوله على أن المدار الخ) يعنى انه لو غير المصنف رحمه الله عبارته ههنا فقال وفى تلك المواضع التى تكون المدار الشتوى ابدى الخفا فيها لاتطلع الشمس دون الخ لم يرد عليها هذان الاعتراضان اللذان ذكرناهما فتأمل

حال افتراق القطبين تتقاطع العظيمتان على التناصف واعلم ان المواضع التي يكون المدار الصيفي فيها أبدي الظهور والمدار الشتوي أبدي الخفاء هي بعينها المواضع التي يمر فيها قطب البروج على سمت رؤسها (وفي المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة ولم تصل (الى قطب العالم يكون قوس من المنطقة) يتوسطها الانقلاب الصيفي (أبدي الظهور) لا يغرب (وقوس) أخرى منها يتوسطها الانقلاب الشتوي (أبدى الخفاء) لا يطلع (وبينهما) من الجانبين (قوسان) أخريان يتوسطهما الاعتدالان (أحدهما) وهي التي يتوسطها أول الميزان ان كان القطب الظاهر شماليا والتي يتوسطها أول الحمل ان كان القطب الظاهر جنوبيا (تطلع مستقيمة وتغرب معوجة أي تطلع أوائل البروج قبل أواخرها) على الاستقامة (وتغرب أواخرها قبل أوائلها) على الاعوجاج (و) القوس (الاخرى بالعكس) أى تطلع معوجة وتغرب مستقيمة (وفى هذه المواضع الثلاثة) لفظة الثلاثة اما زائدة أو أراد بها مابين خط الاستواء ومدار الانقلابين وما تحت الانقلابين وما جاوز ذلك ولم يبلغ القطب (تكون الحركة اليومية حمائلية) وتسمى آفاقها مائلة (وحيث يكون قطب العالم على سمت الرأس) وذلك موضعان معينان على وجه الارض (ينطبق المعدل على الافق لاتحاد قطبيهما ولكون محوره) أى محور المعدل وهو الخط المستقيم الواصل بين قطبيه مارا بمركزه (قائما على) سطح (الافق) هناك (تكون الحركة اليومية فيه رحوية ويكون النصف من منطقة البروج) وهو الواقع من المعدل فى

(قوله تتقاطع العظيمتان على التناصف) اى تتقاطع لا على زوايا قائمة اذ لا يتصور ذلك ههنا وقوله واعلم الخ فيه تعريض على المصنف فان عبارته مشعرة بالتغاير بينهما مع انه لا تغاير بينهما أصلا (قوله الذى تجاوز) هذا بالزاى المعجمة أو بالراء المهملة المجاوزة أو المجاورة والمآل واحد لأن الموضعين الذين يكونا تحت قطبي المعدل ومنطقة البروج لم يكونا متباعدين غاية التباعد وقوله لم تصل أى ولم تصل تلك المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة الى قطب العالم فكانت هى بين بين وحاصل الكلام ههنا ان منطقة البروج فى المواضع التى تجاوز هذه المواضع هى المذكورة ولم تصل الى قطب العالم تنقسم هى على أربع قسى بحيث يكون كل قوس نقطة من النقط الاربع التى هى الاعتدالان والانقلابان فالقوس التى يتوسطها الانقلاب الصيفى به لا تغيب أبدا بالنسبة الى تلك المواضع والقوس التى يتوسطها الانقلاب الشتوى لا تطلع أبدا بالنسبة الى تلك المواضع أيضا والقوسان اللتان يتوسطهما الاعتدالان تطلع احدهما مستقيمة وتغرب معوجة بالنسبة الى تلك المواضع أيضا وتكون القوس الأخرى بالعكس على ما فصله وقوله يتوسطها الانقلاب صفة للقوس وقوله يتوسطهما صفة للقوسين وقوله يتوسطها أول الميزان اى يتوسطها الاعتدال الخريفى وقوله يتوسطها اول الحمل اى يتوسطها الاعتدال الربيعى (قوله اما زائدة) لأن المقصود ههنا هى المواضع المذكورة التى هى غير خط الاستواء وهى أكثر من الثلاثة على ماذكره المصنف

جهة القطب الظاهر (فوق الارض دائما والنصف) الآخر منها (تحته دائما) ولا تكون هناك للكواكب ولا لشيء من النقط المفروضة على الفلك طلوع ولا غروب بحركة الكل بل بحركاتها الخاصة (فتكون السنة كلها يوما وليلة) لان مدة قطع الشمس بحركتها النصف الظاهر من البروج نهار ومدة قطعها النصف الخفي ليل وهاتان المدتان تتفاوتان بسبب الاوج والحضيض فالنهار تحت القطب الشمالي أطول من الليل وتحت القطب الجنوبي اقصر (الا ان الشمس تدور) بحركة الكل (في أربع وعشرين ساعة من موازة نقطة معينة من الافق) الذي هو المعدل (الى أن تعود الى مثلها أي مثل تلك الموازاة لتلك النقطة (وتزداد) الشمس (ارتفاعا) عن الافق (في ثلاثة أشهر) ويكون غاية ارتفاعها بمقدار الميل الكلي (و) تزداد (انحطاطا) عن غاية الارتفاع نحو الافق (في ثلاثة أشهر) أخرى أيضا (حتى تغرب وتكون تحت الارض ستة أشهر كذلك) أي يزداد انحطاطها عن الافق في ثلاثة أشهر الى غاية الانحطاط التي هي الميل الكلي ثم ترتفع منها في ثلاثة أشهر أخرى حتى تصل الى الافق *

﴿المقصد الثامن﴾ سبب الصبح كرة البخار تتكيف بالضوء لانها تقبل نور الشمس كما تقدم) في آخر مباحث المبصرات فاذا قربت الشمس من الافق في جانب الشرق ولم يبق من قوس انحطاطها الا مقدار ثماني عشرة درجة على ما عرف بالتجربة استنار بضوئها البخار الكثيف الواقع في ذلك الجانب فيرى ذلك النور المتزايد بزيادة قرب الشمس وهو الصبح (والشفق مثله) لكنه عكسه في ان أوله كآخر الصبح وآخره كاوله هذا ما يليق بالكتاب وأما تصويرها على ماينبغي فليطلب من موضع آخر (والحمرة التي توجد في أول الشفق

(قوله فليطلب من مواضع أخر) اعلم أنه اذا كانت الشمس على نصف النهار من تحت كان مخروط ظل الارض حينئذ قائما على سطح الارض في نصف النهار من فوق ولم يكن ذلك المخروط مائلا الى جانب أصلا ثم اذا قربت الشمس الى الافق الشرقي من تحت مال ذلك المخروط الى جهة المغرب من فوق فيكون المرئي أولا من الشعاع المحيط بذلك المخروط ماهو أقرب الى البصر ولا شك أن الاقرب الى البصر من جوانب المخروط وهو الجانب الذي يلي الشمس وهو الجانب الشرقي في الصبح فان جانب الغرب في غاية البعد عن البصر حينئذ ثم ان الجانب المرئي الى قرب الذي يلي الشمس لا تكون أولا متصلا بالافق اذا لم يكن النور أولا منبسطا على وجه الارض ولم تكن الخطوط الشعاعية البصرية نافذة الى منتهى الافق فاذن يكون أول ما يرى من نور الشمس هو ما يرى فوق الافق بخط مستقيم ناش من الشمس وحينئذ يكون ما يقرب من الافق مظلما بعد فلذلك يسمى ذلك النور بالصبح الاول وبالصبح الكاذب أيضا ثم اذا قربت الشمس جدا انبسط النور فصار الافق مستنيرا ويصير الصبح صادقا وقس على هذا حال الشفق لكنه يكون بعكس الصبح فتأمل * واعلم أنه قد علم بالتجربة ان انحطاط الشمس

وآخر الصبح) انما هي (انكشاف الابخرة في الافق وزيادة سمكها بالنسبة الى الباصرة لانها) أي تلك الزيادة في غلظ الابخرة (بقدر ربع دور الارض) كما يظهر بالتخيل الصادق (وتنقص) تلك الزيادة (في غيرها) أي غير دائرة الافق شيئا فشيئا (حتى يكون تكاثف الابخرة (بقدر غلظ البخار) كما بالنسبة الى سمت الرأس (وقد ذكر انه اعتبرها) أي كرة البخار (المهندسون فوجدوها) أي غلظها (ستة عشر فرسخا) أو سبعة عشر

﴿المقصد التاسع﴾ في الارض تلال ووهاد لاسباب خارجية وممدات متلاحقة لابداية لها) مستندة الى الاتصالات الفلكية التي لاتتناهي (فسال الماء بالطبع الى الوهاد) والمواضع الغائرة (فانكشفت) عن الماء (التلال) والمواضع العالية كجزيرة بارزة من وسط البحر (معاشا للنبات والحيوان) الذي لايمكن أن يعيش الا باستنشاق الهواء وهذا المنكشف هو المعمور من الارض الذى كان حقه بمقتضي طبيعة الارض والماء أن يكون مغمورا فيه كسائر أجزائها (ولم يذكرله سبب الا عناية الله تعالى بالحيوانات والنباتات اذ كان لايمكن تكونها وبقاؤها الا بذلك) الانكشاف والخروج من الماء الى الهواء (وهذا) الذى ذكروه (رجوع الى القادر المختار) واسناد الفعل الى مجرد مشيئته (فان اختصاص جزء من البسيط) الذى هو الارض (باستعداد دون جزء) آخر منه (مع استواء نسبة الممدات اليها) أى الي أجزائه (مما لا سبيل للعقل اليه) في معرفة سببه (واذ كان) الشأن (كذلك) وهو انه لابد في الآخرة من الرجوع الى استناد الاشياء اليه (فمن طرح هذه المؤنات) التي تكلفوها

من الارض عند أول طلوع الصبح وآخر غروب الشفق يكون ثمانية عشر جزأ من أجزاء البروج كما ذكر في موضعه وقوله بقدر ربع دور الأرض وهو من الناظر الى الافق الشرقي في الصبح ومن الناظر الى الافق الغربي في الشفق فيكون مجموعهما بقدر نصف دور الارض ولاشك أن الابخرة التي كانت في جانب المشرق أوفي جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التي كانت في جانب المشرق أوفي جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التي كانت في سمت الرأس أو قريبة منه كما يشهد به الاحساس والتخيل الصادق

(قوله الا باستنشاق الهواء) يقال استنشقت الماء وغيره اذا أدخلته في الانف (قوله فمن طرح هذه المؤنات التي تكلفوها الخ) اشارة الى أنه يمكن أن يجيبوا فيقولوا مثلا ان معنى عناية الله تعالى هو علمه بما يجب أن يكون عليه كل العالم من حيث هو كل حتى يكون على أبلغ النظام وأحسنه وكون هذا المعنى سببا موجبا للاسباب المذكورة في حصول الوهاد والتلال أوفي تكون الجبال لايقتضي أن يكون البارئ تعالى فاعلا مختارا بمعنى انه يصح أن يفعل وانه لايفعل نعم ذلك يقتضي أن يكون هو تعالى فاعلا مختارا بمعنى انه ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وسيجئ الفرق بين المعنيين باذن الله تعالى لكن جوابهم هذا يكون مبنيا على تكلفات باردة فانا نقل

(ووفق للاستروح اليه واستناد الجميع الى قدرته واختياره فأولئك هم المفلحون) عن الحيرة التي ربما تؤدي الي الضلالة ﴿ المقصد العاشر ﴾ قالوا في سبب تكون الجبال ان الحر الشديد يعقد الطين اللزج حجرا كما تحققه التجربة وما يرى له من نموذج) أي نموذج (له في كير الخزافين ثم تواتر السيول الحادثة من الامطار و) تواتر (الرياح العواصف تحفر الاجزاء الرخوة فيظهر الحجر قليلا قليلا) بتزايد الانحفار من جوانبه شيئا فشيئا (حتى يصير جبلا شامخا) قال الامام الرازى الاشبه ان هذه المعمورة كانت في سالف الزمان مغمورة في البحار فحصل فيها طين لزج كثير فتحجر بعد الانكشاف وحصل الشهوق بحفر السيول والرياح ولذلك كثرت فيها الجبال ومما يؤكد هذا الظن انا نجد في كثير من الاحجار اذا كسرناها أجزاء الحيوانات المائية كالاصداف والحيتان (ولا يخفي ان اختصاص بعض) من أجزاء الارض (بالصلابة وبعض) آخر منها (بالرخاوة مع استواء النسبة) أي نسبة تلك الاجزاء كلها (الى الفلكيات) التى زعموا انها المعدات لها (قطعا) أي جزما لا يشوبه شبهة (للمجاورة والملاصقة) الحاصلة بين الاجزاء الصلبة والرخوة (يستدعى سببا) مخصصا (وعنده) أى عند هذا الاستدعاء (يقف العقل ويحيله) أى يحيل ذلك الاختصاص (على سبب من خارج) هو الفاعل المختار (فليت شعرى لم لا نقل ذلك أولا) حذفا للمؤنة (ثم لا يبعد أن يكون ذلك) أى تكون الجبال ونظائرها من أسباب تكونها (بارادة الله تعالى عند من يقول) من المليين وغيرهم (بالوسائط لا عندنا) اذ الكل مستند اليه ابتداء فلا يتصور واسطة حقيقة على رأينا * ﴿ المقصد الحادى عشر ﴾ العناصر الاربعة تقبل الكون والفساد أى تخلع صورة ذلك العنصر) وهو معنى الفساد (وتلبس صورة عنصر آخر) وهو معنى الكون (فينقلب كل) من الاربعة (الى الآخر) الذى هو أحد الثلاثة الباقية فتكون الانقلابات اثنتى عشرة لكن (بعضها) ينقلب الي بعض آخر (بلا وسط وهو كل عنصر يشارك) عنصر (آخر في

الكلام الى الاوضاع والاستعدادات التى اعتبر وهامتسلسلة الى غير النهاية مع كون الأفلاك بسيطة ومع تساوى نسبة أجزائها وتساوى نسبة الفاعل الموجب أيضا الى تلك الأوضاع والاستعدادات ومع كون الأرض بسيطة أيضا عندهم فتأمل وقوله للاستروح اليه يقال استروح اليه اى استنام وقوله أى نموذج الانموذج من المطعومات شيء قليل يتعرف به طعم الشيء هل هو مناسب للغرض أم لا وقوله له أى لعقد الحرارة الطين وقوله الخزافين بالخاء والزاى المعجمتين من الخزف بالفتحتين بمعنى الجر جمع جرة (قوله تكونها) مبتدأ خبره بارادة الله تعالى والجملة صفة أسباب وقوله ماعرض لها فاعل قوله يعد

يفية) واحدة من كيفيتيه للتين هما من الكيفيات الاربع (ويخالفه في كيفية) أخرى
هما (فينقلب الارض والماء كل) منهما (الى الآخر ابتداء لاشتراكهما في البرد) وان اختلفا
، اليبوسة (وذلك كما يجعل بعض أهل الحيل) من طلاب الاكسير (الاحجار مياها سيالة)
هم يتخذون مياها حارة ويجعلون فيها أجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية (وينقلب
في بعض المواضع حجرا صلبا كعين سيهكوه) وهى قرية من بلدة مراغة وماؤها ينقلب
حجرا مرمر او عين غيره من المواضع (وكذلك الماء والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر
وسط (لاشتراكهما فى الرطوبة) وان كانا متخالفين في الحرارة (كما يصير الماء هواء
سخين وهو معنى النشف) في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس (و) كما يصير (الهواء ماء
بريد كما في ظاهر كوز لامسام له يوضع في الجمد) فانه يحدث على ظاهره (حيث
لا يلقيه الجمد قطرات من الماء وكظاهر الطاس يكب على الجمد مع عدم الملاقاة) بينهما
، تركب قطرات منه (وليس ذلك لان الماء ينتقل اليه) بالرشح (لانه لا يصعد بالطبع
لو كان كذلك كان باطن الطاس أولى به من ظاهره) وأيضا الترشح على سبيل التصاعد
ب بالماء الحار (وكذلك النار والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر بلا وسط (لاشتراكهما
الحرارة) وان اختلفا في اليبوسة (كما يصير الهواء ناراً فى كير الحدادين)بالالحاح في النفخ
سد المنافذ (ثم تنطفي) النار (فتصير هواء)فهذه ست انقلابات بلا وسط بين المتشاركين
كيفية واحدة من كيفيتهما (وبعضها) ينقلب الى بعض آخر (بواسطة وهو حيث يختلفان
الكيفيتين) معاً (كالماء والنار والهواء والارض فانه لا ينقلب الماء ناراً ابتداء) لشدة تخالفهما
قد ينقلب هواء ثم ناراً) بان ينقلب ذلك الهواء الي النار (وعليه فقس)انقلاب النار ماء
لاب الهواء أرضاً وعكسه وأنت خبير بان ماذكروه يقتضي ان تنقلب كل واحدة من
ض والنار الي الاخري بلا واسطة لاشتراكهما في اليبوسة والمشهور انه بواسطتين فالاولى
ال ان كان العنصران متجاورين كان الانقلاب بغير وسط وان كان بينهما عنصر ثالث
بواسطة واحدة وان توسط بينهما اثنان فلا بد من واسطتين (وهذا كله يدل على ان
ل العناصر) الاربعة واحدة (مشتركة) بينها (وقابلة لجميع الصور) العنصرية (وانما يعدها
ر المختلفة التى هى النارية والهوائية والمائية والارضية (والكيفيات الاربع المتنافية ما عرض
ن القرب والبعد بالنسبة الى الفلك وكل ما كان أقرب اليه كان أسخن والطف وكل ما كان

أبعد كان ابردوا كشف وقد تكلمنا على مثله مرارا (فلا نعيده) أي يمكن أن يقال ان اختصاص بعض من الهيولي المشتركة بالقرب وبعضها بالبعد يحتاج الى سبب من خارج فلا بد من الرجوع الى المختار على انا لانسلم تركب الاجسام من الهيولي والصورة ولا نسلم الانقلاب بين العناصر وما ذكروه من الامثلة الدالة عليه يتطرق اليها احتمالات كثيرة ﴿ المقصد الثاني عشر ﴾ زعموا ان هذه) العناصر الاربعة (هي الاركان التي تتركب منها المركبات ويثبتونه بطريق التحليل تارة والتركيب أخرى فالاول انا اذا جعلنا مركبا في القرع و لانبيق انفصل عنه أجزاء مائية و) أجزاء (أرضية) فدل ذلك على ان هذين العنصرين كانا موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة (ولاشك ان ثمة) أي في ذلك المركب (أجزاء هوائية بها تخلخل الاجزاء) الارضية والمائية التي فيه (والا لكان) ذلك المركب (في غاية الاندماج والرصانة ولكان مايحصل بالتفريق) من العنصرين (حجمه) اذا ضم بعضه الى بعض (كالذي) كان للمركب (عند التركيب) فيثبت وجود الهواء فيه (ولاشك انها) أي الاركان المذكورة الموجودة في المركب (مختلفة بالطبع يطلب كل) منها (حيزة) الطبيعي (وذلك يوجب التفرق) في المركب وعدم بقائه (فلا بد) فيه (من جامع يفيده طبخا ونضجا يوجب حصول مزاج يستتبع له صورة نوعية مانعة من التفرق وماهو) أي ذلك الجامع الذي يطبخ وينضج (الا الحرارة) الشديدة القائمة بالنار فلا بد من وجودها فيه (قلنا الحرارة لاتجمع المختلفات بل تفرقها وتجمع المتماثلات) كما مر (ثم الحرارة القائمة بجزء لاتؤثر في الجزء الآخر الا بمجاورة وله) أي وللجوار بينهما (دوام وذلك) الجوار الدائم (لا بد له من سبب فلم لايجوز ان يكون ذلك السبب سببا للاجتماع) في حال بقاء المركب (ومانعا من التفرق ابتداء) أي بلا توسط شئ فلا يحتاج حينئذ الى الجزء الناري وحرارته الطابخة المؤدية الى المزاج المستتبع للصورة النوعية الحافظة للتركيب على ان اختلاط الرطب باليابس يفيده استمساكا

(قوله بل تفرقها) قيل هم يقولون المفرقة هي الحرارة الشديدة دون المتوسطة .قلنا نعم لكن القائمة بالنار هي الحرارة الشديدة دون المتوسطة والقول بأن هذه الحرارة كانت شديدة في الاصل ثم انكسرت سورتها نوع اذهو محل النزاع وقوله فلم لايجوز أن يكون ذلك السبب سببا للاجتماع الخ أي لم لايجوز أن يكون ذلك السبب سببا لحدوث المزاج وبقائه معا كما كان سببا لبقاء الاجتماع قبل الحدوث كما زعمتم (قوله بل تفرقها وتجمع المماثلات كما مر) أي في بحث الحرارة حيث عرفها ابن سينا به وقال آنفا فدل ذلك على أن هذين العنصرين كانا موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة

المتناسبة متجاورة والمتضادة كالنار والماء وكالهواء والارض متباعدة وما كان منها الطف فهو الى الفلك أقرب وما كان أكثف فهو أبعد فهذا هو النصف المحكم الذي عليه الوجود قال المصنف (المناقضة) لما ذكروه أن يقال (لم لا يجوز أن لا تكون أربعة بل الحق أحد الاقوال التي نذكرها) الآن (اذ قيل) هى (واحدة) واختلفوا في تلك الواحدة (على خمسة أقوال الاول انما هى النار لشدة بساطتها) اذ لا جسم أصرف في طبيعته من النار (اذ الحرارة) المفرطة التى فيها (مدبرة للكائنات ولانها تحيل الغير الى طبعها وحصلت البواقى) من النار (بالتكاثف) فهي نار متكاثفة على وجوه متفاوتة (الثانى) هي (الهواء لرطوبته ومطاوعته للانفعالات) ولا شك أن الاصل يجب أن يكون مطاوعا للتغيرات (ويحصل) من الهواء (النار بالحرارة الملطفة) فهي هواء لطفته الحرارة (والباقيان بالبرودة المكثفة) فهما هواء متكاثف تكاثفا متفاوتا (الثالث) هي (الماء اذ قبوله التخلخل) بالحرارة (والتكاثف) بالبرودة (محسوس) فحصل من تخلخله الهواء والنار ومن تكاثفه الارض (الرابع) هى (الارض وحصلت البواقى بالتلطيف) الواقع على مراتب مختلفة (الخامس) هي البخار لتوسطه بين الاربعة) في اللطافة والكثافة فبازدياد لطافته يصير هواء ونارا وبازدياد كثافته ماء وأرضا (وقيل) ليست واحدة بل (لا بد من التعدد) فيها لان التركيب في الكائنات يستدعي تعدد ما منه تركيبها (فاثنان على ثلاثة أقوال الاول) هما (النار لانها في غاية الخفة والحرارة والارض لانها في غاية الثقل والبرودة والهواء نار مفترة والماء أرض متخلخلة بالمزج) مع أجزاء نارية (الثاني) هما (الماء والارض لافتقار الكائنات الى الرطب للانفعال) وحصول الاشكال (و)الى (اليابس للحفظ) على الاشكال الحاصلة (الثالث) هما (الارض والهواء لمثل ذلك) فان الهواء رطب قابل للاشكال بسهولة والارض يابسة حافظة لها فالماء هواء اشتد تكاثفه والنار هواء اشتد حرارته (وقيل) العناصر (ثلاثة هى

(حسن جلبى)

(قوله المناقضة لما ذكروه) هذا الكلام بظاهره منع لنفس المدعى وهى أنها أربعة وفى المثال رجع الى الدليل وهو الاستقراء اذ التعويل فى بيان هذا الحصر عندهم عليه كما يقال العنصر اما خفيف أو ثقيل وكل منهما اما على الاطلاق أو على الاضافة أو يقال لا بد فى تركيب الممتزجات من لطيف واللطيف اما بحيث يحرق ما يلاقيه وهو النار أولا وهو الهواء والكثيف اما سيال وهو الماء أولا وهو الأرض

وهي الهواء الصرف) الذي (يرد بمجاورة الارض والماء ولم يصل اليه أثر انعكاس الاشعة والمشهور ان هذه الطبقة منشأ السحب والرعد والبرق والصواعق فلا تكون هواء صرفا (ثم) الطبقة (البخارية وهي الهوائية المخلوطة مع المائية ثم) الطبقة (الغربة وهى ما فيه أرضية وهوائية ثم) الطبقة (الطينية وهى أرضية مع مائية ثم) الطبقة الارضية الصرفة التى هي قريبة من المركز ولم يعد الماء طبقة على حدة لانه مع الارض كـكرة واحدة وفي طبقات العناصر أقوال مختلفة لافائدة في الاستقصاء عنها

﴿القسم الرابع في المركبات التى لها مزاج وهى الاكثر﴾

من المركبات لان مالا مزاج له منها قليل بالقياس الى ماله مزاج (وهو) أى هذا الاكثر (ينقسم الى ماله نفس) اما نباتية أو حيوانية (والى مالا نفس له) وهو المعدنيات (وفيه ثلاثة فصول ﴿الفصل الاول﴾ في المزاج وفيه مقاصد) أى مقصدان ﴿الاول﴾ قالوا الصورة الجسمية) أي الصورة الحالة في الجسم التى هي مبدأ الآثار وهى الصورة النوعية (تفعل أولا في مادتها) التى حلت هي فيها (ثم فى مادة مايجاورها) فالصورة النارية تسخن مادتها ثم مادة مايجاورها وكذا الحال في سائر الكيفيات وباقي العناصر (فالمجاورة شرط للتفاعل) الواقع بين الاجسام ألا تري ان النار لاتسخن الاماله وضع مخصوص وقرب معين بالنسبة اليها فاذا حصلت المجاورة بلا مماسة أمكن التفاعل بين الجسمين (وأبلغ من ذلك) التفاعل الحاصل بمجرد المجاورة (ما كان) أى التفاعل الذي كان (بالمماسة) التى هى الغاية في المجاورة (والمماسة انما تكون بالسطوح و) لاشك في انه (كلما كان السطوح أكثر كانت المماسة) بها (أتم وذلك) أي تكثر السطوح (انما هو بحسب تصغر الاجزاء و) اذا تحققت ما صورناه لك فنقول (العناصر المختلفة الكيفية) التى هى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (اذا تصغرت أجزاؤها جداً واختلطت اختلاطاً تاما (حتى حصل التماس) الكامل (بين اجزائها فعل صورة كل) منها (فى مادة الآخر فكسرت منه سورة كيفية) المضادة

(قوله فكسرت من سورة كيفيته) ههنا احتمالان أحدهما وهو الأنسب بظاهر العبارة ان يبقى كيفية كل من العناصر الممتزجة وانما تنكسر سورة تلك الكيفية فقط بحيث تلتئم من الكيفيات المنكسرة كيفية متشابهة فى جميع الاجزاء وثانيهما أن ينخلع كيفية كل واحد منها ويفيض على مجموعها من المبدأ الفياض كيفية واحدة متشابهة فى جميع أجزاء ذلك الممتزج ومع كل واحد من الاحتمالين كانت صورها النوعية باقية فى أنفسها هذا ثم ان الاحتمال الأول ينسب الى الأطباء والاحتمال الثانى ينسب الى الحكماء

يفيتها (حتى تنقص) العنصر البارد بفعل صورته (من حر) العنصر الحار فتزول تلك الكيفيه
، هي الحرارة الشديدة عن ذلك الحار (ويحصل) له كيفية (حرارة تستبرد) هذه الكيفية
أصلة بل علها (بالنسبة الى الحار وتستسخن بالنسبة الى البارد فانها كيفية متوسطة بينهما)
بين الحرارة الصرفة والبرودة الصرفة فاذا قيست الى أحدهما عدت من الاخرى
كذلك لا ينقص) العنصر الحار بفعل صورته (من برد) لعنصر (البارد فيحصل) له (برد
مما كان (كما قررنا فاذا اشتد التأثير) من الجانبين (حتى حصل في جميع الاجزاء) من العنصر
ر والبارد (كيفية متشابهة متوسطة هي في درجة واحدة من الدرجات الغير المتناهية
ة) لا بالفعل أعني الدرجات (التي هي بين غاية الحر وغاية البرد) أي هي واقعة بين هاتين
تين (وحصل التشابه بينها) أي بين الاجزاء المذكورة (في نفس الامر) بان تكون
اء المنصر البارد موافقة في الكيفية لاجزاء العنصر الحار بلا تفاوت في الواقع فلا يكون
ابه حينئذ بحسب ادراك الحس فقط كما أشار اليه بقوله (لانها للمجاورة يحس منها بكيفية
سطة وان كان كل واحد منها باقيا على صرافته) في كيفيته كما يقول به أصحاب الخليط وقس
ذلك حال الاجزاء الرطبة واليابسة فاذا استقر الكل على كيفية واحدة متوسطة توسطا
ن الكيفيات الاربع (فهذه الكيفية المتشابهة تسمى مزاجا وماقبل ذلك الاجتماع)
ي الى الكيفية المذكورة (يسمى امتزاجا) واختلاطا لامزاجا ﴿فحد المزاج﴾ بناء
ماتقرر (بانه كيفية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متصغرة الاجزاء) المماسة
ث تكسر سورة كل) منها (سورة كيفية الآخر) قال الامام الرازي لا شبهة في ان
لا يوصف بكونه مشابها لنفسه وانما قلنا للكيفية المزاجية انها متشابهة لان كل جزء
جزاء المركب ممتاز بحقيقته عن الآخر فتكون الكيفية القائمة به غير الكيفية القائمة
ر الا أن تلك الكيفيات القائمة بتلك الاجزاء متساوية في النوع وهذا معنى تشابهها

فحد المزاج بأنه كيفية متشابهة) يمكن تطبيق هذا الحد على كل واحد من الاحتمالين المذكورين
كن على الاحتمال الاول يتوجه على هذا الحد النقض بالمجموع المركب من اليبوسة والرطوبة المتوسطتين
لحرارة والبرودة المتوسطتين أو من الثلاثة المتوسطة منها اذ يصدق على كل واحد من هذه المجموعات
ية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متصغرة الاجزاء مع أن المزاج عندهم هو الحقيقة الملتئمة من
يات الاربع المتوسطة دون الملتئمة من الاثنين أو الثلاث

وقال أيضاً الكاسر ليس هو الكيفية لان انكسار الكيفيتين المتضادتين اما معا أو على التعاقب فان حصل الانكسار ان معا والعلة واجبة الحصول مع المعلول لزم ان تكون الكيفيتان الكاسرتان موجودتين على صرافتهما عند حصول انكسارهما وهو محال وان كان انكسار أحدهما متقدما على انكسار الاخرى لزم أن يعود المكسور المغلوب كاسرا غالبا وهو أيضا باطل فوجب أن يكون الكاسر هو الصورة التي هي مبادي الكيفيات وأما المنكسر فليس أيضا الكيفية لان الكيفية الواحدة بالذات لا يعرض لها الاشتداد والتنقص بل هما يعرضان لمحلها فالانكسار عبارة عن زوال الكيفيات الصرفة عن تلك البسائط ﴿ والاشكال عليه ﴾ أي على ما قالوه (من وجوه) أربعة (الاول لا نسلم أن التفاعل) بين الاجسام (لا يكون الا بالتماس) بل قد يكون بلا تماس (كما تؤثر الشمس فيما يقابلها) من الارض بالتسخين والاضاءة (بلا تماس) بينهما مع انها لا تؤثر بذلك في الاجسام القريبة منها المتوسطة بينهما (والمبصر ليس في الباصرة قطعا) مع انه يؤثر فيها ولا يؤثر فيما بينهما فكيف يجزم بان الفعل والانفعال بين الاجسام لا يوجد ان الا بالتلاقي والتماس (لا يقال المدعى نفي التفاعل) بلا تجاور وتماس (وما ذكرتم من صورة النقض) لا تفاعل اذ (الفعل من جانب واحد) فقط لان الشمس وان افادت الارض سخونة وضوءا لكنها لم تؤثر في الشمس شيئا أصلا وكذا المرئي أثر في العين ولم تؤثر هي فيه قطعا (لانا نقول الغرض) مما ذكرناه (أنه لا مانع في العقل من تفاعل من غير ملاقاة كما نراه من جانب واحد وانه) أي ما ذكرناه (يفيد هذا القدر وهو يكفينا) وفي المباحث المشرقية الصواب ان يترك ههنا الاحتجاج ويعول على المشاهدة فيقال الكلام انما وقع في أجزاء الممتزج وهي لا محالة متلاقية ويشاهد أيضا ان بعضها لا يؤثر في بعض ولا يتأثر عنه الا بالتلاقي والتماس فلا يتجه ان يقال لم لا يجوز في العقل تأثير عنصر في آخر من غير ملاقاة ومماسة فان ذلك غير محتاج اليه فيما نحن بصدده

(قوله لا يعرض لها الاشتداد والتنقص) وذلك لان الاشتداد هو الحركة من الكيف الأدنى الى الكيف الاقوى والتنقص بالعكس فيكون كل منهما من قبيل الحركة في الكيف ولا شك أن الحركة في الكيف انما تكون عارضة لمحل الكيف لا لنفس الكيف فان معروض الحركة لا بد أن يكون باقيا بشخصه من المبدأ الى المنتهى (قوله وهو يكفينا) اذ نحن بصدد المنع وليس غرضنا ايراد النقض الاجمالي فما ذكر من الاحتمال العقلي يكفينا وقوله ان التأثير بينهما أي بين العنصرين بلا تلاق محتمل أي محتمل في غير ما نحن فيه بصدده لا فيما نحن فيه بصدده اذ قد كان حاله مكشوفا كما ذكره

الحق ان التأثير بينهما بلا تلاق محتمل وان كان نادراً * الوجه (الثاني لم قلتم ان ثمة
وراً غير الكيفيات هي الفاعلة ولم لا يجوز ان تكون الاجسام متجانسة) أي متماثلة في
الحقيقة (و) يكون (الاختلاف) بينها (بالاعراض) الخارجة عن حقيقتها (دون الصور)
لازمة لها فلا تكون لها صور سوي هذه الكيفيات المتضادة فتكون هي الفاعلة لا أمراً
آخر لها (فان قلت الكيفيات كالحرارة والبرودة تشتد وتضعف دون الصور فان كون
الشيء ماء أو ناراً لا يقبل ذلك) أي الاشتداد والضعف فلا يجوز ان تكون كيفيات الاجسام
صورها (قلنا مراتب الحرارة والبرودة متخالفة بالنوع فلم لا يجوز ان يقال ثمه مرتبة معينة)
من تلك المراتب (هي النارية وما دون ذلك) أي مرتبة أخرى معينة دون الاولى (هوائية)
الوجه (الثالث) ان يقال المحذور الذي يلزم من جعل الكيفية فاعلة لازم أيضاً من نسبة
الفعل الى الصور اذ (الصورة انما تفعل) أي تكسر كيفية غير مادتها (بواسطة الكيفية)
القائمة بها فان الصورة النارية لا تؤثر بذاتها في كسر البرودة بل بواسطة حرارتها (فتكون
الكيفية شرطا في التأثير فيلزم اجتماع الكيفية الكاسرة مع الحادثة المنكسرة) وذلك لان
المنكسارين لا يجوز أن يكونا متماقبين والا انقلب المغلوب غالبا كما مر بل يكونان معا
والشرط يجب ان يكون مع المشروط فتوجد الكيفيتان الصرفتان مع الانكسارين فيلزم
وجود الصرافة مع الانكسار (وانه محال) لا يقال المنكسر هو المادة لا الكيفية فلا محذور
لانا نقول انكسار المادة ليس في ذاتها بل في كيفيتها * الوجه (الرابع الماء الحار اذا خالط بالماء
البارد يكسر) الحار من برده ومن المحال ان يقال للماء صورة توجب الحرارة) وتكسر البرودة

(قوله فان قلت الخ) الاظهر ان هذا اثبات للمقدمة الممنوعة وقوله هي النارية الخ) أي فحينئذ لا يكون لها
صور سوى هذه الكيفيات ومن قال بتفاوت الكيفيات مع بقاء الصور لا بد لها من دليل وقوله الوجه الثالث
نقض اجمالي وقوله الوجه الرابع معارضة وكل واحد من هذين الوجهين على تقدير تسليم وجود الصورة
وراء الكيفية وقوله ومن المحال أن يقال الخ فيه أن يقال لم لا يجوز أن يكون الفاعل الحقيقي لكسر برودة الماء
الصورة لكن بواسطة أعداد الحرارة القسرية العارضة للماء ولا حاجة الى أن يقال الفاعل الحقيقي لكسر
البرودة هو المبدأ الفياض وقوله فان قيل نحن الخ هذا اشارة الى منع (قوله ومن المحال أن يقال للماء صورة توجب
الحرارة الخ) فان قيل اذا جاز اطلاق الفاعل على الصورة مجازا بسبب الاعداد المذكور كان جواز اطلاق
الفاعل على الكيفية المعدة مجازا بسبب ذلك الاعداد بالطريق الاولى فاوجه اختيار الاطلاق الاول وترك
الاطلاق الثاني قلنا لعل الوجه في ذلك هو بقاء الصورة عند وجود الكيفية المنكسرة وعدم بقاء الكيفية
الكاسرة عند ذلك وقوله فان هذا أهون من المنافاة ولعل (المص) انما ذكر المنافاة ههنا لانها الصورة المائية

بل ليس للمائين الا صورة واحدة (فعلم ان الفاعل) لكسر البرودة (هي الكيفية دون الصورة (فان قيل نحن نطلق عليها) أي على الصورة (الفاعل مجازاً) لاحقيقة فانها ليست موجدة للكيفية المنكسرة (وانما ذلك) أي الحاصل من الصورة (اعداد) لمادة المجاور لقبول الكيفية المنكسرة (و) أما (الكيفية) المنكسرة (المتوسطة) فانها (تفيض) على المركب (عن مفيض هو المبدأ الفياض) المسمى عندهم بالعقل الفعال (والمعد قد ينافي الأثر) الصادر من الفاعل بتوسط اعداده (كالحركة والحصول في الطرف) من المسافة فان الحركة معدة لذلك الحصول مع امتناع اجتماعهما وحينئذ نقول الصورة المائية بتوسط الحرارة العارضة تعد مادة الماء البارد لقبول الحرارة وان لم تكن تقتضيها بالذات فان هذا أهون من المنافاة بل ان جعل الكيفيات أنفسها معدة لموادما يضادها لم يلزم منه محال) مما ذكر اذ المعد قد لا يجامع الأثر (قلنا فالنزاع) على هذا التقدير عائد الى أن المبدأ فاعل (مختار) فلا حاجة الى اعداد (أو موجب بالذات) فيتوقف تأثيره على الاعداد (وستقيم الدلالة على انه فاعل مختار) فيبطل القول بأن الصورة أو الكيفية معدة لصدور المزاج عن المبدأ ﴿تنبيه على مذاهب في المزاج مخالفة لما مر﴾ (الاول انه يخلع صورة ويلبس صورة متوسطة) يعني ان العناصر اذا امتزجت وانفعل بعضها عن بعض أدى ذلك بها الى أن يخلع صورها فلا يبقى لشئ منها صورته المخصوصة به ويلبس الكل حينئذ صورة واحدة هي حالة في مادة واحدة وتلك الصورة متوسطة بين الصور المتضادة التي للبسائط * المذهب الثاني (بل يلبس صورة نوعية للمركب) أي ليست الصورة الملبوسة صورة متوسطة بل هي صورة أخرى نوعية فالقائل باحد هذين القولين يوافق الجمهور بحسب الظاهر في المزاج بالمعنى المذكور سابقاً لكنه يخالفهم في بقاء صور البسائط في المركبات ذوات الامزجة ويرد عليه ان ماذكره فساد ما وكون لامزاج لانه انما يكون عند بقاء الممتزجات باعيانها (ويبطله) أيضا (ماحكيناه من حكايات القرع والانبيق لان اختلافها مايظهر فيه) أي في المركب (من الاجزاء يدل على اختلاف الاستعداد فيها) أي في تلك الاجزاء

منافية للحرارة بناء على أن مقتضاها انما هي البرودة المنافية للحرارة مطلقا وقوله بل ان جعل الكيفيات أنفسها الخ يعني ان قوله والمعد قد ينافي الأثر انما يناسب أن يكون المعد نفس الكيفية لا أن يكون نفس الصورة كما ذكره المصنف بل المناسب لكون المعد نفس الصورة هو ماذكره الشارح بقوله وحينئذ نقول

(قوله بأحد هذين القولين) أي اللذين ثانيهما هو الأول كما أشار اليه بكلمة بل وقوله في المزاج بالمعنى المذكور وهو الكيفية المتوسطة المتشابهة الحاصلة من تفاعل العناصر وقوله ان ماذكره أي ذكره ذلك

يعني انا اذا وضعناه فيهما المركب كقطعة لحم مثلا يميز الى جسم مائي متقاطر والى كلس أرضي لا يتقاطر فدل ذلك على ان الاجزاء التي في المركب مختلفة في استعداد التقطير وعدمه اذ لو كانت متفقة فيه لكان الكل قاطراً أو غير قاطر (وهو) أي اختلاف الاستعداد (دليل اختلاف الماهية) لان القابلية من لوازمها واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وانما لم نقل ان تلك الحكاية تدل على وجود صور البسائط في المركبات والا لم تحل اليها احترازاً عن أن يقال انها تكونت بتأثير الحرارة الا انها كانت فيه (فان قيل) اذا كان جوهر البسائط باقيا في المركب كانت النارية موجودة فيه لكنها مفترة في حرارتها والصورة النوعية للمركب كاللحمية مثلا حاصلة في جميع أجزائه فتكون النارية التي عرض لها فتور في المركب قد صارت لحما واذا جاز ذلك (فليجز في النار الصرفة) المنفردة عن أخواتها (ان تحدث لها الكيفية المتوسطة) أي الحرارة المفترة (فتصير لحما) فلا يكون الى التركيب والمزاج حاجة في حدوث الصور النوعية التي للمركبات (قلنا المزاج) أي التركيب (شرط فيه) أي ليس مجرد الاستحالة الى الحرارة المفترة كافيا في حصول تلك الصورة النوعية بل لابد مع الاستحالة من التركيب على ان هذه الشبهة واردة عليكم أيضاً لان خلع البسائط صورها ولبسها صورا أخرى انما يكون عند انتهاء كيفياتها الى حد معين فمن الجائز ان تنتهي كيفية كل واحدة منها حال انفرادها الى ذلك الحد حتى يفسد عنها صورتها وتحدث فيها الصورة المزاجية ولا مفر لكم أيضا سوى ما ذكرناه من اشتراط التركيب المذهب (الثالث) وقد يجعل هذا مذهبا ثالثا نظرا الى تفصيل المذهب الاول كما أشرنا اليه (القول بالخليط وهو ان المركبات موجودة بالفعل ولكن يجتمع أجزاء منها فيحس لها قدر والا فلا يحس) فان القائل بالخليط يزعم ان في الاجسام أجزاء على طبيعة اللحم وأجزاء على طبيعة الحنطة وأجزاء على طبيعة الذرة وهكذا وهي متصغرة مختلطة جدا فاذا اجتمع أجزاء كثيرة متجانسة أحس بها على تلك الطبيعة فليس هناك تغير في الطبيعة وكذا لا تغير في الكيفيات فالماء اذا تسخن لم يستحل في كيفيته بل كان فيه اجزاء نارية

القائل بأحد القولين (قوله دليل اختلاف الماهية) هذا ممنوع وقوله لأن القابلية من لوازم الماهية الحصر المستفاد منه ممنوع أيضا فانه لم لا يجوز أن يكون بعض القابليات من لوازم الهوية دون الماهية وأن يكون اختلاف الاستعداد باعتبار العوارض دون الماهيات (قوله فان قيل) اشارة الى المعارضة وقوله قد صارت خبر يكون

كامنة فبرزت بملاقاة النار وذهب جماعة الى ان الاجزاء النارية لم تكن كامنة بل نفذت في الماء من خارج فهؤلاء أصحاب النشو والنفوذ والاولون أصحاب الكمون والبروز وكلاهما ينكران الاستحالة والكون والقول بالمزاج مبني على القول بهما أما على الاول فلان حصول المزاج باستحالة الاركان كما عرفت وأما على الثاني فلان النار لا تهبط عن الاثير بل تكون ههنا * ﴿ المقصد الثاني ﴾ في أقسام المزاج قد علمت ان الكيفيات التي يمكن بينها الفعل والانفعال أربع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) وهذه الاربع تسمى بالكيفيات الاول لان كل واحد من البسائط العنصرية لا يخلو عن اثنين منها كما مر وهي متضادة فيقع بين كل متضادتين منها كسر وانكسار عند الامتزاج (فالمقادير منها) أي من الكيفيات الاربع (الحاصلة في المركب ان كانت متساوية) بحسب احجام محالها (متقاومة) في أنفسها بحسب الشدة والضعف (حتي يحصل منها كيفية عديمة الميل الى الطرفين) المتضادين (فتكون حينئذ (على حاق الوسط بينهما) و (المعتدل الحقيقي) فقد اعتبر فيه تساوي البسائط كما وكيفا وذلك لان امتناع وجوده كما ذهبوا اليه مبنى على تساوي ميول بسائطه ولابد فيه من تساوى كياتها لان الغالب في الكل الكم يشبه ان يكون غالبا في الميل وليس هذا وحده كافيا في ذلك التساوى لان الميول قد تختلف باختلاف الكيفيات مع الاتحاد في الحجم كما في الماء المغلى بالنار والمبرد بالثلج فان ميل الثاني بسبب الكثافة والثقل اللازمين من التبريد أشد وأقوى من ميل الاول وربما يكتفي فيه باعتبار تساوي الكيفيات وحدها في قوتها وضعفها لان ذلك هو الموجب لتوسط الكيفية الحادثة من تفاعلها في حاق الوسط بينها (قالوا وانه لا يوجد)

(قوله اما على الأول) أى الاستحالة فقد ظهر لنا مما ذكر في هذا المقصد أن في المزاج ثلاث مذاهب وان في كل مذهب قولين (قوله تساوى البسائط كما وكيفا) فان قيل لاشك أن حرارة النار في الشدة تكون أضعاف برودة الماء في الشدة كما تشهد به المشاهدة قلنا لو سلم ذلك فرطوبة الماء في الشدة تكون أضعاف يبوسة النار في الشدة حتى يطفي الماء القليل أضعافه من النار كما تشهد به التجربة فعلى هذا يجب أن يعتبر التساوى بين الماء والنار كما وكيفا فان قيل لابد أن يعتبر التساوى في الخفة والثقل ههنا أيضا وهو غير تابع لتساوى الكيفيات الاول ولا لتساوى الجم أيضا قلنا الذى يلوح من كلامهم هو ان الخفة الطبيعية تابعة للحرارة الطبيعية والثقلة الطبيعية تابعة للبرودة الطبيعية فتأمل (قوله وربما يكتفى فيه تساوى الكيفيات) فان قيل قدمر آنفا ان حرارة الماء المغلى بالنار تكون في الشدة مساوية لبرودة الماء المبرد بالثلج مع أن ميل الثاني أشد وأقوى من ميل الاول قلنا المعتبر ههنا هو التساوى في الكيفيات الطبيعية كما اشرنا اليه وحرارة الماء ليست بطبيعية فلا عبرة بها ههنا

في الخارج (اذ أجزاءه متساوية) في الميل الي احيازها متقاومة (فلا يقسر بعضها بعضا على الاجتماع) لامتناع ان يغلب بعض من الامور المتساوية المتقاومة بعضا آخر منها (وطبائعها داعية الى الافتراق) بالتوجه الي احيازها الطبيعية المختلفة (فيحصل الافتراق قبل حصول الفعل والانفعال فانه حادث يستدعى مدة) معتدابها لانه حركة من كيفية الى أخرى بعيدة عنها بخلاف الافتراق الذى يكفيه أدني حركة مع كونه موجوداً في كل آن من زمانها (فلا يحصل بينها مزاج) لتوقفه على حصول تلك الحركة وحدوثه عند انقطاعها (والجواب أنه ربما تقع الاجزاء) لاسباب خارجية (بحيث تكون المائلة الى العلو) كالنار والهواء (في جهة السفل وبالعكس) أى وتقع الاجزاء المائلة الى السفل كالارض والماء في جهة العلو (فتمانع) الاجزاء وتتقاوم لتساوى قواها في الميول وتبقى مجتمعة (فيحصل المزاج) بتفاعلها (نعم يندر) وجود (ذلك) المعتدل ولا يكون باقيامستمرا إما لسرعة الانحلال أو لسرعة غلبة بعض أجزائه على بعض (وأما الامتناع فلا كيف وبقاء الاجتماع قد يكون لمنفصل كاصل الاجتماع) الذى لابد له من مقتض سوى الاجزاء(اذا لسبب) لبقاء الاجتماع (غير منحصر في غلبة عنصر) وهو ظاهر (ثم قالوا وماليس معتدلا حقيقيا ان غلب عليه من الاجزاء) فى الكمية (و) من (الكيفيات) في الشدة (ماينبغي له) ويليق به في خواصه وآثاره كالحرارة الغالبة في الاسد لشجاعته والبرودة الغالبة فى الارنب لجبنه (فهو المعتدل بحسب الطب)وهو موجود وليس مشتقا من التعادل الذي هو التساوى بل من العدل فى القسمة على معنى انه قد توفر على الممتزج من العناصر القسط اللائق به في مزاجه (والا)أي وان لم يغلب عليه ذلك بل غلب مالاينبغي فغير المعتدل وكل من القسمين) أي المعتدل الطبي وقسيمه (ينقسم الى ثمانية أقسام فالمعتدل لانه قد يعتبر بالنسبة الي (أمور أربعة) النوع والصنف والشخص والعضو ويعتبر(كل) من هذه الاربعة (بالنسبة الى الداخل) تارة (و) الى الخارج أخرى فلكل نوع)

(قوله ماينبغي له) فاعل غلب وقوله ذلك اشارة الى ماينبغي وقوله فالمعتدل لانه أى فالمعتدل ينقسم الى ثمانية أقسام لانه الخ (قوله فلكل نوع الخ) الفاء هنا للتفصيل وقوله بل له عرض أى لذلك المزاج عرض وقوله اذا خرج عنه أى اذا خرج ذلك المزاج لاعن ذلك العرض وقوله لم يكن ذلك النوع فذلك النوع بالنصب على انه خبر لم يكن اى لم يكن ذلك النوع ذلك النوع وقوله وهواى ذلك المزاج بقرينة قوله واليق أمزجته وهو أعنى قوله واليق امزجته عطف على قوله اعتداله النوعى وقوله مايدخل فيه أى فى ذلك النوع

من المركبات المزاجية (مزاج لا يمكن ان توجد فيه الصورة النوعية الا معه) وليس ذلك المزاج
على حد واحد لا يتعداه والا كان جميع افراد النوع الواحد كالانسان مثلا متوافقة في المزاج
وما يتبعه من الخلق والخلق (بل له عرض) فيما بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة
ذو (طرفين) افراط وتفريط (اذا خرج عنه لم يكن ذلك النوع فهو اعتداله) النوعى (وأليق
أمزجته بالنسبة الى الانواع الخارجة عنه) فالمزاج الحاصل لبدن من أبدان الناس هو اللائق
به من حيث انه انسان دون مزاج الفرس والحمار وغيرهما وذلك لانه المناسب لآثاره المطلوبة
منه حتى اذا خرج الى شيء من هذه الامزجة مات (وله) أى ولكل نوع (أيضاً مزاج واقع
فيما بين ذلك العرض) أى يكون في حاق الوسط فيما بين طرفي المزاج العرضي النوعي (هو
أليق الامزجة الواقعة) في ذلك العرض (به وبه يكون حاله فيما خلق له) من صفاته وآثاره
المختصة به (أجود) ما يتصور منه (وذلك اعتداله) النوعى (بالنسبة الى ما يدخل فيه من
صنف أو (شخص) فالاعتدال النوعى المقيس الى الخارج يحتاج اليه النوع في وجوده ويكون
حاصلا لكل فرد من أفراده على تفاوت مراتبه والمقيس الى الداخل يحتاج اليه النوع في أجودية
كمالاته ولا يكون حاصلا الا لأعدل شخص من أعدل صنف من ذلك النوع ولا يكون
أيضاً حاصلا له الا في أعدل حالاته (وعليه) أى على ماذكرنا من حال الاعتدال النوعي (قس
الثلاثة الباقية) فالاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج هو الذى يكون لائقاً بصنف من نوع
مقيسا الى امزجة سائر أصنافه وله عرض ذو طرفين هو أقل من العرض النوعى اذ هو بعض
منه واذا خرج عنه لم يكن ذلك الصنف وبالقياس الى الداخل هو المزاج الواقع في حاق وسط
هذا العرض وهو أليق الامزجة الواقعة فيما بين طرفيه بالصنف اذ به يكون حاله أجود فيما خلق
لأجله ولا يكون حاصلا الا لأعدل شخص منه في أعدل حالاته سواء كان هذا الصنف أعدل
الاصناف أولا والاعتدال الشخصي بالنسبة الى الخارج هو الذى يحتاج اليه الشخص في بقائه
موجوداً سالما وهو اللائق به مقيسا الى امزجة الاشخاص الآخر من صنفه وله أيضاً عرض
هو بعض من العرض الصنفي وبالنسبة الى الداخل هو الذى يكون به الشخص على أفضل حالاته
والاعتدال العضوي مقيسا الى الخارج ما يتعلق به وجود العضو سالما وهو اللائق به دون
أمزجة سائر الاعضاء وله أيضا عرض الا أنه ليس بعضا من العرض الشخصي ومقيسا الي

الداخل وهو الذي ينبغي للعضو حتي يكون على أحسن أحواله وأكمل زمانه (وأما غير المعتدل فلانه اما ان يكون خارجا) عما ينبغي (في كيفية) واحدة (ويسمي البسيط وهو أربعة حار وبارد ورطب ويابس أو) يكون خارجا عنه (فى كيفيتين غير متضادتين ويسمى المركب وهو) أيضا (أربعة حار رطب وحار يابس وبارد رطب وبارد يابس وأما الحار البارد مثلا أو الرطب اليابس) أى خروج المركب عما هو حقه فى كيفيتين متضادتين (أو اجتماع ثلاث) أو أربع من تلك الكيفيات (فلا يتصور) اذ يلزم اجتماع المتضادين (لايقال اذا كان يجب ان للمركب عشرة أجزاء حارة وخمسة باردة فوجد اثنا عشر حارة وستة باردة فهو أحر مما ينبغى وأبرد منه) وقس على ذلك الاجزاء الرطبة واليابسة والازدواجات العقلية (لانا نقول الاعتبار) فيما ليس معتدلا طبيا انما هو (بالكيفية المتوسطة وميلها الي أحد الطرفين) المتضادين وذلك أي ميلها (لايكون الا الي طرف واحد) منهما (ضرورة) أي اذا مالت الكيفية المتوسطة عما ينبغي فاما أن تميل عنه الى جانب الحرارة فقط أو الى جانب البرودة فقط اذ ميلانها اليهما معا محال بديهة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة (وأما الاجزاء فلا عبرة) فيما نحن فيه (بعددها ومقدارها) بل مداره على النسبة بينهما (واذا كانت) الاجزاء (الحارة ضعف الباردة أي عدد كان فالمزاج واحد) فاذا فرض ان الاعتدال الطبي مبنى على هذه النسبة فالاجزاء الحارة اذا كانت عشرة والباردة خمسة كان المركب معتدلا وكذا اذا كانت الحارة عشرين والباردة عشرة الى غير ذلك من الاعداد التي توجد فيها هذه النسبة وما قيل من ان المعتدل هو الذي وفر عليه قسطه الذي ينبغى له من العناصر بكمياتها وكيفياتها معناه رعاية النسبة بين كمياتها فى العدد وكيفياتها في القوة والضعف وحينئذ بطل ماتوهمه الكاتبى من ان الخارج عن

(قوله وأما غير المعتدل فلانه الخ) أى وأما انقسام غير المعتدل الطبي الى ثمانية أقسام فلانه الخ وقوله لايقال اما معارضة لقوله فلا يتصور واما منع له مع السند وقوله اذا كان يجب الخ أى اذا كان الشأن انه يجب للمركب فى اعتداله الطبي عشرة أجزاء حارة وخمسة أجزاء باردة الخ وقوله فوجد أى فاذا خرج عن الاعتدال الطبي حتى وجد اثنى عشر جزأ حارة وستة باردة الخ فحينئذ يكون الاثنان من اثنى عشر خارجا عما ينبغى من الحرارة وكذا الواحد من الستة يكون خارجا عما ينبغى من البرودة وقوله فهو أى ذلك المركب قوله والازدواجات العقلية اما اجتماع ثلاثة منها فيكون المركب أحر وأبرد وأرطب مما ينبغى مثلا واما باجتماع أربعة منها فيكون أحر وأبرد أرطب وأيبس مما ينبغى وقوله بل مداره أى مدار ما نحن فيه وقوله مبنى على هذه النسبة أى النسبة الضعفية التى ذكرناها من قوله فهو أحر مما ينبغى وأبرد منه باطل قطعا بل ذلك واقع على ما ينبغى كما لا يخفى

المتمايل بحسب الطب لا ينحصر في ثمانية ثم انه ادعى ان الخروج اذا قيس الى الاعتدال الحقيقي انحصر أقسامه في الثمانية وفيه أيضا بحث لان الحقيقي اعتبر فيه تساوي الكميات والكيفيات معا على ما عرفت فالخارج عنه في الكيفية وحدها ثمانية وتبقى هناك أقسام أخر بحسب الكمية وحدها أو بحسبهما معا نعم اذا اكتفى في المعتدل الحقيقي باعتبار التساوي في الكيفيات فقط انحصر ما يقابله في ثمانية أيضا ﴿ تنبيه ﴾ اتفقوا على ان أعدل أنواع المركبات أي أقربها) بحسب المزاج (الى الاعتدال الحقيقي نوع الانسان لان النفس الانسانية أشرف وأكمل ولا بخل في افاضة المبدأ بل هي بحسب استعدادات القوابل فاستعداد الانسان بحسب مزاجه أشد وأقوى فيكون الى الاعتدال الحقيقي أقرب (واختلفوا في أعدل الاصناف) من نوع الانسان (فقال ابن سينا) أعدل أصنافه (سكان خط الاستواء لتشابه أحوالهم (في الحر والبرد) وذلك لتساوي ليلهم ونهارهم أبداً فتكسر كل واحدة من هاتين الكيفيتين الحادثتين منهما بالاخرى ولان الشمس تلبث على سمت رؤسهم كثيراً بل تمر به حال اجتيازها عن احدى الجهتين الى الاخرى وهناك حركتها في الميل عن المعدل أسرع مايكون فلا تشتد حرارة صيفهم ولا تبعد الشمس عن سمت رؤسهم الا بمقدار الميل الكلى فلا يكون بردهم أيضا شديدا فيكون مزاجهم أقرب الى الاعتدال الحقيقي اذا لم تعرض هناك أسباب أرضية مضادة كالجبال والبحار (وقال الامام الرازى هم سكان الاقليم الرابع لانا نرى أهله أحسن ألوانا وأطول قدودا وأجود أذهانا وأكرم أخلاقا وكل ذلك) المذكور من الكمالات البدنية والنفسية (يتبع المزاج) واعتداله فيكون مزاجهم أعدل (قلنا) ماذكرته (تابع للاعتدال بمعنى آخر) هو الاعتدال الطبي لا الاعتدال الحقيقي الذي كلامنا

(قوله منها) أى في ليلهم ونهارهم وقوله يمر به أى بسمت رؤسهم وقوله حال اجتيازها بالجيم لا بالحاء المهملة أى حال سلوك الشمس وقوله الا بمقدار الميل الكلى وهو قوس من دائرة العرض بين معدل النهار ومنطقة البروج بحيث يكون بينهما غاية الميل ويقال له الميل الثاني على مامر (قوله هم سكان الاقليم الرابع) يعني بلاد خراسان وينسب هذا الاقاليم الى الشمس من الكواكب السيارة وقوله هو الاعتدال الطبي فان الامام قد نظر ههنا الى توفر ماينبغي من الاحوال والاطوار فلا يجوز في بعض الاصناف أن يوافر ماينبغي فيكون هو أعدل صنف بحسب الطب ومع ذلك يكون أبعد من سائر الاصناف عن الاعتدال الحقيقي يعني أن (المص) قد غفل عن هذه المقدمة فلذا قال ماقال والامام قد لاحظ هذه المقدمة فلم يتوجه عليه ماذكره المصنف أصلا وقوله لما ينبغي متعلق بقوله توافر وقوله للمزاج متعلق بماينبغي

فيه وليس هذا الجواب بشيء لان مزاج الانسان كما مر أقرب الى الاعتدال الحقيقي فاذا كان مزاج هؤلاء أ كثر توفرا لما ينبغى للمزاج الانسانى كان أقرب اليه وأعدل لامحالة (ثم قال) الامام (نا نرى بلادا عرضها بقدر الميل الكلى مرتين يكون صيفهم كشتاء خط الاستواء) في بعد الشمس عن سمت الرأس (ثم صيفهم في غاية الحر فكذا شتاء خط الاستواء) يكون في غاية الحر (فما ظنك بصيفهم وشدة حره فيكون مزاجهم مائلا الى الحرارة ويدل عليه شدة سواد سكانها من أهل الزنج والحبشة وشدة جعودة شعورهم (والجواب ان ذلك) الحر في صيف تلك البلاد قد يكون بسبب طول نهارهم ومكث الشمس فوق أفقهم كثيرا و (قد يكون بواسطة أوضاع) وأحوال (أرضية فانها تؤثر) في التسخين والتبريد (بانواع * لاول المنخفض) من الارض (أحر) من المرتفع (لانعكاس الاشعة وقلة هبوب الرياح (فيه) بخلاف المرتفع * الثانى الجبل) المجاور للبلد) قد يعين الشعاع بعكسه) كما اذا كان فى المغرب أو في احد جانبي الشمال والجنوب (وقد يمنعه) كما اذا كان في جانب المشرق (وقد يعكس) الجبل (الريح وقد يمنه) فيختلف بذلك حال الحر والبرد * الثالث البحر فان مجاورته ترطب) قطعا (ثم قد يسخن البحر (بصقالته وانعكاس الاشعة) منه (وقد يبرد اذا كان شماليا اذ قد يكتسب الشمال منه بردا * الرابع التربة والسبخة والكبريتية والزاجية تسخن والصخرية والرملية تحفظ الحر والبرد * الخامس الرياح فالشمال تبرد (لمرورها على بلاد باردة فيها ثلوج ومياه منجمدة وتجفف أيضا ليوستها اذ لا تمر بالمياه لان أكثر البحور فى جانب الجنوب لا تخالطها الابخرة الكثيرة (والجنوب تسخن) وترطب بعكس ما مر (والقبول والدبور بين بين * السادس مجاورة الآجام والاشجار والمباقل وغيرها) من المبادن (تؤثر) في الهواء تأثيرا مناسبها * (السابع الاوضاع الواقعة في طالع البقعة) من اجتماع كواكب فيه تقتضى سخونتها أو برودتها (و) الاوضاع (الحادثة في كل وقت) بالقياس الى تلك البقعة كمرور بعض الكواكب بسمت رأسها وذكر في كليات القانون ان من التغيرات التابعة للأمور السماوية مثل أن يجتمع كثير من الدراري في جزء واحد من الفلك اما وحدها أو مع الشمس

(قوله قال الامام الرازى) أى قال معارضا لابن سينا فيما ذكره آنفا وقوله بعكسه اى بعكس الجبل الشعاع فالمصدر مضاف الى الفاعل والمفعول متروك ويحتمل أن يكون الضمير المجرور راجعا الى الشعاع فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك وقوله الدرارى الدرهو الثاقب المضيء وقوله ماهو مفعول يوجب

فيوجب ذلك افراط التسخين فيما أسامته من الرؤس أوتقرب منه (واذا كان ذلك) الذى ذكرناه (محتملا بطل الاستدلال) لجوازان يكون الحر في صيف تلك البلاد لبعض هذه الاسباب لا لمجرد قرب الشمس من سمت رؤسها فلا يلزم أن يكون شتاء خط الاستواء مثله في الحرارة اذا كان خاليا عن الاسباب المذكورة (ثم لا مانع) من جهة العقل (ان يوجب) في بعض المواضع التى ليس من خط الاستواء ولا من الاقليم الرابع (بعض هذه الامور) أى في بعض الاوضاع الارضية (اما مفردة أو مركبة ماهو) أى مزاجا صنفيا هو (أعدل من الاثنين) أى مزاجي سكان الاستواء والاقليم الرابع ولما ذكر أعدل الانواع وأعدل الاصناف أشار الى أعدل الاشخاص وأعدل الاعضاء بقوله (وتعرف) أنت على قياس أعدل الاصناف (ان أعدل الاشخاص) النوعية (أعدل شخص من أعدل صنف و) أما (أعدل الاعضاء) فهو (عندهم الجلد سيما) الجلد الذى (للانملة سيما) لذى للسبابة ولذلك حكم) جلد أنملة السبابة أوجلد الانامل (طبيعا في الفرق بين الملموسات والحاكم ينبغى ان يكون متساوي الميل الى الطرفين) ليحكم بالعدل (ولا يخفي) على الفطن (ان شيئا من ذلك) الذي ذكروه من حال الجلد (غير يقيني) اذلا دلالة قاطعة عليه وحديث التحكيم اقناعى (واعلم ان كلا من) الامزجة (الثمانية) الخارجة عن الاعتدال (قد يكون ماديا) بأن يغلب على البدن خلط يغلب عليه كيفية فيخرجه عن الاعتدال الذى هو حقه الى تلك الكيفية كأن يغلب مثلا عليه البلغم فيخرجه الي البرودة أو الصفراء فتخرجه الى الحرارة وقد يكون ساذجا (بأن يخرج عن الاعتدال لا بمجاورة خلط نافذ فيه بل بأسباب خارجية أوجبت ذلك كالمبرد بالثلج والمسخن بالشمس وقد يكون) كل واحد منها (جبليا) خلق البدن عليه (وعرضيا) عرض له بعد اعتداله في جبلته

﴿ الفصل الثانى فيما لا نفس له من المركبات ﴾

الزاجية (وتسمي المعادن وتنقسم الي قسمين منطرقة) أى قابلة لضرب المطرقة بحيث لاتتكسر ولا تتفرق بل تلين وتندفع الى عمقها فتنبسط (وغير منطرقة) أى لا تقبل ذلك ﴿ القسم ﴾ الاول المنطرقة وهى الاجساد السبعة) الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخارصيني (المتكونة من اختلاط الزيبق والكبريت المتكونين من الابخرة والادخنة) فان الزيبق بخارية أى مائية صافية جدا خالطها دخانية كبريتية لطيفة مخالطة شديدة بحيث لاينفصل منه سطح الا وينشاه من تلك اليبوسة شئ فلذلك لا يعلق

باليد ولا يحصر انحصارا يشكل مايحويه ومثاله قطرات الماء الواقعة على تراب في غاية اللطافة فانه يحيط بالقطرة سطح ترابي حاصر للماء كالغلاف له بحيث يبقى القطرة على شكلها في وجه التراب واذا تلاقى قطرتان منها فربما يخرق الغلافان ويصير الماآن في غلاف واحد وبياض الزيبق لصفاء المائية وبياض الارضية وممازجة الهوائية والكبريت دهنانية تخمر بها بخارية تخمراً شديداً بالحر حتى حصل فيها دهنية ثم انعقدت بالبرد (وتختلف) هذه السبعة (باختلاطهما على مزاج معد لذلك الاختلاف فانهما ان كانا صافيين وتم الطبخ) أي انطباخ الزيبق بالكبريت (فان كان الكبريت) مع صفائه ونقائه (أبيض (فالحاصل الفضة وان كان أحمر وفيه قوة صباغة) لطيفة غير محرقة (فهو أي الحاصل (الذهب وان) كانا نقيين وفي الكبريت الاحمر قوة صباغة لكن (عقده البرد قبل تمام الطبخ فهو الخارصيني وكأنه ذهب فج) أي نيء لم يبلغ تمام النضج (وان كان الزيبق (صافيا والكبريت رديا محرقا فهو النحاس وان كانا) أي الزيبق النقي والكبريت الردي (غير جيدي المخالطة فالرصاص وان كانا) معاً رديئين فان قوي التركيب بينهما والالتئام فهو الحديد والا) أي وان لم يقو التركيب بينهما مع رداءتهما (فهو الاسرب) ويسمى الرصاص الاسود (وانت خبير بأن القسمة غير حاصرة) لجواز ان يكونا صافيين مع بياض الكبريت ويعقده البرد قبل تمام النضج وأن يكون الكبريت صافيا والزيبق رديا أو بالعكس ولا يكون الكبريت محرقا الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية (وان التكون) أي تكون الاجساد منهما على هذا الوجه لا سبيل فيه الى اليقين ولا يرجى فيه الا الحدث والتخمين) بامارات ضعيفة مثل قولهم يدل على ان الزيبق عنصر المنطرقات انها عند الذوبان تكون مثل الزيبق أما الرصاص فظاهر وأما غيره فلانه عند الذوب زيبق أحمر ويدل عليه أيضا أن الزيبق يعلق بهذه الاجساد وانه يمكن أن يعقد برائحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص فان أصحاب الاكسير يعقدون الزيبق بالكباريت انعقادات محسوسة فيحصل لهم ظن بان الامور الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية (وان سلم) تكونها منهما وانه على هذا الوجه (فتكونها)

(قوله وكأنه ذهب فج) قيل هو جوهر يشبه النحاس يتخذ منه المرايا هو المسمى بالحديد الصيني وقوله يعقده البرد قبل تمام النضج فحينئذ يكون فضة فجا أصابها برد عاقد وقوله المهوسون بالكيمياء الهوس بالتحريك ضرب من الجنون والهوس بالسكون الدق كذا في الصحاح وقوله الارواح هي كالزيبق وهذا من مصطلحات أهل الاكسير وقوله وفيه أي في المباحث المشرقية وقوله والرزانة أي الثقل

من غيرهما أو منهما (على غير هذا الوجه مما لم يقم على امتناعه دليل كيف والمهوسون بالكيمياء لهم في الاجساد) السبعة (والارواح) التى تفيد الصورة الذهبية والفضية (نفتن) لانهم لايقتصرون على اختلاط الكبريت والزيبق (والكل عندنا للفاعل المختار) بلا احالة على شئ مما ذكروه كما مر مرارا ﴿ القسم الثانى غير المنطرقة ﴾ من المعادن (وعدم انطراقها اما اللين) وفرط الرطوبة (كالزيبق أولا وحينئذ اما أن تحل بالرطوبات كالاملاح والزاجات أولا) تحل (كالطلق والزرنيخ) وفى المباحث المشرقية الان اجسام المعدنية اما قوية التركيب وحينئذ اما أن يكون منطرقا وهو الاجساد السبعة أوغير منطرق امالغاية رطوبته كالزيبق أولغاية يبوسته كالياقوت ونظائره واما ضعيفة التركيب فاما ان تحل بالرطوبة وهو الذى يكون ملحي الجوهر كالزاج والنوشادر والشب أولا تحل وهوالذي يكون دهني التركيب كالكبريت والزرنيخ وفيه أيضا ان الاجساد السبعة متشاركة في انها أجسام ذائبة صابرة منطرقة فالذائب يميزها عن الاكلاس والاحجار التى لا تذوب والصابر عما يذوب ويتنجز كالشمع والقير والمنطرق عماليس بمنطرق كالزجاج والمينا، فان قيل الحديد لا يذوب وان كان يلين قلنا يمكن اذابته بالحيلة ويمتاز الذهب عن اخواته بالصفرة والرزانة والفضة بالبياض والرزانة بالقياس الى ما سوى الذهب

﴿ الفصل الثالث في المركبات التى لها نفس وفيه مقدمة وثلاثة أقسام ﴾

﴿ المقدمة ﴾ في تعريف النفس وهى ثلاث * الاولى) النفس (النباتية وهي كمال أول لجسم طبيعى آلى من حيث يتغذى وينمو فالكمال جنس) يتناول المحدود وغيره لانه عبارة عما يتم به النوع اما في ذاته ويسمى كمالا أول ومنوعا كصورة السرير مثلا فانها كمال للخشب السريري لايتم السرير في حد ذاته الا بها وأما في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به ويسمي كمالا ثانيا (وبأول يخرج) عن الحد (الكمالات الثانية) المتأخرة عن تحصل النوع في نفسه (كتوابع) الكمال (الاول) المحصل للنوع (من العلم

(قوله المتأخرة عن تحصل النوع) فان قيل فعلى هذا يلزم أن تكون الامزجة النباتية والحيوانية والانسانية كمالات أول لعدم تأخرها عن تحصل تلك الانواع مع أن المزاج لايسمى نفسا قلنا المراد بالكمال الاول للشئ هو ما كان محصلا فى نفسه وداخلا فى قوامه كما أشار اليه بقوله مايتم به النوع فى ذاته وظاهر أن الامزجة المذكورة ليست بداخلة فى قوام تلك الانواع وانما هى شروط لتحصلها فى أنفسها وقوله أى منوعها المشهور بينهم أن

والقدرة) وغيرهما من الصفات المتفرعة على تحصل الانواع في ذواتها (وبالجسم يخرج)عنه (كال المجردات) أي منوعها (وبالطبيعي يخرج) الجسم (لصناعى) أي يخرج صور الاجسام الصناعية (كالسرير والكرسى) فان صورتها لا تسمى نفسا (وبلآلى) يخرج (العناصر) أى صورها (اذ لا يصدر عنها أفعالها بواسطة الآلات) وكذلك الصور المعدنية فلفظ آلى يجوز رفعه على انه صفة لكمال أول أى كمال ذو آلة ويجوز جره على انه صفة لجسم أي جسم مشتمل على الآلة وهذا أظهر وعلى التقديرين فليس المراد بالآلى ان يكون الجسم ذا أجزاء متخالفة فقط بل وان يكون أيضا ذا قوي مختلفة كالغاذية والنامية وغيرهما فان آلات النفس بالذات هى القوى وبتوسطها الاعضاء (ومنهم من رفع طبيعى صفة للكمال احترازاً من الكمال الصناعى (فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السرير والصندوق وقد يكون طبيعيا لامدخل لصنعه فيه قال الامام الرازى وقد جعل بعض المتأخرين الطبيعي صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال أول طبيعي لجسم آلى وزعم أن الكمال الاول قد يكون طبيعيا كالقوي التى هى مبادي الآثار وقد لا يكون كالتشكيلات الصناعية وهذا أقرب (وبالحيثية) يخرج (كل كمال لايلحق من هاتين الحيثيتين) يعني ان قوله من حيث يتغذى وينمو يدل على ان النفس النباتية ليست كمالاً أول للجسم المذكور مطلقا بل من الحيثية المذكورة فيخرج به عن الحد كل كمال لايلحقه من هذه الحيثية كالنفس الحيوانية والانسانية (الثانية) لنفس (الحيوانية وهي كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة مايحس ويتحرك بالارادة) (الثالثة) النفس (الانسانية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلى من حيث يعقل الكليات (ويستنبط بالرأى) وفوائد القيود في هذين الحدين قد ظهرت مما مر هذا اذا عرفنا كل واحدة من النفوس الثلاث على حدة (وان اردنا تعريف النفس مطلقا) أي بحيث يتناول جميع ما ذكرناه (قلنا) النفس (كمال أول لجسم طبيعي آلى ما يتغذى وينمو ويحس ويتحرك بالارادة أو يعقل الكليات ويستنبط بالرأى) فان هذا الترديد راجع الي أقسام

المجردات أمور بسيطة فى الخارج وان كان بها فصول متنوعة لها فى الذهن لكن المتبادر من الكمال الأول هنا ماهو المنوع الخارجى (قوله وهذا أظهر) لان كون الجسم ذا آلة ولان الموصوف حينئذ يكون أقرب فى اللفظ لكنه لايناسب أن يكون طبيعى مرفوعا كما هو الأقرب لانه حينئذ يتسع الفصل بالأجنبى بين الموصوف والصفة وقوله ذا أجزاء متخالفة فقط والا يلزم أن تكون المعادن البتة فان لها أجزاء متخالفة مع أنها ليست بآلية اذ ليس لها الا قوة حافظة

المعرف ومتناول اياها والتحقيق انه بحسب المعني تعريفات ثلاثة لتلك الاقسام مع وجازة في العبارة (وقد يعبر عنها) أي عن الحيثيات المذكورة على سبيل الترديد (بلازم واحد) شامل لها (وهو من حيث انه ذو حياة بالقوة) فيقال النفس كمال أول لجسم طبيعي آلى ذي حياة بالقوة فقيد الآلى احتراز عن صور العناصر والمعادن فانها وان كانت كمالات أولية اجسام طبيعية الا انها غير آلية كما مر ويخرج به أيضا النفوس الفلكية على رأى من ذهب الى ان لكل فلك من الافلاك نفسا وأما على رأى من ذهب الى ان النفوس للافلاك الكلية فقط والافلاك الجزئية كالخارج والتدوير بمنزلة آلات لها فلا يخرج به فاحتيج الى القيد الاخير لتخرج عن التعريف على المذهبين وذلك لان النفوس الفلكية وان كانت كمالات أولية اجسام طبيعية آلية لكنها ليس يصدر عنها أفاعيل الحياة بالقوة بل يصدر عنها ما يصدر من أفاعيل الحياة كالحركة الارادية مثلا دائما بخلاف النفوس الحيوانية فان أفعالها قد تكون بالقوة اذ ليس لحيوان في التغذية والتنمية وتوليد المثل والادراك والحركة دائما بل قد يكون كل واحد من هذه الافعال فيه بالقوة وكذا حال النفس الانسانية بالقياس الى تعقل الكليات والاستنباط للآراء وحال النفس النباتية بالنسبة الى ما يصدر عنها فمعني قوله ذى حياة انه يصدر عنه بعض أفاعيل الحياة ومعني قوله بالقوة أن ذلك الصدور لا يكون بالفعل دائما وفسرهما الامام الرازي بقوله اى من شأنه ان يحيا بالنشو ويبقى بالغذاء وربما يحيا بالاحساس والتحريك

﴿ تنبيهات ﴾ على فوائد يحقق بها المرام في هذا المقام (الاول انا نشاهد أجساما يصدر عنها

(قوله على سبيل الترديد) متعلق بالمذكورة وقوله الى أن لكل فلك من الافلاك أى من الأفلاك الكلية والجزئية وقوله بمنزلة آلات يعنى أن كل واحد من الأفلاك الجزئية ليس له نفس على حدة بل النفس الناطقة انما تكون للافلاك الكلية اذ الحركة الارادية تكون بعض أفعال الحياة وانما يخرج الفلك بقوله بالقوة بخلاف تفسير الامام رحمه الله فان الفلك على تفسيره يخرج أولا بقوله ذى حياة اذ لا يتصور فى الفلك النشو والتغذى وقوله فسرهما الامام أى المعنيين المذكورين أو فسر القولين المذكورين والمآل واحد

(قوله يصدر عنها آثار الخ) الظاهر ان هذا الكلام يشعر ان جميع تلك الآثار صادرة عن تلك الأجسام وكذا قوله فهى لمباد فى تلك الاجسام مشعر بظاهره ان جميع تلك الآثار لها مباد فى الأجسام المذكورة مع أن بعض الآثار كالادراكات العقلية انما تصدر عندهم من المبدإ الفياض فيكون هو مبدأ لها و يمكن أن يقال لعل المراد بمصدرية الشئ ومبدئيته لها ما هو أعم من كونه فاعلا لها أو محلا لها وظاهر ان النفس الانسانية محل لادراكاتها وان لم تكن فاعلة لها أو يقال ان النفس الانسانية بحركاتها الاختيارية فى المعقولات تكون منشأ لاستعدادات موجبة لتلك الادراكات فبهذا الاعتبار تجعل هى مبدأ لها

آثارلا على نهج واحد كما ذكرنا) من الحس والحركة والتغذي والنمو وتوليد المثل (وليس ذلك) الصدورعنها (للجسمية المشتركة) بين الاجسام كلها (للتخلف) أى تخلف تلك الآثار عن الاجسام الاخر المشاركة اياها فى الجسمية (فهى) أي تلك الآثار (لمباد) في تلك الاجسام (غيرجسميتها) وليست هذه المبادى اجساما والاعادا الكلام فيها بل هي قوي متعلقة بالاجسام (وتسمي نفسا فالنفس) لها اعتبارات ثلاثة وأسماء بحسبها فانها (من حيث هي مبدأ الآثار) المذكورة (قوة وبالقياس الى المادة التي تحلها صورة و) بالقياس (الى طبيعة الجنس التي بها يحصل) ويتكمل (كمال وتعريفها) أى تعريف النفس (بالكمال أولى من الصورة اذهي) أى الصورة هي (المنطبعة) الحالة (في المادة و) النفس (الناطقة ليست كذلك) لانها مجردة فلا يتناولها اسم الصورة الا مجازا من حيث انها متعلقة بالبدن ويتقوم به امكانها قبل وجودها (لكنها) مع تجردها في ذاتها (كمال للبدن كما ان الملك كمال للمدنية) باعتبار التدبير والتصرف وان لم يكن فيها (ولانه) أى الكمال (مقيس الى النوع وهو) أى النوع (اقرب الى طبيعة الجنس) لصحة الحمل بينهما (من المادة التى تقاس اليها الصورة) اذلاحمل بينهما ولاشك ان وضع المنسوب الى ماهو أقرب الى الجنس مكانه أولى من وضع المنسوب الى ماليس أقرب (كيف) أى كيف لايكون تعريفها بالكمال أولى (والمادة يتضمنها النوع من غيرعكس) فاذا دل بالكمال على النوع فقد دل ضمنا على المادة بخلاف ماذادل بالصورة على المادة اذ لادلالة حينئذ على النوع فالدلالة الاولى أكمل من الثانية (وكذا) تعريف النفس بالكمال أولى (من القوة لانها للانفعال وللقوة الفعل ليست بمعني واحد) يعني ان لفظة القوة تطلق بالاشتراك اللفظى على معنيين قوة الفعل وقوة الانفعال وللنفس قوة الادراك وهى انفعالية وقوة التحريك وهي فعلية وليس اعتبار أحدهما أولى من اعتبار الاخرى

(قوله ولاشك أن وضع المنسوب) أى وضع الكمال مثلا المنسوب الى ماهو أقرب أى الى النوع الذى هو أقرب الى الجنس مكانه أى مكان الجنس أولى من وضع المنسوب أى من وضع الصورة مثلا المنسوبة الى ماليس أقرب أى الى المادة التى ليست أقرب الى الجنس كما لايخفى (قوله اذلادلالة حينئذ على النوع) وذلك لانه المتبادر من اطلاق الصورة هو الصورة الجسمية على ماهو الكثير الشائع أو مطلق الصورة المتناول للصورتين أى النوعية والجسمية وايا ما كان فلادلالة حينئذ للنوع ولايتبادر الصورة النوعية من اطلاق اللفظ حتى يتصور هنالك دلالة على النوع وقوله وللنفس قوة الادراك وهو مثل القوة النظرية للنفس الانسانية وقوله فتعرفه أى تتعرف القوة هذه المعرف وقوله اسم لها أى للنفس وقوله فيعرفه أى يعرف الكمال هذا المعرف

ولا يجوز اعتبارهما معا فيفسد الحد بخلاف لفظ الكمال فانه يتناولهما بمعنى واحد فلا محذور فيه (ولأن القوة اسم لها) أي للنفس (من حيث هي مبدأ الآثار وهو بعض جهاته) أي جهات هذا المعرف فتعرفه من هذه الجهة فقط (والكمال اسم لها من حيث يتم بها الحقيقة) النوعية المستتبعة لآثارها (فتعرفها من جميع جهاته) ولا ريب في ان تعريف الشيء بجميع جهاته أولى من تعريفه ببعضها * التنبيه (الثاني النفس في بعض الاشياء) كالانسان (قد تتبرأ عن البدن) بأن تكون مجردة غير حالة فيه (لكن لا يتناوله اسم النفس الا باعتبار تعلقها به) حتى اذا انقطع ذلك التعلق أو قطع النظر عنه لم يتناوله اسم النفس الا باشتراك اللفظ بل الاسم الخاص بها حينئذ هو العقل (وقد يكون للشيء باعتبار ذاته) وجوهره (اسم وباعتبار تعلقه) واضافته الى غيره (اسم آخر فاذا أردنا تعريفه من الجهة الثانية فلابد ان يأخذ فيه المضاف اليه وهي) أي الامور المضاف اليها (وان لم تكن ذاتية لها) أي للاشياء التي أريد تعريفها (في جوهرها فهي ذاتية) لها (من جهة التسمية) وتوضيحه ما في المباحث المشرقية من أن الشيء قد يكون له في ذاته وجوهره اسم يخصه وباعتبار اضافته الى غيره اسم آخر كالفاعل والمنفعل والأب والابن وقد لا يكون له اسم الا باعتبار اضافته الى غيره كالرأس واليد والجناح فتى أردنا أن نعطيها حدودها من جهة اسمائها بما هي مضافة أخذنا الاشياء الخارجة عن جواهرها في حدودها لانها ذاتيات لها بحسب الأسماء التي لها تلك الحدود * التنبيه (الثالث هذا الحد) الذى ذكروه للنفس على الاطلاق (لا يتناول النفوس الفلكية) لان أفعالها ان لم تكن بالآلات كما هو المشهور فقد خرجت عن التعريف بقيد الآلي وان كانت بالآلات كما ذهب اليه جمع فقد خرجت عنه بقيد ذى حيات بالقوة على ما مر وكذا لا يتناولها الحد المستفاد مما ذكرناه في التنبيه الاول (لما عرفت انا أعطيناها اسم النفس من حيث (يختلف أفعالها و) النفوس (الفلكية ليست كذلك) فان أفعالها غير مختلفة بل هى على نهج واحد والاختلافات المشاهدة فيها مستندة الى تركب حركات كل واحدة منها على وتيرة واحدة (ولا نعلم رسما يتناولها) أى ويتناول النفوس الثلاث معا عن النباتية والحيوانية والفلكية (فانا لو قلنا) النفس ما يكون (مبدأ للافعال) أى ما يصدر عنه فعل (كان كل قوة

(قوله وكذا لا يتناولها) أى لا يتناول النفوس الفلكية الحد المستفاد الخ وذلك الحد المستفاد وهو ماذكره بقوله ما يصدر عنها آثار لا على نهج واحد

كالطبيعة) العنصرية والصورة المعدنية (نفسا ولو شرطنا) مع صدور الفعل (القصد خرجت) النفس (النباتية) والحاصل ان الاكتفاء بصدور الفعل يبطل طرد الحد واعتبار اختلاف الافعال يخرج النفوس الفلكية واعتبار القصد يخرج النباتية فلم يتحقق عندنا رسم صحيح يتناول النفوس الثلاث فاطلاق النفس على النفوس الارضية والسماوية ليس الا بحسب الاشتراك اللفظي هذا وقد صرح ابن سينا في الشفاء بان كل مايكون مبدأ لصدور أفاعيل ليست على وتيرة واحدة عادمة للارادة فانا نسميه نفسا وهذا المعنى مشترك بين النفوس كلها لان مايكون مبدأ لافاعيل موصوفة بما ذكر اما أن يكون مبدأ لافاعيل مختلفة وهو النفس الارضية أعني النباتية والحيوانية أو يكون مبدأ لافاعيل على وتيرة واحدة لكن لا تكون عادمة للارادة بل واجدة لها وهو النفس الفلكية فقد علمنا رسما يتناولها باسرها ﴿ القسم الاول فى النفس النباتية ﴾ سلك في ذكر النفوس أولا وبيان قواها ثانيا طريقة الترقى من الادنى الى الاعلى فقدم النفوس النباتية (وقواها تسمى طبيعية) بناء على ان الطبيعة تطلق على مايفعل بغير ارادة وهذه القوى تشترك فيها النباتات والحوانات كلها (وهي أربع) مخدومة لاربع أخرى خادمة لها (منها) أي من الاربع المخدومة (اثنان يحتاج اليهما لبقاء الشخص) وتكميله في ذاته (وهي) أى القوة المحتاج اليها لاجل الشخص (الغاذية والنامية) والقياس

(قوله عادمة للارادة) الظاهر ان قوله عادمة مجرور وان الضمير المستتر فيه راجع الى الوتيرة لا الى الأفاعيل كما يوهمه ظاهر عبارته فى حاشية شرح التجريد حيث قال أو يكون مبدأ الافاعيل تكون على وتيرة واحدة لكن لا يكون عادمة للارادة وانما قلنا لا الى الافاعيل لانه حينئذ يلزم خروج النفوس الفلكية عن هذا الرسم وعلى تقدير رجوع الضمير الى الوتيرة كما هو الظاهر يكون اسناد عادمة الى الضمير فيه اسنادا مجازيا و يكون المقصود نفى المجموع ثم ان نفى هذا المجموع اما بنفى كونها على وتيرة واحدة أو بنفى كونها عادمة للارادة أو بنفى هذين المذكورين معا فالاول فى النباتات والثانى فى الافلاك والثالث فى الحيوانات وقد خرج عن هذا التعريف الطبائع العنصرية أو المعدنية فان الافعال الصادرة عنها تكون على وتيرة واحدة عادمة للارادة وقوله موصوفة بما ذكر أى موصوفة بأنها ليست على وتيرة عادمة للارادة (قوله طريقة الترقى) مفعول سلك وقوله يغدوه الضمير المستتر فيه راجع الى الجسم الموصوف بالموصول المذكور والضمير البارز راجع الى الجسم الآخر وقوله الذى هو بالقوة الخ هو مبتدأ أو خبره قوله شبيه وقوله يحل هذا الفعل فى المواضع الثلاثة كان على صيغة بناء المفعول وقوله مترهلا يقال رهل لحمه بالكسر أى اضطرب واسترخى كذا فى الصحاح وقوله وضرورة الموت بالرفع عطفا على وقوفها وقوله بأن القوى الخ متعلق بقوله ثبت وقوله أيضا أى كما أن القوى الجسمانية متناهية وقوله فى تحليلها أى تحليل الرطوبة حتى تحل أى تحلل الرطوبة وقوله و يحل عطف على قوله فيغلب

المنمية الا أنه روعى المزاوجة فاسند الفعل الي السبب (فالغاذية) التى لا بد منها في بقاء الشخص مدة حياته (تشبه الغذاء بالمتغذي أي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي تغذوه بدلا لما يتحلل عنه) فيتم فعلها بأمور ثلاثة الاول تحصيل الخلط الذى هو بالقوة القريبة من الفعل شبيه بالعضو وقد يخل به عند عدم الغذاء في نفسه أو لضعف الجاذبة الثاني الالزاق وهو أن يلصق ذلك الحاصل بالعضو ويجعله جزأ منه بالفعل وقد يخل به كما في الاستسقاء اللحمي فان الغذاء فيه منبرى عن العضو ولذلك يصير البدن مترهلا أي مسترخيا الثالث أن يجعله بعد الالصاق شبيها به من كل جهة حتى في قوامه ولونه وقد يخل به كما في البرص والبهق (وقد يثبت وقوفها) أي وقوف الغاذية عن فعلها (ضرورة الموت) وحينئذ لفساد المزاج (بان القوي الجسمانية متناهية) في آثارها (كما تقدم) وفي بعض النسخ وقد يثبت وقوفها بضرورة الموت وبان القوي الجسمانية يعني ان ضرورة الموت تدل على وقوفها أيضا وانما كان ضروريا لان الرطوبة الغريزية تنتقص بعد بنفس الوقوف وذلك ان الحرارة الغريزية والحرارة الخارجة والحركات النفسانية والبدنية تتعاضد فى تحليلها حتى تحل بالكلية فتغلب اليبوسة والرطوبة الغريبة وتنطفئ الحرارة الغريزية كانطفاء المصباح عند انتفاء الدهن وغلبة الماء ويحل الموت (والنامية) التي لابد منها في وصول الشخص الى كماله (تداخل الغذاء بين الاجزاء فتضمه اليها فتزيد في الاقطار الثلاثة بنسبة طبيعية) اي تزيد في تلك الاقطار بنسبة تقتضيها طبيعة ذلك الشخص الذى له تلك القوة (الى غاية ما) هى غاية النشو في ذلك الشخص (ثم تقف) عن فعلها (لا كالورم) فانه ليس على النسبة الطبيعة بل خارج عن المجرى الطبيعى (والسمن) فانه قد يكون بعد حال النشو أيضا كالورم وتقدم ما قيل من ان السن لا يكون الا في قطرين ومن انه مخصوص باللحم وما في حكمه دون الاعضاء الاصلية كالعظم ونظائره (وذلك) أى بيان وقوف النامية انه لما كان البدن متولدا من الدم والمني فهو في الاول رطب) في الغاية فيتأتى حينئذ نفوذ الغذاء بين أجزائه بسهولة (ثم يجف يسيرا يسيرا) ويتعسر النفوذ قليلا (ونفوذ الغذاء لا يكون الا بتمدد الاعضاء فاذا جفت) الاعضاء جفافا كاملا (لم تقبل ذلك) التمدد فلم يتصور نفوذ الغذاء فيها (فوقفت) النامية عن فعلها (ضرورة) وهل تبطل حينئذ بالكلية أو تبقى ذاتها فيه تردد والغاذية عدم النامية بتحصيل مايتماق به فعلها وهو مازاد من الغذاء على بدل مايتحلل فاذا ساواه الغذاء أو نقص عنه فات محل فعل النامية قالوا والغاذية في الاعضاء متخالفة الماهيه فان

غاذية العظم تحيل الغذاء الى مايشبهه وكذا غاذية اللحم وسائر الأعضاء فلو اتحدت طبائعها لاتحدت أفعالها (ومنها) أي من الاربع المخدومة (اثنتان يحتاج اليهما لبقاء النوع) فقط مع كون بقائه محتاجا الى الاوليين أيضا بتوسط الشخص (وهما المولدة والمصورة فالمولدة تفصل من الغذاء) بعد الهضم الاخير (مايصلح أن يكون مادة للمثل) أي لمثل ذلك الشخص الذي فصلت منه البذر (وهي في كل البدن) كما ذهب اليه بقراط واتباعه فان المني عندهم يخرج من جميع الأعضاء فيخرج من العظم مثله ومن اللحم مثله وعلى هذا فالمني متخالف الحقيقة متشابه الامتزاج لان الحس لايميز بين تلك الاجزاء وعند ارسطو أن تلك القوة لاتفارق الانثيين فيكون المني المتولد هناك متشابه الحقيقة وفي كليات القانون ان المولدة نوعان نوع يولد المني في الذكر والأنثي ونوع يفصل القوى التي في المني أي الكيفيات المزاجية لان أجزاءه متخالفة الامزجة فيمزجها تمزيجات بحسب عضو عضو فيخص للعصب مزاجا خاصا وكذا للعظم والشريان وغيرهما وذلك من مني متشابه الاجزاء أو متشابه الامتزاج (والمصورة وهي توجد) في المني عند كونه (في الرحم خاصة تفيد تلك الاجزاء) أي الاجزاء المتخالفة الحقيقة أو الاستعداد التي في المني (الصور والقوى والاشكال والمقادير (التي بها تصير مثلا بالفعل بعد ما كانت مثلا بالقوة وهاتان القوتان أعني المولدة والمصورة تخدمهما الغاذية وهو ظاهر والنامية أيضا وذلك بأن تعظم الأعضاء وتوسع مجاريها حتي تصير الي الهيئة الصالحة للتوليد ولذلك لايتكون المني الا بعد عظم الاعضاء ﴿ وهذه الاربع تخدمها أربع أخري ﴾

(قوله لأن الحس لايميز) متعلق بقوله متشابه الامتزاج وقوله في كليات القانون الخ أي فيه اشارة الى المذهبين المذكورين وقوله أي الكيفيات المزاجية تفسير للقوى التي كانت في المني (قوله لأن أجزاءه متخالفة الامزجة) فكيف يصح ماذكر من كون أجزائه متشابهة الحقيقة قلنا يجوز اختلاف أجزاء المني في الامزجة مع كونها متشابهة في الحقيقة لما عرفت أن مزاج كل نوع له عرض عريض فيتصور هنالك اختلاف في الامزجة مع عدم خروجها عن ذلك العرض فبهذا الاعتبار يكون بعضه صالحا لان يكون عظما وبعضه صالحا لان يكون لحما الى غير ذلك وقوله فيمزجها أي يمزج ذلك النوع من المولدة تلك الأجزاء تمزيجات بحسب عضو عضو الخ وقوله تفيد فاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر راجع الى المصورة ومفعوله الأول هو قوله تلك الأجزاء ومفعوله الثاني هو قوله الصور وقوله جعلها أي جعل هذه الأربع الأخرى وقوله لانها أي لان هذه الاربع الأخرى وقوله كما مر أي مر آنفا من قوله وهاتان القوتان الخ وقوله فيجب أن تكون أي حركة الغذاء وقوله التي تخرج أي المعدة وقوله عن قريب تفسير في المعنى لقوله بعيد وهو تصغير بعد وقوله يليق به أي بذلك العضو

جعلها خادمة للاربع السابقة كلها لانها تخدم الغاذية الخادمة للنامية مع كونهما خادمتين للباقيتين
كما مر (الاولى الجاذبة وهى التى تجذب المحتاج اليه) من الغذاء (وتدل على وجودها وجوه
خمسة ٭ (الاول حركة الغذاء من الفم الى المعدة ليست طبيعية والا لامتنع) تحركه (الى جهة
العلو) بل كان يجب ان يتحرك الى السفل وحده لكونه ثقيلا (والتالى باطل اذ قد يزدرد)
اى يبتلع (المتنكس) الغذاء ابتلاعا تاما وحينئذ تكون حركته الى علو (ولا ارادية اما من الغذاء
فاذ لا شعور له) فلا يتصور منه ارادة (واما من المغتذى فاذ قد ينقلب الغذاء من الفم الى المعدة
عند شدة الحاجة اليه بلا ارادة) من المغتذى (بل قد يريد الانسان منعه) ليمضغه (فيغلبه)
الغذاء وينجذب الى داخل فوجب أن تكون قسرية فلا بد من قاسر وهو اما دفع من فوق
بان يقال الحيوان يدفعه باختياره وقد ظهر بطلانه واما جذب من تحت وهو أن تجذبه المعدة
بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب ٭ الوجه (الثانى انه متى تغذي الانسان بغذاء ثم يتناول بعده)
شيئا (حلوا واستعمل القيء وجد آخر ما يخرج بالقيء الحلو وليس) ذلك (الا لجذب المعدة
له) أى للحلو (الى قعرها) بواسطة محبتها اياه طبعا (واذا تناول) الانسان دواء (مرا كريها
فالمريء والمعدة يرومان نفضه ولفظه ولا يزدرد انه الا بعسر فربما اندفع بالقيء بلا اختياره)
الوجه (الثالث قد تصعد المعدة لجذب الغذاء في بعض الحيوان) القصير المريء (كالتمساح
حتى تخرج) عند الاغتذاء بحيث تلاقي فمه لكونه واسعا وما ذلك الا لشوقها الى اجتذاب
الغذاء فدلت هذه الوجوه الثلاثة على ان في المعدة قوة جاذبة ٭ الوجه (الرابع الرحم بعد)
انقطاع (الطمث) عن قريب (اذا خلا عن الفضول يشتد شوقه الى المني حتي يحس كأنه
يجذب الاحليل الى داخله جذب المحجمة الدم) الي داخلها وقد سمي بعضهم الرحم حيوانا مشتاقا
المني فثبت بهذا الوجه وجود الجاذبة في الرحم ٭ الوجه (الخامس الدم يكون في الكبد
مخلوطا بالفضلات الثلاث) أعني البلغم والصفراء والسوداء (ثم تمايز) تلك الامور المختلطة
(وينصب الى كل عضو نوع من الرطوبة يليق به فلولا ان في كل عضو قوة جاذبة لتلك الرطوبة)
اللائقة به (لامتنع ذلك) التمايز والانصباب كل رطوبة الى عضو على حدة دائما أو اكثريا وهذه
حجة واضحة على وجود القوة الجاذبة في جملة الاعضاء ﴿ الثانية ﴾ من الاربع الخادمة
(الهاضمة وهى تعد الغذاء الى أن يصير جزءا بالفعل) من العضو (فهي غير الغاذية اعني صيرورتها)
أي أعني القوة التى تقتضى صيرورة الاغذية (جزءا بالفعل) من الاعضاء وفي كليات القانون

وأما الهاضمة فهي التى تحيل ماجذبته الجاذبة وأمسكته الماسكة الى قوام مهيئا لفعل القوة المغيرة فيه والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذائية بالفعل قال الامام الرازي هذا الكلام نص في ان القوة الهاضمة غير القوة الغاذية ويؤيده انه جعل الغاذية مخدومة للقوي الاربع التى منها الهاضمة فلنتكلم في الفرق فنقول اذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وأمسكته ماسكته فللدم صورة نوعية واذا صار شبيها بالعضو فقد بطلت عنه هذه الصورة وحدثت صورة أخرى عضوية فهناك كون للصورة العضوية وفساد للصورة الدموية وانما يحصلان اذا كان هناك من الطبخ ما لاجله ينتقص استعداد المادة للصورة الدموية ويشتد استعدادها للصورة العضوية الى ان تزول عنها الاولى وتحدث فيها الاخرى فههنا حالتان أحدهما سابقة وهي تزايد استعداد قبول الصورة العضوية والاخرى لاحقة وهي حصول هذه الصورة فالحالة الاولى فعل القوة الهاضمة والثانية فعل القوة الغاذية وهذا معنى قوله (وهي) أى الهضم الذى هو فعل الهاضمة (استحالات ما) واقعة (بين تمام فعل الجاذبة وابتداء حصول فعل الغاذية التي هي كون ما) أعني حصول الصورة العضوية ثم اعترض الامام عليه أولا بما أشار اليه المصنف بقوله (ويمكن ان يقال المحرك الى مشابه العضو هو القوة الموصلة اليه) وتقريره على ما في المباحث المشرقية أن القوة الهاضمة محركة للغذاء في الكيف الي الصورة المشابهة لصورة العضو وكل ما حرك شيئا الي شئ آخر فهو الموصل الي ذلك الآخر فيكون الفاعل للفعلين قوة واحدة أما الصغرى فظاهرة اذلا معني للهضم الا التحريك عن الصورة الغذائية الى الصورة العضوية وأما الكبرى فظاهرة أيضا لان ما حرك شيئا الى شئ كان المتوجه اليه غاية للمحرك والمعني بكونه غاية ان المقصود الاصلى هو فعل ذلك الشئ وقد اعترف ابن سينا بذلك حيث احتج على ان بين كل حركتين سكونا فقال محال أن يكون الواصل الى حد ما واصلا اليه بلا علة موجودة موصلة ومحال أن تكون هذه العلة غير التي أزالت عن المستقر الاول هذا كلامه وهو يقتضي انه لما كان المزيل عن الصورة الدموية هو الهاضمة وجب أن يكون الموصل الى العضوية أيضا الهاضمة فهي الغاذية لاغير واعترض ثانيا بما ذكره المصنف بقوله (كيف والمراد بالقوة هنا المبدأ) للمادة لفيضان الصورة عليها

(قوله واعترض ثانيا) أى اعترض الامام ثانيا وقوله وقال ابن سينا عطف على قوله لم يذكر أى ولذلك قال ابن سينا وقوله والاظهر وانما قال والاظهر ولم يقل والظاهر أو والصواب لأن عد الاربعة من الغاذية يتضمن عد الهاضمة

(والمفيض) لما وهو (واهب الصور و) القوة (الهاضمة هي المفيدة) بطبخها ونضجها (للاستعدادات المختلفة بالمرة) أي الشدة (والغذاء التي من جملتها مايمد) المادة (لفيضان الصورة العضوية وتلك) القوة المفيدة لهذه الاستعدادات (مغنية عن قوى أخرى في الاعضاء) لانه اذا تم الاعداد وكمل الاستعداد فاضت الصورة وتمت التغذية فاذن لافرق بين الهاضمة والغاذية ولذلك لم يذكر جالينوس) في شئ من كتبه (الغاذية) سوى هذه الاربع التي سميناها الخوادم (وقال ابن سينا) بل المسيحي على مافي المباحث (الغاذية أربع) وعد هذه (الاربع منها) والاظهر أن يقال وعد الهاضمة منها حيث قال في باب القوى والافعال والارواح من كتاب المائة الغاذية أربع الجاذبة والماسكة والهاضمة وهي التي تغير الغذاء وتجعله شبيها بالعضو المغتذى والرابعة الدافعة (واعلم) ان الغذاء مركب من جوهرين أحدهما صالح لان يشبه بالمغتذى والثاني غير صالح له و (ان الهاضمة كما تعد الغذاء الصالح للجزئية) على مامر (تعد الفضل) الذى لايصلح للتشبيه (منه) أي من الغذاء (للدفع بترقيق الغليظ) حتى يندفع (وتغليظ الرقيق) فانه قد يتشربه جرم العضو لرقته فلا تندفع تلك الاجزاء المتشربة فيه فاذا غلظ لم يتشربه العضو واندفع بالكلية (وتقطيع اللزج) فانه يلتزق بالعضو فلا يندفع الااذا قطع والاعداد الصادر من الهاضمة (اما بذاتها كما في الجوارح) مثل البازى فان حرارتها تذيب الغذاء الوارد عليها بلا احتياج الى ماء وفي الحية فانها رعاتا كل التراب وتجعله كيلوسا من غير استعانة بماء وفي الجمل فانه يأ كل أياما نباتا يابسا ولايشرب ماء (أو بمخالطة رطوبة) مائية (كما في الآدمى وأكثر الحيوانات ثم للهضم) الذي هو فعل الهاضمة (مراتب أربع * الاولى في المعدة بان تجعل الغذاء كيلوسا وهو جوهر كماء الكشك الثخين في بياضه وقوامه وهذه المرتبة تبتدئ في الفم لاتصال سطحه بسطح المعدة) حتى كأنهما سطح واحد على طريقة السطح الباطن من القرع الذي له عنق طويل ورأس مدور (ولذلك تفعل الحنطة

من الغاذية أيضا لكن مع انضمام زيادة لايحتاج اليها ههنا وتلك الزيادة هي عد الثلاثة الاخرى من الغاذية وقوله بترقيق الغليظ متعلق بقوله تعد الفضل أما ترقيق الغليظ فكما في البول والعرق وأما تغليظ الرقيق فكما في الغائط والقئ (قوله الثخين) صفة ماء الكشك وليس صفة الكشك كما توهم وقوله في بياضه متعلق بالتشبيه في قوله كماء أى هو شبيه في بياضه بماء الكشك والدماميل جمع دمل بتشديد الميم وهو التقرح وقوله كالمصفاة وهى آلة التصفية وقوله طرفه الخارجي أى الخارج من الكبد ويتضاءل يقال رجل متضاءل أى شخت دقيق وقوله هذا العرق أى العرق الكبير

الممضوغة في انضاج الدماميل مالا تفعله المطبوخة منها) ولا المدقوقة المخلوطة بالريق فدل ذلك على استحالة كيفيتها بالمضغ * المرتبة (الثانية في الكبد فان الغذاء) بعد ماصار كيلوسا (اذا اندفع كثيفه الى الامعاء للدفع انجذب لطيفه من المعدة ومنها) أي ومن تلك الامعاء التي اندفع اليها الكثيف مختلطا باللطيف (الى الكبد بطريق ماساريقا وهي عروق) دقاق (صلبة ضيقة) مجاورتها واصلة بين الكبد وآخر المعدة وجميع الامعاء (كالمصفاة قالوا واذا اندفع الى ماساريقا صار الى العرق المسمى باب الكبد وهو عرق كبير يتشعب كل واحد من طرفيه الى شعب كثيرة دقيقة فشعب طرفه الخارجي يتصل فوهاتها بفوهات الماساريقا وشعب طرفه الآخر تتصغر وتتضاءل وتدق جدا في الانشعاب والانقسام وتنفذ في الكبد بحيث لايخلو شيء من أجزائه عن شعب هذا العرق فاذا نفذ لطيف الكيلوس فيها صار كل الكبد ملاقيا لكله (فينطبخ فيها) أى في الكبد انطباخا تاما ويصير كيموسا (وتتميز الاخلاط الاربعة) المتولدة هناك بعضها عن بعض (وذلك لان الاجزاء اللطيفة النارية منه) أى ما كان من أجزائه لطيفا فيه نارية أى حرارة ويبس (تجاوز نضجه) وتميل الى الاحتراق (وخلفته يعلوها) أي وخلفة ماتجاوز نضجه يعلو سائر الاجزاء الغذائية (كالرغوة وهي الصفراء فيها حرافة) لمامر من أن فاعل الحرافة الحرارة المفرطة وحاملها الجسم اللطيف قالوا والطبيعي من الصفراء رغوة الدم وسببه الفاعلي هو الحرارة المعتدلة وأما المحترق منها ففاعله الحرارة النارية في الغاذية (و) الاجزاء (الكثيفة الارضية) أي التي فيها برودة ويبس (اما لطبعها واما لشدة احتراقها وصيرورتها الى طبيعة الرماد يرسب فيها) أي في الاجزاء الغذائية (كالعكر وهي السوداء وفيها حموضة) قالوا والطبيعي من السوداء عكر الدم وطعمه بين الحلاوة والعفوصة ومايتصب منها الى فم المعدة ليدغدغها وينبه على الجوع حامض

(قوله ويصير كيموسا) قيل هذا اللفظ سرياني بمعنى الخلط سواء كان صالحا لأن يحصل منه ماينبغي للبدن أو لم يكن صالحا لذلك بل كان فاسدا في نفسه وقوله منه أي من الغذاء وكلمة من ههنا تبعيضية وقوله وأما المحترق منها أي من الصفراء وقوله ترسب فيها أي تسفل فيها والعكر دردي الزيت وغيره ودردي الزيت مايبقى في أسفله كذا في الصحاح وقوله الى المرتين أي الى الصفراء والسوداء وهو يروى بضم الميم وتشديد الراء على أن يكون فيهما مرارة في الجملة لان الحرافة أو العفوصة لاتخلو عن مرارة ما وقد يروى بكسر الميم وتشديد الراء أيضا على تغليب الصفراء على السوداء اذ المرة هي الصفراء وقوله الواجب له الضمير في له راجع الى مزاجه أى مزاج كل واحد والضمير في يصلح راجع الى كل واحد أيضا وقوله من جانبه المحدب أي الجانب المحدب للكبد

أعفص وسببه الفاعلي حرارة معتدلة وأما المحترق فيها ففاعله حرارة مجاوزة عن الاعتدال والسبب المادي للسوداء هو الشديد الغليظ القليل الرطوبة من الاغذية (وما يبقى بينهما) أي بين الرغوة والبكر (منه ما قد تم نضجه وهو الدم وهو حلو) أي مائل الى الحلاوة فيكون حلوا بالقياس الى المرتين (ومنه ماهو نيء) أي نيء لم يطبخ انطباخا تاما (بعد كأنه دم غير تام النضج وهو البلغم وفيه حلاوة ما) لكونه دما غير نضيج (وكلما كان) البلغم (أقرب الى النضج كان أحلى) لزيادة قربه حينئذ من الدم (وكل واحد من هذه الاربعة اما طبيعي واما غير طبيعي وذلك) أعني كونه غير طبيعي (اما لتغير مزاجه في نفسه عن الاعتدال الواجب له الذي به يصلح لان يصير جزأ) من الاعضاء (واما للمخالطة بمخالط) اياه من أخلاط آخر غير طبيعية أو رطوبة غريبة ترد عليه من خارج (ولها) أي للاخلاط الغير الطبيعية (اسماء يعرفها الاطباء لسنا) ههنا (لبيانها) فان اشتهيت أن تعرف تفاصيلها فارجع الى الكتب الطبية * المرتبة (الثالثة في العروق فان الاخلاط الاربعة) بعد تولدها في الكبد تنصب الى العرق النابت من جانبه المحدب المسمى بالاجوف المقابل للعرق النابت من مقعره المسمى بالباب ثم (تندفع) الاخلاط (في العروق) المتشعبة من الاجوف (مختلطة) بعضها ببعض (وفيها) تنهضم الاخلاط انهضاما تاما فوق ما كان لها في الكبد وهناك (يتميز ما يصلح غذاء لكل عضو) عضو (فيصير مستعدا لان تجذبه جاذبة العضو) * المرتبة (الرابعة في الاعضاء فان الغذاء اذا سلك في العروق الكبار الى الجداول ثم) منها (الى السواقي ثم الى الرواضع ثم الى العروق الليفية ترشح) الغذاء (من فوهاتها) أي فوهات الليفية الشعرية (على الاعضاء وحصل لها في الاعضاء كل عضو) أي حصل غاذية كل عضو للاغذية

(قوله الى الجداول) هي في اللغة الانهار الصغار والمراد ههنا العروق المتوسطة بين الكبار والسواقي أي هي متوسطة بينهما في الغلظ والدقة والسواقي من السقاية جمع ساق وهي العروق المتوسطة بين الجداول والرواضع وهي أعني الرواضع من الرضاع جمع راضع أو رضيع وهي ههنا العروق المتوسطة في الغلظ والدقة بين الجداول والليفية وقوله ترشح جواب اذا والجملة الشرطية خبران في قوله فان الغذاء وقوله غاذية كل عضو اشارة الى أن المضاف مقدر في كلام (المص) رحمه الله وقوله للاغذية اشارة الى أن الضمير في لها راجع الى الأغذية التي دل عليها اسناد لترشح للمذكور الى الغذاء المذكور وقوله عليها أي على الاعضاء وقوله التشبه منصوب على أنه مفعول حصل بتشديد الصاد وقوله به أي بكل عضو وقوله كما في الذبول أي كما في الذبول وقوله في الاستسقاء صلة الاخلال وقوله في الالصاق خبران وكذا الكلام في الذبول في تحصيل بدل ما يتحلل وكذا في البرص والبهق وفي التشبيه الخ وقوله وهو الاكثر أي البول هو الاكثر من المرتين

المترشحة عليها (التشبه به التصاقا وقد يخل به كفي الذبول ولونا وقد يخل به كفي البرص والبهق وفي القوام وقد يخل به كفي الاستسقاء اللحمي) والصواب الموافق للمباحث المشرقية ماقدمناه من ان الاخلال في الاستسقاء اللحمي بالالتصاق وفي الذبول في تحصيل بدل مايتحلل وفي البرص والبهق في التشبه من حيث القوام والماهية ◦ ﴿تنبيهان﴾ الاول ان لكل مرتبة من مراتب الهضم فضلا) لايصلح أن يصير جزأ من المغتذي فيحتاج الى دفعه (فللاولى التي في معدة (الثفل) الذى يندفع من طريق الامعاء (وللثانية) التي في الكبد البول وهو الاكثر (و) الباقى (المرتان السوداء والصفراء) المندفعتان من الطحال والمرارة (وللثالثة) التي في العروق (الرطوبة المائية المندفعة بالبول والابخرة التى تصير عرقا) وجعل البول فضلة للمرتبة الثالثة مخالف لما في المباحث المشرقية والمشهور فيما بين الاطباء) وللرابعة (المني ولذلك) أي ولكونه فضلا للهضم الاخير المبدا لصيرورة الغذاء جزأ من المغتذي بالفعل بل من أعضائه الاصلية المتكونة من المني (يضعف استفراغ القليل منه مالا يضعف مثله) أي مثل ذلك الاضعاف (استفراغ اضعافه من الدم) أو سائر الاخلاط وذلك لان استفراغه يورث وهنا في جواهر الاعضاء الاصلية المتولدة من المني دون غيره من الاخلاط ◦ التنبيه (الثاني الغذاء مايقوم بدل مايتحلل من الشئ بالاستحالة الى نوعه ويقال لما هو غذاء بالفعل وبالقوة القريبة والبعيدة) هذه العبارة توهم ان للغذاء معانى أربعة وعبارة الامام الرازي في كتابه هكذا الغذاء هو الذى يقوم بدل مايتحلل عن الشئ بالاستحالة الى نوعه وقد يقال له غذاء وهو يمد بالقوة غذاء كالحنطة ويقال له غذاء اذا لم يحتج الى غير الالتصاق في الانعقاد

(قوله مخالف لما في المباحث المشرقية) أى المناسب له ولما هو المشهور بينهم أيضا هو أن يذكر البول فضلة للمرتبة الثانية على ماذكره الشارح آنفا وقوله القليل منه أى من المنى وقوله نصب على أنه مفعول مطلق وقوله استفراغ بالرفع على أنه فاعل لايضعف (قوله بدل مايتحلل) بالنصب على انه مفعول فيه أو مفعول له أى يقوم مقام مايتحلل أو يقوم بدلا لما يتحلل ولك أن تجعل قوله يقوم من الافعال الناقصة أى يصير بدل مايتحلل

(قوله ولم يشتبه) عطف على قوله لكان أظهر وهنا بحث ظاهر وهو انه كيف لايكون أربعة مع أن المراد من قوله الذى يقوم الخ هو الذى من شأنه أن يقوم الخ سواء قام بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة وهذا معنى اعم بحيث يتناول المعاني الثلاثة وللنظر الى هذا المعنى لم يذكر الامام الفاء بل قال وقد يقال له الخ وقد مر نظيره في تقسيم العلوم حيث قال هناك أى من شأنه أن يعلم فيتناول المعلوم بالفعل والمعلوم بالقوة وقوله بحيث متعلق بقوله اجتوارها وقوله القراقر هى أصوات البطن وقوله احساء الحس تمر مخلوط بلبن أو دهن

ويقال له غذاء عند ماصار جزأ من المتغذى تشبيهابه بالفعل قوله وقد يقال له تفصيل لما قبله بلا شبهة فلو كان بالفاء لكان أظهر ولم يشتبه على أحد ان معانيه ثلاثة (والمشهور) فيما بين الاطباء (ان البسيط لايصير غذاء) للحيوان (ولا برهان عليه) بل فيه اشكال اذلا شك ان النبات يجذب الماء الى نفسه ويصير ذلك الماء جزأ منه فلم لايجوز مثله في الحيوان * (الثالثة) من الاربع الخادمة (الماسكة وهى) القوة (التى تمسك الغذاء ريثما تفعل فيه الهاضمة فعلها) فالانسب أن يقدم ذكرها على الهاضمة كما فعله الامام الرازي وابن سينا وكأنه انما أخرها لاخذه الهاضمة في تفسيرها (ويثبتها) أى يثبت وجود الماسكة (في المعدة احتواءها على الغذاء من كل الجوانب) وليس ذلك لامتلاء المعدة فانها تحتوى (وان قل الغذاء بحيث ليس بينهما فضاء) أصلا (واذا ضعفت المعدة لم يحصل) ذلك الاحتواء المذكور فلا يحسن الهضم (وان كثر الغذاء) مع ضعف المعدة (حصات القراقر) والنفخ ببطء الاستمرار (وبالتشريح نشاهده) هذا موجود في بعض النسخ ومعناه ماذكره الامام في المباحث المشرقية من انااذا أعطينا حيوانا غذاء رطبا كالاشربة والاحساء الرقيقة وشرحنا في ذلك الوقت بطنه وجدنا معدته محتوية عليه من كل جانب قال ووجدنا البواب منطبقا بحيث لايمكن أن يسيل منه شئ من ذلك الغذاء الرطب ولوان حيوانا تناول عظما أعظم من سعة البواب فانه يندفع فلما رأينا الرقيق الذى من شأنه النزول غير نازل والكثيف الذي ليس من شأنه النزول نازلا علمنا ان هناك قوة تمسك شيئا غير شئ (و) يثبتها (في الرحم احتواءها على الزرع) الذى هوالولد وأطواره (بحيث لاينزل) ولو شق الحيوان الحامل من أسفل السرة الى جانب الفرج وكشف عن الرحم برفق لوجد الرحم منضمة من جميع الجوانب منطبقة الفم بحيث لايمكن أن يدخل فيه الميل فلو لم يكن في جواهر الرحم قوة تمسكه لما كان الامر كذلك وأيضاً جرم المنى يقتضي بطبعه الحركة الى أسفل فلولا ان في الرحم قوة تمسكه لماوقف (وكذلك) يثبت بهذا الطريق القوة الماسكة (في الاعضاء) كلها فانها تمسك الرطوبات التى هي أغذيتها (وبالجملة فلما رأينا الرقيق والثقيل) أى الجسم الجامع بين الرقة والثقل كالمشروبات والاحساء الرقيقة في المعدة على مامر والمني في الرحم والاخلاط في الاعضاء (الذى من شأنه النزول لاينزل و) رأينا (خلافه) أى الغليظ الخفيف (الذي ليس من شأنه النزول) كالعظم الكبير الحجم الخفيف الوزن على ماتقدم (ينزل علمنا ان

(غمةأى في كل واحد من المعدة والرحم والاعضاء (قوة ماسكة * الرابعة) من القوي الخادمة (الدافعة اما للغذاء المهيأ للعضو اليه) فتعين بدفعها جاذبة العضو في جذب الغذاء (واما للفضل عنه) فان الدم الوارد على الاعضاء مخلوط بالاخلاط الثلاثة فيأخذ كل عضو مايلائمه ويدفع ماينافيه ولولا دفعه اياه لم يخل شئ من الاعضاء عن الاخلاط التي تفسده (و) أيضا (يجده) ترك هذه الكناية أولى أى يجد (كل أحد من نفسه عند التبرز) اذا كان البراز ممتلا وكان فى الامعاء فضل لذاغ (كأن معدته وامعاءه) وسائر احشائه (تنتزع) من موضعها وتتحرك الى أسفل لدفع الفضل حتى انه ربما انخلع المعاء المستقيم عن موضعه لقوة الحركة الدافعة بمنزلة مايعرض له في الزحير (ويدل عليه) أيضا (القئ من غير اختيار ومانراه) حينئذ (في المعدة من الانتزاع عن موضعها) الى فوق بحيث يتحرك معها عامة الاحشاء (و) كذا يدل عليه (سائر الاستفراغات البحرانية وغيرها) اذلابد لها من دافع يدفعها (تنبيه اثبات تعدد القوى وتغايرها) بالذوات على رأى الحكماء (بناء) أي مبني (على أصلهم الى من ان الواحد لايصدر عنه الاواحد ولاجاز أن يستند الكل) أى جميع الافعال المذكورة (الى قوة واحدة) بالذات (وقد ثبت) فيما مر (ضعفه) أي ضعف هذا الاصل وفساده فلا يصح مابني عليه من تعدد القوى وتغايرها (ثم) ان سلمنا صحته قلنا (شرطه عدم تعدد الآلات والقوابل) فمع تعددها يجوز أن يصدر عن الواحد أشياء متكثرة اتفاقا (وانه) أى عدم تعدد الآلة والقابل فيما نحن بصدده (غير معلوم) فجاز حينئذ أن لايكون هناك الاقوة واحدة تجذب الطعام بآلة وتمسكه باخري وتهضمه بثالثة وتدفع الفضل بآلة رابعة وتورد الغذاء تارة أكثر من المتحلل وتارة أنقص أومساويا فلا تعدد فى هذه القوى الابالاعتبار (ومايقال) فى بيان تعدد القوى (انا نري العضو قويا فى أحديها) أى احدي القوى (وضعيفا في الاخرى) منها (فهما) أمران (متغايران) قطعا لامتناع اجتماع المتنافيين في ذات واحدة (ضعيف لجواز أن يكون ذلك) الاختلاف في العضو (لضعف الآلة

(قوله الدافعة) جعل الالف واللام ههنا بمعنى التي تدفع الغذاء اليه أى الى العضو وقوله للفضل أى التي تدفع الفضل عنه أى عن العضو عند التبرز أى عند التغيط وقوله فضل لذاغ أى فضل موجع وقوله وسائر احشائه أى الأمور التى هى فى جوفه وهو من الحشو والمعاء بكسر الميم وهو مفرد والجمع الامعاء والزحير بالزاى المعجمة والحاء المهملة وهو استطلاق البطن والاستفراغات البحرانية هى التى حصلت بشدة الحر

واختلاف فيها) لا لضعف وقوة في ذات القوة (ثم) نقول في ابطال القوى لاسيما القوة المصورة كما زعموه ان (من تأمل في عجائب الافعال الحادثة في علم الطبيعة) من النباتات المتخالفة الانواع والحيوانات المتباينة الحقائق (البالغة) تلك الافعال العجيبة (من الاتقان والاحكام (أقصى الغاية وكان) ذلك التأمل (راجعا الى فطنة وانصاف باقيا على فطرة الله تعالى التي فطر الناس عليها) من الذكاء والميل الى الصواب (لم يعم بصيرته التقليد) من أهل الاهواء (ولم يكن أسيرا في مطمورة الوهم) أي في سجنه بان لا يغلب وهمه على عقله (علم) ذلك المتأمل (بالضرورة انها) أي تلك الافعال العجيبة البالغة تلك الدرجة العالية (لا يمكن ان تستند الى قوى بسيطة) أو مركبة (عديمة الشعور) بما يفرض صادرا عنها (سيما ما يحدث) في الحيوانات (من الصور) والاشكال والتخطيطات المقدارية والاوضاع المتلائمة (في الرحم وما يفاض) فيه (من الصور) النوعية (والقوي) التابعة لها (على تلك المادة المتشابهة الاجزاء) على الرأى الاصوب (وما يراعى فيها) أى في تلك الامور الحادثة والمفاضة (من) حكم و (مصالح قد تحيرت فيها الاوهام وعجزت عن ادراكها) العقول و (الافهام قد بلغ المدون منها) أى من تلك الحكم والمصالح (مما علم) في الكتب التى دون فيها منافع أعضاء الحيوانات وأشكالها ومقاديرها وأوضاعها (خمسة آلاف ومالا يعلم) منها (أكثر) مما علم كما لايخفى على ذي حدس كامل. (وعلم) ذلك المتأمل أيضاً (علما ضروريا لا يشوبه ريبة ولا يحتمل النقيض بوجه) من الوجوه (انها) أى تلك الافعال المذكورة (لا تصدر الا عن عليم) كامل علمه (خبير) ببواطن الاشياء وما يخفى منها (حكيم) يتقن أفعاله مطابقة للمنافع التى يتصور ترتبها عليها (قدير) على كل ماتعلقت به مشيئته بعد علمه المحيط (كما نطق به الكتاب) الكريم (في عدة مواضع في معرض الاستدلال) على عظمة الصانع وكماله منها قوله تعالى هو الذى يصوركم في الارحام كيف يشاء فدل ايراده في معرضه على انه علم

(قوله ولم يعم) بكسر الميم من التعمية وبصيرته مفعوله والتقليد فاعله وقوله من أهل الاهواء حاله من الضمير المستتر فى قوله لم يعم فيكون الحال ههنا قيدا للنفي دون والمطمورة الحفرة فلذا فسرها بالسجن وقوله علم خبران والتخطيطات يروى بالخاء المهملة والطاءين المهملتين من حط الرحل أى نزل فتحطيط الشئ جعله فى منزلته ومرتبته من جهة مقداره ووضعه وشكله وقد يروى بالظاءين بمعنى تحظيظ الشئ أن يعطى حظوظها من المقدار والوضع والشكل وقوله على الرأى الأصوب يعنى أن المختار فى المنى كونه متشابه الاجزاء لا كونه متخالف الأجزاء وعلى هذا فاسناد أطواره الى الفاعل المختار العليم الحكيم يكون أظهر

ضروري يستدل به على غيره هذا هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (على ان في الاعتراف بالفاعل المختار) واسناد الاشياء اليه ابتداء كما مرت اليه الاشارة مرة بعد أخرى فائدة جليلة هي ان فيه (لمندوحة عن كثير من) أمثال (هذه التمحلات التي يكذبها العقل الصريح ويأباها الذهن الصحيح ولا يقبلها طبع سليم ولا يذعن لها ذهن مستقيم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب) منك المبدأ واليك المآب ﴿تنبيهان﴾ آخران على أمرين متفرعين على ثبوت القوي وتعددها (الاول قالوا وهذه) القوي (الاربع) الخادمة للاربع الاولي (تخدمها الكيفيات الاربع فاشد القوى حاجة الى الحرارة الهاضمة) لان الهضم عبارة عن احالة الغذاء في الكيف وهي لا تحصل الا بتفريق الاجزاء الغليظة وجمع الاجزاء الرقيقة ولا يحصلان الا بحركة مكانية ففعل الهاضمة حركتان كيفية وابنية وكل واحد من الجذب والدفع حركة واحدة اينية والامساك وان لم يكن في نفسه حركة بل هو منع عن الحركة الا أنه لا يحصل الا بتحريك الليف المورب الى هيئة الاشتمال فلا بد فيه أيضاً من الحركة الاينية واذا ثبت ان افعال هذه القوى لا تتم الا بالحركة ولا شك ان البرودة مميتة مخدرة فلا ينفع بالذات شيئاً من القوى بل هي محتاجة في أفعالها وحركاتها الى الحرارة التي تعاونها فما كانت الحركة فيها أكثر كالهاضمة كانت حاجتها الى الحرارة أشد (ثم الجاذبة) لانها تحتاج الى حركات في الاين كثيرة قوية قالوا والاجتذاب اما بفعل القوة كما في المغناطيس واما باضطرار الخلاء كانجذاب الماء في الزراقات

(قوله تخدمها الكيفيات الأربع) هذه الكيفيات الأربع تخدم تلك القوى الأربع سواء كانت هي حاصلة في محال تلك القوى وهي الكيفيات الغريزية أو حاصلة في الأغذية أو في الهواء لكن لو كانت هي في غاية الافراط تكون مضرة كما في برودة الأفيون وحرارة الصيف في بعض المواضع الغائرة وقوله حركتان الخ كيفية استحالة وهي استحالة الغذاء في الكيف على ما أشير اليها آنفا وقوله الليف المورب هو من باب التفعيل يقال ورب العرق أي فسد والمراد ههنا هو الليف المرخى المرسل وقوله الممتنة من امتنه أي جعله متينا صلبا وقوله مخدرة بالخاء المعجمة أي مؤدية للكسلان والفتور وفي بعض النسخ بالحاء المهملة يقال حدر جلد الرجل أي ورم بكسر الراء احدرته انا الحارة مغلظة للاغذية ومخلخلة لها وقوله في الزراقات وقدم تفسير الزراقات في آخر مباحث السكان في مرصد الكم من موقف الاعراض لانه حاجتها الى التحريك أمس هذا وجه الترتيب الذي أشار اليه ههنا بكلمة ثم يعني ان الحاجة الى اليبوسة انما هو لأجل التسكين وظاهر ان التسكين في فاعلية الماسكة يكون مقصودا بالذات وفي فاعلية الجاذبة يكون مقصودا لأجل التمكن من التحريك من بعض مساكن الأغذية الى مسكن آخر فلما تكون حاجة الماسكة الى اليبوسة أكثر من حاجة الجاذبة الى التحريك كانت أمس من

واما بالحرارة كما في السراج وان كان هذا الاخير راجعا في الحقيقة الى ذلك الاضطرار فاذا كان مع الجاذبة معاونة حرارة كان الجذب أقوى (ثم الدافعة) لان فعلها تحريك محض (ثم الماسكة) لما مر من ان فعلها لا يحصل الا بتحريك الليف لكن لما كانت مدة تسكين الماسكة للغذاء اكثر من مدة تحريكها لليف كان احتياجها أقل (وأشد القوى حاجة الى اليبوسة الماسكة)لان فعلها بالذات هو الامساك والتسكين واليبوسة نافعة في ذلك جداً (ثم الجاذبة) لان حاجتها الى التحريك أمس من حاجتها الى تسكين أجزاء آلتها وتقبيضها باليبوسة لتتمكن من التحريك (ثم الدافعة) وذلك لان فعلها أيضاً التحريك واليبوسة تفيد زيادة تمكن للروح وآلتها من الاعتماد الذي لابد منه في الحركة ولو كان في جوهر الروح أو الآلة استرخاء بسبب الرطوبة لتعسر الحركة وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى كانت حاجتها الى اليبوسة أشد (والهاضمة لا حاجة لها الى اليبس بل الى الرطوبة) المعينة اياه في التفريق والجمع والطبخ والانضاج والبرودة مع كونها منافية بالذات لافعال هذه تخدم بالعرض الماسكة باعانتها على حبس الليف المورب على هيئة الاشتمال الصالح للامساك وتخدم كذلك الدافعة بأنها تمنع تحايل الريح المعينة على الدفع وأيضاً تغلظها وكلما كانت الريح أغلظ كانت أعون وأيضاً تجمع الليف العاصر وتكثفه فتكون أقوي في الدفع فظهر مما ذكر ان الحرارة تخدم جميع هذه القوى والبرودة لا تخدم الا الماسكة والدافعة وان اليبوسة تخدم ماسوى الهاضمة والرطوبة تخدمها فقط * التنبيه (الثاني قد تتضاعف هذه القوى في بعض الاعضاء فالمعدة فيها جاذبة اليها مايصلح لها وجاذبة) أيضاً (لغذاء البدن من خارج وبالجملة فقد تفعل) المعدة (تارة للاعداد) وتهيئة الغذاء لسائر الاعضاء (وتارة للاغتذاء وكذا كثير من الاعضاء) كالكبد وسائر ادوات الغذاء وفي المباحث المشرقية قال بعض الحكماء ان هذه القوى الاربع توجد في المعدة مضاعفة احدهما التي تجذب غذاء البدن من خارج الى تجويف المعدة والتي تمسكه هناك والتي تغيره الى

حاجتها الى تسكين الأغذية (قوله وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى) هذا إشارة الى وجه الترتيب بين الجاذبة والدافعة كما دل عليه بكلمة ثم وحاصل ان حاجة كل منهما الى اليبوسة انما هو لأجل التسكين الممكن للتحريك فما كان تحريكه اقوى كان حاجته الى اليبوسة أكثر وقوله وتخدم أي تخدم البرودة وقوله كذلك أي بالعرض وقوله تغلظها من التغليظ أي تغلظ البرودة الريح المعينة وهذا من الأعانة (قوله احدهما) أي احدى الجملتين وهما وان لم تكونا مذكورتين صريحا لكنهما كانتا مفهومتين من وقوع قوله مضاعفة حالا مقيدة لما قبلها ولكل واحدة من الجملتين أجزاء أربعة كما ذكره

ما يصلح ان يكون دما والتي تدفعه الى الكبد والثانية التي تجذب الى المعدة غذاءها على الخصوص وتمسكه هناك وتغيره الي جوهرها وتدفع الفضلات عنها وكذا الحال في الكبد لان التغير الى الدم غير التغيير الى جوهر الكبد كما ان التغير الى المصارة غير التغير الي جوهر المعدة وهذه الثانية موجودة بأجزائها الاربعة في جميع أعضاء البدن على اختلاف جواهرها واما في المعدة والكبد فيوجد معها أيضاً الاولى بأجزائها الاربعة ثم قال قال الامام الرازي ان كان هذا حقا وجب ان يحكم به في الفم واللسان والمرئ والامعاء والعروق المسماة بماساريقا وبالجملة في جميع أعضاء الغذاء

﴿ القسم الثاني في النفس الحيوانية وتسمي قواها ﴾

التي لا توجد في النبات (نفسانية وهي اما مدركة واما محركة) لان امتياز الحيوان عن مشاركاته في القوى الطبيعية بهاتين القوتين (والمدركة اما ظاهرة واما باطنة) فهذه أنواع ثلاثة (النوع الاول القوي المدركة الظاهرة) قدم المدركة على المحركة لان تحريكها انما هو بالارادة المتوقفة على الادراك وقدم الظاهرة على الباطنة لظهورها (وهى المشاعر) أي الحواس (الحس الاول البصر وللحكماء فيه) أي في الابصار (قولان) بل أقوال ثلاثة مشهورة الا ان الثالث قريب من الثاني فذكره المصنف في قرنه وعدهما قولا واحدا

﴿ الاول ﴾ وهو مذهب أرسطو) وأتباعه من الطبيعيين (انه انما يحصل) الابصار (بانعكاس صورة المرئي بتوسط الهواء المشف) الذي لا لون له فلا يستر ما وراءه (الى الرطوبة الجليدية) التي في العين (وانطباعها في جزء منها) أي من تلك الجليدية (وذلك الجزء) الذي تنطبع فيه الصورة (زاوية) رأس (مخروط) متوهم لا وجود له أصلا (قاعدته سطح المرئي) ورأسه عند الباصرة (ولذلك) أي ولان الابصار بالانطباع على الوجه المذكور دون خروج الشعاع (يرى القريب اعظم) من البعيد مع تساويهما في المقدار بحسب نفس الامر بل مع اتحاد المرئي في حالتي القرب والبعد وذلك (لان الوتر الواحد الذي هو امتداد سطح المرئي (كلما قرب) من النقطة التي خرج منها اليه خطان مستقيمان محيطان بزاوية (كانت

(قوله في القوى الطبيعية) وهي القوى التي كانت للنفس النباتية على ما مر في صدر القسم الاول وقد عرفت أن سائر الحيوانات مشاركة للنباتات في القوى الطبيعية وقوله قريب من الثاني على ما سيجئ في هذا الورقات ان شاء الله تعالى وقوله فذكره المصنف في قرنه أى شده في حبل واحد

أقصر ساقا فأوتر) عند تلك النقطة (زواية أعظم وكلما بعد) عنها (كان أطول ساقا فأوتر) عندها (زواية أصغر) كما تشهد به الفطرة السليمة (والنفس انما تدرك الصغر والكبر) في المرئى (باعتبار تلك الزواية) فانها اذا كانت صغيرة كان الجزء الواقع من الجليدية فيها صغيراً فترتسم صورة المرئى فيه فيري صغيراً واذا كانت كبيرة كان الجزء الواقع فيها كبيراً فترتسم صورته فيه فيري كبيراً ومن المعلوم ان هذا انما يستقيم اذا جعلت الزاوية موضعا للابصار كما ذهبنا اليه وأما اذا جعل موضع الابصار قاعدة المخروط كما يقتضيه القول بخروج الشعاع فيجب أن يرى الجسم كما هو سواء خرجت الخطوط الشعاعية من زاوية ضيقة أو غير ضيقة هكذا قالوا وفيه بحث لان الأبصار ليس حاصلا بمجرد القاعدة بل لرأس المخروط فيه مدخل أيضاً فجاز أن يتفاوت حال المرئى صغرا وكبرا بتفاوت رأسه دقة وغلظا ألا ترى ان الابصار ان كان بالانطباع كما زعموه كان الظاهر أن لا يتفاوت حال المرئي في الصغر والكبر بالقرب والبعد لكن لما كان الانطباع على ماصوروه من توهم المخروط جاز أن يظهر التفاوت فيه بحسبهما (و) يدل على صحة القول الاول ان (من نظر الى الشمس) بتحديق وامعان (نظراً طويلا ثم اعرض عنها) وغمض عينيه (فانها تبقى صورتها في العين مدة ما) حتى كأنه بعد التغميض ينظر اليها وكذا من نظر الى الروضة المخضرة جداً ساعة طويلة نظراً بتدقيق فان عينيه يتكيفان بتلك الخضرة حتى اذا نظر الى لون آخر لايبصره خالصا بل مخلوطاً بالخضرة أو غمض عينيه فانه يجده كأنه ناظر اليها فلولا ان الأبصار بانطباع صورة المرئي لما كان الامر كذلك (و) مما يدل على صحته أيضاً أن يقال (له) أى للبصر في ادراكه (اسوة بسائر الحواس) الظاهرة (اذليس ادراكها) لمدركاتها (بان يخرج منها شئ ويتصل) ذلك الشئ (بالمحسوس بل) ادراكها اياها انما هو (لان المحسوس يأتيها) فوجب أن لايكون الاحساس بالبصر لخروج شيء منه الى المبصر بل لان صورته تأتيه فدل ذلك على صحة الانطباع وفساد الشعاع (ويمكن أن يقال على) الدليل (الاول لعله) أى لعل ماذكرتموه من تفاوت المرئي الواحد في الكبر والصغر بالقرب والبعد (لسبب آخر) لا لانطباعه في جزء أكبر أو أصغر فان عدم العلم به لايوجب عدمه (و) ان يقال (على الثانى ان الصورة) أى

(قوله لان الابصار ليس حاصلا الخ) لانه الابصار في صورة خروج الشعاع الخ وقوله فيه اى فى الابصار قوله فيه بحسبهما اى فى حال المرئى بحسب القرب والبعد بناء على خروج الشعاع المتوهم وقوله أسوة اى مساواة

صورة الشمس أو الروضة (انما تبقى في الخيال) دون الجليدية الا ترى انه لا يتفاوت الحال بالتغميض والابصار في هذه الحالة قطعا (و) ان يقال (على الثالث انه تمثيل) وقياس للبصر على الحواس الاخر (بلا جامع) معتبر اذ من الجائز ان يكون ادراك هذه الحاسة بخروج شيء منها الى مدركها دون باقي الحواس الظاهرة (احتج النفاة)للانطباع (بوجوه والعمدة) في الاحتجاج عليه (ما ذكره جالينوس وهو ان الجسم لا ينطبع فيه من الاشكال الا ما يساويه) في المقدار (فوجب) على تقدير كون الابصار نفس الانطباع أو مشروطا به (أن لا يبصر) من الاشياء (الا قدر نقطة الناظر منها) وهو السواد الاصغر الذي فيه انسان العين (لكنا نبصر نصف كرة العالم والجواب انه لا يمتنع حصول شبح الكبير في الصغير انما المحال حصول ذلك الشكل) الكبير (بعينه) في الصغير (والحاصل) مما ذكرنا في الجواب (ان هذا) الذي أورده جالينوس (انما يرد على من يرى) ويعتقد (ان المبصر نفس الشبح) المنطبع في الجليدية كما توهمه المتأخرون من كلام المعلم الاول وحكوه عنه (وأما من يزعم ان حصول الشبح شرط للابصار) وان المبصر هو ذلك الامر الخارجي (فلا يرد عليه ذلك) الذي أورده فان شبح الشيء قد لا يساويه في المقدار وان كان موجبا لابصاره على ما هو عليه (وهذا) الاخير (هو الحق) على القول بالانطباع وفي الملخص ان المتأخرين لم يفهموا كلامه فحكوه على ما لا ينبغي فتارة قالوا ان هذه الصورة نفس الابصار وأخرى قالوا انها الابصار والمبصر معا وأما الموجود الخارجي فغير مرئي أصلا ثم انهم تعصبوا لهذه الخرافات وعرضوا معلمهم لطعن الطاعنين فهم كالرواة السوء للشاعر الجيد ﴿ القول الثاني ﴾ انه يخرج من العين جسم شعاعي على هيئة) مخروط متحقق (رأسه يلي العين وقاعدته تلي المبصر والادراك التام انما يحصل من الموضع الذي هو موضع سهم المخروط) وهو مذهب جمهور الرياضيين ثم انهم اختلفوا فيه على وجوه ثلاثة الاول ان ذلك المخروط مصمت الثاني انه ملتئم من خطوط مستقيمة شعاعية هي أجسام دقاق قد اجتمع اطرافها عند مركز البصر وامتدت متفرقة الى المبصر فما وقع عليه اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين أطرافها لم يدركه ولذلك يخفى على البصر الاجزاء التي في غاية الصغر الثالث انه يخرج من العين جسم شعاعي دقيق كأنه خط واحد مستقيم ينتهي الى المبصر ثم يتحرك على سطحه

(قوله كأنه خط واحد مستقيم الخ) واطلاق المخروط عليه انما يكون باعتبار ما يتخيل مخروطا

حركة سريعة جداً في طول المرئي وعرضه فيحصل الادراك به واحتجوا على مذهبهم بأن الانسان اذا رأى وجهه في المرآة فليس ذلك لانطباع صورته فيها والا كانت منطبعة في موضع معين منها ولم تختلف باختلاف امكنة الرائي من الجوانب بل لان الشعاع خرج من العين الى المرآة ثم انعكس منها لصقالتها الى الوجه ألا يرى انه اذا قرب الوجه منها تخيل ان صورته مرتسمة في سطحها واذا بعد عنها توهم انها غائرة فيها مع علمنا بأن المرآة ليس لها غور بذالك المقدار وههنا مذهب ثالث هو انه ليس يخرج من العين شعاع لكن الهواء الذي بينها وبين المرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذى فيها ويصير ذلك آلة في الابصار ولما كان هذا أيضاً مبنيا على الشعاع كان في حكم المذهب الثانى كما مر (ويبطله) أى المذهب الثانى (انه اذا كان) هناك (ريح) عاصفة (أو اضطراب في الهواء وجب ان تتشوش تلك الشعاعات) الخارجة من العين (وتتصل بالاشياء الغير المقابلة للوجه فوجب ان يرى الانسان ما لا يقابله لاتصال شعاعه به كما انه لما كان الصوت عبارة عن الكيفية التي يحملها الهواء المتموج لا جرم انه يضطرب عند هبوب الرياح ويميل من جهة الى جهة) وأشار الى ابطاله وابطال المذهب الثالث معا بقوله وأيضاً فتعلم ضرورة ان النور الذي يخرج من عين العصفور يستحيل ان يؤثر فيما بينه وبين الكواكب الثابتة) أي يستحيل ان يقوي ذلك النور على خرق الهواء والافلاك بحيث يصل الى الثوابت ويتصل بنصف كرة العالم ويستحيل أيضاً

من حركته السريعة جداوقدله على مذهبهم وهو القول بخروج الشعاع على الوجوه الثلاثة المذكورة وقوله والا كانت الخ فيه منع وقوله ألا يرى أنه اذا قرب وفيه بحث أيضا (قوله الذى بينها وقوله الذى فيها) الضمير فى بينها وقوله فيها راجع الى العين وقوله كان فى حكم المذهب الثانى لايخفى عليك ان المذهب الثانى مبنى على أن يكون لشعاع المخروطى جوهرا جسمانيا واستحالته ظاهرة كماذكره بقوله وأيضا فيعلم الخ وان المذهب الثالث مبنى على أن يكون الشعاع المخروطى عرضا ولا استحالة عقلية معافى أن يحدث من المبدإ الفياض ذلك الشعاع فى الهواء أو فى الأفلاك بواسطة استعدادات وشرائط موجبة لذلك كتقليب الحدقة وسلامة العينين مثلا ولا يلزم من حدوثه أو زواله تبدل سائر كيفيات الهواء والافلاك بل هى اعنى تلك الكيفيات باقية على حالها كما كانت هى عليه قبل ذلك فتأمل (قوله وجب أن يتشوش) هذا ممنوع والقياس على الصوت كماذكره فى ابطال المذهب الثانى قياس مع الفارق فان الصوت كيفية قائمة بالهواء والشعاع المذكور جوهر قائم بذاته وقوله ويستحيل أيضا الخ اشارة الى ابطال المذهب الثالث وقد عرفت آنفا ما يدفع هذا الاعتراض عن المذهب الثالث وقوله بل نقول ذلك العضو الخ انما يرد أيضا على المذهب الثانى ويمكن دفعه عن المذهب الثالث كماذكرنا وقس على هذا ما قاله الامام ههنا وقوله ولا احالة الشعاع المصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله هو قوله ما بينهما

ان تقوى نور عينه على احالة ما بينهما الى كيفيته (بل نقول ذلك العصفور أو الانسان أو الفيل ان كان كله نوراً لما امتد ولا أحال) الى كيفيته (من الهواء عشرة فراسخ وان لم يكن هذا جليا في العقل فلا جلى عنده) واذا كان الامر كذلك لم يتصور امتداده الى الثوابت ولا احالة الشعاع الذى في العين ما بينهما الى جوهره فبطل القول بالشعاع وتوسطه فى الابصار مطلقاً قال الامام الرازي فى المباحث المشرقية حاصل الكلام في هذا المقام أن نقول انا نعلم علماً ضرورياً بأن العين على صغرها لا يمكن ان تحيل نصف كرة العالم الى كيفيتها ولا ان يخرج منها ما يتصل بنصف كرته ولا ان يدخل فيها صورة نصفه فالمذاهب الثلاثة ظاهرة الفساد بتأمل قليل في هذا الذي ذكرناه وانى لاتعجب من اشتهارها فيما بين الناس واقبالهم علي قبولها قال ومن المحتمل ان يقال الابصار شعور مخصوص وذلك الشعور حالة اضافية فمتى كانت الحساة سليمة وسائر الشرائط حاصلة والموانع مرتفعة حصلت للمبصر هذه الاضافة من غير ان يخرج من عينه جسم أو ينطبع فيها صورة فليس يلزم من ابطال الشعاع أو الانطباع صحة الآخر اذ ليسا على طرفي النقيض ﴿تنبيه﴾ سواء قلنا الابصار بالانطباع أو بخروج الشعاع فانه ينفذ في الجسم الشفاف) المتوسط فيما بين الرائى والمرئى كالهواء مستقيما وينفذ في الشفاف الذى شفيفه مخالف لشفيف الهواء كالماء والبخار منعطفا) هذا انما يظهر على القول بخروج الشعاع فان الخطوط الشعاعية التي على سطح المخروط كما مرت اليه اشارة في صدر الكتاب تنفذ الى المرئى على الاستقامة الى طرفيه اذا كان الشفاف المتوسط متشابه الغلظ والرقة فان فرض هناك تفاوت بأن يكون ما يلى الرائى هواء وما يلى المرئي ماء مثلا فان تلك الخطوط اذا وصلت الى ذلك الماء انعطفت ومالت الى سهم المخروط ثم وصلت الى طرفي المرئي فتكون زاوية رأس المخروط ههنا أكبر منها في الصورة الأولي فلذلك يرى المرئى أعظم ولو انعكس الفرض مالت الخطوط الى خلاف جانب السهم فترى أصغر وأما على القول بالانطباع فليس هناك مخروط ولا خطوط مستقيمة نافذة

(قوله مستقيما) وكذا قوله منعطفا حال من الضمير المستتر في ينفذ وهذا الضمير المستتر راجع الى الابصار المذكور نظرا الى اعتبار معنى الشعاع فيه محققا أو موهوما على ما اشار اليه الشارح وقوله هناك أى فى صورة التفاوت المذكور منها أى من زاوية رأس المخروط حال كونها فى الصورة الأولى أى فى صورة تشابه الغلظ والرقة

فى الشفاف على الاستقامة أو الانعطاف الا على سبيل التوهم المحض والتخيل الصرف فيختلف
حال زاوية رأس المخروط والجزء الواقع فيها من الجليدية فيتفاوت أيضا المرئي الواحد صغرا
وكبرا ثم ان الانعطاف الى جهة السهم أو خلافها انما يكون (بزاوية أصغر من زاوية الرؤية
بكثير ومن تصورانها مثل زاوية الرؤية فقد أخطأ وموضع بيانه غير هذا الموضع) وقد
بينه بعض من عاصره المصنف من محقق صناعة الناظر انه ينعكس الشعاع البصري وغيره
من السطح الصقيل كالمرآة والماء الى ما يقابله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية يعني زاوية
الشعاع وليكن لتصوير انعكاس الحدقة وح كسطح الماء وح ب هو المرئي من سطحه
و ه مقابل المرئي بحيث يكون وضعه منه كوضعه من الحدقة ف ا ب هو الخط الشعاعي النافذ
الى المرئي و ه ب الشعاع المنعكس وزاوية ا ب ح زاوية الشعاع على سطح المرئي من جانب
ح وزاوية ه ب ك زاوية الانعكاس عليه وهي مساوية للزاوية الاولى ولما تساويا وجب أن
يتساوي أيضاً زاويتا ا ب ك ه ب ج وأما زاوية ا ب ه فهي الواقعة بين خطي الشعاع
النافذ والمنعكس وقد تنتفي هذه الزاوية كما اذا كان الخط النافذ قائما على سطح المرئي فينطبق
عليه الخط المنعكس وأما تصوير الانعطاف فهو أن تفرض ه الحدقة و ا ب المرئي فاذا كان

(قوله فقد اخطأ) فان زاوية الانعطاف كانت مساوية لزاوية الرؤية فاذا فرضنا أن يكون الشعاع النافذ بما على
سطح المرئي مثلا لزم أن يرى ذلك المرئي أضعاف أضعاف مقداره فى صورة الانعطاف الى جهة السهم ولزم أن
لا يرى ذلك المرئي أصلا فى صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وذلك لان زاوية الرؤية على الفرض
المذكور آنفا تكون هي الزاوية القائمة ثم أنه لو فرضنا وقوع زاوية الانعطاف فلا بد أن تحدث فى كل من جانبي
السهم المخروط زاوية انعطاف فعلى تقدير مساواة زاوية الانعطاف لزاوية الرؤية يلزم ان تحدث فى جانبي السهم
زاويتان هما القائمتان وظاهر ان ما بين ضلعي زاوية الانعطاف يكون مرئيا فى صورة الانعطاف الى جهة السهم
ويكون غير مرئي فى صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وظاهر ايضا ان القائمتين لو كانتا مجتمعين فى
سطح الماء الذي تحته العنبة فرضا لم تبق هنالك زاوية اصلا فيلزم ان يرى المرئي فى الماء بقدر عرض الماء بالغا
ما بلغ فى الصورة الاولى فيكون ذلك المرئي مرئيا اضعاف اضعاف مقداره مرارا كثيرا هذا خلف وان لا يرى
ذلك المرئي اصلا فى صورة الثانية اذ المفروض ان زاد فى الانعطاف قد كانتا قائمتين وانه لم يكن ما بين ضلعي كل
من الزاويتين المذكورتين مرئيا أصلا فى الصورة الثانية فتأمل والله الموفق (قوله انه ينعكس الخ) عطف
على قوله فانه ينفذ الخ وقوله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية وهي زاوية الانعكاس فانها مساوية لزاوية الرؤية التى
هي زاوية الشعاع كما بينه (قوله وجب ان يتساوى أيضا زاويتا ب د * و * ه ب ج وذلك لان زاوية
(ا ب ه) قدر مشترك بين زاوية (ا ب د) وزاوية (ه ب ج) فلما كانت الزاويتان المذكورتان متساويتين
بدون اعتبار القدر المشترك يلزم أن تكونا متساويتين أيضا مع اعتبار انضمام القدر المشترك الى كل واحدة منهما

الشفاف المتوسط على قوام واحد فالواصل الى طرفي المرئي الخطان الاحمران المستقيمان واذا كان مختلفا بحيث يكون مايلي البصر أغلظ فالواصل اليهما الخطان الاسودان المنعطفان عن الاستقامة الى سهم المخروط وزاوية الانعطاف هي الزاوية المتوهمة من الخط المنعطف مفروضا على الاستقامة والانعطاف كزاوية ح كا (ولهذا) الذي ذكرناه من الانعطاف والانعكاس على زاوية مساوية لزاوية الشعاع (لوازم) كثيرة (من رؤية الشجر على الشط منتكسا و) رؤية (العنبة في الماء كالاجاصة ونحوها لسنا الآن بصدد بيانها فانه خروج عن الصناعة) الكلامية بالكلية اما رؤية العنبة كذلك فمن لوازم الانعطاف لان زاوية الخطين الاسودين عند الحدقة أكبر من زاوية الاحمرين كما مر ذلك في المرصد الرابع من الموقف الأول وأما رؤية الشجر منتكسا فمن لوازم تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس ولنشر اليه ههنا اشارة خفية وهي أن نفرض خط ا ب عرض النهر وخط ح ب الشجر القائم على شطه و ه الحدقة ونفرض على ا ب نقطتي ك و وعلى ح ب نقطتي ح ط فاذا خرج من ه خط شعاعي الى و وآخر الى ك وجب أن ينعكس الاول الى نقطة ط مثلا فتكون الزاوية الشعاعية أعني زاوية ه و ا كالزاوية الانعكاسية أعني زاوية ط و ب وأن ينعكس الآخر الى نقطة ح فيتساوى أيضاً شعاعية ه و ا وانعكاسية ح ك ب حتى تكون الخطوط المنعكسة من سطح الماء الى الشجر كاوتار الآلة الحدباء المسماة بجنك على مامر في ذلك المرصد فيكون المنعكس الى رأس الشجر أطول من المنعكس الى ماتحته ولاشعور للنفس بالانعكاس لاعتيادها الرؤية بخروج الاشعة على الاستقامة فيكون رأس الشجر عندها ادخل في عمق الماء وهكذا الى أسفله فتراه منتكسا رأسه أبعد من سطح الماء غائر فيه جدا ولايجوز أن ينعكس الخط من ك الي ط ومن و الي ح والا كانت شعاعية ه و ا كانعكاسية ط و ب وهذه الانعكاسية أصغر من زاوية ح و ب الخارجة عن مثلث ر ك و فشعاعية ه و ا أصغر أيضا من هذه الخارجة

(قوله وهذه الانعكاسية اصغر من زاوية (ج د ب) الخارجة عن مثلث (زدو) وذلك لانه لولم تكن هذه الانعكاسية اصغر من زاوية (ج دب) لم يوجد المثلث المذكور لأنه حينئذ لم يوجد اضلاع ذلك المثلث اذلم يكن خط (وح) ضلعا له بل يقع نقطة ح بين نقطتي (ط ب) فيكون الانعكاس صحيحا والمقدر خلافه وقوله للعلة المذكورة أي لمثل العلة المذكورة يعني أن زاوية (ه د ا) يكون ح أ كبر من زاوية (ه و ا) لانها خارجة عن مثلث (ه ود) فلولم تكن أكبر منها لم تكن خط (دو) ضلعا من اضلاع هذا المثلث كما لايخفى على من له تخيل صحيح

ثم نقول زاوية ه كا أكبر للعلة المذكورة من زاوية ه و ا المساوية لزاوية ح ب و فتكون أكبر منها أيضاً فيلزم ان يكون كل من زاويتي ه كا خ و ب أ كبر من الاخري هذا خلف واما انه لا يجوز ان ينعكس من نقطة واحدة كـ كا مثلا خطان الى نقطتين من الشعر كنقطتي ح ط فلاستلزامه مساواة الكل والجزء لشيء واحد كما لا يخفى ﴿ المشعر الثاني السمع ﴾ أى القوة السامعة (وانما يحصل) الادراك السمعى كما سلف (بوصول الهواء المنضغط بين القارع والمقروع الى الصماخ لقوة حاصلة في العصبة المفروشة في مؤخره التى فيها هواء محتقن كالطبل) فاذا وصل الهواء الحامل للصوت الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها (فاذا انحرفت تلك العصبة أو بطل حسها بطل السمع ﴿ المشعر الثالث الشم ﴾ وهو قوة مستودعة في زائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدى وزعم بعضهم ان الرائحة تتأدى اليه) أى الى هذا المشعر (بتحلل اجزاء من الجسم ذى الرائحة وتبخره ومخالطته للمتوسط) من الهواء بين القوة الشامة وذلك الجسم (وزعم آخرون ان الهواء) المتوسط (يتكيف بتلك الكيفيه) الاقرب فالاقرب الى أن يصل الى ما يجاور محل هذه القوة فيدركها (من غير ان يخالطه شيء من اجزاء ذي الرائحة) وأيد ذلك بأن ذا الرائحة كلما كان أبعد كانت الرائحة المدركة أضعف لأن كل جزء من الهواء انما ينفعل بالرائحة من مجاوره ولا شك ان كيفية المتأثر أضعف من كيفية المؤثر (وهذا هو الحق لأن المسك) القليل (يعطر مواضع كثيرة ويدوم ذلك مدة بقائه ولا يقل وزنه) مما كان (ولو كان ذلك بتحلل منه لامتنع ذلك) وأنت تعلم ان هذا انما يبطل انحصار الشم في الوجه الاول ولا ينافي حصوله على كل واحد من الوجهين تارة معاً وتارة بدلا عن الآخر كما ذكره بعض المحققين (احتج الأولون بوجهين الاول ان الحرارة تهيج الروائح) وتثيرها وكذلك كل من الدلك والتبخير يذكيها وينشرها (والبرد يكثفها) ويخفيها فدل ذلك على ان الشم بالتحلل (قلنا) لا نسلم ما ذكرتم (بل) الحرارة واخواتها (تعدها) أى تعد الشامة والاهوية المتوسطة بينها وبين ذي الرائحة (لقبول الرائحة) ادراكا واتصافا وذلك اما (لتأثيرها في الهواء) واعدادها اياه للاتصاف بالرائحة (أو) تأثيرها (في الآلة) واعدادها للشم (الثانى التفاحة

(قوله وأيد ذلك بأن ذا الرائحة) وهذا غير ظاهر فان مثل ذكر يوجد في صورة تحلل أجزاء ذى الرائحة وتبخره ومخالطته للاقرب فالأقرب من الهواء كما لا يخفى

تذبل من كثرة الشم) فلولا انه يتحلل شيء منها لم يكن كذلك (قلنا) ليس ذبولها من كثرته (بل من وصول النفس اليها وكثرة اللمس) فانهما يحللانها (وأما مجرد) انتشار (الرائحة) منها (فلا) يحللها (والا لم يتفاوت) مع الانتشار (الشم وعدمه) وهو باطل قطعا ﴿ المشعر الرابع الذوق ﴾ وهو قوة منبثة) أي منتشرة من بثه اذا نشره (في العصب المفروش على جرم اللسان وانما تدرك) هذه القوة الطعوم (بواسطة الرطوبة) المنبعثة عن الآلة المسماة بالملعبة (العذبة) أى الخالية في نفسها عن الطعوم كلها (المخالطة المذوق) فيحتمل ان يكون توسطها بأن ينتشر فيها اجزاء من ذي الطعم ثم يغوص في اللسان فتدرك الذائقة طعمها فلا فائدة حينئذ في تلك الرطوبة الا تسهيل وصول المحسوس الحامل للطعوم الى القوة الحاسة ويكون الاحساس بملامسة المحسوس من غير واسطة وان يكون توسطها بأن تتكيف تلك الرطوبة بالطعوم من غير مخالطة فالمحسوس بالحقيقة حينئذ هو الرطوبة المحسوسة بلا واسطة (فاذا كانت الرطوبة) اللعابية (عديمة الطعم) كما هو حالها في ذاتها (أدت الطعوم) من الاجسام الى الذائقة (بصحة) فتدركها كما هي (وان خالطها طعم) اما بان تتكيف به أو يخالطها أجزاء من حامله (لم تؤدها بصحة) بل مخلوطة بذلك الطعم (كما للمرضى) الذين تتغير لعابهم على أحد الوجهين (ولذلك كان الممرور) الذي غلبت عليه المرة الصفراء (يجد الماء) التفه (والسكر) الحلو (مرا ومن ثمه) أي ومن أجل انها اذا خالطها طعم لم تؤد الطعوم بصحة بل مخلوطة بما خالطها (قال بعضهم الطعوم لا وجود لها في ذى الطعم) أي فيما اشتهر بانه ذو طعم كالعسل مثلا (وانما توجد) الطعوم (في القوة الذائقة) والآلة الحاملة لها (وكذلك سائر الكيفيات فالحرارة انما يعلم وجودها بالحس) والذي يعطيه الحس ويشهد به وجودها في العضو الذى فيه القوة اللامسة (عند مماسة النار وأما وجودها في النار فوهم مستفاد من انها) أي النار (لا تعمل) ولا تؤثر في غيرها (الا بالتشبيه) أى احداث شبيه هو موجود فيها (و) على

(قوله ولو كان ذلك يتحلل منه لامتنع ذلك) قيل هذا ممنوع لم لا يجوز أن يحصل فى ذلك المسك أجزاء من خارج وتكون تلك الأجزاء منضمة الى المسك بدلا لما يتحلل منه ومتكيفة بكيفية المسك (قوله يدكها) الدك الدق والكسر وقوله ادراكا واتصافا نشر على ترتيب اللف المذكور أعنى قوله بعد الشامة والأهوية المتوسطة (قوله بالملعبة) هذا من اللعاب لا من اللعب وقوله ثم يغوص فى اللسان يقال غاص فى الماء أى نزل فى قعره والضمير البارز فى خالطها والمستتر فى تتكيف راجع الى الرطوبة اللعابية وقوله والآلة الحاملة لها أى المحل الحامل لها وقوله فانه متفرغ أى منصب يقال فرغ الماء أى انصب وقوله شديدا خبر كان

هذا (لولم تكن النار حارة) في نفسها (لما سخنت) غيرها (وهو) أي هذا الوهم (يضمحل) ويتلاشي (بالتأمل في تسخين الحركة) للمتحرك (مع عدم حرارتها) في نفسها (والجواب انه انكار للمحسوسات) التي علم وجودها في محالها بلا شبهة (وسفسطة) ظاهرة البطلان (لاتستحق الجواب) باظهار الخلل في مقدماتها لان متصادمتها للضرورة كافية في ذلك ﴿ المشعر الخامس ﴾ اللامس وهو قوة مبثوثة في العصب المخالط لا كثر البدن سيما الجلد) فان العصب يخالطه كله ليدرك به ان الهواء المجاور للبدن محرق أو مجمد فيحترز عنه كيلا يفسد المزاج الذي به الحيات (ومن الاعضاء ماليس فيه قوة لامسة كالكلية فانها ممر الفضلات الحادة فاقتضت الحكمة) الالهية (أن لا يكون لها حس لئلا تتأذى بمرورها عليها) وكالكبد اذ يتولد فيه الاخلاط الحادة وكالطحال فأنه مفرغة للسوداء وكالرئة فانها دائمة الحركة لترويح القلب فلا حس في شئ من هذه الاعضاء بل في أغشيتها ليدرك بها مايعرض لها من الآفات (وكذلك العظم) ليس فيه قوة لامسة (لأنه أساس البدن) وعموده (وعليه اثقاله) فلو كان له حس لتاذى بالحمل وقد يقال ان له حسا الا أن في حسه كلا لا ولذلك كان احساسه بالألم اذا أحس شديداً جداً ﴿ تنبيهان ﴾ الاول منهم من قال ان القوة اللامسة أربع (متغايرة بالذوات (الحاكمة بين الحار والبارد و) الحاكمة (بين الرطب واليابس و) الحاكمة (بين الصلب واللين و) الحاكمة (بين الأملس والخشن ومنهم من أثبت) قوة خامسة تحكم بين الثقيل والخفيف ولا يبعد كون الآلة) الحاملة للقوة (واحدة) مع تعدد القوى اللامسة الحالة فيها فلا يلزم من سريان اللامسة في البدن وانتشارها فيه كونها قوة واحدة (كما ان الرطوبة الجليدية فيها قوة باصرة و) قوة (لامسة) واذا جاز اجتماعهما في محل واحد جاز اجتماع اللامستين فيه أيضا اذ ليستا متماثلتين (وكله بناء على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فلا بد من قوى متعددة اما أربع أو خمس لادراك تلك الملموسات (وليت شعري لم لا يجعلون الذائقة

(قوله ولا يبعد كون الالة الخ) هذا جواب سؤال مقدر يدل عليه السياق أعني قوله فلا يلزم من سريان اللامسة الخ

(قوله وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه الا الواحد) فعلى هذا يلزم أن يكون ادراك الحرارة مستندا الى قوة لامسة وادراك البرودة مستندا الى قوة أخرى لامسة أيضا وأن يكون الحاكم بالتضاد بينهما هو العقل دون القوتين المذكورتين فان كل واحدة منهما منفردة لا تقوى على ادراك الكيفيتين المتضادتين معا فان كان ادراك كل واحدة منهما يتغاير بالنوع ادراك الأخرى واما كون التضاد بينهما نوعا واحدا فلا يقتضي أن يكون ادراكهما نوعا ولو جعل ادراكهما نوعا واحدا فليجعل سائر الادراكات اللمسية نوعا واحدا

أيضا) قوى (متعددة لتعدد المذوقات) كما يجعلون اللامسة متعددة لتعدد الملموسات قال الامام الرازى لهم أن يجيبوا عن هذا بانا انما أوجبنا أن يكون الحاكم على نوع واحد من التضاد قوة واحدة على حدة ليتم الشعور بهما والتميز بينهما ولاشك ان بين الحرارة والبرودة نوعا من المضادة مغايرا للنوع الذي بين الرطوبة واليبوسة وكذا الحال في بواقي الملموسات بخلاف الطعوم فانها مع كثرتها ليس بينها الانواع واحد من التضاد فيكفيها قوة واحدة ولم يلتفت اليه المصنف لظهور ضعفه (الثاني) من التنبيهين (قوة الذوق) في ادراكها (مشروطة باللمس) اذ لا يتصور ادراك ذوقي بلا ملامسة بين اللسان والمذوق فربما يتوهم من ذلك اتحاد الذائقة باللامسة فدفعه بقوله (ولا شك انها غيرها اذ لايكفي فيها) أى في ادراك الذائقة (اللمس) وحده (بل يحتاج) معه الى توسط الرطوبة اللعابية واختلاطها على مامر فلا بد من التغاير وكيف لاوالذوق (يضاده) أى اللمس باعتبار الغاية (لان الذوق) انما (خلق للشعور بما يلائم) من المطعومات التى تستبقى بها الحياة (ليجتلب واللمس خلق للشعور بما لا يلائم ليجتنب) وتلخيصه ان الحيوان مركب من العناصر الاربعة فصلاحه باعتدالها وفساده بغلبة بعضها على بعض فلا بد له من قوة يدرك بها ماينافي مزاجه ويخرجه عن اعتداله وهى اللامسة الدافعة للمضرة كما لا بد له من قوة جاذبة للمنفعة فبهذا الاعتبار كان بينهما تضاد وتخالف ولما كان الاجتناب عن جميع المنافيات واجبا دون اجتلاب جميع الملائمات عمت اللامسة البدن قال الحكماء لا يمكن وجود حاسة سادسة لأن الطبيعة لا تنتقل من درجة الحيوانية الى درجة فوقها الا وقد استكملت ما فى الدرجة الاولى فلو كان في الامكان حس آخر لكان حاصلا للانسان ﴿وههنا أبحاث﴾ أي بحثان (نختم بها هذا النوع) أى الاول من الانواع الثلاثة (أحدها ان الحواس الظاهرة مختلفة بالقوة والضعف) في ادراكاتها (وتفاوتها) في ذلك انما هو (بحسب القوة الملاذة وضعفها) فكل ما كان أقوى

(قوله مغايرا للنوع الذى الخ) هذا غير مسلم هناك هو المغايرة الصنفية دون المغايرة النوعية وقوله وكذا الحال فى البواقى الخ هناك أيضا ممنوع وكذا قوله ليس بينهما الانوع واحد من التضاد بين الحلاوة والمرارة مثلا يغاير بالنوع التضاد بين الحموضة والقبض ولو سلم ذلك ولا نسلم انه يكفى فى ادراك المضادين قوة واحدة حتى يكفى فى ادراك التضادين بينهما قوة واحدة وقد أشار الى هذا المنوع بقوله لظهور ضعف (قوله وكل ما كان أقوى ممانعة لمدركه كان أقوى احساسا به) ويعلم هذا باعتبار زيادة اللذة والألم أو نقصانهما بسبب تعلق تلك الحواس بمتعلقاتها كما أشار اليه الشارح بقوله فلذا كانت ملائماته ألذ ومنافراته أشد ايلاما وقوله فلو وجب الخ اشارة الى

ممانعة لمدركه كان أقوى احساساً به (وذلك) أي التفاوت في الممانعة قوة وضعفاً انما هو (لغلظ الآلة ورقتها) فما هو أغلظ آلة كان أشد ممانعة (و) على هذا (أضعفها) في الاحساس (البصر اذ آلتها النور وهو ألطف) من آلات سائر الحواس. (ثم السمع وآلتها الهواء ثم الشم وآلتها البخار ثم الذوق وآلتها الماء ثم اللمس وآلتها الاعضاء الصلبة الأرضية) فلذلك كانت ملائماته ألذ ومنافراته أشد ايلاماً (ثانيها ههنا محسوسات مشتركة) أي يشترك في ادراكها الحواس الظاهرة فلا يحتاج في الاحساس بها الى قوى أخرى (كالمقادير والاعداد والاوضاع) والاشكال والحركة والسكون والقرب والبعد والمماسة فلو وجب لكل نوع محسوس قوة) على حدة كما ذهب اليه جمع (لوجب اثبات قوى أخرى) لادراك هذه الامور لانها أنواع متخالفة. (وقد يجاب عنها بأنها محسوسة بالعرض لا بالذات) أي بالتبعية لا بالاصالة فلا حاجة فيها الى قوة أخرى كما أشرنا اليه انما ذاك فيما هو محسوس بالذات وقد بين كونها محسوسة بالعرض بقوله (وانها انما تحس بواسطة اللون والضوء والحرارة والبرودة ونحوها) وتفصيله ان يقال ان البصر يحس بالعظم والعدد والوضع والشكل والحركة والسكون والمماسة بتوسط الضوء واللون واللمس يدرك جميعها بتوسط حر أو برد وصلابة أو لين والذوق يدرك العظم بأن يذوق طعما كثيراً والعدد بأن يجد طعوماً مختلفة والشم يدرك العدد بضرب من القياس وهو ان يعلم ان الذى انقطعت رائحته غير الذي حصلت رائحته ثانياً ويدرك الحركة والسكون بواسطة اللمس ادراكا ضعيفاً وأما السمع فانه لا يدرك العظم ولكنه قد يدل عليه أحياناً من جهة ان الاصوات العظيمة انما تحصل في الاغلب من أجسام عظيمة (وقد يستعان فيه) أي في ادراك بعضها (بالعقل) كما في ادراك الحركة والسكون لأن الجسم المتحرك لا بد ان تختلف نسبته الى أجسام أخرى كأن يصير قريبا من جسم كان بعيداً عنه وبالعكس فاذا حصل الاحساس بذلك الاختلاف من جهته حصل الشعور بكونه متحركا ولذلك قد لا يدرك في بعض الاوقات كراكب السفينة يراها ساكنة مع كونها متحركة حركة سريعة (و) يرى (الشط متحركا) مع كونه ساكنا فانه لما لم يشعر بأن اختلاف نسبتها الى الشط انما هو من جهتها لم يشعر بحركتها بل أسنده الى الشط

المعارضة وقوله وقد يجاب الخ اشارة الى منع الملازمة المذكورة وقوله ولذلك أى ولاجل كونها محسوسة بالعرض أو وللاستعانة المذكورة

نتوهمه متحركا وقد مر استعانة الشم والسمع بالعقل في العدد والعظم ثم أشار الى معنى آخر للمحسوس بالعرض بقوله (وقد يقال المحسوس بالعرض ما لا يحس به أصلا لكن يقارن المحسوس بالحقيقة كأبصارنا أباعمرو فان المحسوس ذلك الشخص وليس كونه أبا عمرو محسوسا أصلا) لا إصالة ولا تبعا بخلاف الامور السابقة فانها محسوسة بالتبعية فاطلاق المحسوس بالعرض على هذين المعنيين بالاشتراك اللفظي وبهذا خرج الجواب عما ذكره في المباحث المشرقية من ان هذه الامور ليست محسوسة بالعرض لان المحسوس بالعرض ما لا يحس به حقيقة لكنه مقارن للمحسوس الحقيقي وان شئت حقيقة الحال فاستمع لهذا المثال ألست قد سمعت ان البياض مثلا قائم بالسطح أولا وبالذات وقائم بالجسم ثانيا وبالعرض ولا شبهة في انه ليس معنى ذلك أن للبياض قيامين أحدهما بالسطح والآخر بالجسم بل معناه ان له قياما واحدا بالسطح لكن لما قام السطح بالجسم صار ذلك القيام منسوبا الى السطح أولا وبالذات والى الجسم ثانيا وبالعرض فقس على ذلك معنى كون الشئ مثلا مرئيا بالذات وبالعرض فاذا قلنا اللون مرئي بالذات كان معناه ان الرؤية متعلقة به بلا توسط تعلق تلك الرؤية بغيره وذلك لا ينافي كون رؤيته مشروطة برؤية أخرى متعلقة بالضوء فيكون كلا منها مرئيين بالذات لكن رؤية أحدهما مشروطة برؤية الآخر واذا قلنا المقدار مرئي بالعرض بواسطة اللون كان معناه ان هناك رؤية واحدة متعلقة باللون أولا وبالذات وبالمقدار ثانيا وبالعرض وهكذا الحال في سائر الأمور التي سماها مشتركة بين الحواس فهي محسوسة تبعا قطعا وأما كون الشخص أبا عمرو فلا تعلق للاحساس به البتة والمنصف اذا رجع الى نفسه وجد تفرقة ضرورية بينهما وعلم ان المقدار مثلا له انكشاف في الحس ليس ذلك الانكشاف للابوة فاتضح الفرق بين معني المحسوس بالعرض واندفع ما ذكره الامام بل نقول اطلاق هذا الاسم على المعنى الاول أولى كما أشار اليه المصنف بايراد كلمة قد في للمعنى الآخر

﴿ النوع الثاني القوة المدركة الباطنة ﴾

أي القوي التي بكمل بها الادراك الباطني سواء كانت مدركة أو معينة في الادراك (وهي

(قوله سواء كانت مدركة) أي كما هو عند البعض وقوله أو معينة أي كما هو عند البعض الآخر وقوله كالجواس يقال جسست الاخبار وتجسستها أي تفحصت عنها من الجاسوس وحكى عن الخليل الجواس

أيضا خمس الأولى الحس المشترك وهي القوة التي ترتسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الخمس) الظاهرة التى هى الجواسيس لها (فتطالعها النفس من ثمة فتدركها) ولما كانت هذه القوى آلة للنفس في ادراكها سميت مدركة لها (ويثبتها) أي يدل على ثبوت الحس المشترك (ثلاثة أوجه * الاول لولا ان فينا قوة) واحدة (مدركة للمحسوسات كلها) بحيث ترتسم فيها باسرها (لما امكننا الحكم ببعض المحسوسات على بعضها ايجابا ولاسلبا مثل (ان نحكم بأن هذا الملموس هو هذا الملون) أوليس هذا الملون (فان القاضى) الحاكم بالنسبة (لابد ان يحضره الخصمان) أى المحكوم عليه والمحكوم به حتى يمكنه ملاحظة النسبة بينهما وايقاع أحد طرفيها وليس شيء من القوى الظاهرة كذلك فلا بد من قوة باطنة (فان قيل الحاكم هو العقل) فلاحاجة الى قوة أخرى (قلنا سنبين ان الجزئيات لايدركها الا قوى جسمانية) فلا يدركها العقل فلا يحكم عليها بل لا بد من قوة جسمانية تدركها برمتها وتحكم فيما بينها (ولقائل أن يقول فما قولك في ان حكمنا بان زيدا انسان ان كان المدرك لهما واحدا فالمدرك للجزئى هو المدرك للكلى أعني العقل) اذلا يمكن للقوى الجسمانية ادراك الكليات وحينئذ فقد جاز أن يكون الحاكم بين الجزئيات المحسوسة هو العقل (والا) أي وان لم يكن مدركهما واحدا (بطل أصل الدليل) وهو ان الحاكم لا بد أن يحضره الطرفان فان قيل الحاكم هو العقل كما أشرتم اليه أولا لكنه يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة جسمانية ترتسم فيها صورها كلها حتي يتصور حضورها عنده أجيب بان الحضور عند العقل لايجب أن يكون باجتماعها في قوة واحدة بل ربما يكفيه ارتسامها في آلات متعددة للعقل كالحواس الظاهرة * الوجه (الثاني القطرة النازلة نراها خطا) مستقيما (والشعلة التى تدار بسرعة) شديدة (نراها كالدائرة وليستا) أى القطرة والشعلة (في الخارج) عن القوى المدركة (خطا ودائرة فهو) أى كونهما كذلك

(قوله كالحواس الظاهرة) ان قيل كون ارتسام صور المحسوسات كافيا فى الحضور عند العقل انما يكون اذا كانت المادة حاضرة عند تلك الحواس الظاهرة وقد فرض ههنا كون المادة غائبة عن تلك الحواس فحينئذ لايتصور أن يكون ذلك الارتسام كافيا فى الحضور عند العقل فوجب أن يكون هناك قوة أخرى ترتسم فيها تلك الصور عند كون المادة غائبة قلنا ذلك ممنوع أيضا اذلا يرى الناقصة من نظر الى الشمس نظرا فى زمان ممتد والى روضة مخضرة ساعة طويلة كما مر فى صدر النوع الأول فان تلك القصة تدل علي أن فى الحواس الظاهرة نوعا آخر للارتسام بحيث لايقتضى حضور الماهية وانه يجوز أن يرتسم فى الحواس الظاهرة صور لامنه قبل المحسوس أصلا كما ارتسم فى الحس المشترك على مازعمتم ولابد لنفي ذلك من دليل

انما يكون (في الحس المشترك وليس في الباصرة لانها انما تدرك الشيء حيث هو) حتى اذا
زال عن مكانه لم تدركه فيه بل في مكان آخر فقط (فهو لارتسامهما) على الوجه المذكور
(في قوة أخرى) سوى الباصرة (وليست) تلك القوة (هي النفس) الناطقة لاستحالة
اتصافها بماله مقدار (فهي قوة جسمانية) باطنة ترتسم فيها صور المحسوسات (ولقائل أن
يقول يجوز أن يكون ذلك لارتسامه في القوة الباصرة) وما ذكرتموه من ان الباصرة
لا تدرك الشيء الا حيث هو ممنوع اذلا دليل عليه سوى الاستقراء الذى لا يفيد اليقين
فنقول لم لا يجوز أن ينطبع في الباصرة صورة الجسم في حيز وقبل أن تنمحي هذه الصورة
عنها تنطبع فيها صورته في حيز آخر واذا اجتمعت الصورتان في الباصرة شعرت بهما معا
على انهما صورة واحدة لشيء واحد ممتد على الاستقامة أو الاستدارة ويؤيد ذلك ان ابن
سينا يسلم ان البصر يدرك الحركة ويستحيل ادراكها الا على الوجه الذى صورناه وايضا
ارتسام ماله امتداد في النفس انما يستحيل اذا كان حلول الصور فيها كحلول الاعراض في
محالها وهو مما ينازع فيه لان الاعراض متمانعة دون الصور * الوجه (الثالث ما يراه النائم
والمبرسم والكاهن موجود) فان كل واحد منهم يشاهد صورا محسوسة ويدرك أصواتا
مسموعة بحيث لا يرتاب فيها ويميز بينها وبين غيرها فلابد أن يكون لتلك الصور والاصوات
وجود اذ المعدوم المحض يستحيل أن يتميز عن غيره ويشاهد على حسب ما تشاهد الامور
الموجودة (وليس) وجودها (في الخارج والا رآها كل سليم الحس فهو في المدرك وهو)
أي ذلك المدرك (جسماني) لا عقلي (لما مر) من ان الجزئيات لا تدركها الا قوى جسمانية
وليس حسا ظاهرا لتعطله في النوم ولان الرائي ربما كان مغموض العينين فوجب ان يكون
حسا باطنا (ولقائل أن يقول لعل المدرك لها النفس كما مر) من انها تدرك الكلي والجزئي
أيضا وامتناع ارتسام الصور التى لها مقدار فيها غير مسلم عندنا لما عرفت آنفا (واحتج
الخصم) النافي للحس المشترك (بوجهين * الأول ان حصول جبل من ياقوت وبحر من
زيبق) كما يرى في النوم (في جزء من بدن النائم ضروري البطلان قلنا قد ينطبع شبح
الكبير في الصغير) انما الممتنع أن يرتسم عين الكبير في الصغير (كما مر * الثاني كما نعلم

(قوله وأيضا) اشارة الى أنه يجوز أن يكون ذلك لارتسامه في النفس المجردة وقوله لان الاعراض متمانعة دون
الصور فان حصول السواد في محل ينافي حصول البياض في ذلك المحل مع انه لا يتصور التنافي بين صورتيهما اصلا

انا لا نشم) الروائح (ولا نذوق) الطعوم (ولا نسمع) الاصوات (ولا نبصر) الالوان (بالايدي والارجل) كذلك (نعلم انا لا نذوق ولا نلمس) ولا نعقل شيئا مما ذكرناه (بالدماغ ومنكره مكابر) لانكار ما يجده كل عاقل من نفسه (قلنا عدم توسط الدماغ فيه) أي في الادراك الحسي (ممنوع) وما ذكرتموه لا يدل عليه (وأما انه) أي الدماغ (ليس آلة جرمية) أي ليس جرمه آلة للاحساسات المذكورة كما اقتضاه دليلكم (فنعم) اذ لا نزاع لنا فيه ﴿ الثانية ﴾ من القوى المدركة الباطنة) الخيال وهو يحفظ الصور المرتسمة في الحس المشترك) اذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة فهو (كالخزانة له وبه يعرف من يري) في زمان (ثم يغيب ثم يحضر ولولا هذه القوة) وحفظها صور المحسوسات الغائبة (لامتنع معرفته) أي لامتنع أن يعرف من شيء انه الذي رؤي فيما سبق من الزمان (واختل النظام) اذ يحتاج الانسان حينئذ في كل ما يحس به أن يتعرف حاله في المرة الثانية وما بعدها كما في المرة الاولى فلا يتميز عنده الضار من النافع والصديق من العدو ويختل أمر المعاش والمعاد (وأثبت) وجود الخيال (بوجوه ثلاثة * الاول قوة القبول غير قوة الحفظ) فمدرك الصور القابل لها أعني الحس المشترك غير حافظها الذي هو الخيال (قلنا) ما تمسكتم به (هو فرع قولكم الواحد لا يصدر عنه الا واحد) وقد مر بطلانه (وان سلم) ذلك (فالحفظ مشروط بالقبول) بديهة فلا بد ان يجتمع القبول مع الحفظ (فكيف تقول القابل غير الحافظ) البتة حتي يثبت ان مدرك المحسوسات يجب ان يكون مغايرا لما يحفظها (الثاني الحس المشترك حاكم) على المحسوسات كما سلف (دونها) أي دون القوة الخيالية لان فعلها الحفظ ولا شك ان ما ليس بحاكم مغاير لما هو حاكم (قلنا) يجوز ان يكون هناك قوة واحدة (قد تحكم تارة ولا تحكم أخري) فلا يلزم الا التغاير بالاعتبار دون الذات (الثالث الصور) المحسوسة (اذا كانت) مرتسمة (في الحس المشترك فهي مشاهدة) كما في المحسوسات الحاضرة عندنا (بخلاف ما اذا كانت) مرتسمة (في الخيال) فانها ليست كذلك كما اذا غابت المحسوسات عنا فلا بد من تغاير القوتين بحسب الذات (قلنا قد يعود) ما ذكرتم من الاختلاف بالمشاهدة وعدمها (الى ملاحظة النفس وعدمها) بأن تكون الصور مرتسمة في قوة واحدة فتارة تلتفت النفس اليها فتشاهدها وتارة تعرض عنها فلا تشاهدها ﴿ الثالثة ﴾ من تلك القوى هي (القوة الوهمية وهي التى تدرك المعاني الجزئية) المتعلقة بالصور المحسوسة

(كالعداوة) الجزئية (التى تدركها الشاة من الذئب) فتهرب منه (والمحبة) الجزئية (التى تدركها السخلة من أمها) فتميل اليها فان هذه المعاني لا بد لها من قوة مدركة سوى الناطقة قالوا (وهي التى تحكم بأن هذا الاصفر) هو (هذا الحلو) ويتجه عليه ان النسبة التي بينهما وان كانت معني جزئيا مدركا للقوة الوهمية الا ان طرفيها محسوسان ومدركان بالحس المشترك والحاكم لا بد ان يدرك الطرفطين والنسبة حتي يتمكن من الحكم عليها فلا يجوز ان يكون الحكم المذكور للقوة الوهمية ولا للحس المشترك ﴿ الرابعة ﴾ منها (القوة الحافظة وهي الحافظة للمعاني التى تدركها) القوة (الوهمية كالخزانة لها ونسبتها الى الوهمية نسبة الخيال الى الحس المشترك فاستغني) في اثباتها (بما ذكرناه ثم) الخامسة القوة (المتخيلة وهي) القوة (التى تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني) الجزئية المنتزعة منها وتصرفها فيها (بالتركيب) تارة (والتفصيل) أخرى (مثل انسان ذي رأسين وانسان عديم الرأس وحيوان نصفه انسان ونصفه فرس) وهذا التصرف غير ثابت لسائر الحواس والقوى فهو لقوة أخري (وهذه القوة اذا استعملها العقل) في مدركاته بضم بعضها الى بعض أو فصله عنه (سميت مفكرة) كما انها اذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها أجيب بان القوي الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوي فلها تصرف فى مدركاتها واستعمال ماهو آلة فيها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها فمن سخرها للقوة العقلية بحيث صارت مطاوعة لها فقد فاز فوزا عظيما ﴿ ولنختم هذا النوع ﴾ الثاني (بابحاث الأول عرف وجود هذه القوى) الخمس الباطنة (بتعدد الافعال) الخمسة التي هي ادراك المحسوسات وادراك المعاني الجزئية المتعلقة بها وحفظهما والتصرف فيهما (لما اعتقدوا انه لا يصدر عن الواحد الا الواحد وقد عرفت مافيه) من الفساد (ثم) ان سلمنا صحته قلنا (لم لا يجوز أن تكون القوة واحدة والآلات متعددة أو الشرائط) فتصدر تلك الافعال منها بحسب تعددها كما جوزتموه في مواضع أخرى (الثاني محل الحس المشترك والخيال) هو (البطن الأول من الدماغ) المنقسم الى بطون ثلاثة أعظمها الأول ثم الثالث وأما الثاني فهو كمنفذ فيما بينهما متفرد على شكل الدودة (فالحس المشترك في مقدمه) أي مقدم البطن الأول (لتصادفه المحسوسات) بالحواس الظاهرة (أولا والخيال في مؤخره) لانه

خزائنها التي تحفظها (ومحل الوهمية والحافظة) هو (البطن الاخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره) على قياس حال الحس المشترك والخيال في البطن الأول (ومحل المتخيلة) هو (الدودة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوعة بين البطنين لتأخذ من هذه) المحسوسات التي في أحد جانبيها (و) من (هذه) المعاني الجزئية التي في الجانب الآخر (فتتصرف) بالتركيب والتفصيل (فيما فيهما) أى في البطنين الأول والاخير من الصور والمعاني والمشهور في الكتب المعول عليها ان المتخيلة فى مقدم الدودة والوهمية فى مؤخرها والحافظة فى مقدم البطن الاخير وليس في مؤخره شيء من هذه القوي اذلا حارس هناك من الحواس فتكثر مصادماته المؤدية الى الاختلال (وانما عرف محالها) المذكورة (بالآفة فانه اذا تطارق آفة الى محل من هذه المحال اختل فعل القوة المخصوصة به دون غيرها) أي دون فعل غيرها من أفعال سائر القوي (ولولا اختصاص كل) من هذه القوي (بمحله لما كان) الامر (كذلك ﴿ خاتمة ﴾ لابحاث النوع الثاني وهي البحث الثالث أكثر الكلام) الذي نقلناه عنهم (في) اثبات (هذه القوي) وتعددها (بعد) بنائه على (نفي القادر المختار) الموجد لجميع الاشياء ابتداء بمجرد ارادته مبني (على ان النفس) الناطقة (ليست مدركة للجزئيات كما أشرنا اليه) في أثناء الكلام المنقول (فلنتكلم في ذلك فنقول المدرك لجميع أصناف الادراكات) هو (النفس لوجوه * الأول ماذكرناه من الحكم بالكلي على الجزئي) في مثل قولنا زيد انسان (وبكل جزئي على انه غير الآخر) أى والحكم بسلب أحد الجزئين عن الآخر كما فى قولك زيد ليس بعمر وفلا بد من قوة تدرك الكليات وجميع أنواع الجزئيات من المحسوسات مشاهدة ومتخيلة والمعاني الجزئية متوهمة ومحفوظة ولا يجوز أن تكون هذه القوي جسمانية اتفاقا فهى القوة العاقلة (الثاني وجداني) بلا شبهة (اني واجد اسمع وأبصر وأجوع وأشبع) وادرك المعقولات فالمدرك للكل واحد وليس الا النفس (الثالث ان النفس مدبرة للبدن) المعين (فهو) أى النفس بتأويل الانسان (فاعل للجزئيات) من الافعال التدبيرية (ولابد له فيه) أي في كونه فاعلا للافعال الجزئية (من ادراك الجزئيات) الصادرة عنه (اذ الرأي الكلي نسبته الى الكل) من آحاد ذلك الكلي (واحد

(قوله مزرد) بالزاى المعجمة والراء المهملة وهوهنا من باب التفعيل يقال زرده أى خنقه وهذا بالخاء المعجمة وبالنون والقاف وقوله لتصادمه بالفاء من المصادفة وقوله اذلا حارس هناك أى لاحافظ هناك

فلا يصلح) الرأي الكلي (لكونه مصدرا للبعض دون البعض) فالنفس مدركة للجزئيات وفى المباحث المشرقية هى مدبرة لبدن شخص وتدبير الشئ للشخص من حيث هو ذلك الشخص يستحيل الابعد العلم به من حيث هو هو فاذن هى مدركة للبدن الجزئى (وللخصم) القائل بان النفس لاتدرك الجزئيات (وجوه * الأول نعلم ضرورة ان ادراك المبصرات حاصل للبصر و) ادراك (الاصوات للسمع وعلى هذا) ادراك سائر المحسوسات فانه حاصل للحواس المخصوصة (وانكار ذلك مكابرة) مصادمة للبديهة فلا يلتفت اليه (الثاني آفة كل عضو) هو محل القوة (توجب آفة فعله) الذى نسب اليه فلولا انه فعله حقيقة لما كان كذلك وهذا انما يظهر في الحواس الظاهرة وأما في الباطنة فيستبان بالتجارب الطبية من أن الآفة متى حدثت في مقدم البطن الأول اختل الاحساس دون تخيل المحسوسات السابقة ومتى حدثت في مؤخره اختل التخيل دون الاحساس وهكذا الحال في سائر القوي الباطنة (الثالث اذا أدركنا الكرة) الشخصية مثلا (فلا بد له) أى لادراكنا اياها (ان ترتسم في المدرك) منا (صورتها) المتصفة بمقدار مخصوص ووضع معين وحيز لازم لهما (ومن المحال ارتسام ماله وضع وحيز فيما لا وضع ولاحيز له) أعني النفس المجردة بل لابد أن يكون ارتسامه في قوة جسمانية (الرابع اذا تصورنا مربعا) مشخصا على مقدار مخصوص (مجنحا بمربعين) مشخصين على وضع معين (هكذا) (فانا نميز بين المربعات الثلاثة ونشير الى وضع كل من الآخر على معني أين هو من صاحبه) واحد الجناحين عن يمين المجنح والآخر عن يساره (فلو كان محله) أي محل ارتسام هذا المتصور هو (النفس لزم كونه) أي كون هذا المحل الذى هو النفس (منقسما انقساما في الكم وانه باطل لانها مجردة عن المادة) فلا تقبل الانقسام المقدارى (والجواب) عن وجوه الخصم (ان شيئا من ذلك الذى ذكره (لاينفي كون الحواس آلات والنفس هي المدركة) فترتسم الجزئيات فى تلك الآلات وتدركها النفس لملاحظتها فى آلاتها فلا يلزم انقسام النفس ولا كونها ذات وضع وحيز وتكون آفة الفعل باختلال الآلات دون المدرك ويصح اسناد الادراك الى تلك الآلات وان لم تكن مدركة حقيقة (وهذا القدر) الذي لاينفيه شبه الخصم (كاف) للمستدل (في اثبات القوى المذكورة اذ) يعلم بالضرورة انه (لولا اختصاص كل عضو) من تلك الاعضاء (بقوة) مخصوصة (لما اختص بكونه آلة لنوع من المدركات دون الآخر)

وبذلك يثبت وجود القوى) وتعددها وهو المطلوب (النوع الثالث القوى الفاعلة) هي التي عبر عنها فيما سبق بالمحركة على معنى ان لها مدخلا في الحركة اما بالتحريك أو الاعانة على قياس مامر في المدركة وفائدة العدول ظاهرة (وتنقسم الى) قوة (باعثة) على الحركة (و) قوة (محركة) مباشرة للتحريك (أما الباعثة) وتسمى شوقية ونزوعة (فاما لجلب النفع وتسمى شهوية واما لدفع الضرر وتسمى غضبية وأما المحركة فهي التي تمدد الاعصاب) بتشنيج العضلات (فتقرب الاعضاء الى مباديها كما في قبض اليد) مثلا (وترخيها) أى ترخي الأعصاب بارخاء العضلات (فتبعد الاعضاء عن مباديها كما في البسط) أى بسط اليد (وهذه القوة) المنبثة في العضلات (هي المبدأ القريب للحركة والمبدأ البعيد) هو (التصور وبينهما الشوق والارادة) فهذه مباد أربعة مترتبة للافعال الاختيارية الصادرة عن الحيوان (فان النفس تتصور الحركة) أولا (فتشتاق اليها) ثانيا بناء على اعتقاد نفع فيها (فتريدها) ثالثا (ارادة قصد) اليها (وايجاد) لها (فتحصل) الحركة بتمديد الاعصاب وارخائها رابعا وقال بعضهم الشوق انما يوجد فيمن ليس قدرته تامة فتردد وتشتاق وأما الذى يثق بقدرته فلا شوق له

﴿ القسم الثالث ﴾

من الاقسام الثلاثة التي في الفصل الثالث المعقود لبيان المركبات التى لها نفس (في النفس الانسانية) أى في بيان قواها ولذلك قال (وقواها) يعني المخصوصة بها (تسمي القوة العقلية فباعتبار ادراكها للكليات والحكم بينها بالنسبة الايجابية أو السلبية تسمى القوة النظرية) والعقل النظري (وباعتبار استنباطها للصناعات الفكرية ومزاولتها للرأى والمشورة) في الامور الجزئية مما ينبغي أن تفعل أو تترك (تسمي القوة العملية) والعقل العملى فهاتان قوتان

(قوله وفائدة العدول ظاهرة) ولعل فائدة العدول هى التنبيه على أن تلك القوى كما سميت محركة سميت أيضا فاعلة والأولى من ذلك أن يقال الفاعلية كما تتناول أيضا نفس الأخذ والبطش والقبض والبسط مثلا يترتب على الحركية والمحركية لا تتناول نفس الأخذ والبطش ونحوهما فتكون الفاعلية أشمل من المحركة وقوله نزوعة يقال نزع الى أهله أى اشتاق وقوله بتشنيج العضلات الشنج بفتح الشين المعجمة وسكون النون هو تقبض فى الجلد وشنجه تشنيجا كذا فى الصحاح (قوله القسم الثالث من الأقسام الثلاثة الخ) لا يذهب عليك أن المصنف قد ذكر فى المرصد الأول من هذا الموقف فى الجوهر فصلين وذكر فى الفصل الثانى منهما أقساما خمسة وذكر فى القسم الرابع منهما فصولا ثلاثة وذكر فى الفصل الثالث منهما أقساما ثلاثة أيضا فالقسم الثالث الذى ذكره ههنا هو الثالث من هذه الاقسام الثلاثة والقسم الخامس الذى يذكره عقيب هذا هو الخامس من تلك الاقسام الخمسة وقوله اختص بها الباء ههنا داخلة على المقصور دون المقصور عليه وقوله لا تروى التروى على وزن الترقى بمعنى التفكر

متغايرتان اما بالذات أو بالاعتبار اختص بهما الانسان من بين سائر الحيوان فالاولى للاحكام الكلية صادقة كانت أوكاذبة والثانية للاحكام المتعلقة بافعال جزئية سواء كانت خيرات أو شرورا جميلة أوقبيحة وهذه القوة مستمدة من القوة النظرية لان استخراج الآراء الجزئية انما يكون بضرب من التأمل والقياس فلا بد هناك من مقدمة كلية كأن يقال مثلا هذا الفعل كذا وكذا وكل ماهو كذا فهو جميل ينبغي أن يفعل أوقبيح ينبغي أن يترك فتكون صغرى القياس شخصية وكبراه كلية فيحصل منهما رأي في أمر جزئي مستقبل من الامور الممكنة فان الواجبات والممتنعات لا تروى في كيفية ايجادها واعدامها وكذا الماضي والحاضر لا تروي فيهما أيضاً للايجاد أوالاعدام بل ذلك مخصوص بالامور المستقبلة واذا حكمت هذه القوة بهذا الرأي الجزئي تبع حكمها حركة القوة الاجماعية الى تحريك البدن (ويحدث فيها) أي في النفس الانسانية (من القوة) العملية الشوقية (هيئات انفعالية) تتبعها أحوال بدنية (هى الضحك) التابع للتعجب الحادث في النفس من ادراك الامور الغريبة الخفية لاسباب (والخجل والحياء واخواتها) من الخوف والحزن والحقد وغيرها من الانفعالات المختصة بالانسان فظهر ان النفس تتأثر من قواها كما انه يؤثر فيها

﴿القسم الخامس﴾

من الاقسام الخمسة التي ينطوي عليها الفصل الثاني من فصول المرصد الأول من موقف الجواهر فلا يستبعد ورود الخامس عقيب الثالث (في المركبات التى لامزاج لها اعلم ان حر الشمس) وغيرها (يصعد) الى الجو (اجزاء اماهوائية ومائية) مختلطتين (وهو البخار) صعوده ثقيل (واما نارية وأرضية وهو الدخان) وصعوده خفيف وليس ينحصر الدخان كما هو معروف في الجسم الاسود الذي يرتفع مما يحترق بالنار وقلما يصعد البخار والدخان ساذجا بل يتصاعدان في الاغلب ممتزجين (ومنهما يتكون جميع الآثار العلوية اما البخار فان) قل و(اشتد الحر) في الهواء (حلل) الأجزاء (المائية) وقلبها الى الهوائية (وبقى سواء الصرف والا) أي وان لم يكن الامر كذلك بل كان البخار كثيرا ولم يكن في الهواء من الحرارة مايحلله (فان وصل) ذلك البخار بصعوده (الى) الطبقة (الزمهريرية) التي

قوله من فصول المقصد الاول) هكذا وجدنا في النسخ والصواب أى يقال من فصول المرصد الأول أى من فصل المرصد الأول فتأمل

هي الهواء البارد كما عرفت (عقده ببرده) وتكاثف (فصار سحابا وتقاطرت الأجزاء المائية اما بلا جمود) اذا لم يكن البرد شديدا (وهو المطر واما مع جمود) اذا كان البرد شديدا فان كان الجمود قبل الاجتماع) والتقاطر وصيرورته حبات كبارا (فهو الثلج وان كان) الجمود (بعده فهو البرد وانما يستدير) ويصير كالكرة (بالحركة) السريعة الخارقة للهواء بمصادمته فتنمحي الزوايا عن جوانب القطرات المتجمدة (وان لم يصل) البخار بالتصاعد (الى الزمهريرية) فاما أن يكون كثيرا أو قليلا فالكثيرة قد تنعقد سحابا ماطرا كما حكى ابن سينا انه شاهد البخار قد صعد من أسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كأنه مكبة موضوعة على وهدة فكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحتها من أهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد (فهو) أي هذا البخار الكثير المتكاثف الذي لم ينعقد سحابا ماطرا (الضباب) المجاور لوجه الارض (و) أما (قليله) أي قليل البخار الذي لم يصل الى تلك الطبقة فانه (قد يتكاثف ببرد الليل فينزل) نزولا ثقيلا في أجزاء صغار لا يحس بنزولها الا عند اجتماع شئ يعتد به (اما بلا جمود) بعد النزول (وهو الطل أو معه وهو الصقيع) ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه الاقسام المذكورة قال الامام الرازي أن تكون هذه الاشياء في الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء (وأما الدخان فربما يخالط السحاب) بان ترفع أبخرة وأدخنة كثيرة مختلطة الى الطبقة الزمهريرية فيتكاثف البخار وينعقد سحابا فينحبس ذلك الدخان في جوف السحاب (فيخرقه اما في صعوده بالطبع) لبقائه على حرارته المقتضية لتصعيده (أو عند هبوطه للتكاثف) أي لتكاثفه (بالبرد) الشديد الواصل اليه (فيحدث من خرقه له) أي خرق الدخان وتمزيقه للسحاب صاعدا أو هابطا (ومصاكته اياه صوت هو الرعد وقد يشتعل) الدخان (بقوة التسخين) وذلك لانه شئ لطيف وفيه مائية وأرضية عمل فيهما الحرارة والحركة والخلخلة المازجة عملا

(قوله كأنه مكبة) أي كأن ذلك البخار عمامة مكبة أو دابة مكبة وهو مترا كم على وجهه وقوله وعلى وهدة الوهدة المكان المطمئن وقوله وكان هو أي ابن سينا وقوله يمطرون على صيغة المبني للمفعول (قوله والخلخلة المازجة) الأول بالحاء ين المهملتين والثاني بالراء المهملة والجيم يقال حلحت أي أزعجتهم وقلعتهم عن موضعهم يقال مرج الدين والأمر اختلط اضطرب وفي بعض النسخ والخلخلة المازجة على أن يكون الأول بالخائين

قرب مزاجه من الدهنية فصار بحيث يشتعل بأدنى سبب مشتعل فكيف لا يشتعل بالتسخين القوي (الحاصل من الحركة) الشديدة (والمصاكة) العنيفة واذا اشتعل (فلطيفه ينطفئ سريعاً وهو البرق وكثيفه لا ينطفئ الى أن يصل الى الارض وهو الصاعقة) واذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا والا يحرقها الا ما احترق من الذوب وقد أخبرنا أهل التواتر بأن الصاعقة وقعت بشيراز على قبة الشيخ الكبير أبي عبد الله بن خفيف قدس سره فاذاب قنديلا فيها ولم يحرق شيئا منها وربما كان كثيفا غليظا جداً فيحرق كل شئ أصابه وكثيراً ما يقع على الجبل فيدكه دكا ويحكى ان صبيا كان في صحراء فأصاب ساقيه صاعقة فتسقط رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول الكي بحرارتها (وانه أعني الدخان قد يصل الى كرة النار) وذلك لانه اجزاء أرضية يابسة جداً فيحفظ الحرارة التي يصعدها بخلاف البخار (فيحترق) الدخان حينئذ (كالشمعة التي تطفأ وتحاذي بها من تحت شمعة مشتعلة فيشتعل الدخان) الواصل الى الشمعة الفوقانية (وتتصل) النار التي وقعت في ذلك الدخان (بالشمعة السفلانية فتشتعل) بهذه النار (فما كان منه) أي من الدخان (لطيفا صار مشتعلا ونفذ فيه النار بسرعة فيرى ذلك) المشتعل (كأنه كوكب ينقض وهو الشهاب وما كان منه كثيفا) لا في الغاية (تعلق به النار تعلقا تاما من غير اشتعال) بل ثبت فيه الاحتراق (ودام متصلا لا ينطفئ) أياما وشهورا ويكون على صورة ذؤابة أو ذنب أو رمح أو حيوان له قرون كما أشار اليه بقوله (وهو الذؤابات والأذناب والنيازك وذوات القرون وما كان) من البخار (غليظا) أي كثيفا جداً (تعلق به النار تعلقا ما) لا تعلقا تاما (فيحدث في الجو علامات سود أو حمر) على حسب غلظ المادة فاذا كانت غليظة ظهرت الحمرة واذا كانت أغلظ ظهر السواد (وقد تقف الذؤابات ونحوها بجنب كوكب فيديرها الفلك معه بمشايعة اياه فترى كان لذلك الكواكب ذؤابة أو ذنبا أو قرنا) واحداً (أو أكثر) من واحد (وهذه الاقسام) التي ذكرناها للدخان الواصل الى كرة النار (اذا اتصلت بالارض أحرقت ما

المعجمتين والثاني بالزاى المعجمة وقوله المندمجة الاندماج ضد التخلخل وقوله ولا يحرقها أى لا يحرق هو الصرة الا أن تكون تلك الصرة محترقة بالذوب وقوله على صورة ذؤابة بضم وفتح الهمزة على وزن ذبابة وهي أعني الذؤابة انه من الشعر والجمع ذوائب وقوله والنيازك أى الرماح

عليها وتسمى الحريق) وفي المباحث المشرقية اذا ارتفع بخار دخانى لزج دهني وتصاعد حتى وصل الى حيز النار من غير أن ينقطع اتصاله عن الارض اشتعلت النار فيه نازلة فيري كأن تنينا ينزل من السماء الى الارض فاذا وصلت الى الارض أحرقت تلك المادة بالكلية وما يقرب منها وسبيل ذلك سبيل السراج المطفئ اذا وضع تحت السراج المشتعل فاتصل الدخان من الاول الى الثاني فانحدر اللهب الى فتيلته (وأيضا) نقول (فالدخان قد ينكسر حره عند الوصول الى الكرة الزمهريرية) فيثقل (فيرجع بطبعها) الى الارض (أو) لا ينكسر وحينئذ (يصعد ويصادم) كرة النار لا (الفلك) على ما وقع في النسخ لان نفوذه في النار البسيطة العالية على الاحالة الى طبيعتها غير معقول بحسب الظاهر (فيرجع) ويرتد بمصادمته كرة النار المتحركة بحركة الفلك رجوعا على جهات مختلفة كما يرد بمصادمة دائرة سهام على جهات شتى (وعلى التقديرين فيتموج الهواء) ويضطرب (وهو الريح) قيل قد وقع في كلام ارسطو ان الريح يحد بأنه متحرك وهو هواء لا بأنه هواء متحرك قال الامام الرازي والذي يمكن ان يقال فيه ان الهواء مادة الريح وموضعها فلا يجوز وضعها موضع الجنس (ولذلك) الذي ذكرناه من حال الدخان في توليد الريح (كان أكثر مبادي الرياح فوقانية كما تشهد به التجربة والريح كما يحدث بهذا الطريق) في الاغلب (فقد يحدث) أيضا (بأن يتخلخل الهواء فيندفع) عن مكانه بواسطة عظم مقداره (فيدافع ما يجاوره فيطاوعه) ويدافع ذلك المجاور أيضا مجاوره فيتموج الهواء (وتضعف) تلك (المدافعة) شيئا فشيئا (الى غاية ما فيقف وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فتدافع) تلك الرياح (الاجزاء الارضية فتنضغط) الأجزاء الارضية (بينها مرتفعة كأنها تلتوي على نفسها وهي الزوابع) جمع زوبعة وهي الريح

(قوله اذا ارتفع بخار لدخ دهني) أى في دخ دهني ويجوز أن اللام في قوله لدخ للتعدية أى اذا رفع البخار دخانا دهنيا الخ والدخ بضم الدال وتشديد الخاء لغة في الدخان كذا في الصحاح وقوله دائرة صفة عصا ولا شك ان العصا اذا تحرك على محور نفسها حركة سريعة مستديرة كانت بحيث ترد السهام على جهات متفرقة

(قوله جمع زوبعة) هي بفتح الزاي المعجمة والباء الموحدة والعين المهملة على وزن الدحرجة مثلا والاعصار ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود وقوله نكباء على وزن صحراء والنكباء أيضا أربع من الرياح بحيث يهب كل واحد منها بين موضعي جنوب اثنين من تلك الأربعة المذكورة أولا ولكل واحد من هذه الأربعة أيضا اسم مخصوص على حدة كما ذكر في الصحاح وقوله والتخطيط بحسب المقدار والوضع بين أجزاء المرئى وقوله متراصة بتشديد الصاد المهملة يقال تراص القوم في الصف أى تلاصقوا

المستديرة على نفسها (والاعصار) المسمى في الفارسية بكرد باد هذا وقد قيل بين الريح والمطر تمانع وتعاون أما التمانع فلان الريح في الاكثر تلطف مادة السحاب بحرارتها وتفرقها بتحريكها والمطر يبل الادخنة ويصل بعضها ببعض فيثقل حينئذ ولا يتمكن من الصعود فكل سنة يكثر فيها المطر تقل فيها الريح وبالعكس وأما التعاون فلان المطر يبل الارض فيبيدها الان يصعد منها دخان اذ الرطوبة تعين على تحلل اليابس وتصعده والريح تجمع السحاب وتهرب برودة السحاب الى باطنه فيشتد البرد المكثف وأما مهاب الرياح فغير منحصرة حقيقة في عدد الا انهم جعلوا أصولها أربعة هي نقط المشرق والمغرب والشمال والجنوب والعرب تسمى الرياح التى تهب منها بالقبول والدبور والشمال والجنوب وتسمى التى تهب مما بينها نكباء (وأيضا) نقول (فقد يحدث في الجو أجزاء) رطبة (رشية صقيلة كدائرة تحيط) تلك الاجزاء (بغيم رقيق) لطيف (لا يحجب ماوراءه) عن الابصار (فينعكس منها) أى من تلك الأجزاء الواقعة على ذلك الوضع (ضوء البصر لصقالتها الى القمر فيرى) في تلك الاجزاء (ضوءه دون شكله فان الصقيل) الذي ينعكس منه شعاع البصر (اذا صغر جداً) بحيث لا ينقسم في الحس (أدى الضوء واللون دون الشكل والتخطيط كما في المرآة الصغيرة) وتلك الاجزاء الرشية مرايا صغار متراصة على هيئة الدائرة (فيرى جميع تلك الدائرة كأنها منورة بنور ضعيف وتسمى الهالة) وانما لا يرى الجزء الذى يقابل القمر من ذلك الغيم لان قوة الشعاع تخفى حجم السحاب الذى لا يستره فلا يري فيه خيال القمر كيف والشئ انما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه بخلاف اجزائه التي لا تقابله فانها تؤدي خيال ضوئه كما عرفت قبل وأكثر ما تتولد الهالة عند عدم الريح فان تمزقت من جميع الجهات دلت على الصحو وان تخن السحاب حتى بطلت دلت على المطر لان الأجزاء المائية قد كثرت وان انخرقت من جهة دلت على ريح تأتي من تلك الجهة واذا اتفق أن توجد سحابتان على الصفة المذكورة أحدهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون التحتانية أعظم لانها أقرب الينا وزعم بعضهم انه رأي سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فقد زعم ابن سينا انه رأي حول الشمس هالة تامة في ألوان قوس قزح ورأى بعد ذلك هالة ما قوسية قليلة وانما تنفرج هالة الشمس اذ كثف السحاب واظلم وحكى أيضا أنه رأى حول

القمر هالة قوسية اللون لأن السحاب كان غليظا فتقوس في اجزاء الضوء وعرض مايعرض للقوس (وقد يحدث مثل ذلك) الذى ذكرناه من الاجزاء الرشية الصقيلة على هيئة الاستدارة (في خلاف جهة الشمس وهو قوس قزح) وتفصيله أنه اذا وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء رشية لطيفة صافية على تلك الهيئة وكان وراءها جسم كثيف اما جبل أو سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا ادبر على الشمس ونظر الى تلك الاجزاء انعكس شعاع البصر عنها الى الشمس ولما كانت صغيرة جدا لم يؤد الشكل بل اللون الذي يكون مركبا من ضوء الشمس ولون المرآة (وتختلف ألوانها) أى ألوان قوس قزح (بحسب) اختلاف (أجزاء السحاب) في ألوانها (و) بحسب ألوان (ماوراءها) من الجبال (و) ألوان (ماينعكس منها الضوء من الاجرام الكثيفة ورأيت بعض فضلاء زماننا من له في علم المناظر كعب عال) وهو المولى الفاضل كمال الملة والدين الحسن الفارسي برد الله مضجعه (يدعى بطلان ذلك) الذى ذكرناه من أسباب الهالة وقوس قزح (لكنه) أى ماذكرناه فيها (رأى الجمهور قدذكرناه متابعة لهم)وفى المباحث المشرقية زعم بعضهم ان السبب في حدوث أمثال هذه الحوادث اتصالات فلكية وقوى روحانية اقتضت وجودها وحينئذ لاتكون من قبيل الخيالات وهو أن يري صورة شئ مع صورة شئ آخر مظهر له كالمرآة فيظن أن الصورة الأولى حاصلة في الشئ الثاني ولايكون فيه بحسب نفس الامر قال الامام الرازى وهذا الذي ذكره لا ينافى ما ذكرناه فان الصحة والمرض قد يستندان الى أسباب عنصرية تارة والى اتصالات فلكية وتأثيرات نفسانية أخرى لكن هذا الوجه يؤيده أن اصحاب التجارب شهدوا بأن أمثال هذه الحوادث في الجو تدل على حدوث حوادث فى الارض فلولا انها موجودات مستندة الى تلك الاتصالات والاوضاع لم يستمر هذا الاستدلال (وأيضاً) نقول (فالبخار المحتقن في الارض يخرج القليل من مسامها وينقلب الكثير بمعونة البرد) الذى في باطن الارض (ماء ويشقها) فيخرج منها (ومنه العيون) السيالة (اذا كان البخار كثيراً فحصل المدد بعد المدد كان الفائض يحدث الثانى ضرورة امتناع الخلاء) فان البخار

(قوله وهى قوس قزح) يقال قزح الكلب بوله ورشه وقوس قزح التى فى السماء غير منصرفة كذا فى الصحاح وقوله وهو أن يرى الخ أى ما يكون من قبيل الخيالات هو أن يرى وقوله وهذا الذى ذكره ذلك البعض وقوله لكن هذا الوجه الذى ذكره ذلك البعض

الذي انقلب ماء وفاض الى وجه الارض وجب ان ينجذب الى مكانه ما يقوم مقامه لئلا يكون خلاء فينقلب هو أيضاً ماء ويفيض وهكذا يستتبع كل جزء منه جزأ آخر قال الامام الرازي ومياه العيون الراكدة تحدث من أبخرة بلغت من قوتها ان اندفعت الى وجه الارض ولكن لم تبلغ من كثرة مددها وقوتها ان يطرد تاليها سابقها وهذا الكلام ينافي ما ذكره المصنف من التعليل بامتناع الخلاء ويقتضى ان يعلل السيلان بكثرة الابخرة المقتضية للاندفاع الي فوق والركود بقلتها فتأمل قال ومياه القني والآبار متولدة من ابخرة ناقصة القوة عن ان تشق الارض فاذا أزيل ثقل الارض عن وجهها صادفت منفذا تندفع اليه بادني حركة فان لم يحصل هناك مسيل فهو البئر وان حصل فهو القناة ونسبة القني الى الآبار كنسبة العيون السيالة الى الراكدة واعلم ان النزح من الآبار والعيون الراكدة سبب لنبوع الماء فيها لان ثقل الماء الظاهر يمنع سائر الابخرة عن الظهور فاذا نزح قويت تلك الابخرة واندفعت الي خارج وقد اختلفوا في ان هذه المياه متولدة من أجزاء مائية متفرقة في عمق الارض اذا اجتمعت أو من الهواء البخاري الذي ينقلب ماء وهذا الثاني وان كان ممكنا الا ان الأول أولي لان مياه العيون والقنوات والآبار تزيد بزيادة الثلوج والامطار (وأيضا) نقول (فالبخار والدخان اللذان في الارض قد يكثران ويزيدان الخروج منها) بقوة (ومسامها متكاثفة فيزلزلانها بحركتيهما ومنه تكون الزلازل) واذا كانا قليلين أو كان مسامها متفتحة لم يكن زلزلة ولذلك قلت الزلازل في الاراضي الرخوة واذا كثرت الآبار والقني في أرض صلبة قلت زلازلها (وقد يخرج البخار والدخان) الممتزجان امتزاجا مقربا الى الدهنية وقد صارا نارا لشدة الحركة) المقتضية للاشتعال والانقلاب الى النارية وربما قويت المادة على شق الارض فتحدث أصوات هائلة ثم ان وقع هذا الشق في بلدة جعل عاليها سافلها وربما كان في موضع الانشقاق وهدات فيسقط ما فوق الارض في تلك الوهدات قليلا ما تتزلزل الارض بسقوط تلك الجبال عليها بتواتر المطر وشدته (وأيضاً) نقول (فيحدث في الارض قوة كبريتية وفى الهواء رطوبة يختلط بخار الكبريت باجزاء

(قوله أن يطرد تاليها) الطرد الابعاد يقال طرده عن موضع كذا أى أبعده عنه وقوله والركود بقلتها أى بعلل الركود بقلتها وقوله ومياه القنى هذا جمع قناة بضم القاف فيها ومعناه معلوم فى الشرح وقوله وهدات بفتح الواو وسكون الهاء أى أرض مطمئنة غابرة كما مر

الهواء الرطب فيفيد مزاجا فيصيردهنا) أى في طبيعة الدهن (وربما يشتعل بأنوار الكواكب وبنيرها) نيري بالليل في ذلك الموضع شعل مضيئة غير محترقة احتراقا يعتد به وذلك للطفها (ملخص) بعبارة جامعة وافية (ما ذكرناه) في الفصل الثاني أو في المرصد الاول (كله آراء الفلاسفة حيث نفوا القادر المختار) كما سبقت اليه الاشارة في اسناده الكلام مرة بعد أخرى (فأحالوا اختلاف الاجسام بالصور الى استعدادها) في موادها يقتضي اختلاف الصور الحالة فيها (و) أحالوا (اختلاف آثارها الى صورها المتباينة وأمزجتها) المتخالفة (و) أحالوا (كل ذلك) في الاجسام العنصرية وأسندوه بالآخرة (الى حركات الافلاك وأوضاعها وأما المتكلمون فقالوا الاجسام متجانسة بالذات) أي متوافقة الحقيقة (لتركبها من الجواهر الافراد وانها متماثلة لا اختلاف فيها وانما يعرض الاختلاف للاجسام لا في ذواتها بل بما يحصل فيها من الاعراض بفعل القادر المختار) فالاجسام على رأيهم متوافقة في الحقيقة متخالفة بالامور الخارجية عن ذواتها (هذا ما قد أجمعوا عليه الا النظام فانه يجعل الاجسام نفس الاعراض) الملتئمة منها الاجسام (والاعراض) التي تركب منها الجسم (مختلفة بالحقيقة) قطعا (فتكون الاجسام) أيضا (كذلك) أى مختلفة بالحقيقة وقد سبق في المقصد الثاني من الفصل الاول من هذا المرصد انه لا محيص لمن يذهب الى تجانس الجواهر الافراد من جعل الاعراض داخلة في حقيقة الجسم وهو مبني على ان الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة فيكون منافيا لما قد أجمعوا عليه من تماثلها في الحقيقة وتخالفها بالامور الخارجة الحالة فيها

(قوله من جعل الاعراض داخلة فى حقيقة الجسم) الجار والمجرور متعلق بقوله لا محيص وقد عرفت أن لم محيصا من جعل الاعراض فحينئذ حقيقة الجسم بأن يجعل الاعراض شروطا لامتيازه لأجزاء داخلة فى حقيقته وقوله وهو مبنى الخ أى جعل الاعراض داخلة فى حقيقة الجسم مبنى الخ فان قيل ههنا دور فان كون الاجسام متخالفة الحقائق مبنى على جعل الاعراض داخلة فى حقيقة الجسم فلو كان جعل الاعراض داخلة فى حقيقة الجسم مبنيا على أن يكون الاجسام متخالفة الحقائق كما زعمتم يلزم الدور قلنا المراد بجعل الاعراض داخلة فى حقيقة الجسم هو الحكم بكون الاعراض داخلة فى حقيقته لا كونها داخلة فى حقيقته فى نفس الامر حتى يلزم الدور فانه لما كانت الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة مع أن الجواهر الفردة متجانسة عندهم لزمهم أن يحكموا بأن الاعراض داخلة فى حقائقها وقوله فيكون منافيا لما أجمعوا عليه الخ ويمكن تأويل كلامهم بأنهم لما رأوا أن الجواهر الفردة هى الركن الاعظم للجسم وان الاعراض تابعة لها جعلوا الجواهر الفردة حقائق الأجسام مسامحة منهم فى ذلك

﴿المرصد الثانى فى عوارض الاجسام﴾

وأحوالها (وفيه مقاصد) ثمانية ﴿المقصد الاول﴾ فى ان الاجسام محدثة) وضبط الكلام في هذا المقام أن يقال (انها اما أن تكون محدثة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها محدثة بصفاتها أو بالعكس فهذه أربعة أقسام) مقيسة الى نفس الامر (ثم اما أن تقول بواحد منها أولا تقول) بل تردد وتوقف (فهذه خمسة احتمالات * الأول انها محدثة بذاتها) الجوهرية (وصفاتها) العرضية (وهو الحق وبه قال المليون) كلهم (من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس * الثانى انها قديمة بذواتها وصفاتها واليه ذهب ارسطو ومن تبعه من متأخرى الفلاسفة كالفارابى وابن سينا وتفصيل مذهبهم انهم قالوا الاجسام تنقسم كما علمت الى فلكيات وعنصريات أما الفلكيات فانها قديمة بموادها وصورها) الجسمية والنوعية (واعراضها) المعينة من المقادير والاشكال وغيرها (الا الحركات والاوضاع المشخصة فانها حادثة) قطعا ضرورة ان كل حركة شخصية مسبوقة باخرى لا الى نهاية وكذا الاوضاع المعينة التابعة لها وأما مطلق الحركة والوضع فقديم أيضاً لان مذهبهم ان الافلاك متحركة مستمرة من الازل الى الابد بلا سكون أصلا (وأما العنصريات فقديمة بموادها وبصورها الجسمية بنوعها) وذلك لان المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التى هى طبيعة واحدة نوعية لا تختلف الا بامور خارجة عن حقيقتها فيكون نوعها مستمر الوجود بتعاقب افرادها ازلا وأبدا (وبصورها النوعية بجنسها) وذلك لان مادتها لا يجوز خلوها عن صورها النوعية بأسرها بل لابد أن يكون معها واحدة منها لكن هذه الصور متشاركة في جنسها دون ماهيتها النوعية فيكون جنسها مستمرا الوجود بتعاقب أنواعه (ثم الصور المشخصة فيها) أى فى الصورة الجسمية والنوعية (والاعراض المختصة) المعينة (محدثة ولا امتناع في حدوث بعض الصور النوعية) العنصرية كأن يكون مثلا نوع الانسان حادثا غير مستمر الوجود بتعاقب

(قوله ثم الصور المشخصة فيهما) هذا من تتمة قوله انهم قالوا الخ ولا يذهب عليك ان الصورة المشخصة لا يتصور أن يكون قديمة بنوعها أو بجنسها والا لكانت محتاجة الى صورة أخرى مشخصة أو منوعة وهلم جرا فيلزم التسلسل وانما المتصور هو أن يكون قديمة بالعرض العام ولا عبرة بذلك (قوله فانه جسم الاول يمكن للقادر المختار الذى خلقه الخ) (قوله كأن يكون نوع الانسان حادثا) مع ان نوع الانسان كان قديما عندهم وان امتزاجه كانت مركبة من العناصر الأربعة فيلزم أن يكون نوعا النار فى ضمن تلك الأفراد قديما عندهم هذا ولعلهم أرادوا

افراده الشخصية اذ يجوز حصوله من عنصر آخر بطريق الكون والفساد ولا امتناع أيضا عندهم في استمراره كذلك ولا في استمرار أنواع المركبات في ضمن افرادها المتعاقبة بلا نهاية (الثالث) انها (قديمة بذواتها محدثة بصفاتها وهو قول من تقدم ارسطو من الحكماء وهؤلاء قد اختلفوا في تلك الذوات فمنهم من قال انه جسم واختلف في ذلك الجسم أي الاجسام هو) فقال ثاليس الملطى انه الماء الذي هو المبدع الأول ومنه أبدع الجواهر كلها من السماء والارض وما بينهما قال صاحب الملل والنحل وكأنه أخذ مذهبه من الكتب الالهية (ففي التوراة ان الله تعالى خلق جوهرة ونظر اليها نظر الهيبة فذابت) وصارت ماء (فحصل البخار) وظهر على وجهها بسبب الحركة زبد (و) ارتفع منها دخان فحصل (من زبدها الارض ومن دخانها السماء وقيل الارض وحصلت البواقي بالتلطيف وقيل النار وحصلت البواقي بالتكثيف وقيل البخار وحصلت العناصر) بعضها (بالتلطيف و) بعضها (بالتكثيف وقيل الخليط من كل شئ لحم وخبز وغير ذلك فاذا اجتمع من جنس منها شئ له قدر محسوس ظن أنه قد حدث ولم يحدث انما حدث الصورة التي أوجبها الاجتماع) وقد سبق كلام في هذه الاختلافات في بيان عدد العناصر (ومنهم من قال انه ليس بجسم واختلف فيه ماهو فقالت الثنوية) من المجوس (النور والظلمة) فانهما قديمان وتولد العالم من امتزاجهما (و) قال (الحرنانيون) منهم القائلون بالقدماء الخمسة (النفس والهيولى) وقد (عشقت النفس بالهيولى لتوقف كمالاتها) الحسية والعقلية (عليها فحصل من اختلاطهما أنواع المكونات) وتعدية العشق بالباء لتضمين معنى اللصوق أو الولوع والا فهو متعد بنفسه (وقيل هي الوحدة فانها تجزأت فصارت) الوحدات (نقطا) ذوات أوضاع (واجتمعت النقط) فصارت (خطا و) اجتمعت (الخطوط) فصارت (سطحا و) اجتمعت (السطوح) فصارت (جسما) وقد يقال ان أكثر هذه الكلمات رموز واشارات لا يفهم من ظواهرها مقاصدهم (الرابع

بحدوثه حدوث كرة النار بحركات الافلاك بطريق الكون والفساد وان هذه الكرة مخالفة بالنوع للاجزاء النارية التي في المركبات أو ردوا بقولهم و بصورها النوعية بجنسها ان المقطوع عندهم هو أن يكون الصور النوعية للعنصريات قديمة بجنسها الا ان يكون قديمة بأنواعها على مايشعر به قول (المص) ولا امتناع في حدوثه الخ وكذا قول الشارح ولا امتناع أيضا عندهم (قوله وقال الحرنانيون الخ) هذا بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين وبالنون وذكر في الصحاح ان حرنان اسم بلد والنسبة حرناني على غير قياس والقياس حراني بتشديد الراء

ها حادثة بذواتها قديمة بصفاتها وهذا لم يقل به أحد لانه ضروري البطلان) فجعله من
الاقسام العقلية والاحتمالات بالنظر الى بادئ الرأى (الخامس التوقف في الكل) أراد به
هذا الاحتمال الرابع اذ لا يتصور من عاقل أن يتردد ويتوقف فيه بل لابد أن ينفيه ببديهته
وهو مذهب جالينوس) اذ يحكى عنه انه قال في مرضه الذي توفى فيه لبعض تلامذته
كتب عني اني ما علمت ان العالم قديم أو محدث وان النفس الناطقة هى المزاج أو غيره وقد
لعن فيه اقرانه بذلك حين أراد من سلطان زمانه تلقيبه بالفيلسوف اذا عرفت هذا

﴿ فنقول لنا في حدوث الاجسام ﴾

ذواتها وصفاتها (مسالك) ستة المسلك (الأول وهو المشهور) المبسوط في اثبات هذا المطلوب
الاجسام لاتخلو عن الحوادث وكل مالايخلو عن الحوادث فهو حادث) بذاته وصفاته
الاجسام حادثة كذلك اما المقدمة الثانية فظاهرة لان قدم مالايخلو عن الحوادث يستلزم
قدم الحادث وفيه كلام سيرد عليك ﴿ وأما المقدمة الأولى فلوجهين ﴾ الأول ان الاجسام
لاتخلو عن الاعراض لما مر) اشارة الى ماعرف به ان الاجسام لاتخلو عن الاكوان والتأليف
ومايتبعهما من الاعراض والاظهر أن يقال لما سيجئ أي في المقصد السادس من هذا المرصد
اذ لاتوجد) الاجسام (بدون التمايز) بينها لان كل موجود لابد أن يكون متميزا عن
وجود آخر بالضرورة (وقد بينا ان التمايز) بين الاجسام انما هو (بالاعراض) بناء علي
ابطل الجواهر الفردة التي تألفت الاجسام منها (ثم الاعراض حادثة لانها لاتبقى زمانين)
كل ماهو كذلك فهو حادث (وقد مر بيانهما) أى بيان ان التمايز بين الأجسام لايكون
الا بالاعراض وبيان ان الاعراض لاتبقى زمانين ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني لكان أولى

قوله والاظهر أن يقول لما سيجئ الخ) وانما لم يقل كذلك أو قد مر في المرصد الرابع من موقف الأعراض
ان كل جوهر يقتضى لذاته أو لصفة من صفاته الحصول في الحيز البتة وانه أى الحصول في الحيز موجود ضرورة
لنا أنواعه الأربعة أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق موجودة قطعا هذا حاصل كلامهم هنالك وقد
رفت أيضا في هذا الموقف ان الجسم لايخلو عن التأليف فقد ظهر انه قدمر بيان كون الأجسام لا تخلو عن
الاعراض وظاهر ان الحوالة على السابق أولى من الحوالة على الآتى وقوله واذا لا توجد الأجسام عطف على
قوله لما مر (قوله ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني الخ) أى ولو اقتصر على ذلك فقال مثلا وقد مر بيان الثاني لكان
أولى من قوله وقد بينا وذلك لان قوله وقد بينا بمنزلة أن يقال وقد مر بيان الأول فلا حاجة الى أن يقال ثانيا وقوله
وقد مر بيانهما أى بيان الأول والثاني فانه حينئذ يكون بالنسبة الى الأول تكرارا اللهم الا أن يقصد التأكيد فلذا
قال أولى ولم يقل صوابا

لقوله وقد بينا * (الثاني) من الوجهين أن يقال (الجسم لايخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان) فالجسم لايخلو عن الحوادث (انما قلنا ان الجسم لايخلو عنهما لانه لايخلو عن الكون في حيز) بالضرورة (فان كان) كونه في ذلك الحيز (مسبوقا بالكون) أى بكون آخر (في ذلك الحيز فهو ساكن) لأن السكون هو الكون الثاني في المكان الأول (والا) أى وان لم يكن كونه في ذلك الحيز مسبوقا بالكون فيه (فهو متحرك لايقال) دليلكم (منقوض بالجسم في أول) زمان (حدوثه) لجريانه فيه مع انه ليس متحركا ولا ساكنا اذلم يتصف حينئذ بكون ثان لا في المكان الأول ولا في المكان الثاني (لانا نقول الكلام في الجسم الباقي) فيدعي انه لايخلو عن الحركة أو السكون لا في الجسم الحادث فلا نقض واذا أورد هذا السؤال على طريق المناقضة كان منعا لايضر المعلل اذ مقصوده حدوث الجسم (وانما قلنا ان الحركة حادثة لوجوه * الأول ماهية الحركة هي المسبوقة بالغير) أى ماهيتها تقتضي المسبوقية لذاتها لأنها الانتقال من حال الي حال أخرى بل نقول هي الكون الثاني في مكان آخر فتكون مسبوقة بالحالة الأولى والكون الأول (وماهية الازلية عدم المسبوقية بالغير وبينهما منافاة بالذات فلا تكون الحركة أزلية وذلك معني الحادث * الثاني الماهية لاتوجد الا في ضمن الجزئيات) لأن المطلق لايتصور وجوده منفردا عن التعينات باسرها (ولاشك ان شيئا من جزئيات الحركة لايوجد في الازل) لان كل جزء منها منقسم الى أجزاء لا يمكن اجتماعها فلا توجد الامتنافية (فلا توجد ماهيتها) أيضا (فيه) أي في الازل فماهيتها حادثة لجزئياتها (الثالث كل حركة من الحركات الجزئية مسبوقة بعدم أزلي فتجتمع العدمات) أي عدمات جميع الحركات الجزئية (في الاول وحينئذ فلا توجد في الازل حركة) أصلا (والا جامعت) تلك الحركة (عدمها هذا خلف) واعترض عليه بان الازل ليس وقتا محدودا وزمانا مخصوصا اجتمع فيه عدم الحركات كلها حتي ان وجد فيه شئ منها جامع عدمه فيلزم اجتماع النقيضين بل معني كونها أزلية ان تلك العدمات لابداية لها ولا ترتب بينها بخلاف وجوداتها فان لها بداية وترتبا فليس يفرض شئ من أجزاء الازل الا وينقطع فيه شئ من تلك العدمات التي لابداية لها بوجود من تلك الوجودات وليس لاجزاء الازل انقطاع في جانب الماضي فاذا وجد في كل جزء منها حركة وانقطع فيه عدمها لم يكن هناك محذور الا ان الوهم قاصر عن ادراك الازل فيحسب انه وقت معين اجتمع فيه وجود الحركة مع

عدمها (وقد يذكر ههنا) لبيان حدوث الحركة (وجوه اخر ما لها الى ماذكرنا وانما تختلف العبارة) دون المعني (فتركناها) وذلك مثل ماقيل من انه ان لم يوجد شئ من الحركات في الازل كانت افرادها كلها حادثة وان وجد فيه شئ منها فان كان مسبوقا بالغير كان الازلى مسبوقا بغيره وان لم يكن مسبوقا بغيره كان ذلك أول الحركات فيلزم تناهيها وماله اما الى الوجه الثانى وهو ان جزئيات الحركة مع اذا كانت حادثة كانت ماهيتها كذلك واما الى الوجه الثالث واعلم ان الذاهبين الى قدم الجسم لم يذهبوا الى انه موصوف بحركة جزئية أزلية بل قالوا انه متصف بحركات متعاقبة لانهاية لها وكل جزئي منها يوجد في جزء من الازل على ماصورناه وهذا معنى قولهم ماهية الحركة قديمة وان كان كل واحد من آحادها حادثا قالوا وعدم خلوه عن مثل هذه الحوادث التى لا نهاية لاعدادها لا يستلزم حدوثه ولا كون الحادث قديما فلا بد لنا ابطال كلامهم عن بيان امتناع تسلسل الحوادث في المتعاقبة بلانهاية حتى يتيسر لنا أن نقول الجسم لا يخلو عن حوادث متناهية وكل ما لا يخلو عن حوادث كذلك كان حادثا والا لزم تقدم الحادث أوخلوه عن تلك الحوادث فلذلك قال (الرابع) من وجوه حدوث الحركة وامتناع تعاقب افرادها الي غيرالنهاية (طريقة لتطبيق وقد عرفتها) في مباحث ابطال التسلسل (وتقريرها ههنا) ان نقول لو تسلسلت الحركات متعاقبة بلا نهاية كان لنا (ان نفرض من حركة ما) كدورة معينة مثلا (الى ما لا بداية له جملة) واحدة (و) نفرض أيضا من (حركة قبلها بمقدار متناه) كعشر دورات مثلا (جملة أخرى ثم نطبق الجملتين الجزء الاول) من احديهما (بالأول) من الاخري (والثاني بالثانى) وهكذا (لا الى نهاية فان كان بازاء كل من اجزاء الجملة الزائدة جزء من اجزاء الجملة الناقصة كان الشئ مع غيره كهو لا مع غيره) فيكون الزائد مساويا للناقص (هذا خلف والا وجد في اجزاء الزائدة ما كان لا يوجد بازائه من الناقصة جزء فتنقطع الناقصة ضرورة فتكون متناهية والزائدة انما تزيد عليها بمتناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه) بلاشبهة (فتكون الزائدة أيضا متناهية) فيلزم تناهيهما وهو خلاف المفروض) أعني عدم تناهيهما في تلك الجهة فلو كانت الحركات غير متناهية كانت متناهية وما استلزم وجوده عدمه كان محالا قطعا (وقد عرفت الكلام عليه) أي على الاستدلال بالتطبيق (في ابطال التسلسل سؤالا وجوابا فلا نعيده) دفعا للاملال (الخامس) من تلك الوجوه (طريقة التضايف)

وقد عرفتها أيضا هناك (وتقريرها هنا ان الحركات تتألف من اجزاء بعضها سابقة وبعضها مسبوقة ولنجعلها اياما مثلا فلو كانت تلك الايام غير متناهية امكن لنا ان نجمل من يوم ما وهو اليوم الذي نحن فيه جزأ أخيراً فنقول هذا الجزء في هذه السلسلة) التى لا تتناهى (مسبوق) أي موصوف بالمسبوقية (وليس بسابق وكل جزء من اجزائها الاخر سابق ومسبوق بحسب الفرض) اذالمفروض لاتناهي السلسلة فكل واحد من اجزائها الآخر موصوف بالمسبوقة والسابقية معا اذ لو وجد فيهاسابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة به وعلى هذا التقدير (فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي كالاخيرالمذ كور فيكون عدد المسبوق) أى المسبوقية (أزيدمن عددالسابق) أى السابقية (بواحدوانه محال لأنهمامتضايفان) حقيقيان (يجب تكافؤهما في الوجود وتساويهما في العدد وأن يكون بازاء كل واحد) من أحدهما (واحد) من الآخر وأما تساوي عددالمشهورين نفير لازم كاب واحد له أبناء الا ان يعتبر التغاير الاعتباري بحسب الوصف ولوكانت السلسلة متناهية كان هناك سابق ليس بمسبوق فيتكافأ الاضافيان (وانما قلنا السكون حادث لأنه لوكان قديما لامتنع زواله واللازم باطل اما الملازمة فلانه وجودي لما تقدم) في مباحث الاين من ان وجود الكون ضروري معلوم بمعاونة الحس وكذا أنواعه الاربعة لان حاصلها عائد الي الكون والمميزات أمور اعتبارية مثل كونه مسبوقا بكون آخر أوغير مسبوق وامكان تخلل ثالث وعدمه (وكل وجودي) أى موجود (قديم يمتنع زواله) ومن ثمة قيل التقدم ينافي العدم (لأنه) أي القديم (ان كان واجبا) بذاته (فظاهر) امتناع عدمه وان كان ممكنا كان مستندا الى واجب) بالذات (لما سيأتى) في اثبات الواجب تعالى (ولا يكون ذلك الواجب) الذى استند اليه الممكن القديم (مختاراً لما مر) من (ان القديم لا يستند الى المختار بل) يكون (موجبا فان لم يتوقف تأثيره) أي تأثير الوجب فى ذلك القديم (على شرط أصلا) بل كان ذاته كافيا في ايجاده (لزم من عدمه عدم الواجب) لانه يلزم ذاته من حيث هى هى وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فيكون عدمه محالا (وان توقف تأثيره فيه على شرط (فلا يكون ذلك الشرط حادثا والا لكان القديم المشروط به أولى بالحدوث بل) يكون ذلك الشرط أيضا (قديما ويعود الكلام فيه) وفى صدوره عن الواجب هل هو بشرط أو بغير شرط (ويلزم الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بغير شرط دفعا للتسلسل) فى

الأمور المترتبة الموجودة . ما (فلو عدم) هـذا الصادر المنتهى اليه (عدم الواجب هـذا خلف) فاذا امتنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الموجب الواجب امتنع عدم مشروطه أيضا وهكذا الى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب (وأما بطلان اللازم فبالاتفاق والدليل أما الاتفاق فلأن الاجسام عند الحكماء منحصرة في الفلكيات وحركاتها واجبة) عندهم (وفي العنصريات وحركاتها جائزة فلا شيء من الاجسام يمتنع عليه الحركة واما الدليل فلأن الاجسام متساوية) في الماهية لتركبها من الجواهر الفردة المماثلة كما عرفت (فيصح على كل) من الاجسام (من الحيز ما صح على الآخر وما ذلك الا بخروجه عن حيزه أو نقول الاجسام اما بسيطة ويجوز على كل جزء منه) أي من البسيط (ما يصح على الآخر فيصح أن يماس بيساره ما يماسه بيمينه وبالعكس وما هو الا بالحركة واما مركبة من البسائط فيصح على بسائطها ان يماسها الآخر وما هو الا بالحركة وبالجملة نعلم بالضرورة ان . قولة الوضع غير واجبة للبسائط (لأن اجزاءها متحدة في الماهية فيجوز تبدل أوضاعها نظرا الى طبيعتها (وكذا للمركبات) لأن تبدل أوضاع البسائط التي فيها يستلزم تبدل أوضاعها (و) نعلم أيضا بالضرورة (انه ما من جسم الا ويمكن للقادر المختار) الذي خلقه (أن يغير وضعه فيجعل يمينه يساره وبالعكس وانكاره مكابرة) لا يعتد بها (المسلك الثاني وهو لبعض المتأخرين كالاختصار للمسلك الأول انه لو وجد جسم قديم لزم اما كون) واحد (قديم واما أن يكون قبل كل كون كون) آخر لا الى نهاية والتالي باطل بقسميه (اما الملازمة فلانه لابد للجسم من كون) في حيز لكونه متحيزا بالذات (فان وجد له كون غير مسبوق بآخر) أي بكون آخر (لزم القسم الأول) لان ذلك الكون يجب أن يكون ثابتا للجسم القديم على الاستمرار فيكون قديما (والا) أي وان لم يوجد له كون غير مسبوق بآخر (لزم القسم الثاني) لان كل كون له فانه مسبوق بكون آخر فوجب أن يكون قبل كل كون كون لا الى نهاية (اذ على ذلك التقدير) الذي نحن فيه (لو وجد كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون) وأنت خبير بان القسم الثاني لا يحتاج الى هذا البيان لانه اذا لم يوجد له كون غير مسبوق بآخر كان كل كون له مسبوقا بكون قبله لا الى نهاية انما المحتاج الى البيان هو القسم الاول بان يقال ذلك الكون الذي ليس مسبوقا بمثله يجب أن يكون مستمرا أزلا والا لزم خلو الجسم عن الكون ثم لو قيل ان وجد له كون قديم فهو القسم الأول والا فلا بد أن يكون قبل كل كون

كون آخر اذ لو وجد له كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون لانتظم الكلام (وأما بطلان التالي فاما القسم الاول) وهو قدم الكون (فبمثل ما بينا به حدوث السكون وأما القسم الثاني) وهو تعاقب الاكوان الى مالا نهاية له (فبالتطبيق وطريقة التضايف وغيرها) من أدلة بطلان التسلسل (ولا يخفى عليك ان في هذا المسلك طرحا لمؤنات كثيرة) كانت في المسلك الاول (من بيان كون السكون وجوديا) اذ قد اختلف فيه فذهب الحكماء الى انه عدم الحركة عما من شأنه الحركة فيجوز حينئذ زواله لان اعدام الحوادث تزول بوجوداتها مع كونها أزلية (فان الكون) الذي ذكر في هذا المسلك (لاشك في انه وجودي) بلا خلاف (ومن بيان ان الجسم لايخلو عن الحركة والسكون فان لقائل أن يقول هو في الازل لامتحرك ولا ساكن لان كلا منهما يقتضي المسبوقية بالغير) فلا يصح اتصافه بشئ منهما في الازل (ومن سقوط قولهم السابقية والمسبوقية في الحركة بالفرض اذلا أجزاء لها الا بالوهم وفي الخارج هو أي الحركة (كون واحد مستمر) بين المبدإ والمنتهى لما مر من ان الحركة تطلق على الامر الممتد ولا وجود له في الخارج بل يمتنع وجوده فيه وعلى الامر المستمر الموجود الذي لا انقسام له في مأخذ الحركة وهو الذي يدعى انه قديم لا المعنى الاول فتأمل ﴿ المسلك الثالث للامام الرازي ﴾ ذكره في المحصل ونسبه الآمدي الى بعض المتأخرين من الاشاعرة (وهو أيضا مأخوذ من المسلك الأول والمؤنات) التي كانت فيه باقية ههنا (بحالها) سوى قليل منها كما لايخفي (وتقريره انه لو وجد جسم قديم لكان في الازل اما متحركا أو ساكنا والتالي باطل بقسميه وأنت بمعرفة بيانه بعد ما قررناه في المسلكين السابقين خبير) فلا نشتغل به حذفا للمؤنة ﴿ المسلك الرابع له أيضا كل جسم ممكن لانه مركب) اما من الجواهر الفردة أو الهيولى والصورة (وكثير) أي وتشاركه في ماهيته أمور متعددة (وسيأتي) في الالهيات (ان الواجب) الوجود (واحد) لاشريك له في حقيقته (وغير مركب) فلا يكون الجسم واجبا بل ممكنا (وكل ممكن هو موجد فله موجد ولا يتصور) الايجاد (الا عن عدم وهو مبني على ما ذكرنا في مباحث القدم من انه لايجوز) الامام الرازي (استناد القديم الى السبب الموجب) كما لم يجوزوا استناده الى المختار (و) قد (نبهناك على مأخذه فتذكره ﴿ المسلك الخامس الاجسام فعل الفاعل المختار لما سيأتي في الصفات) أي في صفاته تعالى (فتكون) الاجسام (حادثة لما بينا ان القديم لا يستند الى

المختار وهذان الوجهان) أي الرابع والخامس (يثبتان حدوث العالم) كله (من الاجسام والمجردات وصفاتهما بخلاف الاولين فانهما لا يعطيان الا حدوث الاجسام) وصفاتها (ويحتاج في تعميمها الى نفي المجردات) ولم يتعرض للمسلك الثالث لانه جعله عين الاول لبقاء المؤثرات وأما السادس فهو في حكم الاولين بلا اشتباه ﴿المسلك السادس﴾ الجسم يقوم به الحادث وهو ضروري لما نشاهده من) حدوث (الحركات) القائمة به (وتجدد الاعراض الحالة فيه كالاضواء والالوان والاشكال وغيرها (ولا شيء من القديم كذلك لما سنبرهن عليه في (الالهيات) من ان القديم لا يكون محلا للحوادث (احتج الخصم) على القدم (بشبه) أربع (الاولى) وهي مستخرجة من الملة المادية أن يقال (المادة قديمة والا احتاجت الى مادة أخري) لما عرفت من ان كل حادث مسبوق بالمادة (وتسلسل) أي لزم التسلسل في المواد (وانها) أي المادة (لا تخلو عن الصورة الجسمية والنوعية أيضا (لما تقدم فيلزم قدم الجسم لكون أجزائه بأسرها قديمة (والجواب منع تركب الجسم من المادة والصورة و) ان سلمنا ذلك (لا نسلم كون المادة قديمة فانه) أي كونها قديمة (يثبت بوجوب اختلاف الاستعداد المقرب الي وجود الحوادث كما سلف (وانه فرع الايجاب بالذات وسنبطله) باثبات قدرة الصانع في الموقف الخامس (ولا نسلم) أيضا (انها لا تخلو عن الصورة وقد مر ضعف دليله) *الشبهة (الثانية) وقد نسبها الامام الرازي الى الملة الصورية أن يقال (الزمان قديم والا كان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع فيها السابق المسبوق وهو) السبق (الزماني فيكون موجودا حين ما فرض معدوما هـذا خلف) واذا كان الزمان قديما كانت الحركة التي هو مقدارها قديما فكذا الجسم الذي هو محل الحركة (والجواب منع ان التقدم بالزمان) أي لا نسلم تحقق التقدم الزماني فانه فرع وجود الزمان وهو غير مسلم (وان سلم) تحققه في الجملة (فليس) تقدم عدم الزمان على وجوده (بالزمان) حتي يلزم اجتماع النقيضين (بل هو كتقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض) اعني التقدم بالذات لا بامر زائد عليها فلا محذور حينئذ * الشبهة (الثالثة وهي العمدة) عندهم في اثبات مطلبهم ومأخوذة من الملة المؤثرة ان يقال (فاعلية الفاعل للعالم) أي تأثيره فيه وايجاده اياه (قديمة ويلزم منه قدم العالم بيانه) أنه (لو كانت) فاعليته (حادثة) مخصوصة بوقت معين (لتوقفت على شرط حادث) مختص بذلك الوقت (والا) أي وان لم تتوقف على شرط كذلك لزم الترجيح بلا

مرجح) لان إختصاص حدوث الفاعلية حينئذ بذلك الوقت دون ماقبله وما بعده مع تساوى نسبتها الى جميع الاوقات تخصيص بلامخصص (والكلام فى ذلك الشرط) الحادث واختصاصه بوقت معين (كما في) الحادث (الاول) فلا بد له أيضاً من شرط آخر حادث (ويلزم التسلسل) في الشروط الحادثة واذا كانت فاعليته قديمة كان الأثر قديما أيضاً اذ لا يتصور تحقق تأثير وايجاد حقيقى في زمان مع عدم حصول الأثر فيه وقد تقرر هذه الشبهة بعبارة أخرى ابسط فيقال جميع مالابد منه فى الايجاد ان كان حاصلا ازلا كان الايجاد حاصلا فيه اذ لولم يحصل لكان حصوله بعده اما ان يتوقف علي شرط حادث فلا يكون جميع مالابدمنه حاصلا وهو خلاف المفروض أولا يتوقف فيلزم الترجيح بلامرجح واذا كان الايجادأزليا كان وجود الأثر الذى لايتخلف عنه كذلك وان لم يكن جميع مالا بدمنه فى الايجاد حاصلا في الازل كان بعضه حادثا قطعا فنقل الكلام اليه ونقول ان لم يحتج هذا الحادث الى ايجاد لزم استغناء الحادث عن المؤثر المخصص وان احتاج فاما ان يكون جميع مالا بد منه في ايجاده حاصلا فى الازل فيلزم قدم الحادث أولا يكون حاصلا فبعضه حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الاسباب والمسببات وهو محال (وقد ذكر في الجواب عنه وجوه والذى يصلح للتعويل عليه وجهان ۞ الاول النقض بالحادث اليومى) اذ لاشبهة فى وجوده فنقول فاعلية الفاعل القديم لهذا الحادث قديمة اذلوكانت حادثة لتوقفت على شرط حادث حذرا من الترجيح بلامرجح والكلام في هذا الشرط الحادث كما في الاول فتتسلسل الحوادث المترتبة الى مالا نهاية له فلوصح دليلكم لكان الحادث اليومى قديما (لا يقال أنه) أي الحادث اليومي (يستند الى الحوادث الفلكية) من الحركات والاتصالات الكوكبية (وكل منهامسبوق بآخر لا الى نهاية) ومثل هذا التسلسل جائز بخلاف التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة (لانا نقول ابتداء الفارق) بين صورة النقض ومحل النزاع على الوجه الذي ذكرتموه (لايدفع النقض) لان التسلسل فى الامور التى ضبطها وجود سواء كانت مجتمعة أومتعاقبة محال كما وقفت عليه (وأيضاً فنقول) اذا سلم جواز التسلسل في فى الحوادث المتعاقبة (فلم لايجوز ان يكون حدوث العالم مشروطا بشرط مسبوق بآخر لاالى نهاية) فيكون حدوث العالم عن المبدأ القديم بتسلسل الحوادث المتعاقبة كما في الحادث اليومي عندكم (فان قيل ذلك) أى تسلسل الشروط المتعاقبة (انما يتصور فيما له مادة)

بتزايد استعدادها بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحادث المشروط بتلك الشرط حتى اذا كمل الاستعداد فاض عليها من المبدإ القديم ماهي مستعدة له (وما سوى العالم) أي ماهو خارج عنه (ليس له مادة) حتي يتصور توارد الشروط المعتبرة في حدوث العالم عليها (قلنا لا نسلم ذلك) الذي ذكرتموه من ان الشروط والحوادث المتعاقبة انما يتصور في الماديات (اذ قد تكون تصورات متعاقبة لامر مجرد) عن المادة وتوابعها (كل سابق منها شرط للاحق الى ان تنتهي) فيما يزال (الى ماهو شرط) أى الى تصور هو شرط (لحدوث العالم) الجسمانى فلا يتم الاستدلال بما ذكرتم على قدمه (الا ان يقال لكلي حادث مادة) وتلك المادة لاتخلو عن الصورة (فيكون هذا رجوعا الى الطريقة الأولى وقد أجبناعنها) الوجه (الثانى ان ترجيح الفاعل المختار عندنا لاحدمقدوريه) على الآخر (انما هو بمجرد الارادة ولاحاجة فيه) أى فى ذلك الترجيح (الى) داع (مرجح ينضم اليه كما تقدم تحقيقه في مثال طريقي الهارب من السبع وقدحي العطشان) فنقول الفاعلية حادثة بمجرد الارادة المتعلقة بالمقدور وقد يقال هذه الارادة المستلزمة لوجود المقدور ان كانت قديمة لزم قدم المقدور وان كانت حادثة احتاجت الى ارادة أخرى أوشيء آخر حادث فيلزم التسلسل ويجاب امابجواز ترتب الارادات أو ترتب تعلقات ارادة واحدة قديمة الى مالا يتناهي وامابجواز حدوث تعلقها في وقت معين بلا سبب مخصص لكون التعلق أمرا اعتباريا فعليك بالتدبر فيها والتثبت في مزال الاوهام في أمثال هذه المقامات * الشبهة (الرابعة صحة العالم) أي إمكان وجوده (لاأول لها والالزم الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وانه يرفع الامان عن البديهيات) لجواز الجائزات واستحالة المستحيلات (وكذلك صحة تأثير الباري فيه) أى وكذا امكان تأثيره تعالى والعالم لاأول له والا لزم الانقلاب المذكور وحينئذ (فيجب أن يجزم بامكان وجود العالم في الازل) من الصانع (وهو يبطل دلائلهم) أي دلائل المتكلمين على امتناع وجوده فيه (ثم) اي بعد ثبوت امكان وجوده وصدوره أزلا (نقول ترك الجود) الذى هو افاضة الوجود عليه (زمانا غير متناه لايليق بالجواد المطلق) الكامل من جميع الجهات في كونه جوادا فوجب قدم وجوده والا لزم تعطله (والجواب انه) أى ماذكرتموه من حديث الجود ولزوم التعطل كلام (خطابى) لايجدى نفعا فيما نحن فيه من البرهانيات (ثم انه لايلزم من أزلية الصحة

صحة الازلية كنفي الحادث بشرط كونه حادثا) فان امكانه أزلي لما ذكرتم وليست أزليته ممكنة لاستحالة الازلية مع شرط الحدوث وقد عرفت انه اذا أخذ ذات الحادث من حيث هو كان امكانه أزليا وأمكن أزليته أيضا واذا أخذ بشرط الحدوث لم يكن له امكان من هذه الحيثية فضلا عن أن يكون امكانه أزليا ﴿ المقصد الثاني ﴾ في صحة فناء العالم) بعد وجوده (وهو فرع الحدوث فمن قال انه قديم قال لايجوز عدمه لما تقدم) في بيان حدوث السكون من ان القديم لايجوز عدمه (وأما من قال انه حادث فقد قال بجواز فنائه لكون ماهيته من حيث هي قابلة للعدم) حيث كانت متصفة به (والعدم قبل) أي قبل الوجود (كالعدم بعد) أي بعده (لاتمايز بينهما ولا اختلاف فيهما فما جاز عليه أحدهما جاز عليه الآخر) فقد ثبت جواز الفناء وأما وقوعه فقد توقف فيه بعضهم وأول الآيات الدالة عليه (لم يخالف في ذلك أحد الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث الاجسام قالوا انها أبدية يمتنع فناؤها ودليلهم) على ذلك (ما أشرنا اليه في امتناع بقاء الاعراض والكرامية طردوه في الاجسام) فقالوا لو عدم الجسم بعد بقائه لكان عدمه اما لذاته وأما لامر آخر وجودي أو عدمي الى آخر ما مر هناك والكل باطل فلا يصح عدمه (فالتفت اليه تجده مع جوابه) المذكور هناك (محضرا عندك) فلا حاجة الى اعادتها ﴿ المقصد الثالث ﴾ الاجسام باقية خلافا للنظام) فانه ذهب الى انها متجددة آنا فآنا كالاعراض وقيل هذا النقل عنه غير معتمد عليه لانه قال باحتياج الاجسام الى المؤثر حال البقاء فتوهمت النقلة انه لايقول ببقائها (ومن أصحابنا) أي ومن الاشاعرة (من ادعى فيه الضرورة) أي البداهة قال الآمدي نحن نعلم بالضرورة العقلية ان ماشاهدناه بالامس من الجبال الراسيات والارضين والسموات هو عين مانشاهده اليوم وكذا نعلم بالاضطرار ان من فاتحناه بالكلام هو عين من ختمناه معه وان أولادنا ورفقاءنا الآن هم الذين كانوا معنا من قبل (لا يقال ليس ذلك) أي جزمنا ببقائها ضرورة (الا لبقائها في الحس) فانه يشهد باستمرار الاجسام (ولا يصلح) الحس وشهادته بالبقاء (للتعويل عليه) والوثوق به (اذ الاعراض كذلك) لان الحس شاهد ببقائها (وقد قلتم) أيها الاشاعرة (بانها لاتبقى) زمانين بل هناك امثال متجددة لم يدرك الحس تفاوتها فحسبها أمرا واحدا مستمرا فكيف تقبلون شهادته في الاجسام دون الاعراض (قلنا) أي لانا نقول (لا نسلم

ان ذلك) الجزم منا (ليس الا للبقاء في الحس) حتى يتجه عليه ما ذكرتموه (بل الضرورة العقلية حاصلة) بلا شبهة (والضروري) البديهي (لا يطلب مستنده بل هو ما يجزم به بمجرد الفطرة) عند تصور الطرفين وملاحظة النسبة فان ذلك هو معنى البديهي المرادف للاولى (ومنهم من استدل عليه بانه لو لم تكن الاجسام باقية لارتفع الموت والحياة) أى لم يكن ان يقال لموت حي أو حياة ميت لان محلهما يجب ان يكون واحدا وعلى ذلك التقدير فالجسم حال حياته غير الجسم حال مماته فلا يكونان واردين على موضوع واحد (و) لا ارتفع (التسخن والتبرد والتسود والتبيض) ونظائرها أى لم يكن القول بالاستحالة أصلا بانها مشروطة باتحاد المحل (وكل ذلك باطل بالضرورة) العقلية (حجة النظام انها لو بقيت لامتنع عدمها بالدليل الذى ذكرناه لبقاء الاعراض) أى في امتناع عدمها على تقدير بقائها (واللازم باطل اتفاقا ه تنبيه) على منشأ مذاهب النظام والكرامية وغيرهم (ذلك الدليل لما تم في الأعراض) ودل على امتناع بقائها (طرده النظام في الاجسام فقال بعدم بقائها أيضا) قال الآمدي وذلك لأنه بني على أصله وهو ان الجواهر مركبة من الاعراض حتى ان كانت الاعراض مختلفة كانت الاجسام مختلفة قال ولهذا فانا ندرك الاختلاف في بعض الجواهر كالماء والنار بالضرورة كما ندرك الاختلاف بين الحرارة والبرودة كذلك (ولما كان بقاؤها ضروريا) أوليا (التزم الكرامية انها لا تفني) أصلا بناء على اعتقادهم صحة ذلك الدليل (وفرق قوم) فقالوا بتجدد الاعراض وبقاء الاجسام وانما فرقوا بينهما (بان الاعراض) على تقدير فنائها بعدم الشرط بعد بقائها (مشروطة بالجواهر المشروطة بها فيدور) وتلخيصه ان عدمها بعد بقائها لا يجوز أن يكون بعدم الشرط لأن شرط بقائها لا يجوز أن يكون عرضا لامتناع التسلسل بل لا يكون ذلك الشرط الا الجوهر مع كونه مشروطا بالاعراض في البقاء فيلزم الدور فبطل هذا القسم في الاعراض كسائر الاقسام فثبت انها لو بقيت لامتنع عدمها لكنها جائزة العدم بالضرورة فلا تكون باقية (وأما الجواهر فيحفظها الله تعالى باعراض متعاقبة يخلقها فيها فاذا أراد) الله (أن يفنى) الاجسام (لم يخلق فيها العرض) فتنتفي بانتفاء شرط بقائها ولا محذور فيه وهذا مذهب الاشاعرة (أو يخلق فيها عرضا منافيا للبقاء) وهو الفناء مثلا فينتفي بذلك وهذا مذهب المعتزلة فلا يتم في الاجسام الدليل الدال على امتناع الفناء بعد البقاء فلا يلزم كونها غير باقية ﴿ المقصد الرابع ﴾ الجواهر يمتنع عليها التداخل)

أى دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان في المكان والوضع ومقدار الحجم وهذا الامتناع ليس معللا بالتحيز كما ذهب اليه المعتزلة من ان الحيز له باعتبار وجود أحد الجوهرين فيه كون مضاد لكونه باعتبار وجود الآخر فيه بل هو (لذاتها بالضرورة) البديهية (اذلوجاز ذلك) أى تداخل الجواهر (لجاز أن يكون هذا الجسم المعين اجساما) كثيرة متداخلة (و) جاز أن يكون (الذراع الواحد من الكرباس مثلا ألف ذراع بل) جاز (تداخل العالم كله في حيز خردلة) واحدة وجاز أيضاً أن ينفصل عنها عوالم متعددة مع بقائها على هيئتها (وصريح العقل) بداهته (يأباه) وقد اتفق العقلاء على امتناع التداخل (وأما النظام فقيل انه جوزه والظاهر انه لزمه ذلك فيما صار اليه) من ان الجسم المتناهى المقدار مركب من أجزاء غير متناهية العدد اذلابد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها (وأما انه التزمه وقال به) صريحا (فلم يعلم) كيف وهو جحد للضرورة فلا يرتضيه عاقل لنفسه (وان صح) انه قال به (كان مكابرا) لمقتضى عقله ﴿المقصد الخامس﴾ وحدة الجوهر ووحدة حيزه مثلا زمتان فكما لايجوز كون جوهرين في حال واحد في حيز واحد) كما مر آنفا (فلا يجوز) أيضاً (كون الجوهر لواحد في آن واحد في حيزين وهذا ضرورى) أيضاً كالأول (وقال بعض الأئمة في ابانه لوجاز ذلك لم يكن لنا (الجزم بان الجسم الحاصل فى هذا الحيز غير) الجسم (الحاصل في الحيز الآخر وأيضاً فلا يبقى فرق بين الجسم الواحد والجسمين ولعل ذلك) الذي أورده في ابانه (تنبيه على الضرورة بعبارات) مختلفة (تصور المطلوب في الذهن) تصويرا واضحا (فان شيئا من ذلك) الذي جعله دليلا (ليس باوضح من المطلوب) فكيف يصح الاستدلال به ﴿تنبيه﴾ هل يسمى الجسمان باعتبار امتناع اجتماعهما في حيز) واحد (ضدين كما يسمي العرضان باعتبار امتناع اجتماعهما في محل) واحد (ضدين) كما عرفت (فيه خلاف بين المتكلمين) فمنع القاضى من اطلاق اسم الضد علي الجواهر فكأنه راعى في التضاد تعاقب الضدين على المحل المقوم وذلك غير متصور في الجواهر بخلاف الاعراض وجوزه الاستاذ أبو اسحاق (وهو) بحث (لفظى عائد الى مجرد الاصطلاح) في اطلاق الالفاظ (ولكل أن يصطلح فى لفظ الضدين على مايشاء) من المعانى اذ لاحجر في ذلك (واعلم ان للحكماء خلافا قريبا منه في الصور النوعية كالنارية والمائية هل هما ضدان أم لا) فقال بعضهم نعم وقال آخرون لا (وهو أيضا) بحث

(لفظى مرجعه الى اشتراط توارد الضدين على موضوع أومحل فان شرط تواردهما على موضوع لم يكونا ضدين) اذلا موضوع لهما (وان اكتفى بالمحل) الذى هو أعم من الموضوع (فهما ضدان) لتواردهما على المادة العنصرية (والاصطلاح المشهور على الأول ﴿ المقصد السادس ﴾ الجسم هل يخلو عن العرض وضده اتفق المتكلمون) من الاشاعرة (على منعه) وقالوا كل عرض مع ضده يجب أن يوجد أحدهما في الجسم (وجوزه بعض الدهرية في الازل) وقالوا ان الجواهر كانت خالية في الازل عن جميع أجناس الاعراض ولم يجوزوا خلوها عنها فيما لايزال (وهم بعض القائلين بان الاجسام قديمة بذواتها محدثة بصفاتها وجوزه) أى خلو الجسم عن العرض (الصالحية) من المعتزلة (فيما لايزال) فقالوا يجوز فيه خلو الجسم عن جميع الأعراض (وللمعتزلة) الباقين (تفصيل فالبصرية منهم يجوزونه في غير الاكوان والبغدادية يجوزونه في غير الالوان وأما المتكلمون) أى الاشاعرة (فمنعهم منه بناء على ان الاجسام متجانسة) عندهم لتركبها من الجواهر الافراد المتماثلة (وانما تتميز الاجسام بعضها عن بعض (بالاعراض) الحالة فيها (فلوخلا) الجسم (عنها) باسرها (لم يكن) ذلك الجسم (شيئا من الاجسام المخصوصة) المتميزة عن غيرها (بل) كان (جسما مطلقا) غير مخصوص معين (والمطلق لا وجود له بالاستقلال ضرورة) انما الموجود في الخارج هو الامور المتعينة الممتازة ويرد على هذا الاستدلال انه ربما كان الامتياز ببعض الاعراض فلا يلزم ان الجسم لايخلو عن شئ من الاعراض وضده معا (وموافقة النظام في ذلك) أى في امتناع الخلو (لهم) أى للمتكلمين (أمر ظاهر) يعني انه وان خالفهم في تماثل الاجسام لكنه يوافقهم في امتناع خلوها عن الاعراض بناء على مامر من مذهبه في تركب الجسم من العرض وذلك ظاهر لاسترة به (ومنهم من احتج عليه) أى على امتناع الخلو (بامتناع خلوه عن الحركة والسكون كما مر وهوضعيف لان الدعوى عامة) في كل عرض مع ضده (وهذا) الاحتجاج (لاتعميم فيه ورب عرض) سوى الحركة والسكون (يخلو الجسم عنه وعن ضده) فان الهواء خال عن الالوان والطعوم واضدادها ثم يصلح ردا على البغدادية حيث جوزوا الخلو عن الاكوان وعلى الصالحية حيث جوزوا الخلو عن الجميع فيما لايزال (وأما قياس البعض على البعض و) قياس (ماقبل الاتصاف بما بعده وبالعكس فاضعف) من ذلك الضعيف يعني ان بعضهم حاول التعميم في الاحتجاج المذكور فقال لما ثبت امتناع الخلو عن

الا كوان ثبت امتناعه عن سائر الاعراض بالقياس عليها وهو فاسد جداً فساداً ظاهراً إذ لا جامع فيه أصلا وبعضهم أراد اثبات المدعي فقال اتفقت الأشاعرة والمعتزلة على امتناع الخلو بعد الاتصاف وذلك لاجراء العادة من الله تعالى بخلق المثل أو الضد بعده عند الاشعري وامتناع زوال العرض الابطريان ضده عند المعتزلي فكذا يمتنع الخلو قبله قياساً عليه وهو أيضاً خال عن الجامع مع ظهور الفارق وانما كانا أضعف من التمسك بالحركة والسكون لانه يثبت بعضاً من المطلوب بخلافها (احتج المجوز) للخلو (بوجوه) ثلاثة (الأول لو لزم من وجود الجوهر وجود العرض لكان الرب تعالى مضطراً الى احداث العرض عند احداث الجوهر وانه ينفي الاختيار * والجواب ان هذا لازم عليكم في امتناع وجود العرض دون الجوهر و) امتناع وجود (العلم دون الحياة و) امتناع وجود (العلم بالمنظور فيه دون النظر) فانكم لا تجوزون انقلاب العلم النظري بصفاته تعالى ضروريا وحصوله بلا نظر فيلزم كونه مضطراً الى احداث الجوهر والحياة والنظر عند احداث الامور الموقوفة عليها (فما هو عذركم في صور الالزام فهو عذرنا في محل النزاع) ولا يخفى عليك ان الالزام الثالث لا يتجه على من يسند النظر والعلم المستفاد منه الى قدرة العبد وكذا اذا أبدل الثالث بما ذكره الآمدي من لزوم العلم بالمنظور فيه عند انتفاء الآفات المانعة منه * الوجه (الثاني ما من معلوم الا ويمكن ان يخلق الله تعالى في العبد علما به والمعلومات) أي المفهومات التي يمكن ان يتعلق العلم بها (في نفسها غير متناهية) لشمولها الواجب والممكنات والممتنعات فكذا العلوم المتعلقة بها غير متناهية (والحاصل) من تلك العلوم (للعبد متناه) لاستحالة وجود مالا يتناهى (فان انتفى) والظاهر ان يقال فقد انتفى (عنه علوم غير متناهية فكان يجب) على تقدير امتناع الخلو عن العرض وضده (ان يقوم به بازاء كل علم منتف عنه ضد له فيلزم) حينئذ (قيام صفات غير متناهية) بالعبد (وكذا) الحال (في المقدورات ونحوها) كالمرادات (وانه محال) لما عرفت (والجواب ان المنتفى) عن العبد هو (تعلق العلم بمالا يتناهي من المعلومات (وانه) أي ذلك التعلق (ليس بعرض) بل هو أمر اعتباري (وهذا) الالزام الذي ذكرتموه (انما يلزم من يحوج كل معلوم الى علم) على حدة ويجعله مع ذلك أمراً موجوداً لا نفس التعلق الاعتباري (ونحن لا نقول به) بل يجوز أن يتعلق علم واحد بمعلومات متعددة أو نجعله نفس التعلق لا صفة موجودة (وأجاب الاستاذ أبو

اسحاق بناء على أصله من تضاد العلوم المتعددة) وان كانت مختلفة لا متماثلة (ان) أي بأن (ضد العلوم المتنفية (التي لا تتناهي (هو العلم الحاصل) سواء كان متعددا أو واحدا فلا محذور (وألزم) الاستاذ على أصله (امتناع اجتماع علمين) مطلقا في محل واحد لكونهما متضادين عنده (فالتزمه وزعم ان لكل علم محلا من القلب غير ما للآخر فلا يجتمع علمان في محل واحد أصلا (وأجاب ابن فورك) فقال (المعلومات وان كانت غير متناهية فالانسان لا يقبل منها الا علوما متناهية لامتناع وجود ما لا يتناهي مطلقا) واذا لم يقبل ما لا يتناهي من العلوم لم يلزم على تقدير خلوه من العلوم التي لا تتناهي ان يتصف باضداد غير متناهية لان قيام الضد انما يكون بدل ما كان المحل قابلا له قال الآمدي وهذا أسد من جواب الاستاذ قال المصنف (وانما يصح) هذا الجواب (لو امتنع وجود ما لا يتناهي بدلا كما يمتنع وجوده معا) لكنه لم يثبت وأجيب عنه بان اللازم حينئذ اتصاف العبد بصفات غير متناهية على سبيل البدل وليس بمستحيل لان الحاصل للعبد في كل وقت مع ما قبله من الاوقات متناه قطعا (وأجاب القاضي) الباقلاني (بانه قد يكون انتفاء ما انتفى) عنه (من العلوم) التي لا تتناهي (بضد عام) هو صفة واحدة مضادة لجميع تلك العلوم المتنفية ولا استحالة في مثل ذلك (كالموت والنوم) فانهما ضدان (لجميع العلوم) على الاطلاق واذا جاز ذلك جاز أيضا ان تضاد صفة واحدة ماعدا العلوم الحاصلة * الوجه (الثالث الهواء و) كذا (الماء خال عن اللون) المخصوص كالسواد مثلا (و) عن (ضده) أيضا اذلا لون له أصلا وكذا هو خال عن الطعوم المتضادة كما مرت الاشارة اليه (والجواب منع عدم اللون) فيه (بل) له لون مالكنه (لا يدرك لضعفه أو التزم ان الشفيف) الثابت للهواء والماء أمر وجودي هو (ضد اللون) المطلق (لا عدمه * تنبيه منهم) أي من المتكلمين (من قال قبول الاعراض) الثابت للجواهر (معلل بالتحيز للدوران) فانه اذا وجد التحيز وجد القبول واذا عدم عدم والمدار علة للدائر (وقيل لا للدوران كل) منهما (مع الآخر فليس اسناد أحدهما الى الآخر أولى من العكس والحق التوقف) لان كل واحد من المذهبين ممكن ولا قاطع في شيء منهما ﴿ المقصد السابع الابعاد ﴾ الموجودة (متناهية) من جميع الجهات (سواء كانت) تلك الابعاد (في ملاء) كالابعاد المقارنة للمادة الجسمية (أو خلاء) كالابعاد المجردة عنها (ان جاز) الخلاء والمراد أن تناهي الابعاد لا يتوقف على

امتناع الخلاء (خلافا للهند) فانهم ذهبوا الى انها غير متناهية وانما قلنا بتناهيها (لوجوه ٭ الأول لو وجد بعد غير متناه) ولو من جهة واحدة (فلنا أن نفرض) من مبدإ معين (خطا غير متناه وخطا آخر متناهيا) بحيث (يوازيه) في وضعه الاول أي يكون بحيث لايلاقيه أصلا وان أخرج الى غير النهاية (ثم يميل) الخط المتناهي بحركته مع ثبات أحد طرفيه الذي في جانب المبدا (من الموازاة مائلا الى جهته) أي جهة الخط الغير المتناهي (فيسامته أي يصير بحيث يلاقيه بالاخراج وذلك أعني حصول المسامتة بتلك الحركة معلوم (ضرورة والمسامتة) المذكورة (حادثة) لكونها معدومة حال الموازاة المتقدمة عليها (فلها أول) اذ كل حادث كذلك (وهي) أي مسامتته اياه (بنقطة) لأن تقاطع الخطين لا يتصور الا عليها (فيكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي أول نقطة المسامتة وانه محال اذ ما من نقطة تفرض على الخط الذي فرض غير متناه (الا والمسامتة مع ما قبلها) أي فوقها من جانب لا تناهي الخط (قبل المسامتة معها) وذلك (لان المسامتة) مع أية نقطة تفرض (انما تحصل بزاوية مستقيمة الخطين) عند الطرف الثابت من الخط المتناهي فأحد الخطين هو هذا المتناهي مفروضا على وضع الموازاة والآخر هو بعينه أيضا لكن حال كونه على وضع المسامتة فكأن هناك خط آخر كان منطبقا عليه فزال بحركته انطباقه مع بقاء أحد طرفيه على حاله ويزداد اتضاحه بأن نفرض الخط المتناهي خارجا من مركز كرة موازيا لغير المتناهي ثم نفرض حركتها حتي يصير مسامتا فيحدث عند مركز الكرة زاوية مستقيمة الخطين وانها تقبل القسمة الى غير النهاية) اذ قد بين اقليدس في الشكل التاسع من المقالة الاولى من كتابه ان كل زاوية مستقيمة الخطين يمكن تنصيفها بخط مستقيم ولا شك ان كل واحد من النصفين زاوية مستقيمة الخطين فيقبل التنصيف أيضا وهكذا الى ما لانهاية له على ان الزاوية المسطحة اما كم أو كيفية حالة فيه سارية في جهة واحدة منه فتكون قابلة للانقسام أبدا كالمقادير (وكلما كانت الزاوية أصغر كانت المسامتة مع النقطة الفوقانية) يعني اذا فرض ان نقطة ماهي أول نقط المسامتة لم تكن تلك النقطة كذلك لأن المسامتة معها انما تكون بحدوث زاوية منقسمة الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها وفي حال حدوث النصف توجد المسامتة لزوال الموازاة حينئذ قطعا وتلك المسامتة مع نقطة فوقانية بلاشبهة فلا تكون النقطة الأولى أول نقطة المسامته وهكذا فلا يمكن أن يوجد

هناك ماهو أول تلك النقط وقد تبين ذلك بان المسامتة انما تكون بالحركة وكل حركة منقسمة الى جزء سابق وجزء لاحق فحال مايوجد الجزء السابق تكون المسامتة مع نقطة أخري وهكذا * قال المصنف

﴿ تلخيصه ﴾

أي تلخيص هذا الوجه انه (لو وجد بعد غير متناه لامكن الفرض) أي المفروض (المذكور واللازم باطل لانه مستلزم اما الامتناع المسامتة أو لوجود نقطة هى أول نقط المسامتة) اذ مع ذلك الفرض اما أن تمتنع المسامتة وهو أحد الأمرين أولا تمتنع فيجب أن يوجد أول نقط المسامتة وهو الأمر الآخر (والقسمان باطلان) اما وجود تلك النقطة فلما مر من استحالته واستلزام وجودها تناهى مالا يتناهى أيضاً وأما امتناع المسامتة فلأن زوال الموازاة بالحركة يستلزم وجودها فلا يتصور امتناعها على ذلك الفرض كما لايخفي ومنهم من فرض الخط المتناهي أولا مسامتا ثم تحرك الى أن صار موازيا قال فلابد من نقطة هي آخر نقط المسامتة لانها كانت ثم زالت فيكون لها نهاية لكنه باطل لمثل مامر وسماه برهان الموزاة (واعترض عليه بمنع امكان الفرض) أى لانسلم انه لو وجد بعد غير متناه لامكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه فيكون موازيا للأول أولا مسامتا له بسبب حركته ثانيا اذ يجوز ان يكون بعض هذه الامور محالا في نفسه أو يكون كل واحد منها ممكنا واجتماعها محالا كاجتماع قيام زيد مع عدمه وحينئذ جاز ان يكون البعد الغير المتناهي ممكنا والفرض ممتنعا على أحد الوجهين ويكون المحال ناشئا منه لا من البعد الذى لا يتناهي أو يكون كلاهما ممكنا ويلزم المحال من اجتماعهما (وجوابه دعوى الضرورة) أي نحن نعلم ببديهة العقل ان كل واحد من الأمور المفروضه ومجموعها أيضا ممكن على تقدير لا تناهي الابعاد فلو كان لا تناهيها ممكنا في نفس الأمر لم يكن هناك ممتنع لا بسيط ولا مركب فلا يتصور لزوم محال ولما لزم علم ان المحال هو اللاتناهى وحده (واعلم ان من المفروض مايحكم العقل بجوازه) بديهة (كالفروض الهندسية مثل تطبيق خط على خط وفصل خط من خط وادارة دائرة) بتحريك خط مستقيم مع ثبات أحد طرفيه الى أن يعود الى وضعه الاول (وليس لأحد أن يمنعه الا مكابرة) ومانحن فيه من قبيل هذه الفروض كما نبهنا عليه فلا يتجه عليه منع امكانه على ذلك التقدير (وقد يقال عليه) أيضا (لا نسلم لزوم نقطة هى أول نقط المسامتة لعين ما

ذكرتم في بطلان التالى) أى نستدل به على بطلان الملازمة فنقول اذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهى نقط هي أول نقط المسامتة لأن المسامتة انما تكون بزاوية وحركة مقسمتين فلا يوجد هناك ما هى أول نقطها لان كل نقطة تفرض كذلك كانت المسامتة مع ما فوقها قبلها (والجواب) عن هذا (انا بينا لزوم ذلك بأن المسامتة لها أول) لكونها حادثة (وهو يكون بنقطة ضرورة) فالنقطة التى حدثت المسامتة معها في ذلك الاول هي أول نقطها (ودليل امتناع اللازم) فى نفسه (لا يدل على عدم ملازمته لجواز أن يكون اللزوم أيضا ممتنعا كيف ولو دل على ذلك لما تم الا قيسة الاستثنائية التي استثني فيها نقيض التالى واستدل عليه واليه أشار بقوله (والا جاء في كل قياس استثنائى يستثنى فيه نقيض التالى) وقد يجاب أيضا بأنا نستدل هكذا لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك الخط المتناهى من الموازاة الى المسامتة فاما أن يوجد أول نقط المسامتة أو لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا وعلى هذا بطل اعتراضكم بالكلية لكن بقى ههنا بحث وهو انا لا نسلم ان المسامتة ببعض الزاوية أو الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكلها وانما يلزم ذلك اذا كان بعضهما موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد به مسامتة لكنهما ينقسمان بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لامتنع حركة نصف قطر الدائرة على قوس منها لأن الحركة الى نصف القوس قبل الحركة الى كلها والحركة الى نصف الزاوية قبل الحركة الي كلها وهكذا بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من موضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه بعض الافاضل بان ماذكرناه أحكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم انما يحكم بها على طاعة من العقل كسائر الهندسيات فليس المدعى الا انه لابد للمسامتة الحادثة من أول نقطة في الوهم لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة للاولية بخلاف الخط المتناهى وفيه نظر اذ ليس يلزم من حدوث المسامتة الا أن يكون لها زمان هو أول أزمنة وجودها فلا تكون المسامتة الحادثة فيه مسبوقة بمسامتة في زمان سابق عليه وهذا اللازم لا يستلزم أن يوجد هناك نقطة هى أول نقط المسامتة في الوهم بيانه أن نقول لا مسامتة حال الموازاة بل لابد لحدوثها من حركة واقعة في زمان فاذا وجدت كانت المسامتة حاصلة في كل آن يفرض فى ذلك الزمان وتلك الآنات المفروضة فيه غير متناهية أي لا تقف عند حد فكذا المسامتات المتوهمة فيها وكل واحدة منها انما هى مع نقطة أخرى فلا تتعين نقطة أولى يقف الوهم

عندها وهل هذا الامثل أن يقال لوحدثت الحركة لكان لها أول زمان توجد فيه وحينئذ فلا بد أن يتعين لها ولمانها جزء أول في الوهم لكنه محال لا يقال المسامتة آنية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقة باخري في الوهم لانا نقول مسامتة الخط للنقطة آنية وأما المسامتة المذكورة أعني مسامتة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان كما ذكرناه فليس هناك مسامتة الا وهي مسبوقة في الوهم باخري الي غير النهاية فلا يتعين فيه نقطة غير مسبوقة ويمكن أن يقال نحن ندعى انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد أن يتعين فيه نقطة هي أول نقط المسامتة اذلا بد هناك من مسامتة غير مسبوقة فيه باخري والا لزم وجود مسامتات غير متناهية العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال فتلك المسامتة انما هي باولى النقط ولك أن تحمل ذلك الدفع على هذا المعني بان تجعل تعين النقطة في الوهم عبارة عن تعينها في الخارج على تقدير وقوع المفروض فيه فيندفع النظر عنه (وقال بعض فضلاء المتأخرين) وهو صاحب لباب الاربعين هذا الدليل مقلوب عليكم لدلالته علي عدم تناهي الابعاد بأن يقال (ان أطول خط يفرض) في البعد المتناهي الموجود (هو محور العالم) فاذا فرضنا خطا يوازيه ثم يتحرك حتى يسامته على طرفه (والمسامتة مع النقطة التي فوقه) خارج العالم (قبل المسامتة معه) لما ذكرتم بعينه فيلزم أن يكون علي سمته نقط لا تناهي وبعد غير متناه يفرض فيه تلك النقط (وهذا) الذي ذكره (مما لا ورود له كيف والمسامتة مع نقطة لا وجود لها لا تعقل) لأنه لا يمكن اخراج خط الى خارج العالم اذ لا خلاء موجوداً هناك ولا ملأ فكيف يتصور ملاقاته لنقطة معدومة فيه (والوهم البحث) الذي لايساعده العقل (لا عبرة به) وتحقيقه ان اللازم مما ذكره نقط موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تناهي الابعاد الموجودة في الخارج دون الموهومة الصرفة * الوجه (الثاني وهو عكس الأول) في انه فرض فيه أولا المسامتة والتقاطع بين الخطين وثانيا الموازاة وعدم الملاقاة واعتبر فيه آخر نقط التقاطع (و) هو (لزيادة تقرير) وتحقيق (له) أي للوجه الأول (ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كأنهما مائلان الى الموازاة فلا بد في الموازاة (من ان يتخلص أحدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتهما ويلزم الخلف) وهو تناهيهما على تقدير اللاتناهي وقد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من

مركزها خط غير متناه، تقاطع لآخر غير متناه أيضا فاذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيهما وبرهان الموازاة على ما مر مأخوذ منه بفرض أحد الخطين متناهيا ومسامتا أولا فظهر ان براهين المسامتة والموازاة والتخلص راجعة الى أصل واحد * الوجه (الثالث انا نفرض من نقطة ما خطين ينفرجان كساقي مثلث متساوي الاضلاع بحيث يكون البعد بينهما بعد ذهابهما ذراعا ذراعا وبعد ذهابهما ذراعين ذراعين وعلى هذا) يتزايد البعد بينهما بقدر ازديادهما ولو ترك ذكر تساوي الاضلاع واكتفي بالحيثية المفسرة له لكان الكلام اخصر وأظهر وعمدوله ان يكون الانفراج بينهما بقدر امتدادهما (فاذا ذهبا الي غير النهاية كان البعد بينهما غير متناه) أيضا (بالضرورة واللازم محال لأنه محصور بين حاصرين والمحصور بين حاصرين يمتنع أن لا يكون له نهاية ضرورة وهذا) البرهان في الحقيقة (هو الذي يسميه ابن سينا البرهان السلمي مع زيادة تلخيص عجز عنه الفحول البزل) واهتدى اليه صاحب المطارحات وذلك التلخيص هو فرض الانفراج بين الخطين بقدر الامتداد اذ قد سقط به مؤنات كثيرة يحتاج اليها في السلمي الذي أورده في اشاراته كما تطلع عليها في شروحها (واعلم ان هذا) الوجه الثالث (يدل على بطلان عدم تناهي الابعاد من جميع الجهات) كما هو مذهب الخصم ومن جهتين أيضا لا من جهة واحدة اذ لا يمكن حينئذ فرض الانفراج بقدر الامتداد واليه الاشارة بقوله (ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية) في طولها (لم يتم ذلك) في ابطالها بخلاف الأولين فانهما يبطلان لاتناهي الابعاد على الاطلاق * الوجه (الرابع) وهو البرهان السلمي على الاطلاق وقد لخصه المصنف تلخيصا شافيا (نفرض ساقي مثلث) خرجا من نقطة واحدة (كيف اتفق) أي سواء كان الانفراج بقدر الامتداد كما مر تصويره أو أزيد بأن يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا أو أنقص كما اذا انعكس الحال بينهما (فللانفراج اليهما) أي الى الساقين (نسبة محفوظة بالغا ما بلغ) وذلك لان الخطين مستقيمان فلا يتباعد ان الاعلى نسق واحد فاذا امتدا عشرة أذرع مثلا وكان الانفراج حينئذ ذراعا فاذا امتدا عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتدا ثلاثين كان ثلاثة أذرع وعليه فقس وهذا معنى حفظ نسبة الانفراج اليهما وحينئذ تكون نسبة الامتداد الأول أعني العشرة الى الثاني أعني العشرين كنسبة الانفراج الأول أعني الذراع الى الثاني أعني

الذراعين وكذا الحال في نسبة الثالث الى الثالث والرابع الى الرابع ومابعدها (فلو ذهبا) أي الساقان (الى غير النهاية لكان ثمة بعد متناه) هو الامتداد الأول (نسبته الى غير المتناهى) وهو الامتداد الذاهب الى غير النهاية كنسبة المتناهي) وهو الانفراج الأول (الى المتناهي) وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد وكنسبة الانفراج الى الانفراج (هذا خلف) لأن نسبة المتناهي الى المتناهي المذكورين بجزئية معينة ويستحيل ذلك بين المتناهى وغير المتناهى لايقال جاز أن يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه أيضا لانا نقول فيلزم انحصار مالايتناهي بين حاصرين * الوجه (الخامس انا نقسم) جسما على هيئة الدائرة وليكن (ترسا بستة أقسام) متساوية بان نقسم أولا محيط دائرته الي ست قطع متساوية ثم نصل بين النقط المتقابلة بخطوط متقاطعة على مركزه فينقسم حينئذ الى أقسام ستة متساوية (يحيط بكل قسم) منها (ضلعان ثم نخرج الاضلاع) بأسرها (الى غير النهاية) حتى تنقسم الابعاد كلها في طولها وعرضها أعني سعة العالم بهذه الاقسام ثم نردد فى كل قسم فنقول هو) في عرضه (اماغير متناه فينحصر مالايتناهي بين حاصرين) هما الضلعان المحيطان به (واما متناه فكذا الكل) متناه أيضا (لأنه ضعف المتناهي) الذى هو أحد الاقسام (بمرات متناهية) هي الستة (وهذا) البرهان المسمى بالترسى (كالتتمة والتوضيح للبرهان) الذى هو تلخيص (السلمي لان كل قسم من الستة كمثلث متساوي الاضلاع) لانك اذا فرضت على ضلعي كل قسم نقطتين متساويتي البعد عن المركز ووصلت بينهما بخط كان ذلك الخط مساويا لكل واحد من الضلعين وذلك لان الزاوية التي عند المركز ثلثا قائمة اذ المحيط بكل نقطة أربع قوائم وقد قسمت ههنا بست زوايا متساوية وكذا كل واحدة من الزاويتين الباقيتين ثلثا قائمة لانهما متساويتان لتساوى وتريهما واذا كانت زوايا المثلث متساوية كانت الاضلاع كذلك فظهر ان الانفراج بين كل ضلعين بقدر امتدادهما كما فى ذلك البرهان الاان ههنا تصويرا ومزيد توضيح لامكان خروج خطين من نقطة بحيث ينفرجان على قدر امتدادهما وكان يكفيه ههنا أن يخرج من نقطة واحدة خطوطا ستة على أن تكون جميع الزوايا متساوية الا ان فى امكان ذلك نوع خفاء فقرض دائرة لاشبهة في امكان تقسيم محيطها الى أقسام ستة متساوية وحينئذ يلزم تساوي الزوايا المركزية وكون كل واحدة ثلثي قائمة فينكشف مساواة

البعد فيما بين الخطين لامتدادهما انكشافا تاما وهذه الوجوه أعني الثالث والرابع والخامس كما لايخفى راجعة الى برهان واحد * الوجه (السادس التطبيق) الدال على تناهي الابعاد من جميع الجهات (وطريقه) ههنا (ان نفرض من نقطة ما الى غير النهاية خطا و) نفرض (من نقطة قبلها اعتناه خطا آخر) الى غير النهاية أيضا (ثم نطبق الخطين فالناقصة اما مثل الزائدة) واستحالته ظاهرة (أو تنقطع فينقطعان) فلا يكونان غير متناهيين (كما تقدم مرتين) مرة في بطلان التسلسل ومرة في تناهي القوى الجسمانية * الوجه (السابع انا نفرض خطا غير متناه من الجانبين ثم نعين عليه نقطتين بينهما بعد متناه ونشير الى نقطة ما) من هاتين النقطتين (فنقول هي اما المنتصف أولا فان كانت المنتصف كان منها في الجانب الآخر مثله فيكون من النقطة الاخرى في ذلك الجانب أقل منه فنطبق أحدهما بالآخر وتم الدليل وان لم تكن المنتصف كان أحدهما أقل من الآخر ونمضى) في اتمام الدليل ولا يذهب عليك ان هذا تقرير آخر للتطبيق فقد عادت الوجوه السبعة الى أدلة ثلاثة اثنان منها يدلان على امتناع اللاتناهي مطلقا وواحد على امتناعه في جهتين أو أكثر (احتج الخصم) على عدم التناهي (بوجوه * الأول) ان (ماوراء العالم متميز فان مايلي يمينه) أي يمين العالم (غير مايلي يساره ضرورة) الا ترى ان بديهة العقل شاهدة بان مايلي القطب الشمالي غير مايلي القطب الجنوبي ومايلي المشرق غير مايلي المغرب الى غير ذلك (والمتميز لايكون عدما محضا فهو أذن) موجود و (بعد) لقبوله التقدير سواء كان ماديا أو مجردا (والجواب منع) ثبوت (التميز) فيما وراء العالم بحسب نفس الامر (وانما ذلك) التميز الذي ذكرتموه (وهم) محض لاعبرة به أصلا * (الثاني انه) أي ماوراء العالم (متقدر فان مايوازي ربع العالم أقل مما يوازي نصفه وكل متقدر فهو) موجود و (كم والجواب ان التقدر) الذي صورتموه (وهم) باطل لايلتفت اليه قطعا * (الثالث انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان أمكنه مد يده فيما وراءه فثمة فضاء) موجود لاستحالة مد اليد في العدم الصرف (متقدر اذ مايسع منه (أصبعا أقل مما يسع اليد كلها وان لم يمكنه) مد يده فيه (فثمة جسم مانع) لليد من النفوذ (وعلى التقديرين فثمة بعد) اما مجرد أو مادي (والجواب لانسلم أنه لو لم يمكنه مد يده فيه فثمة جسم مانع لجواز ان يكون ذلك لا لوجود المانع بل لعدم الشرط وهو الفضاء الذي يمكن مد اليد فيه * الرابع الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا) فاذا

وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية (والجواب ان الكلية) وان لم تمنع من وقوع جزئيات لاتتناهى الا انها (لا تقتضي الوجود) أي وجود شيء من الجزئيات (ولا التعدد) في الجزئيات (ولا عدم التناهي) فيها بل يجوز ان يكون الكلي ممتنع الوجود فلا يوجد شيء من افراده أو ممتنع التعدد فلا تتعدد افراده أو ممتنع اللاتناهي في افراده فلا يوجد له افرد غير متناهية كل ذلك لامور خارجة عن مفهوم الكلية وعدم تناهي افراد الجسم ممتنع للادلة السابقة ﴿ المقصد الثامن ﴾ جوز المتكلمون وجود عالم آخر مماثل لهذا العالم لان الامور المتماثلة تتشارك في الاحكام واليه الاشارة في الكلام المجيد * أو ليس الذى خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم * و (قال الحكماء لاعالم غير هذا العالم اعني مايحيط به سطح محدد الجهات لثلاثة أوجه * الاول لو وجد خارجه عالم آخر لكان في جانب من المحدد) كان (المحدد في جهة منه فتكون الجهة قد تحددت قبله) ليتصور وقوعه فيها (لابه) كما هو الواقع (هذا خلف والجواب ان الذي ثبت بالبرهان تحدد جهتي العلو والسفل بالمحدد) كما مر (واما تحدد جميع الجهات به فلا ولم لايجوزان يكون ههنا جهات غير هاتين الجهتين تحدد لابهذا المحدد) بل بمحدد آخر فيجوز وقوع هذا فى جهة منها (فان حصر الجهات) المتحددة (فى هاتين لم يقم عليه دليل * الثاني لو وجد عالم آخر لكان بينهما خلاء سواء كانا) معا (كرتين أولا) وذلك لان هذا العالم كرى فان كان الآخر كريا أيضاً لم يتصور الملاقاة بينهما الا بنقطة فلا بدأن يقع بينهما خلاء سواء تلاقيا أولا وان لم يكن كريا وقع الخلاء أيضاً لان ملاقاة الكرة لماليس بكرة لاتكون الا مع فرجة (والجواب) بعد تسليم امتناع الخلاء ان نقول (لا نسلم ذلك لجواز ان يملأهما) أى يملاء مابينهما (مالئ ولو أردنا ذكر مستند للمنع تبرعا قلنا قد يكونان) أى العالمان (تدويرين مركوزين (فى ثخن كرة) عظيمه يساوي ثخنهاقطريهما أو يزيد عليهما (وربما تتضمن) تلك الكرة (الوفا من الكرات كل واحدة) منها (أعظم من المحدد بما فيها) من الافلاك والعناصر (ولا استبعاد) في ذلك (فانهم قالوا تدوير المريخ اعظم من ممثل الشمس بما فيها) من الافلاك الثلاثة والعناصر الاربعة ثلاث مرات (واذا جاز ذلك فلم لايجوز فيما هو أعظم منه ومن أين لكم أنه ليس في جوف تدوير المريخ عناصر ومركبات مماثلة لما عندنا) في الحقيقة (أومخالفة له) فيها * (الثالث لو وجد عالم آخر لكان فيه عناصر لما فيه احياز طبيعية

فيكون لعنصر واحد) كالماء مثلا (حيزان طبيعيان) وقد عرفت بطلانه (والجواب منع تساوي عناصرهما وكائناتهما) المركبة منهما (صورة) أي لا نسلم تساويهما في الصورة النوعية وان كانت متشاركة في الآثار والصفات كاشتراك نارينا في الاحراق والاشراق (ولئن سلمنا) الاشتراك في الصورة النوعية (فلا نسلم تماثلهما حقيقة) لجواز الاختلاف في الهيولى الداخلة في حقيقتهما (وان سلمنا) التماثل أيضاً (فلم لا يجوز أن يكون وجوده في أحدهما) أي حصوله في أحد الحيزين (غير طبيعي) ولا نسلم ان القسر لا يكون دائماً

﴿ المرصد الثالث في مباحث النفوس ﴾

المجردة وأحكامها * شرع في بيانها بعد الفراغ من مباحث الاجسام وعوارضها (وفيه مقاصد) أربعة ﴿ المقصد الأول ﴾ في النفوس الفلكية وهي مجردة) عن المادة وتوابعها (لان حركات الافلاك ارادية فلها نفوس مجردة اما الأول) وهو كون حركاتها ارادية (فلانها اماطبيعية اوقسرية أوارادية) لما مر من ان أقسام الحركة الذاتية منحصرة فيها (والأولان باطلان) فتعين الثالث (اما كونها طبيعية فلان الحركة الدورية كل ماوضع فيها فهو مطلوب ومتروك فلو كان ذلك) التحرك الدوري (مقتضى الطبيعة) ومستندا اليها (لكان الشي الواحد) وهو الوضع المخصوص (مطلوبا بالطبع ومتروكا بالطبع وانه محال) وقد وجه هذا الدليل بان كل وضع يتوجه اليه المتحرك بالاستدارة يكون ترك ذلك الوضع هو عين التوجه اليه فيكون المهروب عنه بالطبع بعينه مطلوبا بالطبع في حالة واحدة بل يكون الهرب عن الشيء عين طلبه وأنه محال بديهة ورد عليه بانه ترك وضع ليس توجها اليه بعينه لانعدامه بتركه بل غايته انه توجه الى مثله فلايكون المتروك نفس المطلوب فالاولى أن يوجه بان المتحرك بحركته المستديرة يطلب وضعا ثم يتركه ومثله لا يتصور من فاقد الارادة لان طلب الشيء المعين وتركه لا يكون الا باختلاف الاغراض الموقوفة على الشعور والارادة (واما كونها قسرية فلما تقدم ان القسر انما يكون على خلاف الطبع وذلك) لانه تقدم في مباحث الاعتمادات ماهو بمعناه أعني (ان عديم الميل الطبيعي لا يحرك) قسرا (وههنا لا طبع فلا قسر وأيضا فلو كان) تحرك الافلاك على الاستدارة (بالقسر لكان على موافقة القاسر فوجب تشابه حركاتها) في الجهة والسرعة والبطء وتوافقها في المناطق والاقطاب اذلا يتصور هناك قسر الامن بعضها لبعض لكن حركاتها كما شهدت به الارصاد ليست متشابهة

ولامتوافقة (وأما الثاني) وهو انه اذا كانت حركاتها ارادية كانت لها نفوس مجردة (فلان ارادتها) المتعلقة بحركاتها (ليست) ناشئة (عن تخيل محض) من قوة جسمانية تدرك أمورا جزئية (والا امتنع دوامها) أي دوام الحركات الفلكية (على نظام واحد دهر الداهرين) أي أزلا وأبدا (لايختلف ولايتغير) لافي الجهة ولافي السرعة الاترى ان الحركات الحيوانية المستندة الى الادراكات الجزئية تختلف وتنقطع (فهي) أي ارادتها التي تترتب عليها الحركات السرمدية على وتيرة واحدة (اذن ناشئة عن تعقل كلي) يندرج فيه أمور غير متناهية (ومحل التعقل الكلي مجرد لما سيأتي في النفوس الانسانية برهانه والاعتراض) على هذا الدليل أن يقال (لانسلم انها ليست طبيعية وانه يلزم) من ذلك (كون المطلوب بالطبع مهروباعنه بالطبع لجواز ان يكون المطلوب) في الحركة الطبيعية (نفس الحركة) لاحصول وضع معين فان قيل حقيقة الحركة هي التأدي الى شئ آخر فلاتطلب لذاتها بل لغيرها قلنا الحركة عندنا عبارة عن كون الجوهر في آنين في مكانين فجاز كونها مطلوبة لذاتها (سلمناه) أي سلمنا ان الحركات الفلكية ليست طبيعية (لكن لانسلم انها ليست قسرية قولكم القسر على خلاف الطبع) أي ماليس فيه ميل طبيعي لايقبل حركة قسرية (ممنوع وقد مر مافي دليله) من الخلل على أنه ليس يلزم من عدم كون حركاتها المستديرة طبيعية ان لايكون لها ميل طبيعي مخالف لهذه الحركة ولا نسلم أيضا ان القاسر هناك منحصر في الافلاك حتى يلزم التشابه بل نقول الحركة الحاصلة من بعضها في بعض تكون حركة عرضية لاقسرية (سلمناه لكن لانسلم ان التخيل لاينتظم) على حالة واحدة ولايدوم سرمدا (ولم لايجوز ان يكون تخيله) أي تخيل الفلك (خلاف تخيلنا) لا يختلف ولا ينقطع بل يستمر أزلا وابدا بتعاقب افراد غير متناهية متعلقة بحركات متوافقة متماثلة فان قيل القوى الجسمانية كما مر متناهية مدة وعدة وشدة فلا تستند اليها الحركات التي لاتتناهي قلنا تقدم أيضا مافيه ولو صح ذلك تعذر عليكم اثبات النفوس المنطبعة في الاجسام الفلكيه (سلمناه لكن لانسلم ان محل العقل مجرد و) ما سيأتي من برهانه سنتكلم عليه) هناك (تفريعان) على القول بان للافلاك نفوسا مجردة وانها احياء ناطقة الاول لها مع القوة العقلية التي نسبتها اليها كنسبة النفس الناطقة الينا (قوى جسمانية هي) بتخيلاتها (مبدأ للحركات الجزئية) الصادرة عنها (فان التعقل الكلي لايصلح

لذلك) أى لكونه مبدأ لوقوع الحركة الجزئية (فان نسبته الى جميع الجزئيات سواء فلا يصلح مبدأ لتخصيص البعض) بالوقوع (دون البعض) بل لابد في وقوعه من ارادة جزئية متفرعة من ادراك جزئي لايتصور الامن قوة جسمانية وهذه القوى في الافلاك كالخيال فينا الا انها سارية فى جميع أجزائها بسيطة وتسمى نفوسا منطبعة (الثانى ليس للافلاك حس) من الحواس الظاهرة (ولا شهوة ولا غضب لان الاحتياج اليهما لجلب النفع ودفع الضر المقصود بهما حفظ الصورة عن الفساد وصورها) الجسمية والنوعية (لا تقبل ذلك) لامتناع الخرق والالتئام والكون والفساد عليها (والمقدمات) المذكورة (كلها ممنوعة) اذلا نسلم ان هذه القوي انما خلقت لما ذكر فانه يجوز أن يكون خلقها لكونها كمالا للجسم ولا نسلم أيضا انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة عن الفساد ولئن سلم فلا نسلم ان صورة الفلك لاتقبل الفساد وما استدل به عليه مدخول وفي الملخص ان كلام ابن سينا اضطرب في الحواس الباطنة فحيث نفاها استدل عليه بأنها متعلقة بالحواس الظاهرة لان التخيل لحفظ صور المحسوسات والتوهم لدرك أحوالها الجزئية والتفكر للتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل وجب أن لايوجد التبع ويرد على هذا الاستدلال انا لانسلم انحصار فائدتها في حفظ صور المحسوسات وأحوالها الجزئية والتصرف فيها اذ يجوز أن يكون فيها فوائد أخرى وان سلم فلا نسلم انه لامعطل في الوجود ﴿المقصد الثانى﴾ في ان النفوس الانسانية مجردة) أى (ليست) قوة (جسمانية) حالة في المادة (ولا جسما) بل هى لامكانية لاتقبل اشارة حسية (وانما تعلقها بالبدن تعلق التدبير والتصرف) من غير أن تكون داخلة فيه بالجزئية أوالحلول (هذا مذهب الفلاسفة) المشهورين من المتقدمين والمتأخرين (ووافقهم على ذلك من المسلمين الغزالى و الراغب) وجمع من الصوفية المكاشفين (وخالفهم فيه الجمهور) بناء على مامر من نفي المجردات على الاطلاق) عقولا كانت أونفوسا (احتجوا) أي المثبتون لتجريدها (بوجوه) خمسة (الاول انها تعقل البسيط) الذى لاجزء له بالفعل (فتكون مجردة اما الاول فلانها تعقل حقيقة ما) من الحقائق أي معنى مامن المعانى (فان كانت) تلك الحقيقة (بسيطة فذاك) أي ثبت المطلوب اعني تعقلها للبسيط (والا كانت) تلك الحقيقة (مركبة من البسائط) بالفعل لان الكثرة متناهية كانت أو غير متناهية يجب فيها الواحد بالفعل لانه مبدؤها (وتعقل الكل بعد تعقل اجزائه)

بالضرورة لا يقال هذا اذا كان الكل معقولا بالكنه فان تعقله بوجه مالا يستلزم تعقل شئ من أجزائه لانا نقول كلامنا في ذلك الوجه المعقول فان كان بسيطا فذاك وان كان مركبا كان له بسائط كل واحد بالفعل (واما الثاني) وهو انها اذا تعلقت بالبسيط كانت مجردة (فلان محل البسيط لو كان جسما أو جسمانيا) أي لوكان ذا وضع اصالة أو تبعا (لكان منقسما وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه لان الحال في أحد جزئية غير الحال في) الجزء (الآخر وانه) أي انقسام الحال الذي هو العلم (ينافي البساطة) في المعلوم اذ يجب ان يكون العلم مطابقا لمعلومه (اجيب عنه بأنه مبني على ان النفس محل للمعقول) لان التعقل عبارة عن حصول الصورة فى القوة العاقلة (وهو ممنوع فان العلم) عندنا (مجرد تعلق) بين العالم والمعلوم يمتاز به المعلوم عند العالم وذلك التعلق أمر اعتبارى اتصف به العالم لا امر موجود حال فيه (وان سلم) ان العلم بحصول صورة المعلوم (فمحل) أي فالنفس حينئذ محل (لصورة البسيط) الذى تعلقه لا لذات البسيط (ولا يلزم المطابقة) بين الصورة وذى الصورة (من جميع الوجوه فقد لا تكون) صورة البسيط (بسيطة) الاترى الى ما قالوه من أنه يجوز ان يكون للبسيط الخارجي صورتان عقليتان أو أكثر كما مر في مباحث الحال (وان سلم) ان صورة البسيط يجب ان تكون بسيطه (فلا نسلم ان كل ذى وضع منقسم فانه بناء على نفي الجزء الذى لا يتجزى) وهو ممنوع وحينئذ جاز ان تكون النفس جوهرا فردا كما قال به بعض (وان سلم) ان كل ذي وضع منقسم (فلا نسلم ان الحال في المنقسم منقسم كالسطح) الحال عندكم في الجسم المنقسم في جميع الجهات مع أنه لا ينقسم فى العمق وكالخط الحال في السطح مع عدم انقسامه في العرض وكالنقطة الحالة فى الخط مع انها لا تنقسم أصلا وبالجملة انما يلزم انقسام الحال اذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده غير مسلم (وان سلم أنه) أي الحال في المنقسم (منقسم فبالقوة الجسم لا بالفعل وانه لا ينافي البساطة لجواز ان تكون جهة انقسامه غير جهة بساطته) فان الجسم البسيط عندكم منقسم بالقوة الي مالا يتناهى مع كونه بسيطا بالفعل اذ ليس فيه مفصل متحققة فليس فيه انقسام فعلى ولا منافاة بين الانقسام وعدمه من جهتي القوة والفعل لانهما جهتان متغايرتان ﴿ الثاني ﴾ من الوجوه الخمسة (انها) أي النفس الانسانية تعقل الوجود وانه بسيط لما مر) فى مباحثه من ان أجزاءه وجودات أو عدمات الى

آخر الكلام (والجواب ماتقدم) من المنوع الواردة على مقدمات أدلة بساطته والمنوع المذكورة في الوجه الاول الذي هو أهم منه ﴿ الثالث ﴾ من تلك الوجوه (انها تعقل المفهوم الكلي فتكون مجردة اما الاول فظاهر) لانها تحكم بين الكليات أحكاما ايجابية وسلبية فلا بدلها من تعقلها (واما الثاني فلان) النفس اذا كانت ذات وضع كان المعنى الكلي حالا في ذي وضع ولا شك ان (الحال في ذي الوضع يختص بمقدار) مخصوص (ووضع) معين تابعين لمحله (فلا يكون) ذلك الحال (مطابقا لكثيرين مختلفين بالمقدار والوضع بل لا يكون مطابقا الا لماله ذلك المقدار والوضع) فلا يكون حينئذ كليا هذا خلف لان المقدر خلافه (والجواب يعرف مما مر) اذ لانسلم ان عاقل الكلي محل له لابتنائه على الوجود الذهني وأيضا الحال فيما له مقدار وشكل ووضع معين لايلزم ان يكون متصفا بها لجواز ان لايكون الحلول سريانيا (ويرد ههنا منع عدم مطابقته لكثيرين اذ قد يخالف الشيخ لماله الشيخ في الصغر والكبر) كالصور المنقوشة على الجدار وكصورة السماء في الحس المشترك مع وجود المطابقة بينهما وتحقيقه ان معنى المطابقة هو ان الصورة اذا جردت عما عرض لها بتبعية المحل كانت مطابقة لكثيرين ألا ترى أنه يجب تجريدها عن التشخص العارض لها بسبب المحل ﴿ الرابع ﴾ منها (انها تعقل الضدين) اذ تحكم بينهما بالتضاد (فلو كان) مدركها (جسما أو جسمانيا لزم اجتماع السواد والبياض مثلا في جسم واحد وأنه محال) بديهة (والجواب ان صورتي الضدين لا تضاد بينهما لانهما تخالفان الحقيقة الخارجية) فليس يلزم من ثبوت التضاد بين الحقيقتين ثبوته بين الصورتين (ولولا ذلك لما جاز قيامهما بالمجرد) أيضا لان الضدين لايجتمعان في محل واحد ماديا كان أو مجردا (وان سلمنا) تضاد صورتي الضدين (فلم لا يجوز ان يقوم كل) منهما (بجزء من الجسم) الذي يعقلهما مما غير الجزء الذي قام به الاخري فلا يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد ﴿ الخامس ﴾ منها ان نبطل) كونها جسما بما مر ثم نقول (لوكان العاقل منها جسمانيا) حالا في جميع البدن أو في بعضه (لعقل محله دائما أو لم يعقله دائما والتالي باطل اما الملازمة فلان تعقله لمحله ان كفى فيه حضوره لذاته كان حاصلا دائما) يعني ان الصورة الخارجية التي للمحل حاضرة بذاتها عند العاقل دائما فلو كفى ذلك في تعقله اياه كان تعقله مستمرا دائما (والا احتاج) تعقله له (الى حصول صورة أخرى) منتزعة (منه) حاصلة فيه (وانه محال

لانه يقتضى اجتماع المثلين) لان الصورتين متماثلتان في الماهية (فلا يحصل) ذلك التعقل دائما
(وأما بطلان التالى فبالوجدان اذ ما من جسم فينا يتصور انه محل للعلم) والقوة العاقلة
(كالقلب والدماغ وغيرهما) من أجزاء البدن (الا ونعقله تارة ونغفل عنه أخرى والجواب
منع الملازمة) بمنع ماذكر في بيانها (لجواز أن لايكفي) في تعقله (حضوره) بصورته
الخارجية (ولا يحتاج) أيضا (الي حصول صورة أخرى بل يتوقف على شرط غير ذلك)
لان كون التعقل بحصول الصورة ممنوع عندنا (سلمناه لكن لانسلم أن حصول صورة
أخرى فيه اجتماع للمثلين وانما يلزم ذلك ان لو تماثل الصورة الخارجية والصورة الذهنية وهو
ممنوع) سلمنا تماثلهما لكن لا اجتماع بينهما في محل واحد لان احداهما محل للعاقلة والاخرى
حالة فيها ﴿ خاتمة ﴾ في رواية مذاهب المنكرين لتجرد النفس الناطقة) التي يشير اليها كل
أحد بقوله انا (وهى) كثيرة لكن المشهور منها (تسعة الأول لابن الراوندى انه جزء
لايتجزي في القلب لدليل عدم الانقسام مع نفى المجردات) يعني انها جوهر لظهور قيامها
بذاتها وغير منقسمة لما مر من تعقلها للبسائط وليست مجردة لامتناع وجود المجردات
الممكنة فتكون جوهرا فردا هو في القلب لانه الذى ينسب اليه العلم (الثانى للنظام انه
اجزاء) هى أجسام (لطيفة سارية في البدن) سريان ماء الورد في الورد (باقية من أول
العمر الى آخره لايتطارق اليها تحلل وتبدل) حتي اذا قطع عضو من البدن انقبض مافيه من
تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء (انما المتحلل والمتبدل) من البدن (فضل ينضم اليه وينفصل
عنه اذ كل أحد يعلم انه باق) من أول عمره الى آخره ولا شك ان المتبدل ليس كذلك
(الثالث انه قوة في الدماغ وقيل في القلب الرابع انه ثلاث قوي احديها في القلب وهي
الحيوانية والثانية فى الكبد وهي النباتية والثالثة في الدماغ وهي النفسانية الخامس انه الهيكل
المخصوص) وهو المختار عند جمهور المتكلمين (السادس انه الاخلاط) الاربعة (المعتدلة
كما وكيفا السابع انه اعتدال المزاج النوعى الثامن انه الدم المعتدل اذ بكثرته واعتداله تقوى
الحياة وبالعكس التاسع انه الهواء اذ بانقطاعه طرفة عين تنقطع الحياة) فالبدن بمنزلة الزق
المنفوخ فيه (واعلم ان شيئا من ذلك) الذي رويناه (لم يقم عليه دليل وماذكروه لايصلح
للتعويل) عليه ﴿ المقصد الثالث ﴾ في ان النفس الناطقة حادثة اتفق عليه المليون اذ لاقديم
عندهم الا الله وصفاته) عند من أثبتها زائدة على ذاته (لكنهم اختلفوا في انها هل تحدث

مع) حدوث (البدن أوقبله فقال بعضهم تحدث معه لقوله تعالى بعد تعداد اطوار البدن ثم أنشأناه خلقا آخر والمراد) بهذا الانشاء (افاضة النفس) على البـدن (وقال بعضهم بل قبله لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الارواح قبـل الاجساد بالفي عام وغاية هـذه الادلة الظن) دون اليقين الذى هو المطلوب (اما الآية فلجواز أن يريد بقوله ثم أنشأناه جعل النفس متعلقة به وانما يلزم) من ذلك (حدوث تعلقها لاحدوث ذاتها وأما الحديث فلانه خبروا حدفتعارضه الآية وهى مقطوعة المتن مظنونة الدلالة والحديث بالعكس) فلكل رجحان من وجه فيتقاومان (هـذا) كما ذكرناه (و) اما (الحكماء) فانهم (قد اختلفوا فى حدوثها فقال به ارسطو ومن تبعه ومنعه من قبله وقالوا بقدمها احتج ارسطو بأنها لوقدمت فاما أن تكون قبل التعلق بالبدن) متعددة (متمايزة أولافان كانت متمايزة فتمايزها) وتعينها (اما بذواتها أولا بذواتها فان كان بذواتها) أو بلوازمها (فتكون كل نفس) من النفوس البشرية (نوعا منحصرا فى الشخص) الواحـد (فيلزم اختلاف كل نفسين بالحقيقة وانه باطل اذلولم نقل بان كلها متماثلة فلا أقل من أن يوجـد) فيما بين الجميع (نفسان متماثلان وان كان) تمايزها (لابذواتها كان بالقابل وما يكتنفه كما تقدم) من ان تعـدد افرادالنوع الواحد معلل بقابله والاعراض الكتنفة به (ومادتها البدن فتكون متعلقة قبل هـذا البدن ببدن آخر ويلزم التناسخ) أى انتقالها من بدن الى آخر (وسنبطله وان لم تكن) قبل التعلق (متمايزة) بل كانت واحدة (فبعدالتعلق ان بقيت) على وحـدتها (كما كانت كانت نفس زيد هى بعينها نفس عمروفيلزم أن يشتركا في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة والالم) وسائر الصـفات وانه باطل بالضرورة (وان لم تبق كما كانت) بل تكثرت (لزم التجزي والانقسام ولايتصور هـذا الافيما له مقدار) وحجم فلا تكون مجردة بل مادية (وأيضاً فقد عدمت) بذلك التجزي والانقسام (تلك الهوية) الواحدة القديمة (وحصلت هويتان أخريان حادثتان ويلزم المطلوب) وهوان النفوس المتعلقة بالابدان حادثة (احتج الخصم) على قدمها (بوجوه) ثلاثة (الأول ان كل حادث له مادة) فلو كانت النفس حادثة كانت مادية لامجردة (قلنا) بعـد تسليم الملازمة تلك المادة التي يستلزمها الحدوث (أعم من مادة محل) الحادث (فيها أويتعلق بها) والمتعلق بالمادة يجوز أن يكون مجردا بحسب ذاته (الثانى لولم تكن) الناطقة (أزليـة لم تكن أبدية) أيضاً والتالى باطل اتفاقا وأما الملازمة فلانها اذا

كانت حادثة يزول وجودها الآن كل كائن فاسد (والجواب المنع) ومعنى القضية المذكورة ان كل حادث فهو في حد ذاته قابل للعدم وليس يلزم منه طريانه عليه لجواز أن يمتنع عدمه لغيره أبدا (الثالث يلزم عدم تناهي الابدان) والصواب عدم تناهي النفوس وذلك لانها اذا كانت حادثة كان حدوثها بحدوث الابدان التي هي شرط فيضانها من المبدأ القديم والابدان غير متناهية لاستنادها الى اقتضاء الادوار الفلكية التى لاتتناهى فتكون النفوس البشرية غير متناهية أيضا لكن لااستحالة في لاتناهى الابدان والادوار لانها متعاقبة بخلاف النفوس فانها باقية بعد المفارقة فيلزم اجتماع أمور موجودة غير متناهية وهو محال بالتطبيق (والجواب بشرط امتناعه الترتب) الطبيعى أو الوضعى (كامر) والنفوس الناطقة وان كانت موجودة مجتمعة الا انها غير مترتبة فيجوز لاتناهيها ﴿تنبيه﴾ قال ارسطو كل حادث لابد له) من استناده الى المبدأ القديم الواجب (من شرط حادث) فقوله (دفعا للدور والتسلسل) تعليل لما هو المقدر في الكلام واما الاحتياج الى الشرط فلئلا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة (فلحدوث النفس) من المبدإ المفيض (شرط وهو حدوث البدن) لانه القابل المستعد لتدبيرها وتصرفها (فاذا حدث البدن فاضت عليه نفس من المبدإ الفياض ضرورة عموم الفيض ووجود القابل المستعد وبه أبطل التناسخ) حيث قال ان صح التناسخ (فاذا حدث بدن تعلق به نفس متناسخ وفاض عليه نفس أخرى) حدثت الآن (لما ذكرنا من حصول العلة) المؤثرة (بشرطها فكلا فتكون للبدن الواحد نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل أحد يجد ان نفسه واحدة واعلم ان هذا) الذي ذكره ارسطو في حدوث النفس وبطلان التناسخ (دور صريح فانه بين حدوث النفس بلزوم التناسخ) على تقدير قدمها (وابطاله ثم بين بطلان التناسخ بحدوث النفس وانما يصح له ذلك لو بين أحدهما بطريق آخر مثل ما قال في ابطال التناسخ انه يلزم تذكرها لاحوالها في البدن الآخر أوان استعداد الابدان للنفوس وتكونها) أى حدوث النفوس (على وتيرة) واحدة فانه كلما استعد بدن حدث نفس (بخلاف مفارقة النفوس) مع حدوث الابدان (اذقد يتفق وباء) أى فساد هواء (أوجايحة) أى حادثة مستأصلة كالطوفان (أوقتل عام يهلك فيها من النفوس) دفعة (مايعلم بالضرورة انه لم يحدث في ذلك الزمان بخلاف العادة ذلك المبلغ من الابدان) كما نقل من انه وقع حرب

في أرض يونان فقتل في يوم واحد مائتا ألف من الجانبين ومن المعلوم أنه لم يحدث في ذلك اليوم أبدان بهذا العدد في جوانب العالم لتتعلق بها تلك النفوس المفارقة عن أبدانها فلو كان تعلق النفوس على طريقة التناسخ لزم تعطل بعضها الى ان يحدث بدن تتعلق به (وليس شيء منها) والاظهر منهما أي من هذين الطريقين الآخرين (بصالح للتعويل) اذ لانسلم لزوم التذكر لاحوالها في البدن السابق لجواز كونه مشروطا بالتعلق به على أنه قد نقل عن بعضهم أنه قال اني لاتذكر كوني في صورة الجمل ولا نسلم ان عدد أبدان الحيوانات الصغيرة والكبيرة في البحور والبراري لايساوي عدد تلك النفوس المفارقة (وعلى أصل الدليل) الذي أبطل به التناسخ (اعتراضات تعرفها ان كان باسهد تلك من الاصول على ذكرمنك فلا نعيدها حذرا من الاطناب) مثل ان يقال لانسلم ان كل حادث لابدله من شرط حادث فان الفاعل المختار له ان يخصص الحوادث باوقاتها من غير ان يكون هناك داع وليس هذا مستلزما للتخلف عن العلة المستلزمة سلمناه لكن لانسلم ان شرط حدوث النفس هو البدن ولم لايجوز ان يكون له شرط غيره سلمناه لكن لا نسلم أنه اذا حدث بدن وجب أن يفيض عليه نفس انما يجب ذلك اذا لم يتعلق به نفس مستنسخة وقد يقال أراد باصل الدليل ماذكره ارسطو على حدوث النفس فانه أصل لدليله على ابطال التناسخ فيعترض عليه بانا لانسلم ان علة التمايز اما الذات أو غيرها لان التمايز أمر عدمي فلا يحتاج الى علة ولا نسلم تماثل النفوس كلها ولا تماثل نفسين منها والاستعداد لايجدى نفعا ولا نسلم ان تمايز افراد نوع واحد انما يكون بالقابل وما تقدم في بيانه قد ظهر لك هناك فساده الى غير ذلك مما لايخفى على الفطن ﴿المقصد الرابع﴾ تعلق النفس بالبدن) ليس تعلقا ضعيفا يسهل زواله بادني سبب مع بقاء المتعلق بحاله كتعلق الجسم بمكانه والا تمكنت النفس من مفارقة البدن بمجرد المشيئة من غير حاجة الى أمر آخر وليس أيضا تعلقا في غاية القوة بحيث اذا زال التعلق بطل المتعلق مثل تعلق الاعراض والصور المادية بمحالها لما عرفت من انها متجردة بذاتها غنية عما تحل فيه بل هو تعلق متوسط بين بين كتعلق الصانع بالآلات التي يحتاج اليها في افعاله المختلفة ومن ثمة قيل هو (تعلق العاشق بالمعشوق) عشقا جبليا الهاميا فلا ينقطع ما دام البدن صالحا لان تتعلق به النفس الا يرى انها تحبه ولا تمله مع طول الصحبة ولا تكره مفارقته وذلك (لتوقف كمالاتها

ولذاتها) العقلية والحسية (عليه) فانها في مبدأ خلقتها خالية عن الصفات الفاضلة كلها فاحتاجت الى آلات تعينها على اكتساب تلك الكمالات والى ان تكون تلك الآلات مختلفة فيكون لها بحسب كل آلة فعل خاص حتى اذا حاولت فعلا خاصا كالابصار مثلا التفت الى العين فتقوي على الابصار التام وكذا الحال في سائر الافعال ولو اتحدت الآلة لاختلطت الافعال ولم يحصل لها شيء منها على الكمال واذا حصلت لها الاحساسات توصلت منها الى الادراكات الكلية ونالت حظها من العلوم والاخلاق المرضية وترقت الى لذاتها العقلية بعد احتظائها باللذات الحسية فتعلقها بالبدن على وجه التصرف والتدبير كتعلق العاشق في القوة بل أقوي منه بكثير (و) انما تعلق من البدن (أولا بالروح القلبي المتكون في جوفه الايسر من بخار الغذاء ولطيفه) فان القلب له تجويف في جانبه الايسر ينجذب اليه لطيف الدم فيبخره بحرارته المفرطة فذلك البخارهو المسمى بالروح عند الاطباء وعرف كونه أول متعلق للنفس بان شدالاعصاب يبطل قوى الحس والحركة مما وراء موضع الشد ولايبطلها مما يلي جهة الدماغ وأيضا التجارب الطبية تشهد بذلك (وتفيده) أي تفيدالنفس الروح بواسطة التعلق (قوة بها تسري) الروح (الى جميع البدن فتفيد) الروح الحامل لتلك القوة (كل عضو قوة بها يتم نفعه من القوى التي فصلناها فيما قبل وهذا كله عندنا للقادر المختار ابتداء ولاحاجة الى اثبات القوى) كما مر مرارا

﴿ المرصد الرابع في العقل ﴾

والمراد به كما مر موجود ممكن ليس جسماولاحالا فيه ولاجزأ منه بل هو جوهر مجرد في ذاته مستغن في فاعليته عن الآلات الجسمانية (وفيه مقاصد) ثلاثة ﴿ المقصد الأول في اثباته ﴾ قال الحكماء أول ماخلق الله تعالى العقل كما ورد نص الحديث) قال بعضهم وجه الجمع بينه وبين الحديثين الآخرين أول ماخلق الله القلم وأول ماخلق الله نوري ان المعلول الاول من حيث انه مجرد يعقل ذاته ومبدأه يسمى عقلاومن حيث انه واسطة فى صدور سائر الموجودات ونقوش العلوم يسمي قلما ومن حيث توسطه فى افاضة أنوار النبوة كان نورا لسيد الانبياء (واحتجوا عليه) أى على اثبات العقل (بوجهين * الأول الله تعالى واحد) حقيقي لاتكثر فيه أصلا بوجه من الوجوه (فلايصدر عنه ابتداء الاالواحد ويمتنع ان يكون ذلك)

الصادر عنه (جسما التركيبه) فلو صدر أولا لزم تعدد الصادر في المرتبة الاولى (ولتقدم الهيولى والصورة عليه ضرورة) لان الجزء متقدم على الكل فلو كان هو الصادر الاول لتقدم على اجزائه (ولا) يجوز أيضاً ان يكون الصادر الاول (أحد جزئيه اذ لا يستقبل بالوجود دون الآخر) فلا يستقل بالتأثير أيضاً والصادر الاول مستقل بالوجود والتأثير معا (ولا عرضا اذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر) الذي هو محله فكيف يوجد قبله (ولا نفسا اذ لا تستقل بالتأثير دون الجسم) الذي هو آلتها (فيمتنع ان يكون سببا لما بعده) ويجب ذلك فيما صدر أولا (فتعين ان يكون الصادر الاول (هو العقل * تلخيصه أول صادر عنه تعالى واحد مستقل بالوجود والتأثير وغير العقل ليس كذلك لانتفاء القيد الاول في الجسم والثاني في الهيولى والصورة والعرض والثالث في النفس الثاني الموجد للجسم) كالفلك مثلا (لا يجوز ان يكون هو الواجب لذاته والا لأوجد جزئيه) لان موجد الكل حقيقة يجب ان يكون موجدا للكل واحد من اجزائه (فيكون) الواجب تعالى (مصدر الأثرين) في مرتبة واحدة (ولا جسما للآخر اذ الجسم انما يؤثر فيما له وضع) مخصوص (بالقياس اليه) اما بالمجاورة والقرب أو المحاذاة والمقابلة علم ذلك (بالتجربة) فان النار لا تسخن أي جسم كان بل ما يقاربها والشمس لا تضيء الا ما يقابلها (فلو) أوجد جسم جسما آخر لوجب أن يفيض صورته على هيولاه ولو (أفاض الصورة على الهيولى لكان للهيولى وضع قبل الصور وأنه محال) لان وضع الهيولى مستفاد من الصورة التي هي ذات وضع بالذات لكونها في حد نفسها ممتدا في الجهات (ولا نفسا لتوقف تأثيرها عليه) فان النفس لا تؤثر الا بآلات جسمانية فيكون تأثيرها متأخرا عن الجسم فكيف يتصور ايجادها اياه (ولا أحد جزئيه والا لكان) ذلك الجزء الموجد للجسم (علة للآخر وقد أبطلناه لعدم استقلاله بالوجود) دون الآخر فلا يتصور كونه علة موجدة للآخر (ولا عرضا لتأخره عنه) في الوجود (فهو) أي الموجد للجسم (العقل * الاعتراض بناء على) تسليم (ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد اما على) الوجه (الأول فلم لا يجوز أن يكون أول صادر هو الجسم بان يصدر أحد جزئيه) عن الواجب تعالى ابتداء (وبواسطته يصدر الآخر) وقد صرحوا بان الصورة جزء لعلة الهيولى وليس يلزم من كونها غنية في مدخلية التأثير عن الهيولى كونها غنية في وجودها متشخصة عنها (وان سلم) ذلك (فلم لا يجوز أن يكون) الصادر الأول (نفسا ولا يلزم

من توقف تصرفها في البدن على تعلقها به توقف ايجاده مطلقا) على ذلك التعلق فيجوز أن يوجد الجسم بلا تعلق هو منشأ للتصرف والتدبير (وان سلم فلم لا يجوز أن يكون) الصادر الأول (صفة قائمة بذات الله تعالى ودليلهم على عدم زيادة الصفات سنبطله وأما على) الوجه (الثاني فلم لا يجوز أن يكون الموجد للجسم جسما قوله انما يؤثر) الجسم (فيما له وضع بالنسبة اليه ممنوع والاستقراء) على سبيل التجربة كما ذكرتم (لا يفيد العموم) لانه استقراء ناقص (سلمناه لكن قد يكون الموجد نفسا توجده أولا ثم تتعلق به سلمناه لكن قد يكون هو الواجب) بان يوجد أحد جزئيه ابتداء وبتوسطه الجزء الآخر (لما مر) في الاعتراض على الوجه الأول ﴿ المقصد الثاني ﴾ في ترتيب الموجودات على رأيهم قالوا اذا ثبت ان الصادر الأول عقل فله اعتبارات ثلاثة وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار أمر فباعتبار وجوده) يصدر (عقل وباعتبار وجوبه بالغير) يصدر (نفس وباعتبار امكانه) يصدر (جسم) هو الفلك الأول وانما قلنا ان صدورها عنه على هذا الوجه (اسناد للاشرف الى الجهة الاشرف والاخس الى الاخس فانه أحرى وأخلق وكذلك) يصدر (من) العقل (الثاني عقل) ثالث (ونفس) ثانية (وفلك) ثان وهكذا (الى) العقل (العاشر) الذى هو في مرتبة التاسع من الافلاك أعني فلك القمر (ويسمى العقل الفعال) المؤثر في هيولى العالم السفلى (المفيض للصور والنفوس (والاعراض على العناصر) البسيطة (و) على (المركبات) منها (بتسبب ما يحصل لها من الاستعدادات المسببة عن الحركات الفلكية) والاتصالات الكوكبية (وأوضاعها * الاعتراض) أن يقال (هذه الاعتبارات ان كانت وجودية فلا بد لها من مصادر) متعددة (والا بطل قولكم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيبطل) حينئذ (أصل دليلكم وان كانت اعتبارية امتنع ان تصير جزأ مصدر اللامور الوجودية) وقد يجاب عنه بانها ليست جزأ من المؤثر بل هي شرط للتأثير والشرط قد يكون أمرا اعتباريا لكن مثل هذه الاعتبارات من السلوب والاضافات عارضة للمبدأ الأول فيجوز أن تكون بحسبها مصدرا لامور متعددة كالمعلول الاول وذلك مناف لمذهبهم الذي بنوا عليه كلامهم في ترتيب الموجودات (وحديث اسناد الاشراف الى الاشراف خطابي) لا يلتفت اليه في المطالب العلمية (واسناد الفلك الثامن مع ما فيه من الكواكب المختلفة) المقادير المتكثرة كثرة لا تحصى (الى جهة

واحدة) في العقل الثاني كما زعموه (مشكل) جدا (وكذلك اسناد الصور والاعراض التي في عالمنا هذا مع كثرتها) الفائتة عن الحصر (الى العقل الفعال) مشكل أيضا (وبالجملة فلا يخفى) على الفطن المنصف (ضعف ما اعتمدوا عليه في هذا المطلب العالي) وفي الملخص انهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه علة العقل وامكانه وجعلوه علة الفلك ومنهم من اعتبر بدلها تعقله لوجوده وامكانه علة لعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلاثة أوجه كما ذكر في متن الكتاب وتارة من أربعة أوجه فزادوا عليه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته فظهر ان العقول عاجزة عن ادراك نظام الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر ﴿ المقصد الثالث ﴾ في أحكام العقول وهي سبعة * الاول انها ليست حادثة لما تقدم ان الحدوث يستدعي مادة * الثاني ليست كائنة ولا فاسدة اذ ذاك عبارة عن ترك المادة صورة ولبسها صورة أخرى) فلا يتصور الا في المركب المشتمل على جهتي قبول وفعل (واما البسيط فلا يكون فيه جهتا قبول وفعل) فلا تكون العقول لبساطتها فاسدة بل أبدية (الثالث نوع كل عقل منحصر في شخصه اذ تشخصه بماهيته ولا لكان بالمادة وما يكتنفها كما تقدم * الرابع ذاتها جامعة لكمالاتها أي ما يمكن لها فهو حاصل) بالفعل دائما (وما ليس حاصلا لها فهو غير ممكن لما علمت ان الحدوث يستدعي مادة يتجدد استعدادها بحركة دورية سرمدية فلا يتصور الا في مادي هو تحت الزمان) والعقول مجردة غير زمانية (الخامس انها عاقلة لذواتها اذ التعقل حضور الماهية المجردة) عن الغواشي الغريبة (عند الشيء) المجرد القائم بذاته (ولا شك ان ماهيتها حاضرة لذواتها فان حضور الماهية أعم من حضور الماهية المغايرة وغير المغايرة) والتغاير الاعتباري كاف في تحقق الحضور (وفيه نظر لجواز ان يكون شرط التعقل حضور الماهية المغايرة كما في الحواس) فان الاحساس انما يكون بحصول صورة مغايرة عند الحاسة لا بحصول صورة مطلقا والا كانت الحواس مدركة لصورها الخارجية وهو باطل (السادس انها تعقل الكليات وكذا كل مجرد) من المجردات القائمة بذواتها فانه يعقل الكليات (اذ كل مجرد كذلك (يمكن ان يعقل) لان ذاته منزه عن اللواحق الغريبة عن ماهيته والشوائب المادية المانعة عن التعقل فماهيته لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة فان لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل فكل مجرد فهو في حد نفسه يمكن ان يعقل (وكل ما يمكن ان يعقل فيمكن

ان يعقل مع غيره اذ) نعلم بالضرورة انه (لا تضاد في التعقلات) فكل معقول يمكن ان يعقل مع كل واحد من سائر المعقولات وأيضا كل مايعقل فانه لاينفك عن صحة الحكم عليه بالامور العامة كالوحدة والامكان وغيرهما والحكم بين شيئين يستدعي تعقلهما معا فكل معقول يمكن ان يعقل مع غيره في الجملة وحينئذ (فيمكن ان يقارنه) أي المجرد (الماهية المجردة) أي الماهية الكائنة التى (للغير في العقل) لان التعقل عبارة عن حصول ماهية المعقول في العاقل فاذا تعقل المجرد مع ماهية غيره كانا معا حاصلين في العقل فيكون كل منهما مقارنا للآخر فيه فاذا أمكن ان يقارن ماهية الغير المجرد في العقل (فيمكن أيضا ان يقارنها) أى يقارن ماهية الغير ماهية المجرد (مطلقا) أي سواء كان المجرد موجودا في العقل أو في الخارج (اذ كونها) أي حصول ماهية المجرد (في العقل ليس شرطا للمقارنة) المطلقة وصحتها (لانه لو كان شرطا) للمقارنة على الاطلاق وصحتها (لكان مقارنته) أى مقارنة المجرد (للعقل) التى هى أخص من مطلق المقارنة (مشروطة) أيضاً (بكونها) أى بكون ماهية المجرد (في العقل) لان الاخص لابد ان يكون مشروطا بما شرط به الاعم (و) حينئذ (يلزم الدور) لان كون ماهية المجرد في العقل هو عين مقارنته له المشروط به) واذا لم يكن كون المجرد في العقل شرطا للمقارنة بينه وبين ماهية الغير جازت المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا فى الخارج (واذا جاز مقارنة) الماهية الكلية (المجردة) التى للغير (اياها) يعني ماهية المجرد حال كونها موجودة في الخارج (أمكن تعقلها) أي تعقل الماهية الكلية (له) أى للمجرد اذ لا معني لتعقله للماهية الكلية الا مقارنة تلك الماهية له في وجوده الخارجي (وكل ماهو ممكن له فهو حاصل له بالفعل) دائما لما عرفت (فاذن هو عاقل لكل مايغايره) من الكليات (بالفعل وهو المطلوب) وحصول الكلام ان المجرد يصح ان يكون معقولا اذ لامانع فيه من تعقله وكل ما يصح ان يكون معقولا يصح ان يعقل مع كل واحد مما يغايره من المفهومات وكل ما أمكن ان يعقل مع غيره أمكن ان يقارن ماهيته ماهية غيره لان تعقل الشئ عبارة عن حصول ماهيته في العقل ثم ان امكان مقارنة المعقول المجرد الماهية معقول آخر ليس متوقفا على حصول المجرد فى العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف امكان المقارنة عليه كان امكان الشئ متوقفا على وجوده ومتأخرا عنه وانه محال واذا لم يتوقف امكان المقارنة على وجود المجرد فى العقل

أمكن المقارنة حال كون المجرد موجودا في الخارج ولا يتصور ذلك الا بحصول الغير في المجرد وحلوله فيه وهو عين تعقله اياه واذا أمكن تعقله له كان حاصلا بالفعل لان التغير والحدوث من توابع المادة (الجواب لا نسلم ان كل مجرد يمكن تعقله كالباري) تعالى فان حقيقته مجردة مع انه لا يمكن تعقلها للبشر عندكم (وحقيقة العقول والنفوس) فانها غير معقولة لنا أين الجزم بامكان تعقلها ولا نسلم ان المجرد في صيرورته معقولا لا يحتاج الى عمل يعمل به انما يصح ذلك اذا انحصر المانع من التعقل في المادة وتوابعها هو ممنوع (وان سلمنا فلا نسلم ان كل ما يمكن تعقله يمكن تعقله مع الغير وما الدليل عليه والوجدان) الشاهد بعدم التضاد والتنافي بين التعقلات (لا يعمم) شهادته لعدم تعلقه بجميع المفهومات (كيف والغير قد يكون مما لا يجوز تعقله) كما أشرنا اليه (وان سلم فلا نسلم انه) أى تعقله مع الغير (يقتضى مقارنة الماهية المجردة) التي لذلك الغير (للعقل) أى للمجرد المعقول (وانما يصح ذلك (لو كان العلم حصول الماهية المجردة في العقل) حتى اذا تعقلا مما كانا موجودين متقارنين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث بينا ان للعلم تعلق خاص بين العالم والمعلوم (وان سلمنا) ان تعقلهما يستلزم تقارنهما في الوجود الذهني (فلا نسلم انه يلزم من جواز المقارنة) بينهما في العقل (جواز مقارنته (أي مقارنة المجرد (للغير مطلقا قوله والا لكان مقارنته للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (قلنا انما يلزم ذلك أن لو كانت المقارنتان) أى مقارنة أحد المعقولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثلين) حتى يلزم من اشتراط المقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية بها أيضا فيدور (وهو) أى كونهما مثلين (ممنوع فان حصول الشيئين) كالمجرد وماهية الغير (في ثالث) هو العقل (مخالف لحصول أحدهما) أى أحد الشيئين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فان الأول مقارنة أحد الحالين في محل للحال الآخر والثاني مقارنة الحال لمحله فاين أحدهما من الآخر فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية الغير مشروطة بكون المجرد في العقل كون المقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشئ بنفسه لا يقال قد لزم من تعقلهما معا المقارنة بينهما في العقل فقلنا ليست المقارنة مطلقا مشروطة بكون المجرد في العقل والادار كما عرفت لانا نقول ليس يزعم الخصم ان كل ما يطلق عليه المقارنة بالنسبة الى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ما ذكرتم بل يزعم ان المقارنة بين المجرد

وغيره من المعقولات مشروطة بكونها في العقل حتى اذا وجد المجرد في الخارج فان شرط المقارنة بينهما فلم يمكن أن يقارنه غيره فلا يصح تعقله اياه (وان سلم) تماثل المقارنتين وانه يمكن مقارنة كل واحد من المعقولات للمجرد في الوجود الخارجي (فلا يلزم) من ذلك (امكان تعقله) للمعقولات المقارنة له (وانما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلا للتعقل) أي لكونه عاقلا وهو ممنوع (لانقال التعقل نفس هذه المقارنة) فاذا امكنت المقارنة فقد أمكن التعقل قطعا (لانا نمنعه) أي نمنع اتحادهما (لجواز أن يكون) التعقل (أمرا مغايرا) للمقارنة (مشروطا بها) وليس يلزم من امكان الشرط في موضع امكان المشروط فيه ٭ (السابع انها لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لانها تحتاج الى آلات جسمانية) لتدرك بها (ولانها) أي الجزئيات (تتغير) فالعلم بها يكون متغيرا فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير (والاعتراض عليه ستعرفه في بحث صفات الباري) سبحانه (في مسألة العلم) فان علمه تعالى محيط بها من غير ان يكون هناك آلة جسمانية أو تغير في ذاته أو صفاته الحقيقية ﴿خاتمة﴾ لمباحث العقول (في الجن والشياطين) فانها أيضا من الجواهر الغائبة عن حواسنا (وهي عند المليين أجسام تتشكل باى شكل شاءت) وتقدر على أن تولج في بواطن الحيوانات وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ الهواء المستنشق واختلفوا في اختلافهما بالنوع مع الاتفاق على انهما من أصناف المكلفين كالملك والانس (ومنعه الفلاسفة لانها اما أن تكون) الاجسام (لطيفة أولا وكلاهما باطل اما الأول فلانه يلزم أن لا تقدر) هي (على الافعال الشاقة وتتلاشى بادنى قوة) وسبب من خارج يصل اليها (وهو خلاف ماتعتقدونه وأما الثاني فلانه يوجب أن ترى ولو جوزنا اجساما كثيفة لا نراها لجاز أن يكون بحضرتنا جبال وبلاد لا نراها وبوقات وطبول تسمعها وهو سفسطة) محضة (والجواب ان لطفها بمعنى الشفافية) أي عدم اللون (فلا يلزم أحد الامرين لجواز ان يقوى الشفاف) الذي لا لون له (على الافعال الشاقة ولا ينفعل بسرعة ومع ذلك فلا نراها وبالجملة فان أردتم باللطافة الشفافية فنختار أنها لطيفة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الافعال (وان أردتم) بها (سرعة الانفعال والانقسام الى أجزاء) متصغرة (وزوال القوم) فان اللطافة تطلق على هذه المعاني (فنختار انها غير لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسماء) الا انه يتشكل بسرعة تشكلها باى شكل شاءت فلذلك قال (كيف ولد يمكن علمها القادر المختار مع لطافتها) وزرقتها (قوة عظيمة فان القوة لا تتعلق

أمكن المقارنة حال كون المجرد موجودا في الخارج ولا يتصور ذلك الا بحصول الغير في المجرد وحلوله فيه وهو عين تعقله اياه واذا أمكن تعقله له كان حاصلا بالفعل لان التغير والحدوث من توابع المادة (الجواب لانسلم ان كل مجرد يمكن تعقله كالباري) تعالى فان حقيقته مجردة مع انه لا يمكن تعقلها للبشر عندكم (وحقيقة العقول والنفوس) فانها غير معقولة لنا أين الجزم بامكان تعقلها ولانسلم ان المجرد في صيرورته معقولا لايحتاج الى عمل يعمل به انما يصح ذلك اذا انحصر المانع من التعقل في المادة وتوابعها هو ممنوع (وان سلمنا فلا نسلم ان كل مايمكن تعقله يمكن تعقله مع الغير وما الدليل عليه والوجدان) الشاهد بعدم التضاد والتنافي بين التعقلات (لايعمم) شهادته لعدم تعلقه بجميع المفهومات (كيف والغير قد يكون مما لايجوز تعقله) كما أشرنا اليه (وان سلم فلا نسلم انه) أي تعقله مع الغير (يقتضي مقارنة الماهية المجردة) التي لذلك الغير (للعقل) أي للمجرد المعقول (وانما يصح) ذلك (لوكان العلم حصول الماهية المجردة في العقل) حتى اذا تعقلا معا كانا موجودين متقارنين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث بينا ان للعلم تعلق خاص بين العالم والمعلوم (وان سلمنا) ان تعقلهما يستلزم تقارنهما في الوجود الذهني (فلا نسلم انه يلزم من جواز المقارنة) بينهما في العقل (جواز مقارنته (أي مقارنة المجرد (للغير مطلقا قوله والا لكان مقارنته للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (قلنا انما يلزم ذلك أن لو كانت المقارنتان) أي مقارنة أحد المعقولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثلين) حتى يلزم من اشتراط المقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية به أيضا فيدور (وهو) أي كونهما مثلين (ممنوع فان حصول الشيئين) كالمجرد وماهية الغير (في ثالث) هو العقل (مخالف لحصول أحدهما) أي أحد الشيئين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فان الأول مقارنة أحد الحالين في محل للحال الآخر والثاني مقارنة الحال لمحله فان أحدهما من الآخر فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية الغير مشروطة بكون المجرد في العقل كون المقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشئ بنفسه لايقال قد لزم من تعقلهما معا المقارنة بينهما في العقل فقلنا ليست المقارنة مطلقا مشروطة بكون المجرد في العقل والادار كما عرفت لانا نقول ليس بزعم الخصم ان كل مايطلق عليه المقارنة بالنسبة الى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ماذكرتم بل يزعم ان المقارنة بين المجرد

وغيره من المعقولات مشروطة بكونها في العقل حتى اذا وجد المجرد في الخارج فان شرط المقارنة بينهما فلم يمكن أن يقارنه غيره فلا يصح تعقله اياه (وان سلم) تماثل المقارنتين وانه يمكن مقارنة كل واحد من المعقولات للمجرد في الوجود الخارجي (فلا يلزم) من ذلك (امكان تعقله) للمعقولات المقارنة له (وانما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلا للتعقل) أي لكونه عاقلا وهو ممنوع (لان التعقل نفس هذه المقارنة) فاذا أمكنت المقارنة فقد أمكن التعقل قطعا (لانا نمنعه) أي نمنع اتحادهما (لجواز أن يكون) التعقل (أمرا مغايرا للمقارنة (مشروطا بها) وليس يلزم من امكان الشرط في موضع امكان المشروط فيه ه (السابع انها لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لانها تحتاج الى آلات جسمانية) لتدرك بها (ولانها) أي الجزئيات (تتغير) فالعلم بها يكون متغيرا فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير (والاعتراض عليه ستعرفه في بحث صفات الباري) سبحانه (في مسألة العلم) فان علمه تعالى محيط بها من غير ان يكون هناك آلة جسمانية أو تغير في ذاته أو صفاته الحقيقية ﴿ خاتمة ﴾ لمباحث المقصد الأول (في الجن والشياطين) فانها أيضا من الجواهر الغائبة عن حواسنا (وهي عند المليين أجسام تتشكل باى شكل شاءت) وتقدر على أن تتولج في بواطن الحيوانات وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ الهواء المستنشق واختلفوا في اختلافهما بالنوع مع الاتفاق على انهما من أصناف المكلفين كالملك والانس (ومنعه الفلاسفة لانها اما أن تكون) الاجسام (لطيفة أو لا وكلاهما باطل اما الأول فلانه يلزم أن لا تقدر) هي (على الافعال الشاقة وتلاشي بادنى قوة) وسبب من خارج يصل اليها (وهو خلاف ما يعتقدونه وأما الثاني فلانه يوجب أن نرى ولو جوزنا اجساما كثيفة لا نراها لجاز أن يكون بحضرتنا جبال وبلاد لا نراها وبوقات وطبول تسمعها وهو سفسطة) محضة (والجواب ان لطفها بمعنى الشفافية) أي عدم اللون (فلا يلزم أحد الامرين لجواز ان يقوى الشفاف) الذي لا لون له (على الافعال الشاقة ولا ينفعل بسرعة ومع ذلك فلا نراها وبالجملة فان أردتم باللطافة الشفافية فنختار أنها لطيفة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الافعال (وان أردتم) بها (سرعة الانفعال والانقسام الى أجزاء) متصغرة (وقلة القوم) فان اللطافة تطلق على هذه المعاني (فنختار أنها غير لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسماء) الا انه يشكل سهولة تشكلها باى شكل شاءت فلذلك قال (كيف ولم يمتنع عليها القادر المختار مع لطافتها) ورقتها (قوة عظيمة فان القوة لا تتعلق

بالقوام) في الرقة والغلظ . لا بالجثة في الصغر والكبر (لا ترى ان قوام الانسان دون قوام الحديد والحجر وترى بعضهم يفتل الحديد ويكسر الحجر ويصدر منه مالا يمكن ان يسند الى غلظ القوام وترى الحيوانات مختلفة في القوة اختلافا ليس بحسب اختلاف القوام) والجثة (كما في الاسد مع الحمار قال قوم هي النفوس الارضية) فان النفس ان كانت مدبرة للاجرام العلوية فهي النفس الفلكية وان كانت مدبرة للعناصر فهي النفس الارضية أي السفلية (وهي مختلفة فمنها الملائكة الارضية) والبها أشار عليه السلام بقوله أتاني ملك الجبال وملك الامطار وملك البحار ، وقد وقع في بعض النسخ بدل الارضية الكروبية بتخفيف الراء أي الملائكة المقربون ورد بانه غير مناسب لان الكروبية من الملائكة هم المهيمون المستغرقون في أنوار جلال الله سبحانه وتعالى بحيث لا يتفرغون معه لشيء أصلا لا لتدبير الاجسام ولا للتأثير فيها (ومنها الجن ومنها الشياطين وغير ذلك فهذه جنود لربك (لا يعلمها الا هو وقال قوم هي النفوس الناطقة المفارقة فالخيرة) من المفارقة عن الابدان (تتعلق بالخيرة) من المفارقة لها نوعا من التعلق (وتعاونها على الخير) والسداد (وهي الجن والشريرة) منها (تتعلق بالشريرة وتعاونها على الشر) والفساد (وهي الشياطين والله أعلم بحقائق الامور

﴿تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله الموقف الخامس في الالهيات﴾

فهرست الجزء السابع من كتاب المواقف

صحيفة

صحيفه

(تمت)







